

الجديد في القضية النفطية العراقية
شباط ٢٠١٢

الجدید فی القضية النفطیة العراقیة

فؤاد قاسم الأمیر



بغداد ٢٠١٢

اسم الكتاب: الجديد في القضية النفطية العراقية
تأليف: فؤاد قاسم الأمير
القطع: 24 × 17
عدد الصفحات: 302
سنة الطبع: 1433هـ - 2012م
المطبعة: قاهر للطباعة الفنية الحديثة
الناشر: دار الغد
التوزيع: دار الملاك للفنون والآداب والنشر

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد

686 لسنة 2012

المحتويات

المقدمة.....	٩
عقود أكسن موبيل مع حكومة إقليم كردستان، والتطور النفطي في الإقليم.....	١٤
١- الموقف القانوني للحكومة الاتحادية.....	١٦
٢- المناطق "المتنازع عليها" والموقف الأميركي.....	٢٠
٣- ما هو حجم شركة أكسن موبيل.....	٢٦
٤- الفرق بين أرباح الشركات في عقود إقليم كردستان، وعقود الحكومة الاتحادية.....	٢٧
مصادر المقدمة.....	٤١
كما في آب ٢٠١١: جديد قانون النفط والغاز.....	٤٥
المقدمة.....	٤٧
مسودة قانون النفط والغاز المعد من لجنة الطاقة في مجلس النواب.....	٥٢
ملاحظات حول مسودة قانون النفط والغاز المعد من لجنة الطاقة في مجلس النواب.....	٥٥
المرفق (١-١): قانون النفط والغاز المقدم إلى مجلس النواب.....	٧١
المرفق (٢-١): الأمور الدستورية والقانونية المتعلقة بقانون وعقود الإقليم.....	١٠٧
الحل: رفض اتفاقية مشروع غاز البصرة مع شركة شيل والإيعاز الفوري بالتنفيذ المباشر من خلال عقود خدمة اعتيادية.....	١٢٥
١- المقدمة: موجز ما ذكرته في أواخر عام ٢٠٠٨ وملاحظات أخرى.....	١٣٠
٢- الاتفاقية النهائية مع شركة شيل والمعروضة على مجلس الوزراء.....	١٣٥
٣- الغاز الطبيعي العراقي.....	١٤٨
٤- القوانين العراقية المتعلقة بحماية الثروة الغازية.....	١٥٧
٥- ما هو مطلوب الآن.....	١٥٩
المرفق (١-٢): الملامح الأساسية لاتفاقية غاز البصرة.....	١٦١

١٧١	المرفق (٢-٢): مشروع غاز البصرة
١٧٩	المرفق (٣-٢): تأسيس شركة غاز البصرة
١٨٧	نظرة في دورات التراخيص النفطية والغازية
١٩٤	١- النفط والعراق والاحتلال
١٩٤	السياسة الأميركية المقترحة لتطوير نفط العراق
٢٠٠	لماذا الاهتمام بالعراق فيما يتعلق بالطاقة
٢٠٧	٢- دورات التراخيص النفطية
٢١٠	أ- دورة التراخيص الأولى
٢١٤	(أولاً): حقل الرميلة
٢١٤	(ثانياً): حقل الزبير
٢١٥	(ثالثاً): حقل غرب القرنة المرحلة الأولى
٢١٦	(رابعاً): حقول نفط ميسان (البزركان، فكه، أبو غراب)
٢١٩	ب - دورة التراخيص الثانية
٢٢٠	أولاً: حقل مجنون
٢٢١	ثانياً: حقل الغراف
٢٢١	ثالثاً: حقل بدرة
٢٢٢	رابعاً: حقل حلفاية
٢٢٢	خامساً: حقل القيارة
٢٢٣	سادساً: حقل نجمة
٢٢٣	سابعاً: حقل غرب القرنة المرحلة الثانية
٢٢٥	ج- دورة التراخيص الثالثة (الغازية)
٢٢٥	أولاً: عقد حقل السبية الغازي
٢٢٦	ثانياً: حقل المنصورية الغازي
٢٢٦	ثالثاً: حقل عكاس الغازي
٢٢٦	د- دورة التراخيص الرابعة
٢٣٤	٢هـ: المادة (١٢) في عقود دورات التراخيص

- ج- الفقرة (١٢-٢-هـ) ٢٣٥
- ٢- الحقول والتراكيب الهايدروكربونية المشتركة بين العراق والدول
المجاورة..... ٢٤٥
- أولاً: الحقول المنتجة والتراكيب الحدودية مع الكويت..... ٢٤٨
- ثانياً: الحقول المنتجة والمقيمة جزئياً وغير المنتجة والتراكيب
الحدودية مع إيران ٢٤٨
- ثالثاً: الحقول المنتجة والتراكيب الحدودية مع سوريا..... ٢٤٨
- رابعاً: التراكيب الحدودية مع السعودية..... ٢٤٩
- خامساً: الحقول المنتجة والتراكيب الحدودية مع الأردن ٢٤٩
- ٣- الاحتياطي والإنتاج النفطي والغازي العالمي والعراقي، والعلاقة مع
دورات التراخيص ٢٤٩
- أ- تعريف الاحتياطي ٢٥٠
- ب- الاحتياطي النفطي العالمي..... ٢٥٤
- ج- الاحتياطي النفطي العراقي..... ٢٦٢
- أولاً: الاحتياطيات العالمية للغاز الطبيعي..... ٢٦٦
- ثانياً: الغاز الطبيعي العراقي ٢٧١
- ٤- مناقشة دورات التراخيص النفطية والغازية العراقية ٢٧٤
- أولاً: الأمور القانونية الدستورية ٢٧٤
- ثانياً: فائض الإنتاج النفطي ومسألة الفقرة (١٢)..... ٢٧٨
- ثالثاً: إنتاج الغاز وتصديره..... ٢٨٩
- رابعاً: دورة التراخيص الرابعة ٢٩١
- خامساً: هل هي فعلاً عقود خدمة فنية؟ ٢٩٣
- مرفق خرائط الحقول ٢٩٥

المقدمة

يتضمن هذا الكتاب ثلاث دراسات صدرت لي مؤخراً، ومقدمة مطولة يمكن اعتبارها دراسة رابعة حول موضوع الاتفاق الحاصل ما بين حكومة إقليم كردستان والشركة الأميركية العملاقة "أكسن موبيل ExxonMobil"، بحصول الأخيرة على ستة عقود مشاركة في الإنتاج لرفع استكشاف وتطوير، ثلاث منها - جزءاً أو كلاً- تقع في مناطق "متنازع عليها"، أو ضمن محافظة نينوى نفسها، وتم توقيع هذه العقود بعد صدور الدراسات الثلاث المذكورة في هذا الكتاب.

إن الدراستين الأولى والثانية هي حول المسائل والأمر التي تحدثت عنها في كتيبي السابقة الصادرة في ما بين الأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩، واضطرت إلى الرجوع إليها مجدداً لأمر كانت قد استجبت منذ الربيع الثالث من العام الماضي. أما الدراسة الثالثة فهي عن موضوع العقود التي وقعتها الحكومة الاتحادية والتي تسمى "دورات التراخيص"، وهو أمر لم أتطرق له من قبل. وهي بالنتيجة دراسة للاستراتيجية النفطية والغازية للعراق، والسياسة الواجب اتخاذها الآن وفق الأسباب المبينة فيها.

في البداية، وقبل الدخول في الموضوع الرئيسي للمقدمة (وهي عقود أكسن موبيل في كردستان)، سنتحدث وبايجاز حول ما آلت إليه الأمور المثارة في الدراسات الثلاث، مع ملاحظة أن الدراسات في هذا الكتاب تتضمن تعديلات شكلية بسيطة عن التي نشرت في حينه.

* الدراسة الأولى بعنوان: «كما في آب ٢٠١١: جديد قانون النفط والغاز»، والتي صدرت في ٢٣/٨/٢٠١١. وهي حول ضرر مسودة قانون النفط والغاز التي قدمت في ١٧/٨/٢٠١١ إلى مجلس النواب من قبل «لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية» في المجلس. وضرر هذه المسودة بمصالح الشعب العراقي يفوق بمراحل عدة مسودة (٢٠٠٧) المرفوضة أصلاً، والتي عجز من تبناها

عن تمريرها في حينه عام ٢٠٠٧، رغم وجود الاحتلال بكل ثقله وضغوطه الهائلة على السلطتين التنفيذية والتشريعية لإقرارها. وقد فشلت مسودة لجنة النفط والطاقة فشلاً ذريعاً عند محاولة تمريرها في مجلس النواب الحالي. وفشلت الحكومة الاتحادية، كذلك، في حمل مجلس النواب على اقرار مسودة القانون التي طرحتها لاحقاً، وهي أفضل من مسودة ٨/٢٣ (رغم وجود تحفظات عليها). وجرت في شهري أيلول وتشرين الأول الماضيين محاولة إيجاد «تسوية سياسية توافقية» (!!)، و للوصول إلى ما يسمى «حل وسط»! بين مسودة (٢٠٠٧) مع ملاحظتها، و مسودة الحكومة الاتحادية. ولكن، و(لحسن حظ الشعب العراقي!!)، توقفت هذه المحاولة بعد نشر الاتفاق بين حكومة الإقليم والشركة الأميركية أكسن موبيل.

وبات واضحاً أنه لا يمكن تمرير أية مسودة قانون تناقض الدستور العراقي الحالي - على علته وضبابيته- إن مسودة أي قانون لا تتضمن مركزية القرار في السياسة النفطية وتسمح بالتصرف العشوائي للأقاليم والمحافظات بشؤون القرارات الاستراتيجية النفطية وتوقيع العقود الاستخراجية مع الشركات النفطية و تسمح بتوقيع عقود تتضمن المشاركة في الإنتاج، ستكون مسودة مرفوضة، ولا يمكن تمريرها حتى ضمن "التوافقات السياسية" مهما كان الوضع مضطرباً في العراق. لقد فشل من كان يعول على إمكانية استغلال "المساومات السياسية" لتمرير مثل هذا القانون "في الخفاء أو في استغلال الآخرين"، وفشل في إدراك مدى رفض الناس لمثل هذا القانون، ولم يعرف مدى عمق العوامل المؤثرة في توازن القوى السياسية في العراق، والتي لا يمكن تجاوزها حتى في هذا الطرف الصعب والمضطرب والفاقد. وسيكون من الصعوبة بمكان تمرير مثل هذا القانون في المستقبل، من خلال مجلس نواب تال، إذ أن الجماهير باتت تدرك أكثر فأكثر صالحها من طالحها.

ولكن الاحتلال والقوى المتحالفة معه والقوى المنتفعة من أساوية الوضع العراقي، تحن وتعمل على رجوع قوى الاحتلال العسكرية إلى العراق بالكامل، فهي قد ترى من الظروف المضطربة جداً في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط مدخلاً لتمرير مثل هذا القانون. فالمنطقة حبلية بالثورات ضد

الأنظمة الفاسدة والتي هي أساساً مرتبطة بالولايات المتحدة وإسرائيل. وأن الولايات المتحدة وإسرائيل وحلف الأطلسي يحاولون احتواء هذه الثورات، أو تحويلها إلى فوضى في حال فشل الاحتواء، وذلك باسم "الديمقراطية". إن من المضحك/المبكي أن من تكون وسيلتهم ومطيتهم في دعاوى التغيير باسم الديمقراطية دول عربية هي من أكثر الدول في المنطقة شمولية واستبداداً واستغلالاً ورجعية في العالم. والآن تريد إسرائيل (وأمركا) ضرب إيران، وبنفس الحجة الكاذبة التي استخدمت لضرب العراق واحتلاله، وهي وجود أسلحة الدمار الشامل والتسلح النووي. وسيكون الخاسر الأكبر هو العراق مجدداً. إذ أن على الطائرات الإسرائيلية أن تمر إما من خلال الأراضي التركية أو العراقية أو السعودية، وسيتم اختيار العراق كونه الطريق الأقصر مع الأجواء المفتوحة والكم الهائل من المعلومات المتوفرة لديهم عنه، مؤكدة ذلك الصحيفة الأشهر (نيويورك تايمز) في ٢٠١٢/٢/١٩، حيث تضيف للأسباب أنفة الذكر عدم وجود دفاعات جوية في العراق مطلقاً، وأن القوات الأميركية غير ملزمة بحماية الأجواء العراقية، بعد أن انسحبت قواتها من العراق في كانون الماضي!! وستكون ردة الفعل الإيرانية الأكبر في العراق، وهو أمر لا يهم المحتل أو أعوانه من الخليجيين، أو العراقيين، فمصلحة العراق هي آخر ما ينظر إليه. يعتقد هؤلاء أن في هذه الأجواء، يمكن إدخال العراق في "قادسية" الثالثة ضد الجارة إيران، وعند ذاك يمكن تمرير مثل هذا القانون وتمشية المخطط الأميركي بالكامل بخصخصة النفط العراقي من خلال عقود المشاركة بالإنتاج، ولكنهم يحلمون، إذ سيفشلون كما فشل ويفشل غيرهم ممن يريد أن يفرط بثروة الشعب العراقي.

* الدراسة الثانية، بعنوان: "الحل: رفض اتفاقية مشروع غاز البصرة مع شركة شيل والإيعاز الفوري بالتنفيذ المباشر من خلال عقود خدمة اعتيادية"، والتي صدرت في ٢٠١١/٩/٧. ومن المؤسف أن نقول أن الحكومة الاتحادية كانت قد وافقت على التعاقد مع شركة شيل (مع ميتسوبيشي) في اجتماعها الوزاري في ٢٠١١/١١/١٥. وقد يكون امتناع شركة شيل عن التعاقد مع حكومة إقليم كردستان له الدور المؤثر في موافقة الحكومة هذه. حيث رفضت الشركة

عرض حكومة الإقليم عليها ثلاث رقع للاستكشاف والإنتاج من خلال عقود المشاركة بالإنتاج. علماً أن شركة شيل لها حصة ١٥٪ في عقد حقل غرب القرنة المرحلة الأولى مع ٦٠٪ لإكسن موبيل في هذا العقد، كذلك فإن شيل لها حصة ٤٥٪ في عقد حقل مجنون، لذا فإن هناك الكثير لتجازف به.

ولا أزال أرى أن توقيع هذا العقد مع شركة شيل مضر بالعراق، وكان من المفترض المضي بما اقترحنه في الدراسة بالتنفيذ المباشر وللأسباب المبينة فيها.

وأكدت الدوائر النفطية الحكومية المؤثرة حالياً، أنها وضعت قيود حسابية وبرامج كومبيوترية معقدة للتأكد من عدم تجاوز شركة شيل لمعدل العائد الداخلي IRR Internal rate of return (١٥٪) في كل الأحوال!!.

*** وبما يتعلق بالدراسة الثالثة المعنونة: "نظرة في دورات التراخيص النفطية والغازية"، والتي صدرت في ٢٥/١٠/٢٠١١، فقد أوضحت فيها الوضع النفطي والغازي العالمي وتطوره المستقبلي والمخاطر الكامنة في دورة التراخيص الثانية، وعدم الحاجة إلى دورة التراخيص الرابعة، وبينت الاستراتيجية الواجب تنفيذها.**

لقد تأجل فتح عروض دورة التراخيص الرابعة من أوائل كانون الثاني ٢٠١٢ إلى أواسط آذار، والآن تم تأجيله إلى ٣٠ - ٣١ أيار المقبل. والسبب المعطى هو تعديل شروط المناقصة على ضوء المحادثات مع الشركات العالمية. وسنرى أثناء الحديث عن عقود أكسن موبيل مع حكومة إقليم كردستان، أسباب تصلب الشركات والاعتراض على وثائق المناقصة التي وضعت لها في دورة التراخيص الرابعة. وما يقلقنا، رغم أننا أصلاً ضد إكمال دورة التراخيص هذه، هو أن التعديلات الجديدة التي وضعت في وثائق المناقصة سيتم رفعها نتيجة ضغط الشركات العالمية.

كذلك هناك حالة اقتناع متزايد لدى بعض المسؤولين العراقيين في الصناعة النفطية بخطورة بعض مواد العقود التي تم توقيعها، وخصوصاً المادة (١٢)، أو الوصول إلى إنتاج ذروة للعراق قدره (١٣,٥) مليون برميل في اليوم خلال الأعوام الستة المقبلة. وقد ذكرت العديد من النشرات النفطية المختصة أن هنالك نية لتعديل

هذه الشروط عند توفر الظرف المناسب!!؟! وللوصول إلى إنتاج ذروة بحدود (٨-٩) مليون برميل/اليوم بدلاً من الرقم السابق. ولا نعرف كيف سيتم ذلك ، وقد ا مشروع غاز البصرة وضحت الدراسة أن بقاء هذه الشروط سيؤدي بالعراق إلى الكارثة. ومن المعلومات التي توفرت لدينا حديثاً، أن هناك توجه كبير لدى المسؤولين المعنيين في النفط والصناعة لرفع العوائد ليس بطريقة زيادة الإنتاج فقط، فهذا طريق محفوف بالمخاطر، وإنما بالتوسع في صناعة البتروكيمياويات والأسمدة وتطوير صناعة تصفية النفط ، وسيعلن في هذا العام عن مشاريع ضخمة في هذا الاتجاه.



عقود أكسن موبيل مع حكومة إقليم كردستان، والتطور النفطي في الإقليم

لقد أعلنت حكومة إقليم كردستان في ١٠/١١/٢٠١١ أنها وقعت مع شركة أكسن موبيل ExxonMobil ستة عقود مشاركة للتنقيب والإنتاج لست رقع استكشافية. وكما ظهر لاحقاً أن العقود الستة كان قد تم توقيعها في ١٨/١٠/٢٠١١، ولم يتم الإعلان عنها من قبل مدراء الشركة الذين كانوا في بغداد وقابلوا السادة الدكتور حسين الشهرستاني ووزير النفط وغيرهما من المعنيين، بعد التوقيع مع حكومة الاقليم، لمحاولة إقناعهم بالموافقة على مثل هذه العقود، و قابلوا كذلك السفير الأميركي في بغداد. وكانت وزارة النفط قد أرسلت للشركة ثلاث رسائل استفسار عن الأمر، كما أن الدكتور الشهرستاني كان قد أعلمهم قبل يومين من إعلان حكومة الإقليم للخبر، إن على الشركاء اختيار استمرار العمل مع الحكومة المركزية أو العمل مع حكومة الإقليم مع خسارة جميع عقودهم مع الحكومة الاتحادية. ولم تجب الشركة على اي من رسائل الوزارة، التي وصلت إلى أكثر من أربع رسائل حتى الآن، كذلك لم تجب مطلقاً على أسئلة واستفسارات الصحفيين.

وقد ظهر لاحقاً أن اثنتين، من هذه الرقع الاستكشافية الستة، تقعان في محافظة نينوى، وهما الرقعتان المتعلقتان بتركيبى بعشيقه والقوش. أما الرقعة الثالثة فتقع في "المناطق المتنازع عليها" في محافظة كركوك، وذلك في تركيب "قره انجير"، (والتي تقع شمال مدينة كركوك باتجاه السليمانية)، والتابعة لمحافظة كركوك، وكانت تدار من قبل الحكومة المركزية قبل الاحتلال وتقع الرقعة الاستكشافية الرابعة ضمن حدود الإقليم وعلى الحدود العراقية الإيرانية.

هددت الحكومة الاتحادية، (وفي التصريحات التي صدرت من مختلف الجهات المعنية وبضمنهم السادة رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة ووزير النفط)، شركة أكسن موبيل بإيقاف العمل معها. ولكن لم يتجاوز الأمر التهديدات التي اعتمدت على أن الشركة قد خرقت القوانين العراقية، وعليه

ستتم مقاطعتها. كانت التهديدات قد تضمنت إيقاف جميع أعمال الشركة في الجنوب وأولها عقد تطوير غرب القرنة العملاق، ضمن دورة التراخيص الأولى، حيث لشركة أكسن موبيل الحصة الرئيسية والبالغة ٦٠٪. والمفروض الصعود بالإنتاج فيه إلى إنتاج ذروة قدره (٢,٨٢٥) مليون برميل/اليوم خلال ٧ أعوام. كذلك تم تهديدها بإلغاء عقد مشروع نظام حقن الماء، الذي سبق إحالته عليها والذي يغذي الحقول النفطية الكبرى في المنطقة من مياه الخليج، و كلفته التقديرية من (٧) إلى (١٢) مليار دولار. كذلك تم تهديدها بعدم السماح لها بدخولها في دورة التراخيص الرابعة، أو الدخول في مزايدات شراء النفط العراقي لأغراض التصدير. مع الأسف لم يتم حتى الآن اتخاذ موقف واضح محدد رسمي من قبل الحكومة العراقية، بل على العكس سمح للشركة بشراء وثائق مزايدات دورة التراخيص الرابعة، وسمح لها بالدخول في مزايدات بيع النفط العراقي. إن هذا الموقف الحالي "الضعيف"، شجع شركة أخرى كبيرة وهي شركة توتال الفرنسية، (والتي لها حصة ١٨,٧٥٪ في عقد تطوير حقل حلفاية)، على التعاقد في النصف الأول من شباط ٢٠١٢ مع حكومة إقليم كردستان للتنقيب والتطوير لأربع رقع استكشافية بعقود مشاركة بالإنتاج، إثنان من تلك الرقع تقعان في مناطق "متنازع عليها". وأن استمرار الحكومة بعدم اتخاذ إجراء رادع بحق شركة أكسن موبيل وشركة توتال سيثجع شركات كبرى أخرى للعمل في منطقة كردستان وفي عقود مشاركة بالإنتاج، الأمر الذي سيعرض كل خطط الحكومة الاتحادية في تطوير النفط العراقي للانهايار والفشل.

لقد حدثت ضجة عالمية كبيرة عند صدور معلومات حول هذا الاتفاق، ليس من قبل الصحافة والنشرات النفطية فحسب، بل تجاوز ذلك إلى النطاق السياسي من قبل وزارة الخارجية الأميركية، والصحافة العالمية المهمة، ولا تزال هذه الضجة تتفاعل حتى الآن، ويتوقع استمرارها لحين قيام الحكومة العراقية، أو هذه الشركة باتخاذ قرار حاسم. إن سبب هذه الضجة الكبيرة هو حجم الشركة المعنية، إذ تعد شركة أكسن موبيل الأميركية أكبر شركات النفط والغاز في العالم، ولها نفوذ وتأثير سياسي واقتصادي كبير في مجريات الأحداث في الولايات المتحدة الأميركية، ودول أخرى في العالم. إضافة لذلك فإن الشركة دخلت كطرف في الخلافات السياسية العراقية الداخلية، حيث تعاقبت على مناطق متنازع عليها، أو داخل محافظة نينوى.

ولها استثمارات ضخمة وعمل جبار في مناطق الجنوب العراقي، وهي الآن مهددة بالإبعاد من قبل الحكومة الاتحادية، لذا فهناك الكثير مما ستخسره في حال تنفيذ الحكومة لتهديداتها.

إن من أوائل من كتب تحليلاً قيماً حول الموضوع هو الدكتور أحمد موسى جباد من النرويج^(١)، وكذلك موقع Ben Lando بين لاندو، والمسمى Iraq Oil Report، وتبعهم غيرهم بتحليلات وتعليقات ومتابعة للخبر. ولغرض توضيح هذا الأمر، ومدى تأثير هذا الحدث في التطور النفطي في الإقليم، وتأثيره في كل خطط الحكومة الاتحادية النفطية، نبين ما يلي:

١- الموقف القانوني للحكومة الاتحادية:

لقد وردت تساؤلات كثيرة عن حق الحكومة العراقية في إيقاف التعامل مع شركة أكسن موبيل وإلغاء عقودها ووضعها في القائمة السوداء في حال إصرارها على استمرار التعاقد مع حكومة إقليم كردستان. وهو أمر ينطبق عليها، وعلى جميع الشركات التي تعاقدت مع الحكومة الاتحادية لتطوير الحقول ضمن "عقود الخدمة الفنية". في الواقع إن رئيس وفد الشركة الرئيسية الذي التقى السيدين نائب رئيس الوزراء الدكتور حسين الشهرستاني ووزير النفط، ذكر بأن في مفهوم الأجهزة القانونية لدى شركة أكسن موبيل، أن الدستور العراقي يسمح بمثل هذا التعاقد وبهذه العقود، وليس للحكومة الاتحادية حق الاعتراض، وهو نفس رأي حكومة إقليم كردستان.

و فيما يتعلق بعقود هذه الشركة مع الحكومة الاتحادية تحديداً، نوضح انه وفقاً لمواد عقد تطوير حقل غرب القرنة (١). والتعليمات والتوجيهات المكتوبة من وزارة النفط سواء في وثائق المناقصة لدورات التراخيص أو بالتعليمات المنفصلة؛ فأن الشركات التي وقعت عقوداً مع حكومة الإقليم ستستبعد من دورات التراخيص. وفي أدناه المواد ذات العلاقة في العقد الموقع مع شركة أكسن موبيل لتطوير حقل غرب القرنة ضمن دورة المرحلة الأولى في ٢٥/١/٢٠١٠.

أ- في الفقرة (١، ٤٧) من "التعريف"، فإن كلمة "قانون" (Law) تعني تحديداً "القوانين والأنظمة العراقية" كما جاء في النص.

وبالنظر لعدم صدور قانون جديد للنفط والغاز حتى الآن فإن كلمة (قانون) في هذا العقد، والمتعلقة بالأمر النفطية، تعني القوانين العراقية السائدة حالياً والصادرة قبل زمن الاحتلال، ولا يزال يعمل بها، وذلك لعدم صدور قانون أو أمر قضائي بإلغائها سواء من قبل "أوامر بريمر"، أو السلطات التي تبعتها. وهذه القوانين تخول وزارة النفط ومجلس الوزراء (الاتحاديين) حصراً حق التصرف في كل الأمور المتعلقة بالنفط، وهو إجراء قانوني اعتيادي نافذ لحين صدور قانون آخر يحل محل ما موجود الآن. وهذا يعني أن أكسن موبيل قد خرقت (القانون) العراقي -المحدد لها في العقد الموقع معها- بتوقيعها العقود الستة الأخيرة مع حكومة الإقليم.

ولو تحدثنا عن الدستور الحالي، وبغض النظر عن التفسيرات المختلفة فيما يخص النفط والغاز، فإنه يقول إن ما جاء فيه عن النفط والغاز يجب أن يصدر بقانون، ولم يصدر هذا القانون حتى الآن. وكما يعلم القارئ كنت قد أوضحت في دراسات سابقة وبالتفصيل، أنه حتى لو أردنا الأخذ بالدستور الحالي لإصدار (قانون النفط والغاز)، فلا يمكن أن يتضمن هذا القانون أية عقود مشاركة بالإنتاج، كما أن القرار النهائي في السياسة النفطية يجب أن يكون بيد الحكومة المركزية، ولهذا فإن جميع العقود التي وقعتها حكومة الإقليم وكذلك قانون النفط والغاز للإقليم تتناقض كلياً مع الدستور الحالي، وكلها غير دستورية وغير قانونية!! على أية حال ما دامت الجهات السياسية العراقية لم تستطع وضع قانون جديد للنفط والغاز، لذا يبقى القانون السابق هو النافذ والمعول عليه قانوناً مهما كانت التحفظات عليه!!.

ب- لو نظرنا الى مواد عقد أكسن موبيل مع الحكومة الاتحادية، مثل المادة (٢٩) نجد أن الفقرة (٢٩،١) تقول: "يلتزم المقاول والمشغل بما جاء في (القانون) Governing Law and Regulation...". كذلك المادة (٣٧) Arbitration، الفقرة (٣٧،١) منها: "إن (القانون) يحكم العقد والحقوق والواجبات...". كذلك الفقرة "٨،١(a)" والمتعلقة بموضوع إلغاء العقد Termination، تقول إن أحد أسباب إلغاء العقد (وهي تشير إلى "القانون") هو "نقص الالتزام المادي لهذا العقد"، ومن الواضح أن "الالتزام المادي" هو الالتزام بالقانون أولاً.

ج- إن عمل الشركة في مناطق "متنازع عليها" هو عمل غير قانوني، سيما وأنها معرفة في الدستور تحت المادة (١٤٠)، حيث يجب أن تكون هذه المناطق تحت سيطرة وإدارة الحكومة الاتحادية، كما جاءت نصاً، لحين استكمال تنفيذ متطلبات هذه المادة. فإذا كان الواقع الفعلي غير ذلك، بسبب ضعف الحكومة الاتحادية وتمزق القوى العراقية، فهذا لا يعني بأي حال من الأحوال القبول "القانوني والدستوري" للأمر الواقع. وأن شركة أكسن موبيل دخلت في "المحظور"، وتجاوزت "الخطوط الحمراء" بأخذها جانب الإقليم في أمر فيه تناقض كبير بين الحكومة المركزية والإقليم، وبالأحرى تناقض بين الغالبية العظمى من القوى السياسية في الوسط والجنوب من العراق وبين حكومة الإقليم. إنها دخلت في معترك الأمور السياسية العراقية الداخلية وهي لا تزال في أول الطريق، فيا ترى ماذا ستفعل في المستقبل في طريق زرع الفتنة بين مختلف الطوائف والقوميات؟!، وأعمال أخرى تؤذي الشعب العراقي وتفتت وحدته أكثر مما هي عليه الآن من تفتيت، وتخلف الفوضى المدمرة.

د- نقلت وكالة أنباء رويترز في ٢٠١٢/١/٣١، وتبعته وسائل الإعلام ومنها النفطية^(٣)، عن السيد عدنان الجنابي من لندن، أثناء حضوره المؤتمر النفطي في London's Chatham House، تعليقات أقل ما يقال عنها أنها مثيرة للجدل. والسيد عدنان الجنابي هو رئيس لجنة الطاقة والنفط والموارد الطبيعية في مجلس النواب، وهو نفسه المسؤول عن مسودة قانون النفط والغاز المثيرة للجدل، والتي تدور حولها دراستي الأولى في هذا الكتاب، وهو أحد البارزين في القائمة العراقية في مجلس النواب.

لقد نقل عنه قوله (والعهدة على الراوي): "أنه لا يحق لبغداد من الناحية القانونية فسخ عقد نفطي كبير مع أكسون موبيل رداً على عمل الأخيرة في منطقة كردستان شبه المستقلة"، كذلك قال: "لا توجد قوائم سوداء في البرلمان". وقال أيضاً: "إن العقود الموقعة من قبل الحكومة المركزية والمنطقة الكردية ليست دستورية تماماً. نحتاج إلى إقرار قانون النفط لتشكيل المجلس الاتحادي الذي يمكنه حينئذ أن يقر كل العقود". ونقل الخبر أيضاً بالشكل التالي: "بعدم وجود قانون للنفط، فإنه لا يرى سبباً لأن توضع شركات عاملة في القائمة السوداء، سواء كانت الشركات تعمل

مع الحكومة المركزية أو مع حكومة الإقليم، مثل شركة أكسن موبيل... إنني لا أرى أية عوائق لأية شركة للعمل في أي مكان في العراق. لا أرى أية قانونية في إعلان أي شخص في القائمة السوداء"، وأن "ليس من حق وزارة النفط وضع شركة في القائمة السوداء.. إن الوزارة الوحيدة القادرة على ذلك هي وزارة التخطيط، وبعد أن تقرر المحكمة ذلك فقط".

لا أريد أن أعلق على ما جاء في أعلاه، ولكن أود أن أوضح، بأننا نفهم مما جاء في تصريحاته انه "إذا لم يصدر قانون للنفط والغاز، فإن أية جهة لا تستطيع العمل"!! أما بالنسبة لوضع شركة في القائمة السوداء، فالصورة المعطاة هنا خاطئة، إذ حسب التعليمات المعمول بها في السابق، (والتي لا تزال نافذة لعدم صدور ما يخالفها أو يبطلها)، فإن أية وزارة تستطيع الامتناع عن التعامل مع شركة ما، كمنعها من الدخول في مناقصاتها أو إلغاء عقدها، أو وضعها في "القائمة السوداء" التابعة للوزارة، وذلك للأسباب التي تراها مناسبة، ويمكن للشركة الاعتراض في المحاكم المحلية أو الدولية على قرار الوزارة اعتماداً على صيغ العقود الموقعة. أما إذا أرادت الوزارة أن تضع الشركة في "القائمة السوداء" لعموم القطر ولجميع أعمال الوزارات والإدارات الأخرى المختلفة، فعلى الوزارة أن تقدم أسبابها إلى وزارة التخطيط والتي تقوم بدورها بدراسة الأمر، واتخاذ القرار المناسب. وبالرغم من أن وزارة النفط تعمل فيما يتعلق بوزارتها، وضمن صلاحيتها، ولكن في كل الأحوال فإن قرار إلغاء عقود وزارة النفط مع الشركة المذكورة، أو عدم السماح لها بالدخول في المزايدات المقبلة، سيصدر من مجلس الوزراء (السلطة التنفيذية). لا دخل للسلطة التشريعية، (والسيد عدنان الجنابي واحد منهم)، في هذا الأمر أبداً، حيث أن مسؤوليتها تتحدد في إمكانية إصدار القوانين ومنها قانون النفط والغاز، وإذا لم تستطع إصدار مثل هذا القانون فيتم عند ذلك العمل بالقوانين السائدة. وأن قول السيد عدنان الجنابي بعدم وجود قانون للنفط والغاز هو أمر خاطئ، إذ يوجد مثل هذا القانون، وهو القانون (٨٤) لسنة ١٩٨٥.

٢- المناطق "المتنازع عليها" والموقف الأميركي:

أ- علينا لمناقشة هذا الموضوع الرجوع إلى ٢٠٠٧/٩/٨ عندما أعلنت كل من حكومة الإقليم وشركة "هنت أوف دالاس" الأميركية أنهما وقعتا عقد مشاركة بالإنتاج لتتقيب وتطوير رقع استكشافية. ولقد تحدثنا في كتابنا "حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز"، عن الضجة التي دارت حول توقيع العقد. وذكرنا في حينه أن قسماً من المنطقة المتعاقد عليها تقع ضمن "المناطق المتنازع عليها" في محافظة نينوى. وأثير الموضوع في حينه في الكونغرس الأميركي، وتتصل الرئيس بوش ومعها الحكومة الأميركية من الصفقة، وبينوا عدم معرفتهم بها أو الموافقة عليها. ولكن في واقع الحال استمرت الشركة في الأربع سنوات الماضية بالعمل، وتم "نسيان" الأمر. علماً أن شركة هنت، هي شركة متوسطة (إلى صغيرة) الحجم، وتأثيرها في الولايات المتحدة محدود، وصاحبها رجل مخابرات وقريب جداً من بوش. ولكن بوش أصر (ونقلًا عن راديو سوا في ٢٠٠٧/٩/٢٥) بأنه قلق من الصفقة وأنه لم يكن يعلم أي شيء عنها. كما أن نشرة "أخبار أويل غرام Oil Gram News" الأميركية قالت في ٢٠٠٧/٩/٢٠ نقلًا عن الرئيس بوش: "إن السفارة الأميركية في العراق كانت قد بينت قلقها من هذه الاتفاقية وتأثيرها في احتمال جعل قانون المواد الهيدروكربونية العراقي موضوعاً غير قابل للتطبيق".

ما ظهر لاحقاً كان أدهى، والفضل يعود إلى موقع ويكيليكس، عندما نشر في ٢٠١١/٨/٣٠ برقية السفارة الأميركية في بغداد والمرقمة ٣٠٧١BAGHDAD٠٧ والمؤرخة في ٢٠٠٧/٩/١٢، من أن الرقعة التي وقعتها شركة هنت تقع في محافظة نينوى وليس في محافظة دهوك كما أعلن عنها، أي أنها تقع في أحسن الأحوال (بالنسبة لحكومة الإقليم) في منطقة متنازع عليها. ليتذكر القارئ أن في ذلك الوقت كان الجانبان العراقي والأميركي يتناقشان حول "وثيقة إعلان المبادئ"، والتي وقعها رئيس الوزراء العراقي والرئيس الأميركي في أواخر تشرين الثاني ٢٠٠٧، ودون أخذ موافقة أو حتى إطلاع مجلس النواب العراقي عليها، (وحتى الكونغرس الأميركي تفاجأ بها)، ولكن لم يتم توقيعها من قبل رئيس الوزراء العراقي إلا بعد أخذ موافقة الأحزاب العراقية الحاكمة^(٤). وإن هذه الوثيقة هي الأساس للاتفاقية الأمنية التي تم توقيعها لاحقاً سوية مع "الاتفاقية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة" في

وأخر عام ٢٠٠٨. وبقيت الاتفاقية الاستراتيجية نافذة إلى يومنا هذا، وهي التي يُطلب ويُزمر لها باسم "حلف ستراتيجي" مع الولايات المتحدة!!.

لقد وقعت حكومة الإقليم بعد ذلك عقود مشاركة بالإنتاج أخرى مع شركة أميركية أكبر من شركة هنت، وهي شركة ماراثون Marathon النفطية. ولم تثر حولها ضجة لأن المعلومات عن الرقع الاستكشافية التي وقعتها هذه الشركة ليست في مناطق متنازع عليها - حسب علمنا -، كما أن هذه الشركة كانت قد استبعدت من قبل وزارة النفط الاتحادية من تقديم عروضها إلى الحكومة الاتحادية في دورات التراخيص.

ب- إن دخول شركة أكسون موبيل إلى إقليم كردستان أمر آخر، وهو أمر جلل، لأن الشركة تعتبر أكبر شركة نفطية في العالم ولها نفوذها الكبير في داخل الولايات المتحدة، كما أن لها عقوداً ضخمة مع الحكومة الاتحادية، وأن غالبية الرقع الاستكشافية التي تعاقبت عليها تقع في داخل المناطق المتنازع عليها أو في داخل محافظة نينوى، كما وأنها تتحدى علناً الحكومة الاتحادية وتهديدها.

هنا أيضاً قامت وكالات الأنباء بنقل "تحذير" الولايات المتحدة في ٢٣/١١/٢٠١١ إلى الشركات الأميركية ومنها شركة أكسن موبيل من المخاطر القانونية لتلك العقود حيث قالت فيكتوريا نولاند، المتحدث باسم الخارجية الأميركية: "إن الولايات المتحدة حذرت شركاتها كافة، ومنها أكسون موبيل، بأنها تخاطر بمخاطرة سياسية وقانونية كبيرة إذا ما وقعت على تعاقدات مع أي طرف في العراق قبل إقرار اتفاق وطني"، وأضافت نولاند: "منذ سنوات طويلة والولايات المتحدة تحت جميع الأطراف في العراق على إقرار القوانين الوطنية المطلوبة لتنظيم العمل في قطاع النفط والغاز... وأنهم كلما عجلوا بذلك تمكنت الشركات من أن تستثمر بشكل قانوني"^(٥).

ونلاحظ أن الموقف الأميركي كان حذراً جداً في انتقاد الشركة، وهو يتحدث عن أعمال الشركات الأميركية النفطية، سواء كان ذلك في كردستان أم في الجنوب والوسط. في الواقع إنني أجد هذا التصريح كلاماً عاماً، وليس تحذيراً، كما أنه يحاول أن يفرض مسألة تمرير قانون النفط والغاز بالشكل الذي تريده الإدارة الأميركية. وأرى أن هذا الموقف مرتبط بمحاولة تمرير المسودة "الأتعس" لقانون النفط والغاز

في آب ٢٠١١، والتي تعطي مشروعية قانونية لكل عقود حكومة الإقليم، والواقع أن المسودة صيغت لهذا الغرض حصراً. وعندما فشلت محاولة إمرارها تحركت الشركة "العظمى"، وإنني لأستغرب من أن تكون قد تحركت بدون "ضوء أخضر" من الإدارة الأميركية، وهي التي تربطها بالعراق "معاهدة ستراتيجية"!!.

أن حركة شركة أكسن موبيل، لم تكن لأسباب اقتصادية بحتة، إذ أن ما قامت به يتضمن عمل سياسي تخريبي لزيادة "الفرقة" بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية.

من الأمور التي سمعنا عنها، أن السفارة الأميركية والإدارة الأميركية قد طلبت من الحكومة العراقية عدم استعجال اتخاذ قرار بخصوص "طرد" الشركة الأميركية من العمل مع الحكومة الاتحادية، ولهذا جاءت التصريحات القائلة بأن الحكومة الاتحادية ستنفذ تهديداتها بعد انتهاء عام ٢٠١١. إذ لو كانت قد اتخذت الإجراء قبل ذلك التاريخ لارتبط الأمر برحيل القوات الأميركية. بمعنى أن الأمر قد يفهم على أنه "تم طرد أكبر شركة أميركية مع مغادرة القوات الأميركية"!! كذلك أعلن السيد رئيس الوزراء عندما كان في واشنطن في أواسط كانون الأول الماضي أن الحكومة الأميركية ستعمل على حل المسألة. كما "وعدت" الشركة السيد رئيس الوزراء عند اجتماعه معها في واشنطن بأنها ستدرس الموضوع باتجاه الوصول إلى حل. ولم يتم الحل حتى الآن ونحن في الأسبوع الرابع من شباط. وما تريده الإدارة الأميركية والشركة هو انتظار تمرير قانون النفط والغاز، وهو أمر لن يتم قريباً، أو أن "تنسى" الحكومة الاتحادية الأمر كما نسيت حالة شركة هنت. ولكن الأمر يختلف هنا، إذ أن شركة أكسن موبيل موجودة في الجنوب، وأن أي تساهل معها ينهي المشروع النفطي للحكومة الاتحادية، ويخلق واقعاً على الأرض، يزيد من الهوة مع حكومة الإقليم، ويفتح الباب واسعاً لتفتيت العراق.

ج- لا يرى وزير الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان، الدكتور أشتي هاورامي (وكذلك حكومة الإقليم)، أن هذه العقود هي في مناطق متنازع عليها، طالما أن هذه المناطق تقع تحت سيطرة الإدارة الكردية حالياً، أو بوجود أغلبية كردية فيها، لهذا يؤكد السيد أشتي أن رقع أكسن موبيل هي ضمن حدود الإقليم قائلاً: "نحن ندير المنطقة، وفيها انتخابات (للإقليم)، ونحن ندير كل شيء من كردستان... وبهذا فإن

الأمر النهائي بالنتيجة هو من المسؤول عن المنطقة»^(٥). ويقول أيضاً: «أن ليس له علم بأنها مناطق متنازع عليها... ونحن لا نملك شيئاً في المناطق المتنازع عليها، وأن كل ما وقعناه هو في كردستان»!!.

وفي المقابل فإن مجلس محافظة نينوى أرسل وفداً إلى بغداد في ٢٠١١/١٢/١٠، حاملاً تحفظاته على العقود، وقام بمقابلة الدكتور الشهرستاني ووزير النفط وشؤون المحافظات. وقال السيد يحيى محجوب، عضو المجلس: «إذا جلبت أية شركة معدات أو مكائن أو أي شيء إلى هذه المناطق، فإننا سنقوم بحجزها قانونياً من خلال الأجهزة الأمنية للحكومة المركزية». أما السيدة وصال سليم علي، عضو مجلس النواب عن الموصل، فإنها تقول: «إن هذه العقود عائدة لمناطق داخل محافظة نينوى، وجزء منها، ولا أحب أن أسميها مناطق (متنازع عليها)، إذ كان قد قرر في سنة ٢٠٠٤ نهائياً بأنها جزء من نينوى»^(٥).

أما جوزت هلترمان Joost Hiltermann من مجموعة الأزمات العالمية، فإنه يقول: «إن جلب شركات أميركية لمثل هذه المواقع يمثل عنصر حماية للکرد في المستقبل لمجابهة احتمال أي مشاكل مستقبلية»، وأن كردستان تحاول أن تخلق واقعاً على الأرض، وأن عقود أكسن موبيل تعتبر اليوم مسألة سياسية بين بغداد وأربيل^(٥). لقد سمعت وقرأت عن بعض القادة الكرد (والعرب أيضاً)، أن كون أراضي أكسن موبيل مناطق متنازع عليها، يجب أن لا يكون سبباً لإيقاف استمرار عملها، إذ أن الاستفتاء اللاحق سيقدر بالنتيجة تبعية الرقعة، وإذا لم تكن في كردستان، فعند ذاك ينتقل العقد إلى الحكومة المعنية. إن هذا القول غير صحيح وغير منطقي، فلو وجدت أكسن موبيل نفطاً وبكميات جيدة (وهذا أمر متوقع ووارد جداً)، فإن أمر تقرير المنطقة سيكون أصعب بكثير والنزاع سيكون مضاعفاً، إذ أن «المتنازع عليه» سيتحول من تبعية أرض، إلى تبعية «أرض وثروة». أليس هذا الأمر إضافة جديدة ومهمة لتعقيد حل النزاع بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية؟، ويعتبر هذا الأمر «قنبلة موقوتة» لصراعات مقبلة. إضافة لذلك فإن عقود حكومة إقليم كردستان هي عقود مشاركة بالإنتاج، وهي بالنتيجة خصصة النفط العراقي وإعطاء حصة كبيرة للأجنبي، وتمثل ضرراً جسيماً للعراق، لذلك يجب رفضها أصلاً.

د- لقد ازداد الأمر تعقيداً عندما رد السيد روز نوري شاويش نائب رئيس الوزراء الكردستاني، على تحذيرات السيد نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني لشركتي «أكسن موبيل» و«توتال» الفرنسية من العمل في الإقليم مؤكداً في بيان صحفي: «إن هذه التصريحات - أي تصريحات الشهرستاني - من وجهة نظرنا وبالأخص فيما يتعلق منها بتهديد الشركات الاستثمارية العالمية وتحذيرها من العمل في كردستان سوف تؤدي، إلى عزوف هذه الشركات وابتعادها عن العمل في جميع أنحاء العراق...»، وأضاف: «إن مثل هذه التصريحات ستؤدي إلى توسيع الشق والخلاف بين الأطراف السياسية وتراكم مشاكل جديدة... وإن الطريق الأمثل لحل مثل هكذا مشاكل يكمن في اتباع أسلوب العمل والحوار المشترك والتواصل...»^(٦). ونقول مع الأسف، كان الأجدر بالسيد روز أن يوجه كلامه إلى حكومة إقليم كردستان وليس إلى الشهرستاني، لأنها هي سبب المشكلة، وهي التي لم تتبع «أسلوب الحوار المشترك»، وإنما تعاقدت في مناطق متنازع عليها، وبذلك كانت سبب «توسيع الشق والخلافات بين الأطراف السياسية»، ولم يكن أمام الدكتور الشهرستاني إلا أن يحذر هذه الشركات، وإن سكت عن هذه التجاوزات فإنه سوف يفرط في مصلحة العراق والعراقيين ويؤدي إلى خلق بؤرة أخرى للتوتر لن تنتهي إلى أبد الأبدين.

هـ- أود أن أضيف هنا مسألة أخرى كان قد تحدث عنها السيد رئيس الوزراء، بعد أن نشرت بعض المواقع بأنه أعطى المحافظات، (محافظة البصرة)، حق التعاقد إثر اجتماع مجلس الوزراء في البصرة، إذ أكد في تصريح له في ٢٠١٢/٢/١٨: «إن النفط ثروة للعراقيين جميعاً والتعاقد بشأنه لوزارة النفط ولم نعط أية محافظة حق التعاقد»^(٧). وفي الواقع كان من المفروض أن لا يذكر المحافظات فقط وإنما الإقليم أيضاً، إذ أن الدستور يعامل الإقليم معاملة المحافظات تماماً وذلك فيما يتعلق بالمسائل النفطية. علماً أن وزارة النفط كانت قد ذكرت في أواخر نيسان من عام ٢٠١١، أن شركة «لولور إنيرجي» الكندية، لا يمكنها البدء بأعمال التنقيب وفق الإذن الذي حصلت عليه من محافظة صلاح الدين^(٨).

و- وحتى لو لجأت «أكسن موبيل» إلى التحكيم الدولي، والذي يستغرق أعواماً، وبرغم خبرة هذه الشركة في المحاكم الدولية، فإن النتيجة بإعتقادي سوف تكون لصالح العراق، وذلك في حالة تعيين محامين عالميين وعراقيين أكفاء، حيث أن «موبيل» قد خرقت القوانين العراقية، والتي نص عقدها مع وزارة النفط بخضوعها لتلك القوانين.

في نفس الوقت أرى أن من المهم جداً إدخال الحكومة الأميركية كطرف في القضية، وذلك بالتهديد بإلغاء الاتفاقية الاستراتيجية معها إذا لم تنسحب «أكسن موبيل» من عقودها مع حكومة الإقليم. أما كون «أكسن موبيل» شركة خاصة ولا دخل للحكومة الأميركية بذلك، فهو محض هراء، إذ أن نفوذ هذه الشركة هائل في داخل الدوائر السياسية الأميركية. وإذا كانت الحكومة الأميركية مؤيدة (بالخفاء) لمثل هذه الاتفاقيات، أو حتى لم يصدر عنها معارضتها الواضحة لها، فما جدوى «الاتفاقية الاستراتيجية»، ومثل هذه الاتفاقيات النفطية هو تدخل مباشر من الشركات الأميركية في الشؤون الداخلية للعراق بعد أن عملت في «مناطق متنازع عليها».

وبالرغم انني من المعارضين بشدة للاتفاقية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والمطالبين بإلغائها، ولكنني أتحدث الآن إلى الذين يعتقدون بفائدة هذه الاتفاقية الاستراتيجية وادعواهم لاستعمال التهديد بإلغائها كوسيلة ضغط على الطرف الآخر فالولايات المتحدة، وبوجود هذه الاتفاقية، لم تساعد أبداً في حل الأمور المعلقة كالبنء السابع، أو العلاقة السيئة مع الكويت أو السعودية. كما لم تنصح «حلفاءها» في العراق للعمل على توحيدده، بل عملت على العكس من ذلك فزادت التناقضات والصراعات السياسية. وإذا كان لدينا مثل هذا «الحليف/ الولايات المتحدة»، فنحن في غنى عن أي عدو، فهو ينوب عنه على أكمل وجه!!.

٣- ما هو حجم شركة أكسن موبيل

لكي نستطيع أن نعطي تفسيراً لأسباب ذهاب أكسن موبيل للعمل في إقليم كردستان، وفي مناطق متنازع عليها، متحدية بذلك تهديد الحكومة الاتحادية العراقية، و«نصائح» الإدارة الأميركية، لو كانت هناك فعلاً نصائح، ولكي نعرف حجم هذه الشركة، سنتحدث عن أرباحها. إذ بلغت أرباحها في الربع الأول من عام ٢٠١١ ما يعادل (١٠,٧) مليار دولار، كأعلى ربح حصلت عليه شركة عالمية في تلك الفترة. وهذا الربح يزيد ٦٩٪ عن أرباحها في نفس الفترة من عام ٢٠١٠. وأن ربح الربع الأول من العام ٢٠١١ يمثل أعلى ربح حصلت عليه الشركة منذ الربع الثالث لعام ٢٠٠٨. مما يعني أن الشركة تجاوزت الانكماش الاقتصادي العالمي الذي بدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨.

إن أرباح شركة أكسن موبيل في ثلاث سنوات منذ ٢٠٠٨ قد كانت الأعلى مقارنة بجميع الشركات العالمية، ولكن الضرائب التي دفعتها في هذه الفترة لم تتجاوز ٢٪ من أرباحها، إذ لا تشتهر أكسن موبيل بكيفية تجنب الضرائب فحسب بل في الحصول على معونات من الحكومة الأميركية الاتحادية على أساس أنها تعمل على تطوير الطاقة المتجددة. كما أنها تتجنب دفع الضرائب باستخدام شركاتها عبر البحار offshore في البحر الكاريبي. وعندما تحدث السناتور الأميركي بيرني ساندر في مجلس الشيوخ في ٣٠/١٠/٢٠١٠ قائلاً: "إن شركة أكسن موبيل حصلت في العام الماضي (أي في السنة المالية المنتهية في آذار ٢٠١٠) على أرباح قدرها (١٩) مليار دولار ولم تدفع أية ضريبة، بل حصلت على إعانة من الحكومة الأميركية قدرها (١٥٦) مليون دولار، اعترضت الشركة على ذلك مؤكدة بأنها دفعت ما يعادل ١,٨٪ من أرباحها كضرائب!!". أما في عام ٢٠٠٨ فلقد حققت أرباحاً قدرها (٣٧) مليار دولار.

من المعلوم أن شركة أكسن موبيل من الممولين الرئيسيين للحزب الجمهوري، ولعل القارئ يتذكر قول دونالد ترمب Trump أحد مرشحي الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأميركية المقبلة (والذي انسحب لاحقاً)، عندما ذكر لمحطة تلفزيون "فوكس" في أواخر نيسان ٢٠١١: "إن على الولايات المتحدة أن تستحوذ على أي نفط ينتج في العراق لأنها كانت القائد لغزو العراق"، وأضاف:

”نحن خسرنا آلاف الجنود، أناس عسكريين عظام، وعشرات الآلاف من الجرحى... وأنا أقول خذوا النفط لأن ما سيحدث هو أن إيران سوف تستحوذ على نفط العراق حال خروجنا“!!!.

إن شركة ”أكسن موبيل“ لا تحتاج إلى أرباح وإنما تحتاج إلى نفط، لتمشية البنية التحتية الهائلة التي لديها من حقول ومصاف وأنابيب ومحطات توزيع، فهي تعاني من نقص في الإمدادات النفطية وهي تبحث الآن في جميع أنحاء العالم عن مصادر جديدة.

إن نسب أرباح الشركات الأجنبية في الإقليم أعلى من الحكومة الفيدرالية، (كما سنوضح في الفقرات التالية)، ولكن كمية الإنتاج ستكون قليلة جداً مقارنة لحقلها في الجنوب. وكما بينا سابقاً فإن عقدها في غرب القرنة^(١) سيؤدي إلى إنتاج ذروة قدره (٢,٨٢٥) مليون برميل/اليوم وهو رقم هائل بكل المقاييس. مع إمكانية عالية جداً لحصولها على رقع استكشاف وتطوير في الدورة الرابعة لوزارة النفط نظراً لحجم الشركة وإمكاناتها الهائلة.

٤- الفرق بين أرباح الشركات في عقود إقليم كردستان، وعقود الحكومة الاتحادية

أ- إن عقود إقليم كردستان هي عقود مشاركة بالإنتاج، وللشركات حصة في النفط تعتمد على النسبة المقررة في العقود. أما عقود الحكومة الاتحادية فهي تمثل عقود خدمة فنية، وتمثل أرباح الشركات بـ”الحافز“ الذي يعطى للشركة، وهو اعتيادياً قليل إذ يصل إلى حوالي ٢٪ من أسعار النفط الحالية. حتى أن حافز عقد حقل غرب القرنة^(١) يبلغ (٢) دولار/البرميل المنتج الزائد عن حد معين، وبالنتيجة فإن الشركات الأجنبية تستلم ما يقارب ٩٧,٥ سنت (منها حوالي ٧٨ سنت إلى شركة أكسن موبيل)، والمتبقي هو حصة الجانب العراقي وضرائب الحكومة العراقية.

عندما دخلت أكسن موبيل العراق في عام ٢٠٠٩، ووافقت الشركات الأجنبية الكبرى الأخرى على شروط الحكومة الاتحادية، فإن حساباتها كانت مبنية على الحصول على عائد داخلي IRR ١٥-٢٠٪، وهي نفس الأرقام التي أعلنتها BP فيما يتعلق بعقد الرميلة (١٠).

توصلت شركة Wood Mackenzie بالاشتراك مع Deutch Bank بدراسة اقتصاديات العقد الأول الذي وقعته أكسن موبيل [وكان لمدة ٢٠ عاماً لرفع الإنتاج من (٢٤٤) ألف برميل/اليوم إلى (٢,٣٢٥) مليون برميل/اليوم، مع حافظ قدره (١,٩) دولار للبرميل. وباعتماد هذه الاتفاقية قبل تعديلها بزيادة الحافز إلى (٢) دولار للبرميل، وإنتاج ذروة قدره (٢,٨٢٥) مليون برميل/اليوم] إلى أن نسبة العائد الداخلي لعمر المشروع IRR يصل إلى ١٩,٥٪ (وهو رقم جيد جداً للشركات)، ولكن هذا يتم فقط في حالة ارتفاع الإنتاج فعلاً بصورة منتظمة بين الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٧ للوصول إلى إنتاج الذروة واستقرار هذا الإنتاج في المدة المحددة بالعقد. ولكن في حال وجود مشاكل في تطوير نسبة زيادة الإنتاج بحدود ١٠-١٥٪ في الأربع سنوات الأولى، فإن IRR سوف ينخفض إلى ١٢,١٪ - ١٦,٢٪.

والمعلومات المتوفرة من دوائر الشركات الكبرى العاملة، تفيد أن موبيل تعتقد أن هناك تأخيرات عديدة في البنية التحتية وفي عملها وتلوم وزارة النفط على ذلك، حيث أن IRR سيكون بحدود ١٢٪ فقط. كما أن المعلومات تبين أن الحكومة العراقية تخطط وبنعومة بالغة لإعادة التفاوض حول عقودها، لتقليل المستوى العالي المخطط له من (١٢) مليون برميل/اليوم إلى (٨-٨,٥) مليون برميل/اليوم، وهي حركة من المحتمل أن لا تلاقي ترحيباً من قبل الشركات الأجنبية التي تنتظر عوائد سريعة، وتحاول أن تلوم الحكومة العراقية على هذه التأخيرات كي تجني عوائدها كاملة. ومن المحتمل أيضاً أن توافق الشركات على ذلك، حيث ستقل استثماراتها كثيراً، وسيناقش هذا الموضوع في الدراسة الثالثة من هذا الكتاب.

فليلاحظ القارئ أن الحوافز لوحدها التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من عقد تطوير حقل غرب القرنة (١) قد تزيد عن (٢,٢٥) مليار دولار سنوياً في فترة إنتاج الذروة، وهو رقم عال جداً ومغز!!.

ب- ونقلًا عن MEEs، فإن مجلة Energy Intelligence^(١٠)، تقول إن محلل النفط بيتر ويلز Peter Wells كان قد قام بدراسة اقتصادية عن عوائد الشركات الأجنبية من عقود المشاركة بالإنتاج الموقعة من قبل حكومة الإقليم، وتوصل إلى أن IRR في هذه العقود سيكون بين ٣٤-٥٦٪ اعتماداً على أسعار النفط بين (٦٠-

(١٠٠) دولار/البرميل. ويقول: ”إن هكذا عائد للشركات عال جداً مقارنة بالمقاييس السائدة“، وإن مشاريع عقود المشاركة في دول أوبك الأخرى لا يتجاوز الـ IRR فيها عن ٢٠٪.

وفي دراسة أخرى قامت بها مؤسسة citi، أعدت من قبل Michael Mukhtar Garadg و Alsfard، توصلت إلى أن معدل IRR يصل إلى ٣٥٪، وذلك بعد دراسة ٤٠ عقد مشاركة بالإنتاج وقعت من حكومة الإقليم، ولم يذكر سعر تصدير النفط.

ج- تقول المعلومات أيضاً، أن العقود الموقعة من أكسن موبيل كانت مغرية جداً، كما وأن الرقع الاستكشافية هي من الأنواع العالية الاحتمال لوجود المواد الهيدروكربونية فيها، ولهذا قامت الشركة بهذه المجازفة. من هنا فإنه يتوقع أن يصل IRR إلى أرقام عالية جداً.

أما الرقع الاستكشافية التي تعاقدت عليها شركة توتال الفرنسية، وأعلن عنها في بداية شباط ٢٠١٢ فأحداها كانت تعود إلى شركة ShamAran Petroleum المسجلة في كندا، والثانية إلى شركة Petoil التركية، والرقعتان الأخريان تقعان في جنوب ووسط كردستان في خاليكان. وهناك معلومات تشير إلى احتمال أن يكون قسم من هذه الرقع الاستكشافية في ”مناطق متنازع عليها“ أيضاً!!.

د- تحدثت جميع النشرات والصحف العالمية المهمة أو المختصة عن ”حذر والتزام“ شركة أكسن موبيل في ستراتييجيتها الاستثمارية، ولهذا يطرح السؤال دائماً: ما السبب وراء حركتها ”الجزئية وغير الحذرة“ في إقليم كردستان؟! لقد ذكر البعض أن هناك تبدل في مواقف هذه الشركة في الفترة الأخيرة، حيث بدأ الحديث عن أن ”هناك أكسن موبيل جديدة على الساحة الدولية“^(١٢). والسبب في ذلك أن هذه الشركة تريد وتحتاج إلى النفط والغاز) وتبحث عنه في كل مكان يمكنها الوصول إليه، ولهذا فإنها قامت في الفترة الأخيرة بأعمال تعتبر من ”المغامرات“!!.

لقد أرادت شركة أكسن النفطية الأميركية العملاقة التوسع، ولهذا التحمت مع شركة أخرى نفطية أميركية عملاقة وهي موبيل، وذلك في العام ١٩٩٩، وأصبحت تعرف بـ (أكسن موبيل ExxonMobil). ولاقت هذه الشركة المندمجة نجاحات

كبيرة، ولكن مشكلتها استمرت، بل زادت، في نقص الاحتياطيات النفطية والغازية، التي تكفي لاستغلال جميع البنية الصناعية النفطية الهائلة المتوفرة لديها، وهذا الأمر يحتاج إلى "مغامرات".

استحوذت في كانون الأول ٢٠٠٩ على شركة الغاز المختصة بتكنولوجيا "غاز الطفال Shale gas"، والمسماة XTO Energy. ومنذ ذلك الحين قامت هذه الشركة الأخيرة (وبتمويل من أكسن موبيل) في محاولات كثيرة وحثيثة للحصول على الاحتياطيات الهيدروكربونية غير التقليدية، فلقد ذهبت أكسن موبيل إلى المنطقة القطبية الشمالية، وحفرت في المياه البحرية العميقة، وكذلك دخلت مضمار الغاز الطبيعي المسيل LNG. لقد فشلت في العام الماضي بالحصول على مناطق بحرية عميقة deep water في غانا في الحقل النفطي المسمى Jubilee، واضطرت إلى الانسحاب من مشروع كلفته حوالي (٤) مليارات دولار لتطوير هذا الحقل. ولكن تغلبت في هذه السنة على كل من شركتي برتش بتروليوم BP وشيل باتفاقها مع الشركة الروسية الحكومية Rosneft للعمل في المنطقة القطبية. ولعل أهم نجاحاتها هي عقودها مع الحكومة العراقية والمتعلقة بحقل غرب القرنة^(١)، ومشروع حقن الماء، حيث نتحدث هنا عن استثمارات تتجاوز الـ (٣٠) مليار دولار.

في الواقع إن من ينظر إلى شركة أكسن موبيل يراها تتحرك وكأنها شركة نفطية وطنية مثل الشركة الإيطالية Eni أو الإسبانية Repsol، والتي تدخل في مخاطر سياسية ومالية لضمان احتياطيات نفطية.

وباعتقادي أن أكسن موبيل لديها قناعة كبيرة بأنها سوف تتمكن من العمل مع كلا الجانبين، الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وذلك بدعم الحكومة الأميركية، أو على الأقل عدم ممانعتها وضمان ووقوفها معها في حال قيام الحكومة الاتحادية بأي عمل ضدها. كذلك فإنها ترى أن الحكومة الاتحادية في وضع "ضعيف"، وأنها غير منسجمة وتحاول كتلة السيد المالكي أن تحصل على حلفاء سياسيين (وتأييد أميركي) في استمرار بقائها، كما أن هذه الحكومة خائفة من نتائج التحكيم الدولي، ولهذا تستطيع الشركة - كما تعتقد هي - بتمشية ستراتيجيتها بالعمل في المكانين، وستقتنع الحكومة الاتحادية في النهاية بهذا الأمر وأرى أن هذا لن يحدث وشركة أكسن موبيل واهمة، في تصورهما، إذ لو قبلت الحكومة الاتحادية بهذا الموقف ستكون قد ضحت

بكل مصالح الشعب العراقي، كما أن هنالك قوى سياسية ضمن كتل السيد المالكي لا ترضى إطلاقاً بهذا الوضع المهين والمضر بالعراق، والذي تحاول الشركة وحكومة الإقليم (وبدعم من الولايات المتحدة) فرضه كأمر واقع.

كل البوادر تشير إلى أن الشركة وفي حال بقائها في الإقليم فإنها سوف تحاول أن تشتري الشركات الصغرى الأخرى التي عثرت على النفط، والتي لا تتوفر عندها الإمكانيات المالية الكافية لتطوير الحقول أو الحفر إلى طبقات أعمق لزيادة الاحتياطيات. لهذا فمن المتوقع إعادة هيكلة الشركات النفطية في كردستان، ولقد بدأ هذا الأمر بالفعل خلال الأشهر الماضية قبل وبعد دخول الشركات الكبرى إلى الإقليم، وكما موضح في الفقرة (٥) أدناه. من الممكن أيضاً أن تفكر الشركة أن نسبة أرباحها من عقود الخدمة هي أقل من عقود المشاركة بالإنتاج وبهذا تحسن من وضعها المالي. ولكن من الواضح أن الكميات النفطية من عقود الخدمة كبيرة جداً مقارنة بالكميات القليلة نسبياً والممكن إنتاجها من عقود المشاركة في كردستان، لذا فإن أرباحها ستزداد ولكن فقط في حال عدم إنهاء خدماتها في الجنوب والوسط، وبالعكس ذلك أي بالبقاء في كردستان فقط، فستكون أرباحها أقل.

وهناك احتمال آخر، وهو اعتقاد الشركة بأن العراق مستعجل جداً على زيادة الإنتاج (إذ نحن نتحدث عن دورة التراخيص الأولى)، كما وأن الاستثمارات عالية جداً بحيث لا تستطيع أن تدخل شركة عالمية أخرى محلها. المعلومات تقول غير ذلك، وهناك اهتمام بأخذ حصة أكسن موبيل حتى من قبل شريكها في العقد وهي شركة شيل، أو غيرها من الشركات الأخرى الكبرى العاملة في البصرة أو ميسان. المهم أن على الحكومة الاتحادية اتخاذ القرار السريع بطرد الشركة حتى لا يحدث تأخير في المشروع. إضافة إلى ذلك هناك شركات عالمية كبيرة عاملة حالياً ضمن عقود دورات التراخيص مستعدة أن تحل محل أكسن موبيل بمشروع حقن الماء.

هـ - إن تقرير ExxonMobil حول توقعات الطاقة إلى عام ٢٠٤٠، والذي نشر في النصف الأول من كانون الأول ٢٠١١^(١٥)، يضع أعلى المنتجين العالميين الثلاثة للنفط في سنة ٢٠٤٠ هم الحاليين أنفسهم، وهم السعودية وروسيا والولايات المتحدة. وهذا يعني أن أكسون موبيل نفسها تشكك في الخطة الإنتاجية للعراق، ونحن لا

تحدث هنا عن عام ٢٠٢٠ وإنما عن ٢٠٤٠، وأن تقرير أكسن موبيل يقول يستمر الوضع الحالي في تسلسل الدول الثلاث الأعلى إنتاجاً كما هو إلى عام ٢٠٤٠. أما بالنسبة للعراق فإن وليم كولتن، نائب رئيس شركة أكسن موبيل، يقول عندما سؤل عن العراق بأنه "لا اعتراض أن الإنتاج من العراق سوف يلعب دوراً مهماً في الإمدادات النفطية".

وبهذا دخلت أكسن موبيل ضمن المجموعات العالمية التي تشكك في إمكانية العراق من تحقيق طموحاته الإنتاجية للوصول إلى (١٢-١٣) مليون برميل/اليوم إلى سنة ٢٠٢٠. فمثلاً إن تقرير شركة شيل Shell Energy Scenarios إلى سنة ٢٠٥٠، يتوقع أن يصل إنتاج العراق خلال (١٠) سنوات إلى (٥-٦) مليون برميل/اليوم. أما تقرير شركة BP "BP Statistical Review"، فقد وضع إنتاج العراق لعام ٢٠٢٠ ما قدره (٤,٥) مليون برميل/اليوم!!، ووضع (٥,٥) مليون برميل/اليوم لعام ٢٠٣٠. وهذا التقرير متشائم جداً إذ بالتأكيد أن الأرقام سوف تكون أعلى من ذلك.

ولو نستمر في تقديرات الجهات العالمية لإنتاج العراق، نجد أن تقرير "منظمة الطاقة العالمية International Energy Agency IEA" يتوقع أن لا يزيد إنتاج العراق عن (٦) مليون برميل/اليوم إلى عام ٢٠٣٠. أما المنظمة الحكومية الأميركية حول معلومات الطاقة "Energy Information Agency EIA"، فإنها تقول في أحسن الأحوال سيصل إنتاج العراق في عام ٢٠٣٥ إلى (٨,٣) مليون برميل/اليوم^(١٥).

وتجد كل الجهات السابقة ان العراقيل الكبيرة لزيادة الإنتاج (وبالتالي التصدير)، ناتجة من عدم كفاية البنية التحتية اللازمة للإنتاج والتصدير من أنابيب الى الموانئ العراقية والسورية والتركية، وعدم استعداد الموانئ العراقية النفطية وغير النفطية للتعامل مع ما يتعلق بإنتاج وتصدير النفط.

ولهذا يفكر البعض أن أكسن موبيل التي استثمرت وتستثمر مبالغ كبيرة جداً في غرب القرنة (١)، تقول أن مشاكل فنية وسياسية ولوجستية تؤخر أعمالها، ولذا فمن المحتمل أنها بتوقيع عقود في الشمال تعطيها IRR أعلى من ٥٠٪ "تحمي" نفسها من احتمالات خسارة (المقصود تقليل IRR عن ١٠٪) في عقودها

في الجنوب. ولكن يبدو ان شركة أكسن موبيل بدأ يتضح لها أن عملياتها في الشمال وخصوصاً في محافظة نينوى ستعرض لمشاكل كبيرة وربما لتدخلات عسكرية من الحكومة الاتحادية لحماية وحدة العراق.

٥- لتحقيق الاندماجات (إعادة الهيكلة) للشركات النفطية العاملة في الإقليم، سواء بالبيع والشراء أو الاستحواذ، فعلى الشركات الكبرى أن تعرف ماذا حققت الشركات العاملة في كردستان العراق منذ ٢٠٠٤، حيث وقع الإقليم (٥٢) عقد مشاركة بالإنتاج، من ضمنها (٦) عقود مع أكسن موبيل و(٤) عقود مع شركة توتال الفرنسية.

أولاً إن أحد أهم الشركات النشطة في الإقليم هي شركة "جنيل إنيرجي Genel Energy" التركية، والتي كانت بحاجة إلى أموال لتوسيع نشاطها واستثمار ما حقته في عقودها النفطية ووجدت الشريك في المؤسسة الاستثمارية "Vallare". استطاعت هذه المؤسسة الاستثمارية أن تجمع (٢) مليار دولار -١,٦ مليار باوند-، من خلال نشاط رئيسها توني هيوارد Tony Hayward، مما أعطى ثقة لشركة جنيل والحكومة الإقليم بأن هذه الشركة قادرة على إكمال أعمالها الكثيرة.

وهيوارد هذا هو المدير السابق لشركة BP، وكان قد ترك الشركة بعد حادثة خليج المكسيك الشهيرة، حين انفجر الأنبوب تحت سطح البحر في المنصة التي كانت تستخدمها هالبيرتن في الحفر في مناطق بعيدة عن الساحل. مما أدى إلى كارثة بيئية كبيرة في المنطقة وخسارة جسيمة لشركة BP.

لقد حصل توني هيوارد على تقاعد قدره (١٠) مليون باوند من BP رغم خسارة الشركة الهائلة، ثم أسس مع آخرين مؤسسته المالية Vallare (فالير)، واتجه نحو إقليم كردستان حيث فرص الربح العالية في العمليات النفطية، متزوداً بمبلغ (٢) مليار دولار استطاع جمعها من مستثمرين لتشغيل أموالهم. وبعد أقل من عام من تأسيس مؤسسته استطاع أن يدمج شركته Vallare (فالير) مع شركة جنيل إنيرجي التركية وربح شخصياً (١٢) مليون باوند من هذه الصفقة، حيث حصل هو والمدراء الثلاث الآخرين لشركته على حصة في شركة جنيل إنيرجي. لقد كانت هذه صفقة ناجحة للطرفين، و Genel Energy الان هي شركة تركية بريطانية.

بعد دمج الشركة البريطانية فالير بالشركة التركية جنيل، أصبحت جنيل أحد أكبر الشركات العاملة في الإقليم، واستطاعت الاستحواذ على كامل حصص الشركات الأجنبية في حقل جياسورخ Chia Surkh، الذي تم اكتشافه مؤخراً من قبل الشركة التركية جنيل نفسها، ويقع قسم منه في "المناطق المتنازع عليها" حسب اعتقاد العديدين، رغم أن المنطقة تدار بالكامل حالياً من قبل حكومة الإقليم. يقدر الاحتياطي الثابت لحقل جياسورخ بحوالي (٣٠٠) مليون برميل. علماً أن شركة جنيل قامت بشراء حصة الشركة الكندية Longford Energy التي كانت تملك ٤٠٪ من عقد جياسورخ، بمبلغ (٦٨) مليون دولار. كذلك اشترت حصة الشركة التركية Petoil Petroleum والبالغة ٢٠٪ بمبلغ (٢٦) مليون دولار. وبهذا وصلت حصتها بالشركة إلى (٨٠٪)، مع ٢٠٪ حصة حكومة الإقليم.

إن أهم حقل للشركة التركية أنفة الذكر هو حقل (طق طق)، حيث أنها كانت قد حصلت عليه كعقد مشاركة بالإنتاج في عام ٢٠٠٤ (وهناك معلومات تقول في عام ٢٠٠٢)، ولم يعلن شيء عنه في حينه وإلى سنوات لاحقة، حيث كان العقد مع جنيل إنيرجي وشريكها الكندية Addax. وعندما عرف عقد المشاركة هذا بعد سنوات من توقيعه أثار استغراباً كبيراً لدى الدوائر النفطية العراقية، فالحقل مكتشف سابقاً وكان قد حفر فيه ثلاث آبار في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وتم تقييمه وتقييم نفطه وتقرر الاستمرار في حينه بالحفر فيه لطبقات أعمق، و كان متوقعا بقوة في حينه أن يتم زيادة احتياطياته من (٣٦٠) مليون برميل إلى (١٠) أمثال هذا الرقم، حسب رأي الجيولوجيين ومهندسي النفط، علماً أن النفط الموجود فيه هو من النوعية الخفيفة الجيدة. وسبب استغراب الدوائر النفطية هو توقيع عقد مشاركة بالإنتاج في حقل معروف ومحدد، بينما مثل هكذا عقود تكون لرقع استكشافية وليس لحقول معروفة ومحددة. ومن الجدير بالذكر أن ملاحق مسودة قانون النفط والغاز المؤرخة في ٢٠٠٧/٢/١٥ كانت قد وضعت حقل (طق طق) ضمن الحقول الممكن استغلالها. ورُفضت في حينه الملاحق والمسودة من قبل حكومة الإقليم، ووضعت ملاحق جديدة في ٢٠٠٧/٤/٢٧، أضافت فيها حقل (طق طق) إلى قوائم الرقع الاستكشافية (رغم كونه حقلاً معروفاً ومحدداً)، وعرف السبب لاحقاً إذ أن الإقليم كان قد تعاقد على تطوير هذا الحقل بعقد مشاركة بالإنتاج.

يتوقع أن تحيل شركة عمليات حقل (طق طق) TTOPCO (وهي تجمع شركتي Genel/Addax) قريباً جداً مشروع أنبوب بقيمة (٤٠٠) مليون دولار لتوصل نفط الحقل إلى فيشخابور بالقرب من الحدود التركية، وذلك لربطه بخط تصدير النفط العراقي الواصل إلى ميناء جيهان في تركيا. ويقول لاندو في تقريره في Iraq Oil Report في ١٨/١/٢٠١٢^(١٣)، إن أكبر مشاريع شركة جنيل هي حقل (طق طق)، والذي تطوره الشركة "الصينية"!! Sinopec-Addax. ونلاحظ هنا تغيير باسم الشريك فعند توقيع العقد في عام ٢٠٠٤ كان الشريك للشركة التركية هو شركة Addax الكندية، وكما يظهر فإن الصينيين قد اشتروا الشركة الكندية كلها أو بعضاً منها. كما ذكر التقرير أن إنتاج الحقل الحالي يبلغ (٧٥) ألف برميل/اليوم، وأن إنتاجه يباع في السوق المحلية، وكذلك ينقل بالشاحنات إلى نقطة فيشخابور لإدخاله إلى خط التصدير.

ويذكر تقرير آخر أعد من قبل International Oil Daily^(١٤)، أن إنتاج حقل (طق طق) الحالي يبلغ (٨٠-٨٥) ألف برميل/اليوم، يصدر منه (٤٠) ألف برميل، والمتبقي يجهز إلى المصافي المحلية أو يباع في السوق المحلية. ويستمر التقرير ليقول إن أسعار النفط الخام التي تباع محلياً تصل بين (٦٠-٣٠) دولار للبرميل اعتماداً على كثافة النفط!! كذلك يتحدث هذا التقرير عن حقل الشركة النرويجية DNO - حقل طاوقه Tawke - (والذي تمتلك الشركة التركية البريطانية جنيل إنيرجي حصة فيه)، ويبلغ إنتاجه الحالي (٦٥) ألف برميل/اليوم، يصدر منه (٣٠-٢٥) ألف برميل/اليوم فقط والمتبقي يباع في السوق والمصافي المحلية!! إضافة لذلك فإن التقرير يتحدث عن "حقل" خرماله (والذي يمثل القبة الثالثة لحقل كركوك) ويقول إن المعلومات عنه قليلة ولكنه يقدر أن إنتاجه حوالي (٧٠) ألف برميل/اليوم، يذهب منه (٤٠) ألف برميل/اليوم إلى مصفى المجموعة المسؤولة عن حقل خرماله "Kar Group".

(ثانياً) إن المعلومات المتعلقة بالمصافي "المحلية" مشوشة وغير دقيقة، ولقد كان الحديث في السنتين الماضيتين عن أرقام هائلة لعددها والذي تجاوز (١٠٠) مصفى!!، وذلك عندما كشفت الصحف الأميركية عن "تهريب" لنفط إقليم كردستان عبر إيران. وادعت حكومة الإقليم أن الأمر ليس تهريباً للنفط الخام، وإنما منتجات

مصافي، وكذلك أعلنت أنها تعمل على غلق المصافي غير المرخص لها!! إن المعلومات المتوفرة عن مصافي حكومة الإقليم الرسمية، هي فيما يتعلق بمصفي أربيل، حيث يعمل على توسيع طاقته من (٤٠) إلى (٨٠) ألف برميل/اليوم، وسيتم إنتاج (٢٠) ألف برميل/اليوم منه هذا العام. كذلك تعمل (مجموعة قبوان Qaiwan Group) على توسيع مصفاها في بازيان في السليمانية من (٢٠) إلى (٣٥) ألف برميل/اليوم، مع وحدة لإنتاج البنزين الخالي من الرصاص. أما وحدات التصفية البدائية (topping plants)، وكذلك السوق السوداء للنفط في الإقليم، فإنها تصل إلى حوالي (٦٥) ألف برميل/اليوم، على الرغم من محاولات حكومة الإقليم غلق المصافي غير المرخصة. وتعمل حكومة الإقليم لزيادة طاقة التصفية في الإقليم إلى (٣٠٠) ألف برميل/اليوم^(١٣).

إن المعلومات المتوفرة لدينا عن كميات النفط المستلمة من قبل الحكومة الاتحادية من نفط الإقليم ولأغراض التصدير يمكن تلخيصها بما يلي:

ألف برميل/اليوم من إقليم كردستان

(١٨٣) ألف برميل/اليوم في ٢٠١١/٦/٥

(٧٤) ألف برميل/اليوم معدل شهر تشرين الأول ٢٠١١

(٦٤) ألف برميل/اليوم معدل شهر أيلول ٢٠١١

(١٠٤) ألف برميل/اليوم معدل شهر آب ٢٠١١

(١٥٢) ألف برميل/اليوم معدل شهر تموز ٢٠١١

(١٥٥) ألف برميل/اليوم معدل شهر حزيران ٢٠١١

(١٤٢) ألف برميل/اليوم معدل شهر أيار ٢٠١١

(١٢٠) ألف برميل/اليوم معدل شهر نيسان ٢٠١١

(٦٩) ألف برميل/اليوم معدل شهر شباط ٢٠١١

(٩) ألف برميل/اليوم معدل شهر كانون الثاني ٢٠١١

يؤسفني القول بعدم حصولي على كامل المعدلات اليومية لنفط الإقليم المصدر رسمياً، من خلال أنبوب التصدير الرئيسي لنفط الشمال، ولكن المعلومات المتوفرة فقط لتسعة أشهر والمذكورة في الجدول اعلاه، ترينا ان معدل التصدير اليومي لعام ٢٠١١ يعادل (٩٨,٨) ألف برميل/اليوم للتسعة أشهر المذكورة. كما

نلاحظ من الجدول ما يلي:

* استطاعت حكومة الإقليم تزويد الحكومة الاتحادية (١٨٣) ألف برميل/اليوم في يوم واحد في شهر حزيران ٢٠١١، وفي الواقع فإن معدلات الأشهر أيار وحزيران وتموز كانت (١٤٢ و ١٥٥ و ١٥٢) ألف برميل/اليوم على التوالي.

* من الواضح أن الكميات المجهزة للتصدير تعتمد على العلاقة القلقة بين الإقليم والحكومة المركزية، إذ بدأ التصدير يقل بعد آب ولم يكن هنالك تصدير تقريباً في شهر كانون الثاني ٢٠١١. ولو افترضنا أن التصدير في الأشهر الثلاثة المتبقية من سنة ٢٠١١ مقارنة لمعدل تصدير شهر تشرين الأول ٢٠١١، أي (٧٤) ألف برميل/اليوم. لوصلنا إلى معدل التصدير لسنة ٢٠١١ يعادل حوالي (٩٣) ألف برميل/اليوم.

وهذا يعني في كل الأحوال أن المعدل اليومي للتصدير الرسمي لنفط الإقليم يتراوح بين (٩٣-٩٩) ألف برميل/اليوم.

(ثالثاً) إن المعلومات التي وردت في الفقرة (أولاً) أعلاه تقول إن الطاقة الإنتاجية في حقول الإقليم الثلاثة: طق طق (٨٠-٩٥)، وطاوقه (٦٥)، وخرماله (٧٠)، تصل إلى ما مجموعه (٢١٥-٢٢٠) ألف برميل/اليوم، هذا ما عدا الحقول الأخرى مثل الشيخان وجياسورخ وغيرها، كما أن المعلومات تقول عن الطاقة الإنتاجية لحقل طاوقه تجاوز (٦٥) ألف برميل/اليوم بكثير وقد يتجاوز إنتاجه (١٢٥) ألف برميل/اليوم. وحسب المعلومات المتوفرة فإن المصافي الرسمية لا تأخذ أكثر من معدل (٤٠) ألف برميل/اليوم. مما يعني أن الكمية الجاهزة للتصدير تعادل (١٧٥) ألف برميل/اليوم في أسوأ الحالات. وما يؤكد هذا الأمر هو أن الإقليم كان قد صدر في ٢٠١١/٦/٥ ما يعادل (١٨٣) ألف برميل/اليوم.

وإذا طرحنا مجموع استهلاك المصافي الرسمية (٤٠) ألف برميل/اليوم، والتصدير (٩٦) ألف برميل/اليوم من معدل الإنتاج البالغ (٢١٥) ألف برميل/اليوم سيتبين أن التهريب يعادل (٧٩) ألف برميل/اليوم (بضمنها البيع الداخلي في السوق السوداء).

يؤسفا القول أيضاً أن الأرقام أعلاه هي تخمينات، مبنية على جمع معلومات غير رسمية، وذلك بسبب عدم وجود الشفافية فيما يتعلق بإنتاج الشركات في إقليم كردستان، ولكننا نعتقد جازمين بأن الأرقام المذكورة أقرب إلى الواقع.

(رابعاً) إن ما يسمى بالمصافي غير المجازة في الإقليم هو شكل من أشكال "الحيلة"، إذ أن بناء مصفى في الأسواق المحلية غير وارد إطلاقاً، ولو كان الأمر كذلك لكانت مسألة نقص المنتجات النفطية أمراً محلوياً، ليس في العراق فحسب بل في جميع أنحاء العالم. لذا فعندما يقال أن في الإقليم ما يتجاوز (١٠٠) مصفى، وقد يصل إلى (٢٠٠)، أمر يدعو للسخرية والاستغراب!! قد يتمكن البعض أن ينتج منتجاً محدداً كالكيروسين وبكميات قليلة جداً، ولكن يحتاج هذا الأمر إلى وحدات لرفع الكبريت من المنتج، وإلا لكانت نتيجة احتراق النفط الأبيض وانتاج كميات من السموم، و ينطبق الأمر كذلك على البنزين أو الكازويل. باعتقادي أن ما يسمى بالمصافي غير المجازة ما هي الا طريقة للتغطية على عمليات التهريب بإدعاء أن ما يهرب هو منتجات نفطية وليس نפט خام، لأن أية حكومة تسمح ببناء مثل هذه المصافي التي تعرض من يعمل فيها ومن يستخدم منتجاتها للخطر الشديد جداً، هي حكومة غير مسؤولة. و ليست حكومة إقليم كردستان حكومة غير مسؤولة أو مضحية بحياة البشر.

إن الإشكال الموجود هو عدم إدراك الآخرين، ومنهم حكومة الإقليم بأن المنتجات النفطية تعامل معاملة النفط الخام عند التهريب، واعتيادياً عندما يكون هناك فائض في المنتجات فإنه يخرج مع النفط الخام ويصدر. إن هذه الكميات من النفط "المهرب" والتي تقارب (٨٠) ألف برميل/اليوم، هي ملك الشعب العراقي، وفي حال إخراجها من أية منطقة في العراق يجب طرح مبالغها من الحصص المالية للإقليم أو المحافظة التي يحدث فيها هذا الأمر.

وكما أرى فإن حكومة الإقليم غير جادة في محاربة ظاهرة التهريب، لوجود منفعة مادية سواء كانت شخصية فردية أو على مستوى حكومة الإقليم وتزيد عن الموارد المالية المخصصة لها والبالغة ١٧٪ من الميزانية العامة. إضافة لذلك لم أجد في الميزانية الاتحادية عوائد المصافي من الإقليم. إذ المعتاد إن عوائد جميع المصافي تدخل الميزانية الاتحادية، وتجمع مع الموارد الأخرى ضمن "الواردات"،

لكي يستطيع توزيع الناتج الكلي للميزانية الاتحادية، وإعطاء حصص الإقليم والمحافظات.

ظهر مما تقدم إن الموارد التي يجب أن تأتي إلى الميزانية الاتحادية من النفط "المهرب" والمباع في السوق السوداء (ويجب أن تكون بالأسعار العالمية)، وكذلك الموارد المالية من النفط المصفى والمنتجات النفطية (وبالأسعار المدعومة) لا تدخل ضمن واردات الميزانية الاتحادية لسبب أو لآخر، ولا أستغرب أن تطلب حكومة الإقليم في يوم من الأيام تسليمها ما يسمى (البترو دولار)، وهو إعطاء المحافظة دولار عن كل برميل نفط ينتج فيها!!، وهو امر من حقها ان تطلبه في حال وجود شفافية في الكميات المنتجة والمباعة والمهربة (والتي تستقطع مبالغها من حصتها) كنا قد تحدثنا عن تهريب النفط إلى تركيا وإيران في كانون الثاني ٢٠٠٨ في كتابنا: (حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز)، وكذلك تحدث الأميركان والصحف العالمية بعد عام عن الموضوع ونشرت أفلام وثائقية عن النفط المهرب إلى إيران، وذلك عندما صدرت الأوامر الأميركية والأوربية بالمقاطعة الاقتصادية لإيران، ولم يتم التحدث في حينه عن تهريب النفط إلى تركيا. ولم ينقطع هذا الأمر وإنما ازداد بازدياد النفط المنتج، وتدهور العلاقة بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية، وسأذكر القصة التالية حول الموضوع، وهي ليست من نسج الخيال وإنما وقعت فعلاً!!.

في إحدى الاجتماعات الدولية في خارج العراق، تقدم أحد الأشخاص إلى شخصية عراقية مسؤولة، معرّفاً بنفسه أنه وزير نفط دولة تقع شرق إيران، وقال للمسؤول العراقي: "إننا نشكر بلدكم على موافقتكم تصدير نفطكم بالشاحنات لتغذية مصافينا!!!". لم يستطع المسؤول العراقي الرد والتزم الصمت، رغم معرفته أن وزير النفط في هذه الدولة كان يتحدث عن النفط المهرب ولم يكن يعرف أنه مهرب!!، أو أراد إيصال رسالة إلى الجهات العراقية!!.

(خامساً) من الشركات الأخرى التي تبحث عن تمويل (أو مشاركة) في الوقت الحاضر، هي شركة Gulf Keystone Petroleum المسجلة في برمودا، حيث أن لدى هذه الشركة ثلاث رقع استكشافية، وحصلت على النفط في حقل شيخان Shaikan، والذي ينتج حالياً (٥٠٠٠) برميل/اليوم أثناء عملية الفحص، ويتوقع

أن يصل إنتاجه إلى (٤٤) ألف برميل/اليوم. والتمويل الذي تحتاجه هو لبناء أنبوب لتوصيل نفطها من شيخان إلى خط التصدير^(١٣).

* * *

من كل ما سبق ذكره فإن شركة أكسن موبيل قد تجاوزت "الخطوط الحمراء" بتوقيعها ستة عقود مشاركة بالإنتاج مع حكومة إقليم كردستان، إثنان منها تقع داخل محافظة نينوى نفسها، وواحد في المناطق المتنازع عليها في محافظة كركوك، وفي الوقت نفسه لها عقود ضخمة مع الحكومة الاتحادية. فهذه الشركة ليست فقط لم تنصاع لأوامر الحكومة الاتحادية، وإغفلت البنود العقدية مع الحكومة الاتحادية بتجاوزها وإهمالها القوانين العراقية فحسب، وإنما تدخلت في الشؤون السياسية الداخلية العراقية وذلك بالعمل في محافظة نينوى ومحافظة كركوك دون موافقة الحكومة الاتحادية (ولا حتى مجالس محافظتي نينوى وكركوك). لذا فمن الضروري جداً إنهاء عقودها مع الحكومة الاتحادية وبأول فرصة، وذلك في حال عدم انصياعها لأوامر الحكومة الاتحادية، بالانسحاب الكامل من العمل في إقليم كردستان. إن قرار الحكومة الاتحادية هذا يجب أن يكون واضحاً وحاداً وعلنياً وسريعاً ولا يحتمل أي تأويل آخر (مثل التجديد أو ما شابه ذلك)، ويعلن للشعب العراقي وللشركات العاملة في العراق.

إن عدم اتخاذ الحكومة الاتحادية لمثل هذا القرار لن يعرضها فقط لأضرار مالية، وإنما الأهم سيقفل من هيبتها واحترام الجماهير لها، وسيؤدي إلى تفكيك العراق، وخلق موضوع الأمر الواقع على الأرض والقبول به بخنوع وذلة، ومضرة كبيرة للعراق ووحدته.

فؤاد قاسم الأمير

٢٠١٢/٢/٢٤

مصادر المقدمة

١- * "ExxonMobil-KRGdeal: A puzzling move at a critical time."

Ahmed Mousa Jiyad 12/11/2011

* "Iraq threatens Exxon with black list"

(IOR) Iraq Oil Report 13/11/2011

علماء لقد قام هذا الموقع (IOR) بكتابة العديد من التقارير عن الموضوع، سواء من قبل بين لاندو نفسه أو العاملين معه، وهو لا يزال يتابع شؤون النفط العراقية وأهمها موضوع عقود أكسن موبيل مع حكومة الإقليم.

٢- * "Iraq Lawmaker: Baghdad Can't Blacklist Kurdish Operators"

International Oil Daily 1/2/2012

* "مشرع: لا أساس قانوني لفسخ اتفاق العراق مع أكسن"

رويترز ٢٠١٢/١/٣١

٣- كتاب "آراء وملاحظات حول الاتفاقية الأمنية المقترحة بين العراق والولايات المتحدة". فؤاد قاسم الأمير. بغداد. تشرين الأول ٢٠٠٨.

٤- جريدة "الصباح" في ٢٤/١١/٢٠١١ عن وكالة أنباء أ. ف. ب. كما تناقلت هذا الخبر جميع وكالات الأنباء والصحافة النفطية وغيرها. من الملاحظ أن نشرة Energy Intelligence Finance في عددها في ٣٠/١١/٢٠١١ تصف الموقف الأميركي بالإنذار الحذر Cautiounary .warning

٥- "Exxon deal stokes territorial dispute"

Iraq Oil Report 22/12/2011

٦- * "مشادة كلامية بين شاويس والشهرستاني بسبب تحذيرات الأخير من عقود النفط الكردية مع الشركات الأجنبية: تحذيراتك ستلحق الضرر بالعراق كله". موقع البديل العراقي في ٢٠١٢/٢/١٥.
* "الكردستاني يحذر من استبعاد أكسن موبيل عن جولة التراخيص الرابعة" موقع "ينابيع العراق" في ٢٠١٢/٢/١٤.

* "Kurds in Baghdad rebuff Exxon critics"

Ben Lando/ Iraq Oil Report 16/2/2012

٧- "المالكي: النفط ثروة للعراقيين جميعاً والتعاقد بشأنه يعود لوزارة النفط ولم تعط أية محافظة حق التعاقد". وكالة الصحافة المستقلة ٢٠١٢/٢/١٨

٨- صحيفة الصباح في ٢٠١١/٤/٢٧

٩- المعلومات حول أرباح أكسن موبيل وتهربها من الضرائب جاءت من المقالات التالية:

* "Obama Administration Plans Corporate Tax cut in Year of Record Profits"

المجلة الأميركية "The Nation" في ٢٠١١/٥/٥

* "المجلة الإلكترونية: "Truthout" في ٢٠١١/٧/١٧، وكذلك: "BuzzFlash" في ٢٠١١/٧/١٤

تحت عنوان: "ExxonMobil is Number Two in Avoiding Taxes. May be Next Year it will surpass GE and be Number One corporate Dead beat"

١٠- "Weeding Out Iraqi Rate of Return"

مقالة صدرت عن مجلة: "Energy Intelligence Finance" بتاريخ ٢٠١١/١١/٣٠

١١- ٢٩ UPI "Tramp Wants All of Iraq's Oil for USA" /٤/٢٠١١

* "Northern Iraq's reserves put oil majors in a quandary"

"the National" 23/2/2012

١٢- أعتد في كتابة الفقرة (٤د) والفقرة (٥) على المصادر التالية:

* ("New" Exxon Rediscovered Taste for Risks)

"Petroleum Intelligence Weekly" 21/11/2011

“Former BP boss earn ١٢m pounds from Iraq oil venture”. “Tony * Hayward pockets first tranche of payment from Kurdistan oil venture with Genel Energy”.

“The Guardian” 20/1/2012

* كتاب: “حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز”. فؤاد قاسم الأمير. كانون الثاني ٢٠٠٨

“Open Season Begins for Kurdistan” -١٣

Ben Lando/ Iraq Oil Report 18/1/2012

“Export Hurdles Beset Iraq as Total Looks North” -١٤

“International oil Daily” 9/2/2012

“Despite national wise investment, Exxon has output doubts” -١٥

Ben Lando/ Iraq Oil Report 10/12/2011

—
—
كما في آب ٢٠١١:
جديد قانون النفط والغاز
—
—

المقدمة

لا يعتبر موضوع "قانون النفط والغاز" جديداً، وإن ما يحدث اليوم ما هو إلا استمرار لما حدث. وسيعرف القارئ في نهاية هذه المقدمة لماذا قدمت المسودة الجديدة لقانون النفط والغاز بهذا الفحوى وفي هذا الوقت بالذات.

كنت قد حصلت على المسودة الأولى لقانون النفط والغاز، والمؤرخة في ٢٠٠٧/١/١٥ وذلك بعد أيام من صدورها، وكانت تعتبر آنذاك سرية جداً، وكأنها ليست مشروع قانون مهم جداً فحسب، بل وأهم قانون يصدر على النطاق المحلي العراقي وعلى النطاق العالمي أيضاً، ويجب نشره ومناقشته في كل المستويات قبل إقراره. وفي جميع الأعراف البرلمانية العالمية، فإن مسودات القوانين وبالأخص المهمة منها تعرض على الرأي العام لمناقشتها، ولا تعتبر سرية. وكان القائمين على إعداد مسودة قانون النفط والغاز وتشريعها كانوا يريدون تمريرها بسرية وتحت جنح الظلام وبمعزل عن صاحب الرأي الأول والأخير، وهو الشعب العراقي، الذي كان ولا يزال، تحت الاحتلال الأميركي ويعاني الولايات ويجري وراء حماية نفسه وتوفير قوت عائلته.

كنت قد نشرت المسودة في ٢٠٠٧/١/٣١ مع دراسة تحت عنوان: "ملاحظات حول مسودة قانون النفط والغاز". وكانت هذه هي المرة الأولى في العالم التي تنشر فيها هذه المسودة المهمة. قامت إحدى المواقع الأميركية المؤيدة للشعب العراقي بترجمة القانون والدراسة إلى اللغة الإنكليزية، وعلقت بعض وسائل الإعلام الأميركية في حينه بأن مسودة القانون هُربت "smuggled"، وكأنها منشور سري تم إعلانه أمام العالم!! فضحت هذه الدراسة الضرر البالغ للمسودة على الشعب العراقي، وطلبت رفضها جملة وتفصيلاً.

نشرت دراستي الثانية في ٢٠٠٧/٣/١٥ تحت عنوان: "مرة ثانية: ملاحظات حول مسودة قانون النفط والغاز"، وذلك بعد أن اطلعت على مسودة القانون المعدلة

المؤرخة في ٢٠٠٧/٢/١٥ (مع ملاحقها الأربعة)، وعلى مذكرة تفاهم موقعة في ٢٠٠٧/٢/٢٦ بين الحكومة الاتحادية (المركزية)، وبين حكومة إقليم كردستان. تضمنت هذه الملاحق المرفقة بالمسودة قوائم للحقول، منها عدد كبير أعطي إلى شركة النفط الوطنية، علماً أنه كان لا يزال بإمكان شركة النفط الوطنية (وحسب مسودة القانون) التعاقد بعقود المشاركة بالإنتاج المرفوضة من قبل الكثير. أما مذكرة التفاهم فكانت تنص على ضرورة عرض هذه المسودة (مع الملاحق الأربعة) على مجلس النواب قبل ٢٠٠٧/٣/٣١، واستكمال تنفيذ القانون (أي مصادقة مجلس النواب عليه) قبل ٢٠٠٧/٥/٣١، وإذا ما تم تجاوز هذا التاريخ "يجتمع رئيس وزراء العراق ورئيس إقليم كردستان لبحث سبل إنجاز ذلك وإيجاد حل على أساس بديلين". لم يتم تحقيق أي من الأمور أعلاه، إذ لم يصادق مجلس النواب على القانون، ولم يجتمع الرئيسان، واستمرت حكومة إقليم كردستان لوحدها بتوقيع ما شاءت من عقود. في هذه الأثناء زادت المعارضة الشعبية للقانون، وكذلك قام المؤيدون له بحملة لتبويضه وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة "فوائد وضرورة" عقود المشاركة بالإنتاج.

ولتصعيد الزخم ضد القانون أكثر، ولسد الطريق على تمريره، نشرت في ٢٠٠٧/٥/٩ دراستي: "مرة ثالثة: ملاحظات حول مسودة قانون النفط والغاز"، وهي الأهم من بين الدراسات السابقة، والتي تضمنت فصلاً عن ماهية عقود المشاركة بالإنتاج، وعدم وجود حاجة إليها في العراق، بالإضافة على عدم إمكانية تطبيقها أصلاً وفق نصوص الدستور العراقي. ومن الجدير ذكره أن هذا الشكل من العقود كان العمود الفقري للسياسة النفطية الأميركية التي خططت للعراق قبيل الاحتلال وأثنائه، وبمشاركة "خبراء" عراقيين. كما تضمنت هذه الدراسة الأمور القانونية والدستورية، والتي تمنع المضي بمثل هذا القانون وهذه العقود، رغم المشاكل الكبيرة والمرفوضة التي يحتويها الدستور. أشرت في الدراسة أيضاً إلى التبدل في سياسة حكومة إقليم كردستان، والتي ظهرت جلية في اجتماع عقده مجلس النواب العراقي في دبي بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٨ وبحضور عدد من الخبراء، وذلك عندما رفض وزير الموارد الطبيعية (ومن ضمنها النفط) لحكومة الإقليم القانون واعتبره مخالفاً للدستور ودعا إلى رمي المسودة الجديدة في سلة المهملات، متهماً إياها بأنها

”بعثية وقومية“!! وهنا نتحدث عن نفس المسودة والملاحق التي اتفق عليها رئيس الوزراء العراقي ورئيس حكومة إقليم كردستان على رفعها للبرلمان للمصادقة عليها كما سبق ذكره. لم يقف الأمر عند هذا الحد فلقد أصدر وزير إقليم كردستان بياناً باللغة الإنكليزية في ٢٧/٤/٢٠٠٧، بين فيه أسباب الاعتراض، وخصوصاً على الملاحق الأربع، ووضع أربعة ملاحق بديلة. وأضاف أن القانون المعروض بشكله الحالي سوف لا يكون دستورياً أو شرعياً، وإنما باطلاً حتى لو صادق عليه مجلس النواب الاتحادي، كما وأن ”حكومة إقليم كردستان سوف تستمر في ممارسة سلطاتها الكاملة المعطاة لها من قبل دستور العراق، بضمنها مفاوضات تؤدي إلى عقود مشاركة في الإنتاج مع المستثمرين الأجانب، والقطاع الخاص“!!.

ولكن لماذا هذا التحول في موقف حكومة إقليم كردستان؟ هذا الأمر قد يفسر بعدة أشكال، منها اعتماد حكومة الإقليم على مستشارين أجانب ومنهم ”السفير“ السابق في الخارجية الأمريكية ومستشار حكومة الإقليم بعد الاحتلال بيتر و. غالبرث، والذي تم فضحه لاحقاً لحصوله على مبالغ طائلة عن عقد حكومة الإقليم مع الشركة النرويجية. أن موقف وزير الإقليم يضر بالكورد قبل العرب.

لقد زاد موقف حكومة الإقليم هذا من استحالة تمرير قانون النفط والغاز، ولكن لأسباب معاكسة كلياً لأسباب الجهات الوطنية المعارضة لهذا القانون التي تركزت في وسط العراق وجنوبه. إذ أن هذه المعارضة التي كانت قد بدأت بالخبراء النفطيين والنفقات وأفراداً وقوى وطنية، وانضم إليها التيار الصدري بقوة، وكذلك بعض قوى القائمة العراقية الحالية (غير حركة الوفاق)، وتم التحق بها بعض قواعد وقيادات التيارات السياسية والدينية في الشارع والبرلمان. وسبب رفض هؤلاء للقانون هو عدم وضوح ودقة مركزية السياسات والقرارات النفطية، رغم شمولها في كل مفاصل الأمور الحصرية للحكومة الاتحادية في الدستور. كما أنها ترفض عقود المشاركة بالإنتاج غير الدستورية رفضاً قاطعاً. وفي نفس الوقت مارس الجانب الأميركي ضغوطاً هائلة، وأرسل كبار وزرائه وموظفيه، لإقناع الحكومة العراقية ومختلف القوى العراقية المؤتلفة فيها لتمرير القانون، ولكن لم تنجح جميع مساعيه. قد صدرت هذه الدراسات الثلاث في كتاب تحت عنوان: ”ثلاثية النفط

العراقي“، صدر في حزيران ٢٠٠٧.

في هذا الإثناء استمرت حكومة إقليم كردستان، بتوقيع عقود النفط مع شركات عالمية صغيرة في معظمها، ومع شركة أميركية "متوسطة الحجم"، اعتمدت فيها عقود المشاركة بالإنتاج، وأضافت إليها المشاركة بحصص تبلغ ما بين (١٥-٢٥٪) لطرف ثالث، سمتها: "جهات عراقية ذات كفاءة أو شركات أجنبية"!! كما تجاوزت منطقة إقليم كردستان إلى المناطق "المتنازع عليها"، والتي هي حسب الدستور العراقي باقية تحت سلطة الحكومة الاتحادية لحين البت في موضوعها، ولم يبت بأمرها حتى الآن، وتجاهلت حكومة الإقليم الحكومة الاتحادية تماماً. وهناك احتمال كبير في أن يكون جزء كبير من ترخيص شركة (هنت) الأميركية يدخل حتى ضمن محافظة نينوى!! واستمرت حكومة الإقليم بالقول بدستورية وقانونية ما تقوم به وحسب نصوص الدستور العراقي الحالي.

دفعني هذا الأمر إلى إصدار كتابي "حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز"، والذي صدر في أوائل كانون الثاني ٢٠٠٨، وعرض واقع العقود النفطية التي وقعتها حكومة الإقليم حتى نهاية ٢٠٠٧. وتضمن أيضاً فصلاً عن المسائل الدستورية والقانونية المتعلقة بقانون الإقليم للنفط والغاز، وبالعقود التي تم توقيعها، وحاولت أن أبين فيه عدم مشروعية العقود والقانون على ضوء الدستور الحالي (على علته). كذلك بينت موقف الجهات المختلفة مما يجري في الإقليم بما يتعلق بالنفط، بضمنها الجهات الأميركية الرسمية التي حاولت أن تتصل مما تقوم به حكومة الإقليم، والتي أدت بالنتيجة إلى تأكيد عدم إمكانية إمرار قانون النفط والغاز والذي تعتبره الحكومة الأميركية أمراً إستراتيجياً، خصوصاً قبل أن تتم إحالة دورتي التراخيص الأولى والثانية في السنتين الماضيتين.

لقد عارضت الحكومة الاتحادية، وبالأخص وزير النفط الاتحادي الدكتور حسين الشهرستاني، ما قامت وتقوم به حكومة الإقليم لاقتناعه بعدم مشروعية دستورية العقود والقانون، وأصبح الأمر مسألة خلافية كبيرة بين الحكومتين الاتحادية والإقليمية. ومما يجب النظر إليه في هذا الأمر أن القوى المعارضة للقانون منذ نشره وقفت إلى جانب الحكومة المركزية في هذا الشأن، مما بين بجلاء أن معارضي القانون (والكثير منهم معارضاً للحكومة الاتحادية وللدكتور الشهرستاني) لم يكونوا على خلاف شخصي معهما، ولم يكن لديهم طموحات أو طروحات شخصية لمعارضة القانون، وإنما كان الأمر لأسباب مبدئية.

نشرتُ بعد ذلك اتفاقية الغاز مع شركة شيل، وذلك ضمن كتابي: ”الاتفاقية الأولية بين وزارة النفط وشركة شيل لمشروع غاز الجنوب- آراء وملاحظات“، والذي صدر في كانون الثاني ٢٠٠٩، وحسب علمي أن هذه الاتفاقية لم تكن قد نشرت سابقاً، لأنها ”سرية“ أيضاً!! وتوصلت إلى ضرورة ترك العمل مع شركة شيل، والتنفيذ المباشر لاستكمال ما موجود حالياً، ومن ثم التوسع بالمشروع، وذلك تلافياً لحرق الغاز المهذور، وتقليل الكلف الاستثمارية المطلوبة.

قررت بعد ذلك ترك الكتابة عن النفط، والاكتفاء بما كتبتَه عنه الى ان جاءت المفاجأة عند قراءتي لقانون النفط والغاز (والملحق في هذا الكتاب)، والذي استفزني جداً، وهو برأيي أتعس من أية مسودة للقانون طرحت سابقاً وعارضتها بشدة.

مسودة قانون النفط والغاز المعد من لجنة الطاقة في مجلس النواب

إن النص المرفق ، (رقم ١-١) ، لمقترح قانون النفط والغاز، وهو ما نشرته السومرية نيوز في ٢٠١١/٨/١٧. صدر هذا القانون عن لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية في مجلس النواب، حيث أعدته واستحصلت على موافقة (٦٠) نائباً عليه بقائمتين، كل منها (٣٠) نائب، وذلك في أواسط تموز ٢٠١١. ومن الملاحظ أن القائمة الأولى تتضمن أسماء نواب من مختلف القوائم فيما تضمنت القائمة الثانية عدداً كبيراً من التحالف الكردستاني. قررت لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب بتاريخ ٢٠١١/٧/٣١ وبإجماع الحاضرين بالسير التشريعي لمقترح القانون، وطلبت من السيد رئيس مجلس النواب العراقي إدراجه على جدول الأعمال لقراءته القراءة الأولى.

لم يسمع أحد بهذا النص حتى أوائل آب، وحسب علمي لم يستدع أي شخص أو خبير لمناقشته قبل إقراره من قبل هذه اللجنة، كما لم تعقد ندوة للخبراء داخل لجنة الطاقة لمناقشته كما كان الحال عندما أرادت مناقشة مسودة قانون شركة النفط الوطنية. وقد ارسلت لجنة النفط والطاقة مسودة القانون إلى عدد من الخبراء بعد أن افتضحت محاولتها «للفلحة» امرار القانون.

على أية حال تمت الدعوة إلى القراءة الأولى في ٢٠١١/٨/١٧، وأصرّ أعضاء من قائمة التحالف الكردستاني والقائمة العراقية على تقديم مقترح القانون للقراءة الأولى ورفض أعضاء التحالف الوطني هذا المقترح ولم يتفقوا على تقديمه لمجلس النواب، وانسحبوا من الجلسة، ولم يكتمل النصاب القانوني، وأجل الأمر. وما يثير الاستغراب، (أو على العكس تبعاً لتقييم معدي القانون!!)، هو محاولة تمشية هذا القانون في هذا الوقت بالذات. ويعتبر هذا القانون بكل المقاييس أهم قانون يمرر في العراق، ولقد تطلب أمر إمكانية تمريره أربعة أعوام دون نجاح رغم

الضغوط الأميركية الهائلة. وهو قانون لا يثير ضجة في العراق وحسب بل سوف يكون صداه في جميع أرجاء العالم. ولكن - كما يظهر - فإن لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب اعتبرته أمراً عادياً، ولم تعلنه للمناقشة وحاولت أن تمرره «بهدوء»، ولا أريد أن أقول «بليلى». وما يجلب النظر فإن قائمة التحالف الكردستاني كانت على رأس الداعين لتمرير هذا القانون، بعدما عارضت كل الصيغ الماضية ولأسباب التي ذكرتها في المقدمة. إن مثل هكذا تأييد من قبل هذه القائمة يجلب الشك والريبة بحد ذاته بنوايا القانون. كما شارك قسم من القائمة العراقية بهذا الاندفاع للتمرير وعلى رأسهم رئيس لجنة الطاقة في مجلس النواب، نحن نعرف آراء وسياسة السيد إياد علاوي النفطية منذ أن كان رئيساً للوزراء وذلك من خلال تصريحاته للميدل إيست إيكونوميكس سير في في ١٣/٩/٢٠٠٤، والتي نشرت في صحيفة الغد كاملة في عددها الصادر في ٢٢/١١/٢٠٠٤. ويمكن إيجاز سياسته النفطية تأييده لعقود المشاركة، والخصخصة الجزئية بشكل أو بآخر، أو بالأحرى «الحقول الحالية لشركة النفط الوطنية والحقول الكبرى المستقبلية بيد الشركات العالمية الكبرى بعقود مشاركة الإنتاج». ولقد كرر السيد علاوي التزامه بهذه السياسة مرات عديدة بعد ذلك. ولكن ما يجلب النظري حقاً هو ورود توقيع السيد النائب بهاء الأعرجي الصدري البارز في القوائم المشار إليها أعلاه لتأييد هذا القانون، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تنازل الصديرون عن موقفهم في معارضة القانون، أو لم يطلع السيد الأعرجي على مسودة القانون بامعان ويرى ما وراء بنودها. كما أن هناك أسماءً أخرى وقعت على طلب إدراج القانون، من القائمة العراقية والقوائم الأخرى كانت من المعارضين للقانون في شكله السابق، فكيف توافق الآن على شكله الحاضر الذي يعد - بنظري- أسوأ صيغة طرحت له حتى الآن ومنذ بداية طرحه في كانون الثاني ٢٠٠٧.

هل يمكن لأحد أن يفكر فعلاً بمصلحة العراق، ويريد أن يمرر «الآن» قانوناً أقل ما يقال عنه أنه مختلف عليه، وأن العراقيين منقسمون بشأنه. ليفكر القارئ بمعنى «الآن»، إذ أن «الآن» هي فترة من أحلك أيام العراق، والكل محتارون في أمان عوائلهم وفي تجنب تعرضهم للأعمال الإرهابية، كما أن أعمال التخريب والتفجير والتفخيخ والقتل الجماعي والفردي (بواسطة المسدسات الكاتمة للصوت)،

هي أعمال يومية في جميع المحافظات (عدا منطقة إقليم كردستان). «الآن»، هو الوقت الذي فيه العراقيين مبتلين بمشكلة الكهرباء والماء والاحتياجات المعيشية اليومية. «الآن» هي الفترة التي تضغط فيها الحكومة الأميركية لإدامة واستمرار احتلالها المقيت للعراق. «الآن» هو الزمان الذي يعشعش فيه الفساد في كل مرافق الدولة وعلى كل المستويات، وبلا قوانين أو إجراءات تنفيذية صارمة لإنهائه أو للحد منه على الأقل. هل أنهبنا جميع مشاكلنا ولم تبق لدينا إلا مشكلة قانون النفط، وهل أن قانون النفط يجب أن يقرّ في مثل هكذا ظروف أو في ظروف استقرار وهدوء، وإمكانية لحل الأمور بطريقة معقولة. إن مجلس النواب لم يتمكن حتى الآن من إكمال تشكيل حكومة مستقرة قوية قادرة، فكيف يعرض عليه «الآن» قانوناً للنفط والغاز يخص حياتنا الحاضرة وحياة الأجيال القادمة؟ هل المقصود هو انتهاز فرصة الفوضى الحالية وتمريره في هذه الظروف وبهذه السرعة. إن الجهة الوحيدة التي تحتاجه الآن، حيث أن لديها مشاكل نفطية مع الحكومة المركزية، ومع أبناء شعبها، ومع الشركات الأجنبية، هي حكومة إقليم كردستان، أما بالنسبة للجهات الأخرى فيمكن تأجيل الأمر إلى ظرف أفضل.

إن ما يثير الاستغراب أكثر هو قيام لجنة الطاقة في مجلس النواب بتقديم مسودة عقد للغاز والنفط، في الوقت الذي توجد لدى مجلس النواب من الدورة السابقة مشروع قانون مختلف. إذا افترضنا أن ما موجود أمام مجلس النواب من قانون نفطي يعود للدورة السابقة لا يؤخذ به، فعند ذلك يقوم مجلس الوزراء بتقديم مشاريع القوانين لمجلس النواب ومنها قانون النفط والغاز. وفي حالات نادرة يقوم عدد كافٍ من النواب، أو من لجان مجلس النواب بتقديم مشاريع القوانين، وهذا الأمر يكون في حالة رفض مجلس الوزراء تقديم مشروع قانون. هل الأمر كذلك؟

ولكن لدى مجلس الوزراء مسودة قانون نفط وغاز جديد قامت وزارة النفط بإعداده، وتمت مناقشته في لجنة الطاقة في مجلس الوزراء. علماً أن لجنة الطاقة هذه تضم خمسة وزراء ورئيس هيئة المستشارين وممثل عن رئاسة الجمهورية. وعدلت مسودة القانون هذا من قبل وزارة النفط على ضوء المناقشات التي تمت في لجنة الطاقة التابعة لمجلس الوزراء، ورفعت المسودة رسمياً في ٢٤/٧/٢٠١١ إلى السيد نائب رئيس الوزراء لاتخاذ ما يلزم لرفعها إلى مجلس الوزراء للمصادقة

عليها ورفعها إلى مجلس النواب. السؤال المطروح هو لماذا تسابقت لجنة الطاقة في مجلس النواب لرفع مسودتها، وهي تعلم بما يجري في أروقة وزارة النفط ومجلس الوزراء بهذا الشأن بكل تأكيد. أما إذا لم تكن تعلم فالمصيبة أعظم. هل كان الإجراء الاستباقي هذا هو لأن الجهة التي تريد أن ترفع هذه المسودة تعرف أن هناك «مسودة الوزارة»، والتي لا تتلائم مع «متطلبات» لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب، أو بالأحرى لا تتلائم متطلبات حكومة إقليم كردستان وكتلة التحالف الكردستاني، وذلك لحذرهم الشديد من كل ما يقوم به السيد الشهرستاني. في كل الأحوال فإن هناك مسودة أخرى لقانون النفط والغاز، أعدت من قبل الجهة المختصة والمعنية ذات الخبرة - وهي وزارة النفط الاتحادية-، تمت مناقشتها داخلياً وستقدم قريباً إلى مجلس النواب.

ملاحظات حول مسودة قانون النفط والغاز المعد من لجنة الطاقة في مجلس النواب

أبدي ملاحظاتي هنا حول مسودة قانون النفط والغاز (مرفق رقم ١-١) والمقدمة في أواسط اب / ٢٠١١ من قبل لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية في مجلس النواب الاتحادي، وما سنتوصل إليه ينطبق أيضاً على أية مسودة أخرى تقدم إلى المجلس لاحقاً.

ولكن لكي أكون واضحاً، فإنني سوف لا أناقش هذه المسودة (بالذات) مادة مادة لغرض إضافة أو طرح أو تعديل أية فقرة منها. فمسودة القانون هذه مرفوضة بالكامل، إذ أنها كتبت بروحية و(عقلية) غير تلك التي تريد للعراق وضع سياسة نفطية وطنية متطورة. سياسة تدعو وتثبت ملكية الدولة وسيطرتها الكاملة على الثروة الهيدروكربونية العراقية، وإدارة هذه الثروة بطريقة صحيحة هدفها الاستغلال الأمثل للمكامن الغازية والنفطية، واستثمارها والإنتاج منها بما يكفي الاحتياجات الفعلية لتغطية تطوير جميع مرافق الحياة في العراق، مع الأخذ بنظر الاعتبار الجيل الحالي والأجيال القادمة، وبناء صناعة نفطية وطنية تدار من قبل العراقيين بالكامل وفق أحدث الأساليب الفنية الحديثة، وأن تؤدي هذه السياسة (التي يجب أن يؤكد عليها القانون) إلى أن يكون بإمكان العراقيين في المستقبل القريب ليس من إدارة ما

موجود بكفاءة فحسب، ولكن إكمال جميع التطويرات المستقبلية النفطية بالاعتماد في الحد الأدنى جداً على الشركات الأجنبية. مع الأخذ بعين الاعتبار إعطاء ميزات تغري الشركات الأجنبية - إن كانت هناك حاجة لها- بالاستثمار ونقل التكنولوجيا، وصولاً إلى مرحلة قريبة في عدم الاعتماد على الاستثمار الأجنبي الذي يعتبر في كل الأحوال ديوناً على العراق. ويتم هذا كله في قانون يعتمد الدستور الحالي (رغم علاته الكثيرة وضبابيته).

ولكن مع الأسف فإن المسودة المرفقة لا تتوافق مع ما جاء أعلاه. ليس هذا فحسب، وإنما عملت وفي كثير من فقراتها بالضد من هذه المفاهيم سواء أكان ذلك ببند مباشر، أو في صيغ «ما بين السطور»، أو ما يمكن أن يفسر بعدة تأويلات. ولنكن صرحاء أكثر، فكأن مسودة القانون هذا كانت قد صيغت بالطريقة التي تفهم بها حكومة إقليم كردستان- (على الأقل ما تقوله في العن)- لمسألة النفط في الدستور ولصلاحيتها وفق هذا الفهم، وهو الأمر الذي حاولت حكومة الإقليم إقناع الحكومة الاتحادية، به بل فرضه عليها. فوفق هذه المسودة فإن عقودها وقانونها للنفط والغاز ستكون «شرعية»، ويمكن تمريرها رغم أنها حتى الآن لم تستطع أن تحقق ذلك وتحصل على اعتراف بشرعيتها حتى من قبل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي.

هذا ولو صادق مجلس النواب على هذا القانون الذي لا ينسجم مع الدستور - كما سنوضح ذلك بعد قليل - فإن العراق عند ذلك سيبقى بلداً معتمداً بصورة أبدية على الشركات الأجنبية، وسيكون غير قادر على تطوير صناعة إمكانات بشرية قادرة على أن تعمل على تطوير الصناعة النفطية بالاعتماد على الذات بصورة رئيسية. إضافة لذلك فإننا نرى كأن القانون يريد حل مشكلة آتية، بطريقة خاطئة وخطرة، ناسياً بذلك مصلحة العراقيين والأجيال المقبلة.

لهذا فإن الملاحظات أدناه هي لتوضيح المواقف العامة التي يجب أن يبنى عليها القانون، والذي يجب أن تثبت في بنوده بصورة واضحة لا لبس فيها، وتجنب احتمال وجود أكثر من تفسير لها.

١- إن الدستور العراقي، وخصوصاً فيما يتعلق بالبنود النفطية أو الصلاحيات - فإنه يعامل الإقليم والمحافظة على مستوى واحد، ولهذا يذكر الدستور دائماً مصطلح: «الأقاليم والمحافظة غير المنتظمة في إقليم»، أو: «حكومات الأقاليم والمحافظة المنتجة - للنفط والغاز-». لهذا فإن كل من يريد أن يعطي للإقليم صلاحيات تتجاوز صلاحيات المحافظات، فإنه يخالف الدستور. وإضافة لذلك، فإن تأكيد مفهوم أن للإقليم صلاحيات أكثر من المحافظات، سيخالف الدستور في المسألة النفطية، وسيعمل على تشجيع تشكيل أقاليم في العراق، وهو أمر مضر جداً به ويعمل بالنتيجة على تفكيكه رغم أن هذا الأمر مسموح به في الدستور وفق شروط محددة.

على ضوء ما سبق فإن الحديث عن الإقليم في الملاحظات أدناه لا يعني الإقليم فقط وإنما يتعداه إلى المحافظات النفطية، وكذلك يتعداه إلى جميع المحافظات الأخرى غير المنتجة (أو التي تنتج أقل من ١٥٠ ألف برميل في اليوم حسب تعريف مسودة القانون هذه)، والتي تريد أن تستكشف عن إمكانية وجود المواد الهيدروكربونية لديها وتطويرها. وهو أمر يزيد السياسة النفطية تعقيداً ويخلق فوضى في هذه الصناعة.

٢- إن المادة المحورية في الدستور، والتي تبنى عليها كل المواد الدستورية الأخرى المتعلقة بالنفط، هي المادة (١١١)، والتي تقول: "النفط والغاز هما ملك الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظة". لهذا ولغرض رفع أي التباس نرى أن يوضع نص ذلك في "الأهداف". إذ أن أحد أهداف القانون، بل أهم هدف فيه هو أن يكون النفط والغاز ملك الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظة. إن هذا النص يعني أمرين مهمين وهما:

١-٢- إن ما موجود من مواد هيدروكربونية في المحافظات الجنوبية تشترك في امتلاكها جميع محافظات العراق وإقليم كردستان، وكذلك الحال مع النفط والغاز الموجودين في الإقليم أو المحافظات الأخرى فهي ملك لجميع الشعب العراقي. وهنا يطرح السؤال نفسه: من المسؤول عن إدارة هذه الثروة ووضع سياستها وإستراتيجيتها؟، والجواب لا يمكن أن نقول أن

كل محافظة أو (إقليم) تهتم بما لديها، فهنا ستحدث فوضى وعدم ثقة. إن الجهة الوحيدة التي يمكن الاتفاق عليها هي البرلمان الاتحادي والحكومة الاتحادية والوزارة المعنية الاتحادية، وشركة النفط الوطنية (أي الاتحادية). هناك فهم خاطئ عند البعض عن معنى "الاتحادية"، وكأن الاتحادية أمر منعزل عن بقية المحافظات وإقليم كردستان. وأحياناً يصل الأمر كأن هناك تناقضاً في المصالح بين السلطات الاتحادية وسلطات الإقليم والمحافظات. ولكن البرلمان والحكومة والوزارة الاتحادية هي مكونة أصلاً من الجميع، فمثلاً في الوقت الحاضر نرى ان رئيس الجمهورية والعديد من الوزراء ونوابهم والمدراء العامون وكتلة قوية في البرلمان الاتحادي، كلهم من إقليم كردستان ومن كتلة التحالف الكردستاني. إن الأجهزة الاتحادية تمثل الوطن والمواطن العراقي، بغض النظر فيما إذا كنا مؤيدين أو معارضين للنظام الحاكم.

٢-٢- إن المادة الدستورية (١١١) أعلاه تؤكد أن ليس للأجنبي حق أو حصة، مهما صغرت، في هذه الثروة. وهذا يعني أن أي قانون يسمح بإعطاء حصة من هذه الثروة إلى الأجنبي يعتبر قانوناً باطلاً.

٣- لهذا وعلى ضوء الفقرة (٢-٢) أعلاه، فإن أي تثبيت لقانون يسمح بعقود المشاركة بالإنتاج هو قانون باطل. لذا ولغرض تثبيت الأمر بصورة واضحة لا لبس فيها، وإزالة أي تفسير مقبل لهذا الأمر الذي طال النقاش فيه في السنوات الأربع الماضية، يفترض وضع مادة صريحة بالقانون تقول: "يمنع توقيع عقود المشاركة بالإنتاج و ما يمثلها".

إن إضافة مثل هذه المادة هو أمر دستوري. وهنا يجب توضيح أن التعريف الموضوع لعقود المشاركة بالإنتاج وهو: [أن الشركة الأجنبية المتعاقد معها لا تملك حصة في النفط طالما هو في المكن. ولكنها تملك حصة فيه وبنسبة محددة في العقود الموقعة عندما يتم استخراج النفط أو الغاز من فوهة البئر سواء أكان ذلك معد للتصدير أو للاستهلاك الداخلي أو للاستعمالات داخل الشركة نفسها]. هو تلاعب بالألفاظ ومحاولة للالتفاف على معنى ملكية الدولة للنفط والغاز. لقد وضع هذا التعريف منذ بدايات

توقيع مثل هذه العقود في دول العالم للالتفاف حول المطالب الشعبية بسيادة الدولة على مواردها.

من المفروض وحسب التعريف أعلاه أن لا قيمة للنفط من الناحية الاقتصادية طالما هو في الممكن، وقيمته تكون فقط عند استخراجها وبيعه. ولكن من الناحية العملية علينا عقدياً استخراج النفط، وفي هذه الحالة سيكون للشركة حصة فيه حال خروجه من فوهة البئر، وهو أمر يمنعه الدستور الحالي. ونضيف أكثر لتوضيح وجهة نظرنا، فإن جميع الشركات التي وقعت مثل هذه العقود، أضافت حصتها من كمية النفط الموجودة في المكن إلى موجوداتها (ولم تعتبره غير موجود)، وبذلك ترتفع أسعار أسهمها تبعاً لحصتها من الاحتياطي الموجود في المكن. وهي تحاول بين مدة وأخرى أن تزيد من هذا الاحتياطي لترتفع أسعار أسهمها، وهذا ما حدث فعلاً قبل فترة وجيزة مع الشركة النرويجية التي لها عقد مشاركة بالإنتاج مع حكومة إقليم كردستان.

إضافة لذلك فعندما تحاول بعض الدول تأمين الشركات النفطية التي تعمل بمثل هذه العقود، فإن الشركات لا تقبل بالتعويض الاعتيادي، وإنما تطالب دائماً بتعويض عن قيمة حصتها في النفط الموجود في المكن.

على ضوء ما مر أعلاه، فإن التعابير التي وردت في المادة (١٦) ثانياً، من مسودة القانون المطروح، وهي "ملكية العراق للمصادر البترولية"، أو ما جاء في الأسباب الموجبة والتي تبدأ بجملة: "بالنظر لدخول جمهورية العراق مرحلة جديدة بعد نفاذ الدستور في عام ٢٠٠٦ الذي أرسى مبدأ أن النفط والغاز ملك كل الشعب العراقي"، هي جمل إنشائية لا معنى لها ما لم تثبت كمواضع قانونية تمنع عقود المشاركة بالإنتاج.

من الأمور الممكنة والطبيعية في التعاملات التجارية إعطاء خصم بسيط على السعر، تبعاً للعلاقة التجارية والخدمات التي يقدمها الطرف الآخر، وهذا الأمر لا يعتبر إخلالاً بالدستور، فهو من الأمور التجارية الاعتيادية. كذلك من الممكن إعطاء حوافز (وهي محدودة عموماً) لأسباب عديدة، منها زيادة الإنتاج أو تحسين النوعية أو تحسين البيئة وغيرها من الأمور.

إضافة لما ذكرته أعلاه، فإن الحالة في العراق لا تخضع لمثل هذه العقود، ليس للسبب الدستوري الذي ذكرناه فحسب ولكن لطبيعة هذه العقود. إن عقود المشاركة بالإنتاج هي بالأصل عقود مجازفة "risk contracts"، وهي تعرف بهذا الاسم حتى اليوم، حيث يجازف المستثمر بوضع قسم من الاستثمارات لعمليات البحث عن النفط (أو عن أي معدن آخر)، لقاء احتمال وجود النفط، فإن لم يجده يخسر استثماره في البحث وإن وجده يعطى حصة في النفط تحدد بالعقد. ولكن ما موجود في العراق هي مكامن وحقول ثابتة محددة، تم إجراء التنقيبات فيها وتم تحديدها وتقييمها، وعليه لا توجد أية مجازفة في عدم وجود النفط، لذا لا تنطبق عليها عقود المشاركة. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على التراخيص الجيولوجية التي لم يحفر فيها آبار استكشافية، إذ أن احتمال النجاح في إيجاد النفط لهذه التراخيص في العراق عالية وتعتبر الأعلى في العالم، وتصل إلى نجاح (٧) آبار من كل (١٠) آبار استكشافية. وقد يقول قائل أن هناك أراض ورقعاً جغرافية لم يتم فيها استكشافات أو تحريات زلزالية. هذا صحيح، ولكن لماذا علينا الذهاب الآن إلى استثمار أراض غير مستكشفة، (وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الحالة السابقة المتعلقة بالتراخيص الجيولوجية)، في حين أن لدينا، على نطاق العراق، احتياطات هائلة من المكامن وحقول مضمونة النجاح، إذ حفرت فيها آبار استكشافية وقدرت احتياطاتها ولم يبدأ استثمارها (على الأقل قبل توقيع مثل هذه الحقول بعقود المشاركة بالإنتاج في كردستان، وتوقيع عقود دورتي التراخيص الأولى والثانية في خارج إقليم كردستان). إن السياسة السليمة هي عدم توقيع عقود تنقيب وتطوير لمثل هذه الحالات، وإجراء عمليات التنقيب والتقييم بصورة مباشرة من قبل الأجهزة النفطية أو من خلال عقود خدمة، كما تم في العراق في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وعند وجود النفط يمكن تطويره في عقود خدمة اعتيادية إن كانت هناك حاجة لذلك، أو اعتباره احتياطي ليعوض الكميات التي يتم استخراجها فعلاً. وهذا الأمر ينطبق على مواقع المياه البحرية العراقية.

الخوف كل الخوف هو أن تحاول كل محافظة أو (إقليم) أن ترى النفط يتدفق منها، أو تعتقد أنها تريد أن تزيد مواردها، فتبدأ باستدعاء ومفاوضة الشركات الأجنبية وتكون مستعدة للتوقيع معها على عقود مشاركة للتنقيب والتطوير، وهي بهذا تضر بمصلحة العراق ككل لاعتقادها أنها تحقق مصالح المحافظة. علماً أن كل من الإقليم والمحافظة يأخذ حصته من الموارد المالية المتأتية من النفط، حسب نصوص الدستور، سواء تم استخراج النفط من منطقته أم لم يتم.

٤- إن مسودة القانون المقترح تعمل بصور واضحة "ومقصودة" على إضعاف (وعملياً على تسقيط) دور جميع الأجهزة التنفيذية الاتحادية المسؤولة عن المسألة النفطية. وبالواقع تأخذ المسودة جانب الموقف المعلن الخاطئ لحكومة إقليم كردستان حول المسألة النفطية.

تبعاً للمادة (١١٥) من الدستور التي نقول: "ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية، يكون من صلاحيات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية الأقاليم، تكون الأولوية لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما". كما أن السياسة النفطية لم تذكر نصاً في المادة (١١٠) من الدستور، والتي تحدد الاختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية. وبهذا وبحسب هذا التفسير الخاطئ لحكومة إقليم كردستان الذي يعتمد على مواد دستورية مستقطعة ومجتزأة من الدستور، تكون السياسة النفطية بيد الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.

لقد قمت في كتابي: "إقليم كردستان وقانون النفط"، وفي فصل خاص منه، يجده القارئ في المرفق (١-٢)، بدراسة جميع الفقرات الدستورية والمتعلقة بالمسألة النفطية، وتوصلت إلى موقف معاكس بالتمام لما تقوله حكومة إقليم كردستان. وبالرغم من التعليقات الكثيرة جداً التي ظهرت على الكتاب بعد نشره في كانون الثاني ٢٠٠٨، ومنهم أشخاص وجهات مختصة بالدستور، لم أجد أي تعليق يفند ما توصلت إليه، وأن جميع تلك التعليقات كانت مؤيدة لهذا الاستنتاج وأؤكد أن غالبية الصلاحيات

الحصرية الموجودة في المادة (١١٠) من الدستور لا يمكن تنفيذها بالمرّة ما لم تكن السياسة النفطية حصرياً من مسؤولية السلطة الاتحادية. فالسلطة الاتحادية حسب هذه المادة لها الصلاحية الحصرية في "رسم السياسة المالية، ووضع الميزانية العامة للدولة وإنشاء المصرف المركزي وإدارته، ووضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وسياسة الاقتراض عليها وإبرامها، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارة الخارجية السيادية". وجميع هذه الأمور لا يمكن أن تنفذ إلا إذا كانت السياسة النفطية بيد السلطات الاتحادية حصرياً، فالنفط وعوائده هما ما يسيّر جميع الصلاحيات أعلاه. وإذا كانت السياسة النفطية بيد الإقليم والمحافظات فستكون هناك فوضى ما بعدها فوضى في جميع المرافق الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية، إذ أن النفط هو ما يحرك جميع هذه المرافق. ومن المفيد أن أذكر أن حتى قانون بايدين "سيئ الصيت" لتقسيم العراق إلى ثلاث فيدراليات كان قد وضع السياسة النفطية بيد الحكومة الاتحادية، إذ أنه "أدرك" أن بدون هذا الموقف والتفسير للدستور، سيكون العراق في فوضى تامة، تعيق إنتاج وتطوير النفط.

إن الفقرات أدناه ترينا وبايجاز بعض ما ذكرته مسودة القانون، فيما يتعلق بمركزية قرار السياسة النفطية المشار إليها أعلاه:

٤-١- لنبدأ بصلاحيات رئيس الوزراء الاتحادي.

من الواضح أن "المجلس الاتحادي للنفط" المشار إليه في مسودة القانون، هو جهة تنفيذية، وليس جهة تشريعية، ولا علاقة له بمجلس النواب إلا من خلال رئيس الوزراء. إن صلاحيات مجلس النواب هي إصدار القوانين والمصادقة على الميزانيات والمنهاج الاستثماري. ولا علاقة له بالأمور التنفيذية للأمور النفطية.

إن "المجلس الاتحادي للنفط" هو الجهة الأعلى بالنسبة لهرم السياسة النفطية، ومن المفترض أن يرأسه رئيس الوزراء نفسه، ويكون أعضاؤه من الوزارات المعنية مثل وزارات النفط والتخطيط والمالية ومحافظ البنك المركزي، إضافة إلى وزير النفط في إقليم كردستان، وممثل ذو مستوى

إداري عال جداً عن كل محافظة منتجة، وكذلك رئيس شركة تسويق النفط (سومو)، بالإضافة إلى عدد من الخبراء يختارهم هذا المجلس (بفضل أن لا يكون لهم حق التصويت). ولكن ما أثار استغرابي أن مسودة القانون الحالي في المادة (٥) ثانياً منه، تطلب أن يكون ترشيح رئيس هذا المجلس ونائبه والخبراء المستقلون الثلاثة من قبل هيئة رئاسة مجلس النواب، ويصادق عليهم المجلس (النواب) بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه. وهذا الأمر يعطي الانطباع بأن في نية مجلس النواب إدارة شؤون أعلى هيئة نفطية، وكما يظهر أيضاً وكان هناك تجاوز للسلطة التشريعية على السلطة التنفيذية. إن ترشيح نائب رئيس هذا المجلس والخبراء المستقلون يجب أن يتم من قبل رئيس الوزراء (بصفة رئيس المجلس)، فهو جزء من السلطة التنفيذية وترشيحه كترشيح أي وزير.

٤-٢- عاملت مسودة هذا القانون وزارة النفط الاتحادية بنفس مستوى وزارة النفط في الإقليم (وهذا يشمل أيضاً المسؤول عن النفط في المحافظات المنتجة)، ولها نفس الصلاحيات المعطاة لما يسميها القانون "الهيئات المختصة"، والتي عرّفها القانون بأنها "وزارة النفط والجهات المختصة في الأقاليم والمحافظات المنتجة". فوزارة النفط الاتحادية "تقترح"، و"تنسق"، و"تتساور" مع الهيئات الأخرى، وليس لديها صلاحيات تنفيذية تعلق هذه الجهات. ولو أردنا أن نتبصر أكثر وأخذنا المادة (١١٥) المشار إليها أعلاه، سيكون مركز الوزارة الاتحادية أدنى من "الجهات المختصة في الأقاليم والمحافظات"، لأن تفسير هذا القانون للدستور مطابق لتفسير حكومة إقليم كردستان بأن المسألة النفطية تعود للصلاحيات المشتركة، ومعنا ذلك بموجب هذا التفسير أن الكلمة النهائية في أي جدل أو خلاف بين الوزير الاتحادي والجهات المختصة في الأقاليم والمحافظات ستكون للأخيرة. وصيغة المواد القانونية في هذه المسودة قد تفسر كذلك، إذ لم تشر من له الكلمة النهائية بعد "الاقتراح والتنسيق والتشاور" مع الهيئات المختصة.

٤-٣- أما فيما يتعلق بشركة النفط العراقية الوطنية العتيدة، فقد أبدل اسمها في مسودة القانون هذه إلى «شركة النفط العراقية»، علماً أن شركة النفط العراقية الوطنية (إينوك INOC) كان اسماً معروفاً في زمان فانت، ولقد تم حلها في العهد السابق مع امتعاض من قبل جميع الجهات الوطنية العراقية. ولا أعرف فيما إذا كان رفع كلمة «الوطنية» من اسم الشركة له دلالة سياسية، أم سقط سهواً!!!. كلنا كان يأمل ويتوقع أن تعود أمجاد هذه الشركة (إينوك)، بأن تكون أكبر وأهم شركة نفطية مستقبلية في العالم.

فبدلاً من أن تكون هذه الشركة مسؤولة ومفوضة من قبل الحكومة العراقية عن جميع الحقول النفطية والغازية الحالية وكذلك الحقول تحت التنفيذ والحقول والأراضي والتراخيص المستقبلية، نرى في هذا القانون أن «شركة النفط العراقية» ستكون مسؤولة عن تشغيل وتطوير الحقول الحالية التي يحددها المجلس من خلال الشركات التابعة لها». وكذلك عن تطوير وإنتاج وتشغيل الحقول المكتشفة وغير المطورة «المناطة بها من قبل المجلس». وكذلك المشاركة في عمليات التنقيب والتطوير والإنتاج داخل العراق وعلى «أسس تنافسية» في دورات التراخيص.

وهنا يتبين بوضوح أن القانون قام «بتقزيم» هذه الشركة التي كنا نأمل لها أن تكون الجهة التي ستدير وتطور الصناعة النفطية العراقية الى شركة تدير «قسم من الحقول الحالية». وقسم من الحقول تحت التطوير الحالي وأن «تتنافس» في المستقبل مع الشركات العالمية لكي تحصل على «تراخيص» جديدة.

بالواقع فإن الامر يثير التساؤل حول نية تكوين شركات نفط عراقية أخرى مستقلة عن شركة النفط الوطنية مثل شركات نفط الشمال والوسط والجنوب وشركة النفط الوطنية الكردستانية. إن القانون لا يمنع ذلك، ولكن المنطق يقول أن من الصواب أن يكون للعراق شركة نفط عراقية وطنية واحدة، وبقيّة الشركات قد تكون فروعاً لها. والأغرب من ذلك أن على هذه الشركة الوطنية (سواء أكانت كبيرة أم قزم)، أن تتنافس مع الشركات العالمية الأخرى لتحصل على «تراخيص». لم أسمع في عمري أن للشركات

الوطنية لها نفس ميزات الشركات العالمية وبدون زيادة، وبنفس الوقت نحن نريد أن نتطور فنياً وتكنولوجياً وكفاءةً وقدرةً وبأيدي عراقية. من يستطيع أن ينافس الشركات العالمية، ونحن لا نزال في بداية الطريق وليست لدينا الخبرة الكافية؟ يجب دائماً أن نعطي ميزة وأولوية للشركات العراقية للنهوض بها، على الأقل لفترة (٥-١٠) سنوات مقبلة، مع مراقبة أدائها.

إضافة لذلك، هل يعقل ونحن قد أحلنا وبشكل لا مسؤول ما يقارب من ٧٠٪ من احتياطياتنا في عقود مختلفة مع شركات أجنبية، ولا تزال وزارة النفط تريد إحالة الباقي (رغم عدم حاجتنا إلى زيادة النفط المصدر بعد إكمال تنفيذ عقود المرحلة الأولى من التراخيص) إلى الشركات الأجنبية. إذ من المفروض إعطاء جميع ما هو متبقي من نفط إلى شرطة النفط الوطنية، ويقرر «المجلس الاتحادي للنفط والغاز»، متى تبدأ هذه الشركة بتطوير الحقول المستقبلية.

إن ما مخطط لهذه الشركة في مسودة القانون هو أن تكون شركة قابضة صغيرة (مقارنة بالشركات النفطية) غير قادرة على تطوير الصناعة النفطية لاحقاً، إذ ستعتمد دائماً على الشركات الأجنبية.

٤-٤- كما يظهر من هذه المسودة فإن جميع عقود العراق النفطية ستكون عقود تراخيص مع الشركات الأجنبية لمدد قد تصل إلى (٢٠-٣٠) سنة. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار إمكانية توقيع عقود المشاركة بالإنتاج - حسب هذا القانون-، سترى العراق في المستقبل متفجراً على إنتاج النفط من قبل الشركات الأجنبية، ويستلم العوائد المالية فقط.

لقد تحدثنا عن عقود المشاركة بالإنتاج، وكنت أعتقد أننا على معرفة بمعنى عقود الخدمة (وأنسميها أحياناً بالتنفيذ المباشر) ولكن المفاهيم الهندسية والتعاقدية قد ارتبكت في العراق، إذ لم أسمع بعقود خدمة تطول لمدة (٢٠) عاماً، وتدار من قبل الشركات الأجنبية. إن هذا الأمر قد نجربه ونعمل به بحدود دنيا وبظروف خاصة ولعدد محدود من الحقول. لذا فإن ما جرى في دورة التراخيص الأولى كان مقبولاً، إذ أعطى ثقة للعراقيين بأن العالم بحاجة للنفط العراقي وعلى استعداد لتقديم القروض والتكنولوجيا والإمكانات الهائلة

للحصول على جزء منه. ولكن من غير المفهوم توقيع العقود العديدة في دورة التراخيص الثانية وبنفس أسلوب دورة التراخيص الأولى، وهذا أمر سنناقشه في دراسة لاحقة، إذ أن دورات التراخيص هي عقود خدمة بشكل خاص، وليست عقود مشاركة.

ما أود أن أؤكد عليه هنا أن علينا وضع مادة في القانون، وفيما يتعلق بالتراخيص، تمنع العقود التي تتضمن «استكشاف وتنقيب وتطوير وإنتاج وتسويق». ويمكن توقيع عقود «استكشاف وتنقيب» فقط، ونحن نقوم بتمويل هكذا عقود. وإذا كانت لا تتوفر لدينا مبالغ التمويل الآن يؤجل هذا الأمر لحين توفر الأموال، وهو أمر مؤكد (أي توفير التمويل) على ضوء العقود التي تم توقيعها. نحن لسنا بحاجة الآن إلى الشركات الأجنبية لتطوير حقول مستقبلية، فما وقعناه في دورة التراخيص الأولى يكفي وأكثر.

٤-٥- لم أجد في المسودة موقع لشركة التسويق (سومو). هل هناك نية- حسب هذا القانون- أن تكون هناك أكثر من جهة واحدة تسوق النفط العراقي، وهو أمر لم يعارضه القانون!! لهذا يجب أن يحدد بشكل واضح أن هناك جهة واحدة فقط مخولة بتسويق النفط تعود للسلطة التنفيذية الاتحادية، ويُعيّن رئيسها من قبل رئيس وزراء الحكومة الاتحادية.

٥- الموارد المالية وإنتاج النفط

إن من الأمور الواجب إثارتها الآن هو موضوع "الموارد المالية وإنتاج النفط". فإن الفقرة (رابعاً) من المادة (٢) المتعلقة بأهداف هذا القانون تقول: "الوصول إلى أعلى مستوى من النمو في الاحتياطيات وفي الإنتاج". وفي الفقرة (ح) من أولاً من المادة (٩) المتعلقة بمهام المجلس الاتحادي للنفط والغاز ومنها "تحديد المستوى الوطني لإنتاج البترول حسب مقتضى السياسة الوطنية...".
نود تبيان ما يلي:

٥-١- بما يتعلق بأهداف هذا القانون للوصول إلى "أعلى مستوى من النمو في الاحتياطيات". هو أمر صحيح إذا كان المقصود من هذا الهدف ليس أنياً، إذ أن الاحتياطيات النفطية لا تعود لهذا الجيل فحسب وإنما للأجيال القادمة أيضاً. إن

زيادة الاحتياطات الآن يفيد في زيادة حصتنا في الإنتاج من أوبك، حيث تعتمد الحصص على الاحتياطات الموجودة. علماً أن لنا الحق في زيادة حصة إنتاجنا بغض النظر عن زيادة الاحتياطي (وهو كبير حد ذاته)، وذلك لأننا وبسبب الأوضاع السيئة في العراق، ومنذ بداية الثمانينات، لم نستطع أن نحقق إنتاج حصتنا، ولذا أستنتجت أوبك العراق من الحصص باعتبار أن ليس بإمكانه الإنتاج حتى لحصته وبسبب ظروف الحرب والحصار.

كذلك أن من المفيد جداً أن نعرف احتياطياتنا لنستطيع على ضوء ذلك وضع الخطط لما يمكن عمله لتطوير العراق، كما وأن زيادة الاحتياطي يجب - على الأقل- أن تحل محل النقصان في الاحتياطي نتيجة الإنتاج. ولأكن صريحاً، إننا لست من المتحمسين لزيادة الاحتياطي في ضوء عدم عقلانية الوضع السياسي والاقتصادي للعراق، وتكالب الدول الكبرى - وبالأخص الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية علينا- وكلما زاد الاحتياطي زاد التكاليف وصدرت أصوات تقول لنحيل حقول أخرى للإنتاج!! إضافة إلى أن الاحتياطي الموجود لدينا جيد ويمكن زيادة الاحتياطات في المستقبل عند تحسن الأوضاع.

٥-٢- أما فيما يتعلق بزيادة الإنتاج للوصول إلى "أعلى مستوى من النمو في الإنتاج"، فهي مسألة مرفوضة وخطرة وتعرض ثروة بلادنا إلى الهدر. باعتقادي أن الوصول إلى إنتاج (٦) مليون برميل/اليوم خلال الخمسة أعوام القادمة هو أمر مقبول. أما الزيادة عن ذلك، فسيعرضنا إلى مشاكل مع أوبك، وسيؤدي إلى تقليل الأسعار، والأهم من ذلك ستعمل الولايات المتحدة المستحيل للضغط على العراق بلزيادة إنتاجه وتبديد أمواله على شراء سلاح منها لا يفيد إلا في ضرب الدول المجاورة أو الشعب العراقي نفسه. وأفضل مثال ما حدث قبل أيام وفق ما نقل عن السيد رئيس الوزراء قوله أن العائدات النفطية لهذا العام قد زادت بسبب زيادة أسعار النفط وأصبح لدينا فائض مالي، ولهذا أزداد شراء عدد طائرات F١٦ الى (٣٦) طائرة (ونحن لسنا بحاجة لهذه الطائرات بالذات لسعرها الباهض وللقبوض الأمريكية والاسرائيلية على تسليحها والتكنولوجيات المستعملة فيها)، وكان الأفضل إعطاء هذا الفائض المالي إلى الكهرباء لشراء مولدات كهربائية نقداً بدلاً من الضجة الأخيرة حول العقود الوهمية لشراء المولدات

بالأجل. كذلك ستعمل الولايات المتحدة المستحيل لزيادة الإنتاج وذلك لغرض تقليل أسعار النفط عالمياً. إن ما نريده هو زيادة الموارد المالية من خلال زيادة أسعار النفط، وتحويل النفط إلى مواد أكثر قيمة مثل الأسمدة والبتروكيماويات، وليس من خلال زيادة الإنتاج. أما القول بأننا نعمل على الوصول إلى قابلية إنتاج (١٢) مليون برميل/اليوم - ويحتمل أكثر عند ادخال دورات تراخيص أخرى- وليس إلى إنتاج هذه الكمية فعلاً، فهو قول يمكن الرد عليه بسهولة، إذ وحسب المادة (١٢) من عقود التراخيص الموقعة، فإننا سنتعرض إلى خسائر كبيرة في حال محاولتنا تقليل إنتاج الشركات. وعلى أية حال هذه مسألة سنعود إليها في دراسة مقبلة.

لهذا نرى عدم ذكر هدف "الوصول إلى أعلى مستوى من الإنتاج" في القانون، وإنما ذكر هدف الوصول إلى أعلى مستوى من المردودات المالية، من خلال التعاون مع أوبك وغيرها لزيادة الأسعار، والعمل على تصنيع النفط لزيادة قيمة مردوداته.

٦- بالرغم من وجود تحفظات أخرى عديدة، ولكن أريد أن أنهى ملاحظاتي هذه ببعض المرح: ورد في المادة (٤٦) من هذه المسودة الفقرة أولاً: "يطبق هذا القانون على العقود المبرمة من قبل الهيئات المختصة قبل صدور هذا القانون من قبل لجنة مكونة من وزير النفط والوزير المختص في إقليم كردستان ورئيس لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية في مجلس النواب"، والشخص الأخير في هذه الفقرة هو المسؤول عن هذه المسودة من القانون والتي نوقشت بعض فقراتها في هذه الدراسة.

الآن ليتصور القارئ حال وزير النفط الاتحادي وهو جالس بين الوزير المختص في حكومة إقليم كردستان ورئيس اللجنة المشار إليها، الذي أثبتت هذه المسودة أنه "ملكي أكثر من الملك". إنني سأشعر بالأسى على هذا الوزير الاتحادي لأن كل ما يقوله سيرفض من قبل الإثنين الآخرين، وتكون النتيجة (٢) ضد (١) لصالح ما يريده الإقليم!!

و هناك فقرة أغرب بكثير!!، إذ تقول الفقرة رابعاً من هذه المادة: ”على اللجنة في عملها التوصل إلى حلول رضائية مع الأطراف المعنية وفي حال بقاء أية أمور عالقة يتم البت فيها من قبل قادة الكتل السياسية الرئيسية الثلاث“!! . والمقصود بالكتل السياسية الثلاث هم التحالف الكردستاني، والقائمة العراقية، والتحالف الوطني، وسيكون القادة الثلاث هم السادة البارزاني و علاوي والمالكي. وهنا ستكون النتيجة بالتأكيد (٢) ضد (١) ويخسر المالكي. وهذا استنتاج مبني على الملاحظات حول مسودة القانون هذه، وبما يتعلق بالأمور النفطية الخلافية، ولا نتحدث عن الأمور السياسية!!.

ان اكثر ما يرعيني - أو يضحكني- هو أن يطلب (في هذه المناقشات) من وزارة النفط الاتحادية التي وقعت دورات التراخيص الأولى والثانية واحتمال توقيع الدورات اللاحقة (وما أكثرها)، تبديل العقود المسماة ”عقود الخدمة الفنية“ إلى ”عقود المشاركة بالإنتاج“ لكي تنسجم تماماً مع ها القانون (عند الموافقة عليه)!!!.

ما ذكرته في السطور الأخيرة أعلاه هو من باب ”الهزل الأسود“. ولكن إذ أردت التحدث من باب ”الجد“، فكل ما أقوله ”أقبروا مسودة القانون هذه، فهي نهاية الأمل في العراق... إن كانت هناك بقية أمل“.



المرفق (١-١)

قانون النفط والغاز المقدم إلى

مجلس النواب



قانون النفط والغاز المقدم إلى مجلس النواب

الأربعاء ١٧ آب ٢٠١١

السومرية نيوز/ بغداد

حصلت "السومرية نيوز"، الأحد، على نسخة من قانون النفط والغاز المقدم إلى مجلس النواب، استناداً إلى أحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) والمادتين (١١١) و(١١٢) من الدستور.

ويهدف هذا القانون إلى "رسم السياسات الإستراتيجية لتنظيم وتطوير صناعة البترول الاستخراجية بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي وبما ينسجم مع ما ورد في الدستور الاتحادي، وإدارة العمليات البترولية بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، وضمان التنسيق والمشاركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات المنتجة في إدارة وتطوير المصادر البترولية من أجل تحقيق المصلحة الوطنية في أي مرحلة من مراحل العمليات البترولية، والوصول إلى أعلى مستوى من النمو في الاحتياطات وفي الإنتاج، وتعظيم الموارد المالية للعراق من خلال الاستثمار الأمثل للثروة البترولية والحفاظ عليها على أسس فنية واقتصادية رصينة ومجزية.

ويسعى القانون إلى "تأسيس نظام حديث ومتطور لإدارة العمليات البترولية في العراق بما في ذلك وضع الستراتيجيات والسياسات والخطط البعيدة والمتوسطة والقصيرة المدى بالتشاور والتنسيق ما بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات المنتجة للبترول، ووضع أسس التعاون بين الهيئات المختصة، ووضع أسس للتنسيق والتشاور بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم والمحافظات للبترول، والتوسع في استخدام الجهد المباشر في القطاعين العام والخاص العراقي لتنفيذ العمليات البترولية في العراق بالاستناد إلى أحدث التقنيات واقتصاد السوق والاستفادة من إمكانيات المؤسسات والشركات الأجنبية، إضافة إلى تبادل الخبرات بين القطاع النفطي العراقي والصناعة النفطية العالمية.

وأدناه النص الكامل للقانون:-

بناء على ما اقره مجلس النواب وصادق عليه مجلس الرئاسة واستناداً إلى أحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) والمادتين (١١١) و(١١٢) من الدستور صدر القانون الآتي:

قانون النفط والغاز لسنة ٢٠١١

الباب الأول

المبادئ الأساسية

الفصل الأول

التعريف

المادة - ١ -

يقصد بالكلمات والعبارات التالية لأغراض هذا القانون المعاني المبينة إزاءها

أولاً- الوزارة-وزارة النفط الاتحادية.

ثانياً- الهيئات المختصة- وزارة النفط أو الجهة المختصة في الإقليم أو المحافظة المنتجة.

ثالثاً- المجلس- المجلس الاتحادي للنفط والغاز.

رابعاً- الإقليم- كل إقليم شكل أو يشكل وفقاً لإحكام الدستور.

خامساً- دورات التراخيص- المراحل التي تمر بها عملية اختيار المتنافس الأفضل وتتضمن (الإعلان العام عن الرقع الاستكشافية والحقول المكتشفة غير المطورة، وتسجيل الشركة لدى الهيئة المختصة، وتوجيه الدعوة لتقديم العروض، وفتح العروض المقدمة وتحليلها، واختيار الأفضل منها لغرض التفاوض).

سادساً- البترول- النفط الخام أو الغاز أو الزيت الصخري أو الرمال القيرية وأي هيدروكربونات منتجة أو يمكن أنتاجها منها.

سابعاً- النفط الخام- جميع الهيدروكربونات وبغض النظر عن الوزن النوعي والتي يتم أنتاجها من الحقل بحالة سائلة عند الحرارة والضغط في الممكن بما في ذلك الإسفلت والقار والسوائل الهيدروكربونية المعروفة.

ثامناً- التنقيب- البحث عن البترول بالسوائل الجيولوجية والجيوفيزيائية والسوائل

الأخرى ويشمل حفر الآبار الاستكشافية والتقييمية.

تاسعا- التطوير- الأنشطة التي يقوم بتنفيذها حامل ترخيص التنقيب والتطوير والإنتاج بالاعتماد على خطة تطوير الحقل أو خطة تطوير خطوط الأنابيب الرئيسية والتي تهدف إلى إنتاج ونقل البترول.

١٠- الإنتاج- استخراج البترول وتصريفه.

١١- المحافظة المنتجة- المحافظة التي يتحقق فيها إنتاج للبترول بصورة مستديمة وبمعدلات تجارية لا تقل عن (١٥٠٠٠٠) مائة وخمسين ألف برميل فقط مكافئ في اليوم.

١٢- العمليات البترولية- الأنشطة المتعلقة بالتنقيب والتطوير والإنتاج والعزل والمعالجة والتخزين والنقل والبيع أو التسليم للبترول في نقطة التسليم أو نقطة التصدير أو نقطة التجهيز المتفق عليها داخل العراق أو خارجه.

١٣- الناقل- الكيان المعين من المجلس لتسلم البترول من حامل تراخيص التنقيب والتطوير والإنتاج عند نقطة التحويل وتسليم البترول للتصدير إلى حامل ترخيص التنقيب والتطوير والإنتاج عند نقطة التسليم.

١٤- نقطة قياس الإنتاج- الموقع أو المواقع التي يتم فيها قياس أحجام ونوعية البترول.

١٥- نقطة التزويد- الموقع الذي يتم فيه تحويل البترول من خط الأنابيب الرئيسي أو خط أنبوب الحقل إلى نوع مختلف من النقل أو المعالجة أو الاستخدام.

١٦- الشركة العراقية- أي شركة تتمتع بشخصية معنوية مستقلة ومسجلة وفقا لأحكام قانون الشركات على أن يكون مركزها الرئيسي في العراق ولها أكثر من (٥٠%) خمسين من المائة من أسهم رأسمالها مملوكة من مواطنين عراقيين أو شركات عراقية عامة أو خاصة.

١٧- الشركات الأجنبية- أي شركة لا تحمل الجنسية العراقية تتمتع بالشخصية المعنوية وتسجل وفقا لأحكام قانون الشركات مملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر وبنسبة أكثر من (٥٠%) خمسون من المائة من أسهم رأسمالها من قبل أجنبي أو شركات أجنبية عامة أو خاصة.

- ١٨- المكتب- مكتب المستشارين الملحق بالمجلس الاتحادي للنفط والغاز.
- ١٩- الاكتشاف- أول ظهور للبترول تتم مصادفته في مكن عن طريق الحفر يمكن استخلائه على السطح بطرق صناعة البترول الحديثة.
- ٢٠- منطقة التطوير والإنتاج- جزء من منطقة التعاقد يتم تحديدها في ضوء الاكتشاف التجاري.
- ٢١- الاكتشاف التجاري- تراكم هيدروكربوني مهئ للتطوير.
- ٢٢- الحقل- منطقة تحتوي على مكن أو مجموعة مكامن مجتمعة أو مرتبطة بنفس التركيب الجيولوجي أو الوضع الاستراتيجي ويشمل سطح الأرض وباطنها.
- ٢٣- خطوة تطوير الحقل- البرنامج وتقدير الكلفة المحددان لتقويم وتطوير الأنشطة المطلوبة لتطوير وإنتاج البترول من حقل محدد أو مجموعة حقول من حامل ترخيص التنقيب والتطوير والإنتاج.
- ٢٤_ المكن- تجمع بترولي منفصل في وحدة جيولوجية محددة بخصائص صخرية وبحدود تركيبية أو طباقية وبسطوح ملامسة أو متداخلة بين البترول والماء في التكوين، بحيث يؤثر إنتاج البترول في أي جزء من هذا التجمع البترولي على أجمالي الضغط فيه.
- ٢٥- الأساليب المثلى في الصناعة البترولية- الممارسات الجيدة والأمنة والملائمة للبيئة والاقتصادية والفعالة في التنقيب عن البترول وإنتاجه.
- ٢٦- الغاز- هو الهيدروكربونات التي تكون بحالة غازية عند الحرارة والضغط في المكن سواء أكانت مصاحبة للهيدروكربونات السائلة أم غير مصاحبة لها وكذلك الغاز المتبقي بعد استخراج الهيدروكربونات السائلة من المكن.
- ٢٧- الغاز المصاحب- الغاز الذي يكون في المكن أما مذابا في سائل هايدروكربوني أو في قبة غازية فوق النفط وملامسة للنفط الخام.

٢٩- خط الأنبوب الرئيسي- منظومة هندسية تشمل أنابيب النقل ومحطات الصمامات ومحطات الضخ ومحطات الكبس والمنشآت التابعة لها المشيدة من الناقل أو حاملي التراخيص لنقل البترول من حقل أو عدة حقول أو مصادر داخل العراق أو خارجه عدا خطوط أنابيب الحقل.

٣٠- خط أنبوب الحقل- مجموعة الأنابيب التي تقوم بتجميع النفط الخام أو الغاز من حقل أو مجموعة حقول ليتم تسليمها إلى نقطة التحويل للنقل الإضافي، وتشمل محطات الصمامات ومحطات الضخ ومحطات الكبس والمنشآت المرافقة.

٣١- نقطة التحويل- شفة المدخل لخطوط الانابيب الخارجة من نقطة قياس الانتاج.

٣٢- نقطة تسليم- نقطة او نقاط وصول البترول الى شفة مدخل خزان الباخرة او النقطة المتفق عليها في عقد التنقيب والتطوير والانتاج داخل العراق او خارجه.

٣٣- الأساليب المثلى لإدارة شبكة الأنابيب- الممارسات الجيدة والضامنة والملائمة للبيئة والاقتصادية والفعالة في نقل البترول.

٣٤- حاملوا التراخيص- شركة أجنبية أو عراقية أو مجموعة شركات أو أي شكل من أشكال التحالف لغرض التعاقد في مجال البترول في العراق.

٣٥- منطقة التعاقد- المنطقة التي يكون حامل تراخيص التنقيب والتطوير والإنتاج مخولا ضمنها بالتنقيب وتطوير وإنتاج البترول.

الفصل الثاني

الأهداف ونطاق السريان

المادة-٢-

يهدف هذا القانون إلى ما يأتي:

أولاً- رسم السياسات الإستراتيجية لتنظيم وتطوير صناعة البترول الاستخراجية بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي وبما ينسجم مع ما ورد في الدستور

الاتحادي.

ثانيا- إدارة العمليات البترولية بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي.

ثالثا- ضمان التنسيق والمشاركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات المنتجة في إدارة وتطوير المصادر البترولية من اجل تحقيق المصلحة الوطنية في أي مرحلة من مراحل العمليات البترولية.

رابعاً- الوصول إلى أعلى مستوى من النمو في الاحتياطات وفي الإنتاج.

خامساً- تعظيم الموارد المالية للعراق من خلال الاستثمار الأمثل للثروة البترولية والحفاظ عليها على أسس فنية واقتصادية رصينة ومجزية.

سادساً- تأمين التكنولوجيا وتدريب وتطوير العاملين من العراقيين في هذه الصناعة.

سابعاً- الاستخدام الأمثل للبنية التحتية وتطويرها وحماية البيئة.

ثامناً- رعاية القطاع الخاص العراقي وتمكينه من أن يكون فعالاً ومؤملاً وقادراً على المساهمة بشكل جوهري في العمليات البترولية.

تاسعاً- ضمان الكفاءة المهنية والأهلية الفنية والاقتصادية الكاملة لحاملي التراخيص والمتعاملين من القطاع الخاص العراقي والأجنبي في هذا المجال وفقاً للمعايير الدولية.

المادة-٣-

يسعى هذا القانون إلى تحقيق أهدافه بالوسائل الآتية:

أولاً- تأسيس نظام حديث ومتطور لإدارة العمليات البترولية في العراق بما في ذلك وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط البعيدة والمتوسطة والقصيرة المدى بالتنسيق والتشاور ما بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات المنتجة للبترول.

ثانياً- وضع أسس التعاون بين الهيئات المختصة.

ثالثا- وضع أسس للتنسيق والتشاور بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم والمحافظات للبتروول.

رابعاً- التوسع في استخدام الجهد المباشر في القطاعين العام والخاص العراقي لتنفيذ العمليات البترولية في العراق بالاستناد إلى احدث التقنيات واقتصاد السوق والاستفادة من إمكانيات المؤسسات والشركات الأجنبية.

خامساً- تبادل الخبرات بين القطاع النفطي العراقي والصناعة النفطية العالمية.

المادة-٤ -

يسري هذا القانون على العمليات البترولية في الأرض اليابسة والمياه الداخلية والمياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخاصة وما تحتها في جميع أنحاء جمهورية العراق، وفي أي جزء يخضع للقانون العراقي بموجب اتفاق أو قانون دولي أو أعراف دولية.

المادة-٥-

أولاً- يؤسس مجلس يسمى المجلس الاتحاد للنفط والغاز ويضم كل من:

أ- رئيس المجلس.

ب- نائب رئيس المجلس-عضوا.

ج-وزير النفط-عضوا.

د-وزير المالية-عضوا.

هـ-وزير التخطيط والتعاون الإنمائي-عضوا.

و-ثلاث خبراء مستقلين مختصين بشؤون النفط والغاز والمال والاقتصاد- أعضاء.

ز- ممثل عن كل إقليم أو محافظة منتجة غير منتظمة في إقليم من ذوي الخبرة والاختصاص- أعضاء.

ثانيا- يتم ترشيح الرئيس ونائبه والخبراء المستقلون الثلاثة من قبل هيئة رئاسة مجلس النواب ويصادق عليهم المجلس بالأكثرية المطلقة لعدد أعضائه.

الباب الثاني

إدارة المصادر البترولية

الفصل الأول

الصلاحيات

المادة-٦-

تتولى الجهات التالية إدارة المصادر البترولية كل حسب اختصاصها وفقا لهذا القانون:

أولا- مجلس النواب.

ثانيا- مجلس الوزراء.

ثالثا- المجلس الاتحادي للنفط والغاز.

رابعا- وزارة النفط.

خامسا- ممثل عن كل أقاليم.

سادسا- ممثل عن كل محافظة منتجة.

المادة-٧-

يتولى مجلس النواب ما يأتي:

أولا- تشريع القوانين الاتحادية للعمليات المرتبطة بقطاع البترول.

ثانيا- الموافقة على الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بقطاع البترول.

المادة-٨-

يتولى مجلس الوزراء ما يأتي:

أولا- تقديم التوصية إلى مجلس النواب في شأن مشاريع القوانين المقترحة لاكتشاف وتطوير المصادر البترولية.

ثانيا- ضمان قيام المجلس والوزارة باعتماد الوسائل المناسبة والناجعة للاستشارة والتنسيق مع الهيئات الإقليمية والمحافظات المنتجة للبترول بما يحقق أهداف هذا القانون.

المادة -٩-

أولا- يتولى المجلس ما يأتي:

أ- وضع السياسات البترولية الاتحادية والخطط العامة للتنقيب وتطوير الحقول وخطط الأنابيب الرئيسية وتعديلها.

ب- إصدار تعليمات تتضمن معايير التفاوض والتعاقد لمنح التراخيص أو عقود التطوير والإنتاج ومعايير أهلية الشركات.

ج- إعداد نماذج عقود التنقيب والتطوير والإنتاج وفقا للمعايير الواردة في هذا القانون وإقرارها وتعديلها واعتمادها وفقا لتصنيف الحقول أو مناطق الاستكشاف يمل يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي.

د- دراسة عقود الاستكشاف والتطوير والإنتاج التي تمنح التراخيص من قبل الهيئة المختصة للقيام بالعمليات البترولية والبت فيها وتعديلها وفقا للالية المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا القانون.

هـ- المصادقة على تحويل الحصص فيما بين حاملي التراخيص وما يلحقها من تعديلات وفق الالية المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا القانون.

و- التنسيق بين الهيئات المختصة لوضع برنامج استكشافي في العراق من اجل

النتبث من الاحتياطات النفطية والغازية وتعويض الانتاج وازضافة احتياطات جديدة.

ز- التنسيق مع الهيئات المختصة من اجل ضمان وتطوير واستغلال المصادر البترولية بما يحقق مصالح الشعب العراقي وفق احكام القوانين والانظمة النافذة والشروط التعاقدية والمعايير الدولية.

ح- تحديد المستوى الوطني لإنتاج البترول حسب مقتضى السياسة الوطنية، على أن تطبق تلك التحديدات بشكل منصف وعادل على أساس نسبة الإنتاج لكل منطقة تعاقف بناء على خطط تطوير الحقل المعتمدة.

ثانيا- ينعقد المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه عند غياب الرئيس مرة واحدة في الشهر على الأقل، ويتخذ قراراته بأغلبية ثلثي الأعضاء فيما يتعلق بوضع السياسات البترولية والخطط ونماذج العقود وتعليمات التفاوض والبت في العقود، حسبما وردت في المادة (١٨) من هذا القانون.

ثالثا- تحدد تشكيلات المجلس وتقسيماتها ومهامها بنظام داخلي يصدره المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه.

رابعا- بانتهاء المدة في الفقرة (هـ) من البند (أولا) من المادة (١٣) من هذا القانون، يقرر المجلس مسؤولية إدارة وتشغيل أنابيب النفط والغاز الرئيسية ومرافئ التصدير.

المادة-١٠-

أولا- يشكل المجلس مكتبا يسمى (مكتب المستشارين المستقلين) يتولى دراسة عقود التنقيب والتطوير والإنتاج وخطط تطوير حقول النفط والغاز وأية أمور أخرى لها صلة بذلك، وتقديم المشورة والتوصيات في شأنها إلى المجلس.

ثانيا- يضم المكتب عدد من الخبراء العراقيين والاجانب في مجال البترول والقانون، يحدد المجلس عددهم ويتم اختيارهم بثلثي اعضاء المجلس ويتم التعاقد معهم لمدة ثلاثة اعوام غير قابلة للتديد.

المادة-١١-

تتولى وزارة النفط ما يلي:

أولاً- اقتراح السياسة والقوانين والخطط البترولية.

ثانياً- أعداد مشاريع الأنظمة وإصدار التعليمات والبيانات لتنفيذ السياسات والقوانين والخطط البترولية ورفعها إلى المجلس لإقرارها.

ثالثاً- مراقبة العمليات البترولية والإشراف عليها في ضوء التشريعات ذات العلاقة والشروط التعاقدية والمعايير الدولية المعتمدة وذلك بالتنسيق مع الهيئات المختصة الأخرى لضمان التنفيذ الموحد والتطبيق المتجانس للسياسة البترولية في جميع أنحاء العراق.

رابعاً- اقتراح البرامج والأساليب الأكثر نجاحاً في تطوير الحقول المكتشفة وغير مطورة وعرضها على المجلس لإقرارها.

خامساً- أعداد مشاريع السياسات والخطط الاتحادية الموجهة للاستكشاف والتطوير والإنتاج على أن تتناول تحديد مستويات الإنتاج اللازمة على المدى القصير وال المدى البعيد، والتوصل إلى حلول مثلى للتوزيع الجغرافي وتوقيت مناهج التنقيب والتطوير والإنتاج بالتشاور والتنسيق مع الهيئات المختصة الأخرى، وتقديمها إلى المجلس لمراجعتها وإقرارها.

سادساً- اقتراح خطة شاملة إلى المجلس للتنقيب عن النفط والغاز في جميع أنحاء العراق بالتشاور مع الهيئات المختصة الأخرى، وتصنيف المناطق وفقاً للاحتتمالات البترولية.

سابعاً- مشاركة المجلس في أعداد نماذج عقود التنقيب والتطوير والإنتاج، بالتعاون والتنسيق مع الهيئات المختصة الأخرى كل حسب مسؤوليته المحددة في هذا القانون.

ثامناً- تدقيق تكاليف ومصاريف التي يتكبدها حاملو التراخيص مع الهيئات المختصة الأخرى.

تاسعاً- التفاوض مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية في شأن الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة وفقاً للقانون.

عاشرا- تمثيل جمهورية العراق في المنتديات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بأمور البترول وفقا للقانون.

المادة - ١٢ -

تتولى الهيئات المختصة الاشراف على تنفيذ العقود المتعلقة بخدمات التجهيز للعمليات البترولية والتي تخرج من نطاق عقود التنقيب والتطوير والإنتاج، وفق القوانين النافذة.

المادة - ١٣ -

أولا- تتولى شركة النفط العراقية ما يأتي:

أ- إدارة وتشغيل وتطوير الحقول المنتجة الحالية التي يحددها المجلس من خلال الشركات التابعة لها.

ب- تطوير وإنتاج وتشغيل الحقول المكتشفة وغير المطورة المناطة بها من قبل المجلس.

ج- المشاركة في عمليات التنقيب والتطوير والإنتاج داخل العراق وعلى أسس تنافسية في دورات التراخيص.

د- تنفيذ عمليات التنقيب والتطوير والإنتاج والنقل والتخزين والتسويق والبيع وفق أحكام هذا القانون.

هـ- إدارة وتشغيل شبكة أنابيب النفط والغاز الرئيسية ومرافئ التصدير في العراق والدخول في عقود شحن النفط والغاز لحين استكمال إعادة تنظيم الأنابيب الناقلة المشتركة لمدة أقصاها سنتان من تاريخ نفاذ هذا القانون.

ثانيا- لشركة النفط العراقية ومن اجل تحقيق أغراضها، القيام بما يأتي:

أ- المساهمة كشريك تجاري في العقود الدولية المرتبطة بنقل وتسويق وبيع النفط والغاز في عقود التنقيب والتطوير والإنتاج خارج العراق بعد استحصال موافقة مجلس الوزراء.

ب- إنشاء شركات تابعة ومملوكة لها بالكامل في مناطق يتم اختيارها على أساس وجود الحقول النفطية وحجم الاحتياطيات النفطية والغازية والطاقة الإنتاجية وتحقيق الجدوى، أو بناء على إعادة التنظيم وتوزيع المهام بين شركات قائمة وفقا لحجم العمل وبما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتحقيق المنفعة للشعب العراقي.

ج- تأسيس شركات مشغلة مع شركات أخرى أو تملك أسهم في شركات داخل العراق وخارجه بعد استحصال موافقة مجلس الوزراء.

د- تملك الموجودات المنقولة وغير المنقولة والحقوق المادية والمعنوية العائدة للأشخاص الطبيعية أو المعنوية وفق القانون.

المادة - ١٤ -

تتولى الهيئات المختصة في الأقاليم ما يأتي:

أولا- اقترح النشاطات والخطط نيابة عن الأقاليم تمهيدا لتضمينها في الخطط الاتحادية للعمليات البترولية، ومساعدة السلطات الاتحادية في المشاورات لإتمام تلك الخطط.

ثانيا- القيام بإجراءات دورات التراخيص المتعلقة بالنشاطات البترولية في الأقاليم في مجال التنقيب وتطوير وإنتاج الحقول المكتشفة غير المطورة وفقا للآليات المنصوص عليها في المواد (١٥) و(١٦) و(١٧) من هذا القانون وبحضور خبير من هيئة المستشارين المستقلين يحدده المجلس.

ثالثا- التعاون مع الوزارة لتنفيذ أحكام البند (ثالثا) و(سابعاً) و(ثامناً) من المادة (١١) من هذا القانون.

رابعا- القيام بالتفاوض وإبرام العقود وفق اللاليات المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا القانون.

خامسا- المراقبة والإشراف على العمليات النفطية وتدقيق التكاليف والمصاريف الشركات العاملة في الإقليم بغية ضمان التنفيذ الموحد والتطبيق المتجانس للسياسة البترولية في جميع أنحاء العراق وفقا للتعليمات التي يصدرها المجلس.

الفصل الثاني

أولاً- تتولى الهيئات المختصة منح تراخيص العمليات النفطية لشركة عراقية أو أجنبية على أساس عقد التنقيب وتطوير وإنتاج أو عقد تطوير وإنتاج يبرم مع الوزارة أو الهيئة الإقليمية وشركة عراقية أو شركة أجنبية، تحدد فيه الأهلية الفنية والقدرة المالية وفقاً لمعايير أهلية الشركات الموضوعية من المجلس ووفق آليات التفاوض والتعاقد المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا القانون.

ثانياً- يراعى في منح التراخيص للعمليات المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة، المبادئ التالية:

أ- احترام السيادة المصلحة الوطنية.

ب- اعتماد أسلوب الترشيح لاختيار المرشح المؤهل من خلال دورات تراخيص تنافسية مبنية على شروط واضحة.

ج- أن تتضمن رسالة الدعوة للتعاقد البنود الأساسية للعقد النموذجي.

د- أن يتضمن العقد النموذجي الذي يمنح الترخيص بموجبه السمات والمتطلبات الخاصة لكل منطقة أو حقل أو فرصة يتم عرضها، وخاصة البيانات المتعلقة بالمصادر فيما إذا كانت مكتشفة أو غير مكتشفة والمخاطر والفوائد المحتملة والتحديات التكنولوجية والتشغيلية.

هـ- أن تكون الشركة مؤهلة وفق المبادئ المتعارف عليها في الصناعة البترولية.

و- أن يتم الاختيار والتصنيف للمتقدمين المقبولين على أسس جودة وفعالية خطط العمل المقترحة والفائدة الاقتصادية للعراق.

ز- تتولى الهيئات المختصة الإعلان عن نص عقود التنقيب والتطوير والإنتاج وعقود التطوير والإنتاج خلال مدة لا تتجاوز (٦٠) يوماً من تاريخ المصادقة عليها من المجلس.

تتضمن العقود النموذجية للعمليات البترولية المعايير الآتية:

أولاً- السيادة الوطنية.

ثانياً- ملكية العراق للمصادر البترولية.

ثالثاً- أقصى عائد وطني اقتصادي.

رابعاً- تنازل حامل الترخيص عن الأراضي غير المستغلة ضمن منطقة التعاقد وفق الشروط التعاقدية.

خامساً- العائد المناسب للمستثمر وفق أحكام هذا القانون.

سادساً- التزامات أطراف العقد وما يترتب على الإخلال بها.

سابعاً- ترتيبات وشروط ممارسة الحقوق المتعلقة بالبيانات.

ثامناً- منح ميزات وحوافز محددة للشركات العراقية الخدمية.

تاسعاً- الاستخلاص الأقصى للبترول.

١٠- نقل التكنولوجيا.

١١- تدريب وتطوير العاملين في مجال البترول من العراقيين.

١٢- الاستخدام الأمثل للبنية التحتية وتطويرها.

١٣- الخطط والحلول التي تضمن حماية البيئة.

المادة - ١٧ -

تلتزم الهيئات المختصة بإحكام هذا القانون والتعليمات ذات الصلة الصادرة من المجلس عند منح التراخيص.

آليات التفاوض والتعاقد

المادة -١٨-

أولاً- تقوم الهيئات المختصة، كل حسب اختصاصه ومسؤوليته، وبعد استكمال الإجراءات الأولية لدورات التراخيص، بالتوقيع الأولي على عقد التراخيص مع حامل الترخيص الذي يقع الاختيار عليه.

ثانياً- يحال العقد الأولي المبرم وفق أحكام البند (أولاً) من هذه المادة إلى المجلس خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ توقيع العقد الأولي عليه للبت فيه حسب الإجراءات المنصوص عليها في البند (رابعاً) من هذه المادة.

ثالثاً- يعتبر العقد الأولي المشار إليه في (ثانياً) من هذه المادة نافذاً في حال عدم ممانعة المجلس.

رابعاً- على المجلس عند اتخاذ قراراته في شأن العقود المرفوعة إليه من الهيئات المختصة الخطوات الآتية:

أ- إحالة العقد إلى مكتب المستشارين المستقلين لدراسته وبيان الرأي في مدى مطابقته لنماذج عقود التراخيص المعتمدة من المجلس والتعليمات الصادرة عنه والمنظمة للعمليات البترولية وتقديم التوصيات في شأنه.

ب- في حال وجود مخالفات جوهرية في العقد لنماذج العقود والتعليمات الصادرة عن المجلس، يصدر المجلس قرار اعتراضه على العقد مسترشداً بتوصيات مكتب المستشارين المستقلين إذا كان العقد غير متفق مع مبادئ العقد النموذجي.

ج- يبلغ المجلس الهيئة المختصة بقرار ممانعته مع بيان أسباب تلك الممانعة خلال (٦٠) ستين يوماً من تاريخ تسلمه.

د- في حال تعذر انعقاد المجلس خلال الـ(٦٠) يوماً المشار إليها في (ب) و(ج) أعلاه من هذه المادة، يقوم رئيس المجلس بإبلاغ الجهة التي أحالت العقد الأولي بتمديد المدة (٤٥) يوم إضافية، بانتهائها يعتبر العقد نافذاً.

خامسا- على الهيئات المختصة معالجة أسباب الاعتراض على العقد التي يبديها المجلس من خلال إجراء التعديلات على العقد الأولي وتقديمه مجددا إلى المجلس.

سادسا- في حال بقاء اعتراضات تستمر الإجراءات المشار إليها في (رابعاً) من هذه المادة وبخلافه يعتبر العقد نافذاً.

المادة -١٩-

لغرض ضمان الشفافية وتوفير الفرص المتكافئة لجميع المنافسين، تتضمن العطاءات العامة توفير فترة أسعار كافية مع بيان الأسس التي يتم منح العطاء بمقتضاها، ويجب نشر النتائج وأسباب الاختيار مع توفير فرصة للمنافسين الآخرين للاعتراض على الإحالة للنظر فيها.

المادة -٢٠-

أولاً- تلتزم الشركات النفطية العاملة في العراق بالإعلان عن عطاءات عامة على أسس تنافسية عند طلبها عروض لأي سلع أو خدمات وفق تعليمات تنفيذ العقود.

ثانياً- يكون الإعلان عن العطاءات من حاملي التراخيص على أسس تنافسية ومنسجمة مع شروط العقد والمعايير الدولية.

ثالثاً- تتضمن العطاءات العامة توفير فترة أسعار كافية من بيان الأسس التي يتم منح العطاء بمقتضاها، ويجب نشر نتائج ذلك العطاء وأسباب اختياره وتوفير فرصة للمنافسين الآخرين للاعتراض على إحالته.

رابعاً- يعد طلب أي عرض أو إبرام أي عقد خلافاً لأحكام هذه المادة، باطلاً ولا يرتب أثراً.

الباب الثالث

العمليات البترولية

الفصل الأول

المادة - ٢١ -

أولاً- يمنح عقد الترخيص حقا للمتعاقد للقيام بعمليات تنقيب وتطوير وإنتاج البترول أو قسما منها في منطقة التعاقد ونقله.

ثانياً- تحدد مدة الاستكشاف والتطوير والإنتاج والتسويق في العقد النموذجي وفق الآتي:

أ- مدة ابتدائية لا تزيد على (٤) أربعة سنوات، ينفذ حامل الترخيص خلالها التزاماته كافة وفق برنامج زمني يحدده العقد.

ب- في العقود التي تشمل عمليات التنقيب، للهيئة المختصة منح مهلة إضافية إذا كان هناك ما يبرر ذلك، بناء على التزام حامل التراخيص ببرنامج العمل وجودته على أن لا يتجاوز التمديد سنتين إضافيتين.

ج- تخضع المدد المنصوص عليها في الفقرات (أ) و(ب) من هذا البند لشروط استرجاع منطقة التعاقد وفق العقد النموذجي.

د- للجهة المتعاقدة منح حامل ترخيص التنقيب والتطوير والإنتاج مدة إضافية لا تزيد على (٢) سنتين في حالة الاكتشاف لغرض تقييم أو تحديد القيمة التجارية للاكتشاف، ومدة لا تزيد على (٤) سنوات في حالة اكتشاف غاز طبيعي غير مصاحب ومدة لا تزيد على (٢) سنتين لاستكمال تقييم الحقول المكتشفة غير المطورة في عقود التطوير والإنتاج.

ثالثاً-

أ- لحاملي التراخيص الاحتفاظ بحق التنقيب وتطوير وإنتاج النفط في حدود منطقة التطوير والإنتاج لمدة يتم تحديدها من الهيئة المختصة على أن لا تزيد على (٢٠) عشرين سنة تبدأ من تاريخ الموافقة على تطوير الحقل.

ب- تعتمد الهيئة المختصة في تحديد المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذا البند على المعطيات المرتبطة بأفضل استخلاص للبترول وأفضل استفادة من البنية التحتية القائمة.

ج- للهيئة المختصة ولا اعتبارات فنية واقتصادية تمديد العقد لمدة إضافية لا تزيد على (٥) خمس سنوات بناء على شروط يتم التفاوض عليها مجددا وفي جميع الأحوال تتم استعادة المنطقة خارج منطقة التطوير والتشغيل عند انتهاء ترخيص التنقيب والتطوير والإنتاج.

د- يحدد العقد استعادة أي جزء من منطقة التطوير في عدم التزام حامل الترخيص بشروط العقد.

زابعاً- يتم إقرار تعيين المشغل من الهيئة المختصة وفقا لإجراءات التعيين المنصوص عليها في العقد الأولي وبناء على المعايير والتعليمات التي يصدرها المجلس.

خامساً- تسويق واستثمار البترول على أسس تحقيق المنفعة القصوى من العوائد لقيمة الفرص البديلة.

الفصل الثاني

التزامات حاملي تراخيص

المادة-٢٢-

يلتزم حامل الترخيص بما يلي:

أولاً- القيام بالعمليات البترولية وفق أحكام هذا القانون والتشريعات النافذة والأنظمة البترولية والأساليب المثلى في الصناعة البترولية.

ثانياً- إبلاغ الهيئة المختصة عن أي اكتشاف ضمن منطقة التعاقد.

ثالثاً- تحديد وتقويم الاكتشاف وتقدير قيمته التجارية وأشعار الوزارة تحريرياً بمراحل العمل ونتائجه.

رابعاً- إعداد خطة تطوير الحقل في حالة الاكتشاف التجاري وتعديلها.

خامساً- تطبيق خطة تطوير الحقل أو التعديلات الجارية عليها عند اعتمادها من

سادسا- تعويض الأطراف المتضررة عن أية خسارة أو ضرر ناتج عن القيام بالعمليات البترولية وفق القانون.

سابعا- تقديم الدعم للمؤسسات العراقية للمشاركة في عمليات الخدمات والتطوير المتعلقة بالعمليات البترولية.

ثامنا- تزويد الهيئات المختصة مجانا البيانات التي تم جمعها من خلال العمليات البترولية وفق أحكام هذا القانون والأنظمة البترولية.

المادة-٢٣-

على حامل الترخيص مراعاة ما يأتي:

أولا- إعطاء الأفضلية في الشراء واستخدام المنتجات والخدمات العراقية نسبة يحددها المجلس مع مراعاة الجودة والكميات المطلوبة والأزمان المقررة.

ثانيا- استخدام العراقيين من ذوي الخبرة ممن يتمتعون بالمؤهلات اللازمة وتدريبهم.

ثالثا- العمل على زيادة فرص التدريب والتطوير ونقل التكنولوجيا إلى العراقيين والمؤسسات العراقية فيما يتعلق بجميع مراحل العمليات البترولية بما في ذلك الإدارة.

المادة -٢٤-

أولا- يلتزم حاملوا التراخيص عند قيامهم بإدارة العمليات البترولية بما يأتي:

أ- مراعاة التشريعات ذات العلاقة بحماية البيئة ومنع تلوثها.

ب- الامتثال لمعايير الإدارة البيئية المنصوص عليها في القوانين النافذة.

ج- عدم وقوع ضرر أو تدمير بيئي نتيجة العمليات البترولية.

د- تقديم تقرير عن حجم التأثير البيئي لكل عملية بترولية والتدابير التي يمكن أن تخفف من ذلك التأثير إلى الجهات المعنية لإقرارها.

هـ- أشعار الهيئات المختصة فوراً عن أي حالة طوارئ أو حادث يؤثر على البيئة.

و- التحكم بتدفق ومنع تسرب أو فقدان البترول الذي تم اكتشافه أو إنتاجه ضمن منطقة التعاقد وتقديم التقارير إلى الهيئة المختصة في شأن كمية التدفق العرضي والتشغيلي والتسرب الناتج عن العمليات البترولية.

ز- عدم الأضرار بالمكامن البترولية.

ح- تنظيف المواقع بعد انتهاء التكاليف وإغلاق العمليات البترولية ومراعاة متطلبات إعادة تأهيل البيئة.

ط- اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لضمان سلامة العاملين.

ي- تعويض المتضررين من أنشطة العمليات البترولية وفق القانون.

ك- معالجة الماء الملوث والفضلات البترولية بموجب القوانين النافذة والأساليب المعتمدة عالمياً، وكذلك والإغلاق الآمن لجميع الآبار الفحصية والآبار الأخرى قبل تركها.

ثانياً- مع عدم الإخلال بأي عقوبة ينص عليها القانون، يلزم من يخالف أحكام الفقرات المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة بأداء التعويض وفقاً للتشريعات النافذة والمعايير الدولية.

الفصل الثالث

توحيد التطوير والإنتاج في الحقول المشتركة

المادة - ٢٥-

أولاً- يتم التطوير بعد موافقة المجلس على التدابير الضرورية لحماية مصالح الشعب العراقي في حالة اكتشاف بترولي يمتد من مناطق إنتاج مصرح بها إلى مناطق إنتاج غير مصرح بها.

ثانيا- يتخذ مجلس الوزراء الإجراءات اللازمة لحماية مصالح عموم الشعب العراقي في الحقول والاكتشافات البترولية التي تمتد إلى خارج حدود العراق.

ثالثا- يتم التطوير والتشغيل بالتضامن في حالة اكتشاف حقل بترولي يقع في اكثر من منطقة التعاقد داخل العراق، تبعا لاتفاق توحيد داخل العراق التي يلزم حاملو التراخيص إلى الهيئات المختصة المعنية للبت بها ومن ثم تحال إلى المجلس لاعتمادها.

رابعا- عند فشل حاملي التراخيص في الوصول إلى اتفاق على شروط التوحيد خلال (١٨٠) مائة وثمانين يوما من تاريخ إشعارهم بتقديم الاتفاق، عندئذ تحال إلى المجلس لاتخاذ الإجراءات وفقا للآليات المتبعة عالميا في الصناعة العالمية.

الفصل الرابع

استغلال الغاز

المادة-٢٦-

أولا- يتم التعامل مع الغاز على انه مصدر بترولي هام يمكن استغلاله بوجه خاص للإغراض الآتية:

أ- حقن الغاز في المكامن المناسبة لتحسين استخلاص النفط عند الحاجة.

ب- توليد الطاقة الكهربائية.

ج- الصناعات البتروكيميائية والكيميائية.

د- الاستخدامات المنزلية.

هـ- العمليات الصناعية.

و- التصدير واستبدال الوقود السائل به.

ثانيا- يلزم حاملوا التراخيص بتحقيق الاستثمار الأمثل للكميات المنتجة الفائضة من

الغاز وفق الأغراض المنصوص عليها في البند (أولا) من هذه المادة أو تسليم الكميات الفائضة من الغاز إلى الجهة التي يحددها المجلس بدون كلفة عند حدود الحقل وفق الخطة التي يقرها المجلس لذلك.

المادة -٢٧-

أولا- لحاملي التراخيص استخدام الكميات اللازمة من الغاز، أن تطلبت العمليات البترولية ذلك دون مقابل.

ثانيا- يقوم حاملوا التراخيص ضمن خطة تطوير الحقل، باقتراح خطط مثلى لاستخدام الغاز أو التصرف به.

ثالثا- يسلم الغاز المصاحب الذي يتم إنتاجه من المكنن، والذي لا يتم استخدامه في العمليات البترولية إلى الهيئة المختصة دون مقابل.

المادة -٢٨-

لا يجوز حرق الغاز إلا في حالات التدشين وفحص المنشآت وتحوطات السلامة أو خلال فترة انتظار اكتمال مرافق نقل الغاز خلال المدة المحددة في العقد على أن تكون الكميات المحروقة ضمن الحد الأدنى المحدد بموجب العقد، وان يتم إعلام الهيئة المختصة بذلك.

المادة -٢٩-

يخضع تطوير وإنتاج الغاز أو المكونات السائلة منه الناتجة من اكتشاف الغاز غير المصاحب لموافقة الهيئة المختصة على خطة تطوير الحقل وفي حالة إنتاج بترول سائل فقط، فيجب تقديم خطة إلى الهيئة المختصة لإعادة حقن الغاز أو أي خطة مقبولة أخرى للتصرف به.

الفصل الخامس

النقل

المادة -٣٠-

أولاً- تكون ملكية خطوط الأنابيب الرئيسية الحالية للحكومة الاتحادية.

ثانياً- يلزم الناقل بنقل بترول الطرف المتعاقد مع الهيئة المختصة وفق معايير تجارية معقولة، ويشترط لذلك ما يأتي:

أ- أن تكون الطاقة الاستيعابية لخط الأنابيب متوفرة.

ب- أن لا توجد مشاكل فنية غير قابلة للتذليل تمنع مثل هذا الاستخدام لخط الأنابيب.

ج- أن تضع الهيئات المختصة أنظمة لاستخدام حملة التراخيص لخطوط الأنابيب.

ثالثاً-

أ- يحال النزاع بالمعايير التجارية لنقل البترول في خط الأنابيب الرئيسي أو خط أنبوب الحقل للنفط أو للغاز أو توفير الطاقة الاستيعابية غير المستغلة في خط الأنابيب المعني أو المقترح بزيادة طاقته الاستيعابية، إلى الهيئة المختصة لحله.

ب- عند تعذر الوصول إلى حل فيتم حسم النزاع من قبل المجلس ويكون قراره باتاً.

رابعاً- يضع المجلس ضوابط عامة للنقل المشترك في خطوط الأنابيب الرئيسية الحالية والمستقبلية وفق المعايير الصناعة البترولية العالمية.

المادة-٣١-

أولاً-

أ- تكون ملكية وإدارة وتشغيل خطوط الأنابيب الرئيسية- للجهة التي يحددها المجلس.

ب- يتم إنشاء وتشغيل خطوط الأنابيب الحقلية من قبل حاملي التراخيص.

ج- تتولى الشركة الناقلة التي يحددها المجلس نقل النفط والغاز إلى نقاط تسليم محددة وتقوم بتصميم وتشغيل وصيانة شبكة خطوط الأنابيب الرئيسية بما يخدم

متطلبات نقل البترول داخل العراق وخارجه.

ثانيا- يخضع إنشاء وتشغيل خط أنابيب رئيسي أو إجراء أية تعديلات جوهرية عليه، لموافقة المجلس على أساس خطة تطوير توضع لهذا الغرض.

ثالثا- يقوم حاملوا التراخيص بتسليم البترول إلى خط الأنابيب الرئيسي عند نقطة أو نقاط التحويل المناسبة.

رابعا- تتولى الهيئات المختصة مسؤولية تنظيم الإشراف على العمليات المتعلقة بنقل البترول من خلال خطوط الأنابيب خارج الأراضي العراقية إلى نقطة التصدير.

خامسا- يكون أداء جميع الأنشطة المنصوص عليها في هذه المادة وفقا للأساليب المثلى لإدارة شبكة الأنابيب.

المادة -٣٢-

أولا- يمنح عقد التنقيب والتطوير والإنتاج حق الوصول إلى خطوط الأنابيب الرئيسية بشروط تجارية معقولة، وحق إنشاء وتشغيل خطوط أنابيب الحقل لتسليم النفط أو الغاز من منطقة التعاقد إلى نقطة التحويل تمهيدا للنقل الإضافي بواسطة خط الأنابيب الرئيسي إلى نقطة التسليم.

ثانيا- يلزم حملة التراخيص بما يأتي:

أ- أعداد وتطبيق خطة تطوير الحقل وإنشاء خطوط أنابيب الحقل الموصولة إلى خط الأنابيب الرئيسي أو أية تعديلات عليها بموافقة الهيئات المختصة.

ب- إعداد خطة تطوير خط الأنابيب الرئيسي المعدل لتشمل أية إضافات وتعديلات جوهرية على الشبكة القائمة في حالة عدم توفر الطاقة الاستيعابية فيها بموجب العقد النافذ وتقديمها إلى الشركة الناقلة التي يحددها المجلس.

ج- التفاوض مع الشركة الناقلة في شأن استخدام خط الأنابيب الرئيسي وتبليغ الوزارة بتفاصيل المفاوضات.

الفصل السادس

المادة-٣٣-

يلتزم حاملوا التراخيص عند استخراج الثروات البترولية بما يأتي:

أولاً- تفادي الهدر، ومنع التسربات من خطوط الأنابيب الصيانة المثلى للطاقة في الممكن النفطي بموجب الأساليب المثلى في الصناعة النفطية وفي إدارة شبكة الأنابيب.

ثانياً- تطبيق التكنولوجيا الحديثة وعمليات الحقول البترولية التي تؤدي إلى الاستخلاص الأمثل للمكامن التي تم استهدافها ضمن خطط تطوير الحقل.

ثالثاً- الاستمرار في تحسين المعرفة المكمية من خلال الجمع الأمثل للمعلومات والمراقبة المكمية والتعرف على الوسائل التي تحسن من استخلاص البترول، وتطبيقها.

المادة -٣٤-

تبنى خطط تطوير الحقل على التحريات الكاملة لبدائل استراتيجيات الاستخراج من أجل اختيار الحل الذي يجمع بين المستوى الأعلى لاستخلاص البترول مع مستويات عليا مقبولة من الإنتاج وكفاءة فنية واقتصادية.

الفصل السابع

ملكية البيانات

المادة-٣٥-

أولاً- على الوزارة تنظيم مركز وطني للمعلومات البترولية و تخزينها بطرق فنية حديثة وإجراء دراسات عليها وتزويد نتائجها إلى الهيئات المختصة المعنية للاستفادة منها.

ثانياً- على الوزارة توفير نسخ من المعلومات البترولية المتوفرة لديها إلى الهيئات

المختصة الأخرى، كما تقوم تلك الهيئات بتجهيز الوزارة بالمعلومات المستجدة عن العمليات البترولية التي تنفذها.

ثالثا- تعود ملكية جميع البيانات التي يتم الحصول عليها تبعا لأي عقد وفق هذا القانون، إلى المركز الوطني للمعلومات والهيئات المختصة ولا يجوز نشرها أو إعادة نشرها دون موافقة مسبقة منهم.

رابعا- يحدد المركز الوطني للمعلومات والهيئات المختصة شروط ممارسة الحقوق فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالبترول ومنها التقارير الجيولوجية والجيوفيزيائية والبيانات الهندسية والعينات والمجسمات ومسوحات الآبار سواء أكانت مشتقة أم أولية أم معالجة أم مفسرة أم محللة.

المادة-٣٦-

أولا- يحضر حيازة أو بيع أو شراء أو نقل أو تسليم أو التعامل مع المعلومات والبيانات المنصوص عليها في البند (ثالثا) من المادة (٣٥) من هذا القانون ما لم ينص العقد على خلاف ذلك.

ثانيا- مع عدم الإخلال بأي عقوبة ينص عليها القانون، يعاقب المخالف لإحكام البند (أولا) من هذه المادة بمصادرة البيانات، وللمركز الوطني للمعلومات وللهيئات المختصة حق المطالبة بالتعويض.

المادة-٣٧-

أولا- للهيئات المختصة منح حامل التراخيص إجازة لحيازة أو بيع أو شراء أو نقل أو تسلم البيانات القديمة المتعلقة بالنفط والغاز سواء أكانت مشتقة أم أولية أم معالجة أم مفسرة أم محللة، شرط أن يزود الهيئة المختصة بتلك البيانات أو نسخة منها.

ثانيا- للهيئات المختصة أن ترفض منح الإجازة المنصوص عليها في البند (أولا) من هذه المادة إذا وجدت سببا يبرر ذلك.

الفصل الثامن

التفتيش

أولاً- للهيئات المختصة أو من تخوله تفتيش المواقع التي تمارس فيها العمليات البترولية وتشمل المباني والمنشآت والأماكن والقيود والبيانات المحفوظة لدى حاملي التراخيص.

ثانياً- لا يجوز للهيئات المختصة أثناء القيام بالتفتيش التدخل في العمليات البترولية دون مبررات معقولة إلا إذا تعلق الأمر بالحفاظ على البيئة والصحة المهنية والسلامة الصناعية أو بالحفاظ على الثروة البترولية، وفق القوانين والأنظمة النافذة.

ثالثاً- تحدد شروط التفتيش بنظام داخلي يصدره المجلس بالتنسيق والتشاور مع الهيئات المختصة.

الفصل التاسع

انتهاء التكاليف

أولاً- يتم تحويل ملكة جميع الأعمال والمرافق إلى السلطة الاتحادية المعنية أو إلى الهيئة المختصة المعنية وهي بحالة التشغيل الفعلي، عند انتهاء عقد الترخيص أو عقد خط الأنابيب الرئيسي.

ثانياً- تصبح جميع كلف استعادة الموقع والكلف المبينة في خطة إنهاء التكاليف مستحقة عند تحويل الملكية.

ثالثاً- يجب أن تتضمن خطة تطوير الحقل وخطة تطوير الأنابيب الرئيسية المقدمة إلى المجلس بياناً مفصلاً لخطة انتهاء الترخيص.

الباب الرابع

الأحكام المالية

الفصل الأول

الالتزامات المالية

المادة - ٤٠ -

أولاً- يلزم حاملوا التراخيص بأداء الضرائب والرسوم التي يحددها القانون وعقود التراخيص.

ثانياً- تخضع حسابات حاملوا التراخيص لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية فيما يتعلق بنشاطاتها داخل العراق.

ثالثاً- للأجنبي استثمار عوائد حصته وفق القانون العراقي وله أن يحول أسهم حصته وفقاً للفقرة (د) من البند (١) من المادة (٩) من هذا القانون.

المادة - ٤١ -

أولاً- لحاملي التراخيص تحويل الأرباح الصافية المتأتية من العمليات البترولية إلى خارج العراق بعد دفع أية ضرائب أو رسوم يحددها القانون وعقود التراخيص.

ثانياً- على حاملي مسك وحفظ سجلات حسابية باللغة العربية وفق شروط العقد ومتطلبات القوانين ذات العلاقة وإعداد وتقديم البيانات إلى الهيئة المختصة وديوان الرقابة المالية.

الباب الخامس

أحكام عامة

الفصل الأول

نشر المعلومات

المادة- ٤٢ -

أولاً- تقوم الهيئات المختصة بنشر الأنشطة المتعلقة بالبترول- أثناء القيام بها- في

صحيفتين يوميتين محليتين وأية وسيلة أعلام أخرى ومنها:

أ- العوائد والدفوعات العينية والإيصالات التي تزيد على (١) مليار دينار عراقي والتي يتم تسليمها لأي جهة تمثل الدولة أو القطاع العام والمتأية من أي نشاط له علاقة بالبتروول، ويدخل في مفهوم العوائد واردات بيع البتروول ومشتقاتهما ومكافآت التوقيع والإنتاج وحقوق الملكية وعوائد بيع الموجودات والضرائب والرسوم والحصة من الانتلافات في مجال البتروول والنشاطات التجارية الناجمة عن العقود في البتروول ومشتقاتهما والعائد من الاستثمار على مدخولات البتروول، وأي دفعات ناجمة أو متحصلة من الإنتاج التجاري للبتروول.

ب- عوائد استعمال وتوزيع البتروول بما في ذلك التوزيع فيما بين الهيئات الحكومية.

ج- العقود المهمة ماليا ذات الصلة بالتنقيب والتطوير والإنتاج والمعالجة والتسويق للمصادر البتروولية في العراق.

د- العقود المهمة ماليا المتعلقة بطلب العروض لتوريد الخدمات والسلع لإغراض الصناعة البتروولية من أي جهة تمثل الدولة أو القطاع العام.

هـ- التقرير السنوي للمجلس.

و- التقارير السنوية والفصلية لحاملي التراخيص بما في ذلك الميزانيات المدققة وفق معايير المحاسبة الدولية.

ز- أي معلومات أخرى ينص هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه على نشرها.

ثانيا- لا يسري حكم البند (أولا) من هذه المادة على المعلومات غير المالية.

ثالثا- يعد باطلا أي شرط أو اتفاق من شأنه أن يحجب الوصول إلى وثائق أو معلومات واجب نشرها بمقتضى البند (أولا) من هذه المادة، أو يهدف إلى ذلك.

رابعا- يصدر المجلس نظاما داخليا لتسهيل تنفيذ أحكام هذه المادة بما في ذلك بيان الأسس المعتمدة لاعتبار العقد ذا أهمية مالية ونطاق الاستثناء الوارد في البند (ثانيا) من هذه المادة.

الفصل الثاني

حل النزاعات

المادة-٤٣-

أولاً- يتم حل النزاعات التي تنشأ حول تفسير وتطبيق هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية وبما يميله مبدأ حسن النية.

ثانياً- إذا لم يتم حل النزاع بالاتفاق، يحال الموضوع إلى المجلس لعله بالتشاور مع حاملي التراخيص المعنيين.

ثالثاً- إذا تعذر الوصول بحسن نية إلى حل، يحال النزاع إلى التحكيم أو إلى السلطات القضائية ذات الاختصاص بحسب الاتفاق المنصوص عليه في العقد.

رابعاً-

أ- يطبق في التحكيم بين الهيئات المختصة وحاملوا التراخيص الأجانب من حيث الموضوع، القانون العراقي، ومن حيث الشكل تراعى أنظمة إجراءات التحكيم لغرفة التجارة الدولية في باريس أو جينيف أو المركز الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي في القاهرة وفقاً للاتفاق المنصوص عليه في العقد.

ب- يتضمن العقد شروط تعيين المحكمين والحكم الفصل ومقر التحكيم ونفقات التحكيم والمدة المحددة لإصدار القرار.

المادة -٤٤-

أولاً- يكون عقد التراخيص باطلاً إذا خالف أحكام هذا القانون والتشريعات النافذة.

ثانياً- يسري القانون العراقي على تفسير العقود التي يتم إبرامها وفق أحكام هذا القانون وعلى تنفيذها.

الباب السادس

المادة-٤٥-

يلتزم جميع حملة التراخيص بمبادئ الشفافية والنزاهة بموجب القوانين العراقية النافذة والمبادئ الدولية لمكافحة الفساد.

الباب السابع

أحكام ختامية

المادة -٤٦-

أولاً- يطبق هذا القانون على عقود التراخيص التي تبرم بعد صدوره.

ثانياً- تتم مراجعة العقود المبرمة من قبل الهيئات المختصة قبل صدور هذا القانون من قبل لجنة متكونة من وزير النفط والوزير المختص في إقليم كردستان ورئيس لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية في مجلس النواب.

ثالثاً- للجنة المكونة بموجب الفقرة (ثانياً) من هذه المادة الاستعانة بالخبراء والاختصاصيين حسب الحاجة، وتقديم نتائج عملها إلى المجلس.

رابعاً- على اللجنة في عملها التوصل إلى حلول رضائية مع الأطراف المعنية وفي حال بقاء أي أمور عالقة يتم البت فيها من قبل قادة الكتل السياسية الرئيسية الثلاث.

المادة -٤٧-

أولاً- يكون استعمال الأراضي لغرض القيام بالعمليات البترولية والاستفادة منها وفق القانون، على أن يراعى ما يأتي:

أ- أن تكون مدة حق الاستعمال والمنفعة من الأرض لا تزيد على مدة العقد.

ب- أن تكون للأرض التي تقع فيها المنشآت البترولية محرمات تحدد بموجب تعليمات تصدرها الجهة المختصة.

ج- تعويض مالكي الأرض ضمن منطقة التعاقد عن الأضرار التي تنجم عن العمليات البترولية.

ثانيا- في الحالة التي يكون فيها مالك الأرض أو صاحب حق التصرف أو حق المنفعة عراقيا، يتم استئجار الأرض منه وفق القانون.

المادة -٤٨-

لا تسري أحكام هذا القانون على عمليات تكرير البترول وتصنيع الغاز واستخداماتهما الصناعية وعمليات خزن ونقل وتوزيع المنتجات النفطية.

المادة-٤٩-

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة:

بالنظر لدخول جمهورية العراق مرحلة جديدة بعد نفاذ الدستور في عام ٢٠٠٦ الذي أرسى مبدأ أن النفط والغاز ملك كل الشعب العراقي وحدد مسؤوليات وصلاحيات السلطات الاتحادية وسلطات الإقليم والمحافظات بضمنها ما يختص بقطاع النفط والغاز، ونظرا لكون جمهورية العراق غنية بمصادر البترول المكتشفة وغير المكتشفة، وحيث أن الطاقة الإنتاجية العراقية خلال العقود الماضية واطنة بالقياس إلى تلك المصادر، ونظرا لكون عوائد النفط والغاز تمثل أهم دعائم إعادة تطوير البلاد بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص على أسس مستدامة ورسينة بأسلوب منسق ومخطط يأخذ بعين الاعتبار أهداف الدستور بما في ذلك وحدة جمهورية العراق، وطبيعة المصادر البترولية الطبيعية القابلة للاستنفاد، ومن أجل المجلس من التركيز على دورها الرئيس فيما يتعلق بوضع السياسات الاتحادية والتخطيط والإشراف والمتابعة وتحسين الكفاءة التشغيلية، الأمر الذي يتطلب أشراك الهيئات والكيانات التجارية والتقنية الرئيسة بما فيها شركة نفط وطنية عراقية تجارية مستقلة وإعطاء دور للإقليم والمحافظات المنتجة في العمليات البترولية ومن أجل ضمان فاعلية التنسيق بين هذه الجهات، ومن أجل التحديث والتطوير الإضافي للصناعة النفطية من خلال مشاركة مستثمرين دوليين ومحليين يتمتعون بمهارات علمية وإدارية وتقنية معتمدة بما ينعكس أثره ايجابيا على العائدات البترولية ويساعد في تحديث الخبرات الوطنية في القطاع النفطي

ويزيد فعاليتها، ومن أجل تشجيع القطاع الخاص الوطني المرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بقطاع النفط والغاز ودعمه، شرع هذا القانون.



المرفق (٢-١)

الأمور الدستورية والقانونية
المتعلقة بقانون وعقود الإقليم



هذه الملاحظات أخذت نصاً من كتابي: (حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز)، وأعيد ذكرها هنا لأهميتها في فهم «السياسة النفطية العراقية الحالية»

١- المادتان الدستوريتان (١٤٠) و (١٤٢) وعلاقتهما بالنفط:

إن دستور جمهورية العراق الذي نشر في الجريدة الرسمية في ٢٨/١٢/٢٠٠٥، أقر بعد أن حصل على موافقة غالبية العراقيين في استفتاء شعبي وفي ظروف أمنية غير طبيعية أو ملائمة لإستفتاء شعبي. لم ينشر الدستور بكامله للمناقشة الا قبل الإستفتاء بيوم أو يومين، لذا فإن الغالبية العظمى من الجماهير لم تطلع عليه قبل الإستفتاء، ومن إطلع عليه كان ضمن قلة محددة تريد متابعته، وفي كل الأحوال لم تطلع أو تستطيع مناقشته كله، إذ أن هناك مواد اضيفت قبل أيام قليلة من الإستفتاء لإستحصال الموافقة عليه من قبل قطاع واسع من الشعب العراقي كان يريد المقاطعة، ومن هذه المواد هي المادة (١٤٢)، وعلى إفتراض أن سيكون بإمكان هذه المادة حل مشكلة المعارضة لهذا الدستور، وهي بالأساس ما يتعلق بمفهوم الفيدرالية، ودور الحكومة المركزية بالصيغ الموضوعة في مواد الدستور، وكذلك مسألة النفط الموضوعة بشكل مشوش ومتناقض، اضافة - طبعاً - الى مواد اخرى ليست مثارة بصورة جدية في الوقت الحاضر رغم أهميتها.

أ- إن المادة (١٤٢): تقع ضمن الفصل الثاني في (الأحكام الإنتقالية) من الدستور وتقول ما يلي:

أولاً: يشكل مجلس النواب في بداية عمله لجنة من أعضائه تكون ممثلة للمكونات الرئيسية في المجتمع العراقي، مهمتها تقديم تقرير الى مجلس النواب خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر، يتضمن توصيات بالتعديلات الضرورية التي يمكن إجراؤها على الدستور وتحل اللجنة بعد البت في مقترحاتها.

ثانياً: تعرض التعديلات المقترحة من قبل اللجنة دفعة واحدة على مجلس النواب للتصويت عليها، وتعد مُقرّة بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس.

ثالثاً: تطرح المواد المُعدّلة من قبل مجلس النواب وفقاً لما ورد في البند (ثانياً) من هذه المادة على الشعب للإستفتاء عليها، خلال مدة لا تزيد عن شهرين من تأريخ إقرار التعديل في مجلس النواب.

رابعاً: يكون الإستفتاء على المواد ناجحاً، بموافقة أغلبية المصوتين، وإذا لم يرفضه ثلثا المصوتين في ثلاث محافظات أو أكثر.

خامساً: يستثنى ما ورد في هذه المادة من أحكام المادة (١٢٦) المتعلقة بتعديل الدستور الى حين الإنتهاء من البت في التعديلات المنصوص في هذه المادة.

(المقصود بالمادة ١٢٦ هو ما يتعلق بطريقة تعديل الدستور في الظروف الإعتيادية).

إن هذه المادة المهمة جداً لم يتم تنفيذها لحد الآن، فهي موضوعة بشكل بحيث يمكن حتى عدم تنفيذها بالمرّة، إذ لم تحدد هذه المادة المدة التي يجب على مجلس النواب البت بها وإنما حددت فقط مدة تقديم اللجنة لمقترحاتها والبالغة أربعة أشهر، على إفتراض إن «بداية عمل المجلس» المشار إليها في أولاً تعني أول عمل له بعد إنعقاده. أما المادة الثالثة فإنها تحدد فترة شهرين من تاريخ إقرار التعديل في مجلس النواب، ولكن لم يذكر ما هي الفترة المحددة لمجلس النواب لإقرارها هل هي بالشهور ام بالسنوات!! وهناك أمر غريب في ثانياً من هذه المادة، فقد تفهم أن التعديلات يجب أن تُقرّ بدفعة واحدة. وهذا يعني إذا كان هناك (٢٠) تعديلاً فيجب قبولها أو رفضها كلها مرة واحدة، بالرغم من أن بعض النواب قد يقبل بعضها ويرفض الأخرى، (وهذا الأمر ينطبق على الإستفتاء أيضاً). إن هذه المواد المراد تعديلها كانت قد خلقت «الحيرة» أصلاً عند تفسير الدستور، «والحيرة» عند النواب وبقية افراد الشعب الذين يؤيدون بعض التعديلات ويعارضون الأخرى، وهم بالتأكيد الغالبية العظمى من النواب والشعب، هذه الحيرة تدفع على العموم بإتجاه رفضها، أو أن يكون قبولها ليس عن قناعات شخصية وإنما لتأثيرات أخرى مختلفة.

على أية حال لم يتم حل هذا الأمر لحد الآن ولا نعرف متى يتم!!؟ إن هذا الأمر هو الذي جعلني أغير شكل المناقشة الدستورية لقانون النفط والغاز، وكما موضح في كتابي المشار إليه، ففي دراستي الأولى في ٢٠٠٧/١/٣١ كنت أتكلّم عن

ضرورة تعديل الدستور للوصول الى قانون صحيح، أما في دراستي الثالثة التي نشرت في ٢٠٠٧/٥/٩ فلقد افترضت إن الدستور لن يعدل وعليّ النقاش ضمن ما موجود حالياً، وهذا هو نفس الطريق الذي سأسلكه في هذه الدراسة. علماً إن السؤال الذي دائماً يطرح نفسه هنا هو كيف يبت بالمادة (١٤٠)، ويصدر قانون للنفط والغاز، ولم ينته البت بالمادة (١٤٢)؟؟، إذ من المفروض إنهاء المادة (١٤٢) كأول عمل لمجلس النواب.

ب- إن المادة (١٤٠): أيضاً ضمن الفصل (الأحكام الإنتقالية) من الدستور، كذلك المادة (١٤١) المتعلقة بالمادة (١٤٠):

* المادة (١٤٠) تقول:

أولاً: تتولى السلطة التنفيذية إتخاذ الخطوات اللازمة لإستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية، بكل فقراتها.

ثانياً: المسؤولية المُلقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الإنتقالية والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية، تمتد إلى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب الدستور على أن تنجز كاملة (التطبيع، الإحصاء، وتنتهي بإستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها، لتحديد إرادة مواطنيها) في مدة أقصاها الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول سنة ألفين وسبعة.

* المادة (١٤١): تقول:

يستمر العمل بالقوانين التي تم تشريعها في إقليم كردستان، وتعد القرارات المتخذة من حكومة إقليم كردستان - بما فيها قرارات المحاكم والعقود - نافذة المفعول، ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها حسب قوانين إقليم كردستان، من قبل الجهة المختصة فيها، وما لم تكن مخالفة للدستور.

من أعلاه نرى وجود تحديد تأريخ واضح لإنهاء تنفيذ المادة (١٤٠) وهو ٢٠٠٧/١٢/٣١، ولم تكن سائبة كالمادة المهمة جداً (١٤٢). إن المادة (١٤٠) أيضاً مهمة جداً، وخصوصاً ما يتعلق بهذه الدراسة، فهي تتعلق «بكركوك والمناطق المتنازع عليها الأخرى»، وهذه المناطق بمجملها تقريباً، مناطق منتجة حالياً للنفط

او توجد فيها حقول معروفة ولكن غير مستغلة، أو تحوي تراكيب ذات توقعات عالية لوجود النفط فيها.

إن المادة (١٤٠) لم تنفذ لحد الآن ونحن في نهاية سنة ٢٠٠٧، ولأسباب عديدة ليس هذا مكان مناقشتها، إلا إن وجوب تنفيذ أو طلب تأخير أو عدم تنفيذ هذه المادة كان أحد أسباب التوتر بين السلطة الإقليمية المستقرة نوعاً ما، والسلطة الاتحادية المحملة بمشاكل جمة ليست المادة (١٤٠) في أولياتها، وهي بالواقع لا تستطيع أن تكون سلطة فعلية في المناطق المتنازع عليها لفرض هيبتها، ولهذا حلت محلها في أماكن مختلفة القوات العسكرية الكردية (البيشمركة) لحماية الأمن. ونتيجة ضغوط كبيرة داخلية وخارجية، آخرها من ممثل الأمم المتحدة تم تأجيل تنفيذ هذه المادة الى موعد لا يتجاوز ٢٠٠٨/٦/٣٠، علماً إن السيد عدنان المفتي رئيس برلمان كردستان العراق قال في صحيفة الشرق الأوسط في ٢٠٠٧/١٢/٢١ بأن برلمان كردستان سيناقش اقتراح التمديد... وإذا حدث التمديد هذه المرة فلن يحدث في مرة ثانية. ولقد وافق برلمان الإقليم على التمديد لمدة ستة أشهر.

ولغرض إتمام الصورة لهذه المادة علينا الإطلاع على المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية، والمادة (٥٨) هذه تتحدث عن أمور عديدة تخص المهجرين وسلب العقارات والأمور المشابهة التي تمت في العهد السابق، وسنذكر هنا ما يتعلق بموضوعنا... ومنها الفقرات التالية:

أ- بإتخاذ تدابير من أجل رفع الظلم الذي سببته ممارسات النظام السابق والمتمثلة بتغيير الوضع السكاني لمناطق معينة بضمها كركوك...

ب- لقد تلاعب النظام السابق أيضاً بالحدود الإدارية وغيرها لأغراض سياسية... والمطلوب معالجة تلك التغييرات غير العادلة.

ت- تؤجل التسوية النهائية للأراضي المتنازع عليها، ومن ضمنها كركوك، الى حين إستكمال الإجراءات اعلاه، وإجراء احصاء سكاني عادل وشفاف حين المصادقة على الدستور الدائم. يجب أن تتم التسوية بشكل يتفق مع مبدأ العدالة، أخذاً بنظر الإعتبار سكان تلك الأراضي.

عند النظر ملياً في المادة (١٤٠) من الدستور الدائم، والمادة (٥٨) من قانون

إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية، يظهر لنا إن الوضع يجب أن يبقى على حاله السابق، (او كما تقول القاعدة الفقهية المعروفة: يبقى الحال على ما كان عليه لحين إتخاذ قرار بوضع قانوني مخالف). وهذا يعني وبكل وضوح، إن المناطق المتنازع عليها وبضمنها كركوك، ولحين اجراء الإستفتاء عليها ومعرفة النتيجة، تبقى بيد الحكومة الإتحادية جميعها وبدون إستثناء. ولهذا من الناحية الدستورية لا يمكن خلق أية حقائق جديدة على الأرض من قبل حكومة الإقليم. وفيما يخص موضوعنا فإن حقل كركوك وبضمنه قبة خرماله يقع في المناطق المتنازع عليها، ولهذا فهو تحت السيطرة الكاملة للحكومة المركزية لحين اجراء استفتاء ومعرفة نتائجه. ونلاحظ هنا، إن حقل كركوك مثلاً يقع في المناطق المتنازع عليها حصراً، فكركوك مذكورة نصاً، وليس هناك تأويل آخر. لهذا فإن الإنتاج منه وتحسينه وتطويره هو حصراً بيد الحكومة المركزية، وضمن هذه الأعمال تطوير قبة خرماله، سيما وإن جميع المعدات كانت قد وصلت، وإن هذا التطوير سيزيد الإنتاج من حقل كركوك. لذا فإن منع سلطات الإقليم، بأي شكل من الأشكال، لكادر وزارة النفط من إكمال نصب وتشغيل والإنتاج من خرماله هو خرق فاضح للدستور العراقي، وهو خرق حتى لو لم يمدد تنفيذ المادة (١٤٠) الى منتصف السنة القادمة، إذ كان من المفروض أن يكمل العمل خلال سنة ٢٠٠٧. والأهم من هذا فإن إحالة قبة خرماله، والواقعة ضمن المناطق المتنازع عليها، الى شركة النفط الوطنية لكردستان العراق، هو خرق آخر أكثر فداحة من الأول، إذ خلق وقائع جديدة على الأرض ولوضع الحكومة الإتحادية امام الأمر الواقع. وهذا الخرق الكبير للدستور لا يشمل قبة خرماله فقط وإنما المشكلة الكبرى لأنه شمل عقد شركة هنت الأميركية إذ تجاوز حدوده إلى محافظة نينوى وبعقود مشاركة بالإنتاج!!!، وكذلك من المحتمل أن يشمل الحقل الغازي كورمور، والذي أحيل إلى شركة دانا غاز بعقد خدمة.

إن هذه الخروقات الدستورية من قبل حكومة إقليم كردستان لم تتوقف عند هذا الحد. فلقد أعلن برلمان كردستان صراحة في الفقرة رابعاً من المادة (١٩) من قانون النفط والغاز لإقليم كردستان، الذي صودق عليه في آب الماضي، "إن على الحكومة الإتحادية أن لا تمارس أية عمليات نفطية جديدة في المناطق المتنازع عليها دون أخذ موافقة حكومة الإقليم لحين اجراء الإستفتاء بموجب المادة (١٤٠) من

الدستور...“ ولم يمنع حكومة الإقليم ايضاً من ذلك، وفي الواقع اعطاها الحرية في العمل، وكأن الإستفتاء هو أمر شكلي وليس أمر دستوري. إن الدستور، وفي المادة (١٤٠) بالذات، يقول العكس تماماً. فإن السلطة الاتحادية لها مطلق الصلاحية للعمل النفطي ولا يوجد أية صلاحية مهما كانت صغيرة للسلطة الإقليمية. إن هذا التصرف من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية لإقليم كردستان في أخذ زمام الأمور بيدها، وبالقوة، أمر غريب. إنني أقول بالقوة لا بأبلغ بالأمر، إذ أن القوة العسكرية الضاربة لسلطة الإقليم (اي البيشمركة) موجودة على الأرض، في المناطق المتنازع عليها، وهو امر غير دستوري بالطبع، ولا تستطيع الحكومة المركزية أن تعمل شيئاً. والمضحك المبكي إن القوى الحاكمة في كردستان لها دور كبير جداً في الحكومة الاتحادية وهي ليست ثانوية وإنما لها دور فاعل جداً في السلطتين الإتحاديتين التشريعية والتنفيذية، وركن أساسي في تشكيلة الدولة العراقية الحالية!!.

أما بالنسبة للمادة (١٤١)، فكما يفهم منها أنها تتحدث عن التشريعات الصادرة منذ عام ١٩٩٢ لحين تشريع الدستور، مالم تلغى او تعدل حسب قوانين إقليم كردستان وما لم تكن مخالفة لهذا الدستور. أي كل قانون أو نظام إقليمي كردستاني صدر سابقاً، أو يصدر بعد صدور هذا الدستور يجب أن يكون وفق هذا الدستور، وسنرى إن كان الأمر كذلك!!.

٢- المواد الدستورية ١١٢ و ١١٥ و ١١٤ و ١٢١ (وكذلك ١١٠):

تتطرق قيادات إقليم كردستان، وكذلك قانون النفط والغاز لإقليم كردستان، إلى المادتين ١١٢ و ١١٥ بكثرة، وتذكر أيضاً المادة ١٢١ من الدستور. وسنذكرها أدناه. كما أذكر هنا أيضاً المادة (١١٠) المتعلقة بالصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية، لأن المادة (١١٥)، تطرقت إليها وتعمل بها.

أ- المادة (١١٢):

أولاً: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء العراق، مع تحديد حصة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق،

والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الإستثمار.

ب- المادة (١١٥) والمادة (١١٤):

تقول المادة (١١٥)

”كل ما لم ينص عليه في الإختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، تكون الأولوية لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، في حالة الخلاف بينهما“.

أما المادة (١١٤) فهي للإختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الإقليم (أو المحافظات)، وتتضمن:

أولاً: إدارة الكمارك. ثانياً: تنظيم مصادر الطاقة الرئيسية وتوزيعها. ثالثاً: رسم السياسة البيئية. رابعاً: رسم سياسات التنمية والتخطيط العام. خامساً: رسم السياسة الصحية العامة. سادساً: رسم السياسة التعليمية والتربوية العامة. سابعاً: رسم سياسة الموارد المائية الداخلية، وتنظيمها بما يضمن توزيعاً عادلاً لها.

ت- المادة (١٢١):

سأذكر هنا فقط الفقرتين أولاً وثانياً من هذه المادة، والمتعلقتين بموضوعنا، وهما الفقرتان التي يشير إليها قانون النفط والغاز لإقليم كردستان.

أولاً: لسلطات الأقاليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفقاً لأحكام هذا الدستور، بإستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية.

ثانياً: يحق لسلطة الإقليم، تعديل تطبيق القانون الإتحادي في الإقليم، في حالة وجود تناقض او تعارض بين القانون الإتحادي وقانون الإقليم، بمسألة لا تدخل في

الإختصاصات الحصرية للسلطات الإتحادية.

ث- المادة (١١٠):

وهذه المادة تحدد الإختصاصات الحصرية للسلطة الإتحادية (اي المركز)، وهي عدة نقاط أذكر ما يتعلق بموضوعنا:

أولاً: رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، والتفاوض بشأن المعاهدات والإتفاقيات الدولية، وسياسة الإقتراض والتوقيع عليها وإبرامها، ورسم السياسة الإقتصادية والتجارية الخارجية السيادية.

ثالثاً: رسم السياسة المالية، والكمركية، وإصدار العملة، وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق، ووضع الميزانية العامة للدولة، ورسم السياسة النقدية، وإنشاء البنك المركزي وإدارته.

سابعاً: وضع مشروع الموازنة العامة والإستثمارية.

هـ- مناقشة المواد الدستورية أعلاه:

من قراءة الفقرات أعلاه قراءة دقيقة نجد ما يلي:

أولاً: ضمن السلطات الإتحادية الحصرية في المادة (١١٠)، لا نجد النفط ضمنها نصاً، ولكن نجد ما يلي:

- "المعاهدات والإتفاقية الدولية". وهنا بالتأكيد تدخل منظمة أوبك، المنظمة الدولية النفطية وكذلك منظمة أوبك، ضمن ذلك، وإلا اين نضعهما؟ هل نضعهما ضمن صلاحية الأقاليم أم ضمن صلاحية الحكومة الإتحادية. الواضح أنها ضمن صلاحية الحكومة الإتحادية. كيف يمكننا الإلتزام بمقررات أوبك حول تحديد سقف الإنتاج والتصدير والأسعار بدون السيطرة الإتحادية على الإنتاج والتصدير للنفط؟

- "سياسة الإقتراض والتوقيع عليها وإبرامها". ونحن نعرف إن كل عقود المشاركة بالإنتاج، هي عقود إقتراض لأننا لا ندفع إلا بعد إنتهاء العمل والبدء بالإنتاج وإعطاء حصة من النفط كتسديد لهذه القروض التي استثمرت في العراق لتطوير الصناعة النفطية.

- "رسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية". النفط اساس السياسة الاقتصادية في هذا البلد وبغيره لا توجد سياسة اقتصادية أو سياسة تجارية، فهو المحور الأساس، بل الوحيد في هاتين السياستين. فهو الحاضر الفعلي والغائب الأسمى في الصلاحيات الحصرية هذه.

- "رسم السياسة المالية"، وهل يمكن أن يتم ذلك بدون السيطرة على سياسة الإنتاج النفطي وتصديره. كيف تعمل الحكومة الاتحادية بدون أن تسيطر على هذين العاملين المهمين.

- "رسم السياسة الكمركية"، إن عقود المشاركة بالإنتاج تتضمن الكثير من السماحات أو عدم السماحات الكمركية، وهذا الأمر محصور بالسلطة الاتحادية.

- "وضع الميزانية العامة للدولة". كيف يمكن أن توضع الميزانية بدون سيطرة الحكومة الاتحادية على سياسة إنتاج وتصدير النفط؟

- اما الفقرة سابعاً "وضع مشروع الموازنة العامة والإستثمارية" ليفسر لي أحد كيف يمكن للحكومة الاتحادية ان تقوم بذلك، وجميع الأقاليم والمحافظات لها قوانينها الخاصة للنفط، وتتعاقد مع من تشاء وبشروط ما تشاء، وتعطي وتهب لمن تشاء وبغير حساب من قبل بقية الشعب العراقي متمثلاً بمجلس النواب الاتحادي والحكومة الاتحادية. إن السياسة النفطية هي لب مشروع "الموازنة العامة"، و"الموازنة الإستثمارية". ولا يمكن أن تكون إلا بيد الحكومة الاتحادية والبرلمان الاتحادي، حيث يوجد في كليهما ممثلي الأقاليم والمحافظات.

هذا وسنرى ضمن الفقرة (٣) أدناه مواد أخرى تجعل مسألة "النفط" مسألة اتحادية مركزية حصراً وحسب مواد الدستور.

ثانياً: إن الفقرة اولاً من المادة (١١٢) تتحدث عن توزيع الموارد المالية، وينظم بقانون. وهذا ما يعمل بموجبه في "قانون توزيع الموارد المالية" وحيث بلغت حصة اقليم كردستان ١٧٪ من الواردات النفطية. بالرغم من أن لدي تعليق وتحفظ في هذا القانون ولكن هنا ليس المكان المناسب لتبيان ذلك.

أرجو من القارئ أن يلاحظ الفقرة (ثانياً)، وهي "تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة

لتطوير ثروة النفط والغاز“. لم أطلع بالمرّة على أن قانون النفط والغاز لإقليم كردستان، أو العقود الموقعة من قبل إقليم كردستان قد تمت مناقشتها سوية بين الحكومة الإقليمية والحكومة الاتحادية، بل كان الأمر مفاجئاً للحكومة الاتحادية وجهازها المختص وهو وزارة النفط. كما يظهر أن حكومة الإقليم أرادت ان تضع الحكومة الاتحادية ”أمام الأمر الواقع“، بينما الدستور يقول خلاف ذلك بالمرّة، إذ يجب أن تتم المناقشة قبل ذلك.

وحتى لو اعتبرنا ان مسألة السياسة النفطية هي مسألة ”غير اتحادية حصرياً“، وهو امر نرفضه رفضاً باتاً، ولكن نذكره هنا كفضيحة، فإن المادة (١١٥) لا يمكن تطبيقها، إذ في هذه الحالة بالذات لا يمكن أن ”تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم“، حيث كما ذكرنا أعلاه إن هذه المواضيع المهمة والأساسية للحياة السياسية والاقتصادية لجميع العراق لم تتم مناقشتها مع وزارة النفط او الحكومة الاتحادية، وإن هاتين الجهتين سمعتا بهذه الأمور، التي هزت العالم، من وكالات الأنباء العالمية وليس من حكومة إقليم كردستان. والأدهى من ذلك إن حكومة إقليم كردستان لم تكن مهتمة بالمرّة برأي الحكومة المركزية، وإرسال رئيس وزراءها والوفد المرافق له الى بغداد، في منتصف كانون الأول ٢٠٠٧، لولا المشكلة المهمة والحاسمة التي جابهتها وهو ماذا ستفعل بالنفط المنتج، فحتى لو اكمل نصب المصافي بعد سنتين سيكون هناك فائض كبير للتصدير. كيف ستصدر النفط؟ قد يقول البعض إن هذا الأمر ليس أنياً، ”ويحله الف حلال“ بعد سنوات!. ولكن هذا القول غير صحيح فالمسألة أنية إذ أن الإنتاج التجاري من حقول الشركة النروجية سيكون في الفصل الأول من عام ٢٠٠٨ بل ويمكن القيام به الآن، كما وإن انتاج خرمانة الأولى سيكون خلال شهور قليلة. فما العمل؟ لنذهب الى بغداد ونضعهم امام الأمر الواقع.

سأطرق في الفقرة (٤) أدناه الى تصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية والسيد رئيس إقليم كردستان والسيد رئيس البرلمان الكوردستاني بهذا الخصوص. ثالثاً: إن المادة (١١٤)، وكما بينا أعلاه تتحدث عن الإختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الإقليم. ولو أخذنا هذه المادة مع المادة (١١٥)،

فهذا يعني أنه في حالة الاختلاف بين السلطة الاتحادية والسلطة الإقليمية، فيؤخذ بما جاء في المادة (١١٤)، إلا إذا وجدت في المادة (١١٠) – أي الفقرات الحصرية بالحكومة الاتحادية.

إننا نرى إن النفط غير وارد في المادة (١١٤) – الإختصاصات المشتركة –، ولكنه منصوص عليه في المادة (١١٢) – وهي أيضاً من الإختصاصات المشتركة ولكن مختصة بالنفط. من الناحية العملية، تكون المادتان (١١٢ و ١١٤) مختصة لجميع الإختصاصات المشتركة، والذي يعني التعامل بنفس الأسلوب، وذلك بما يتعلق بالعلاقة بين السلطة الاتحادية والسلطة الإقليمية، أي إن الرأي النهائي هو للإقليم أو المحافظة في حالة وجود الاختلاف بين هاتين السلطتين.

لو رجعنا للمادة (١١٤)، ونظرنا إليها بنظرة سطحية، دون الدخول بالتفصيل، لوجدنا أمراً عجبياً. فمثلاً الفقرة رابعاً (من المادة ١١٤)، تقول ”رسم سياسات التنمية والتخطيط العام“. هل هنا نتحدث عن سياسات التنمية والتخطيط العام لكل العراق؟! بالتأكيد، لا، إذ لا يمكن أن يؤخذ رأي ”إقليم“ أو ”محافظة“، ونعتبره الرأي النهائي بالموضوع، ونهمل رأي الحكومة الاتحادية. لهذا هنا المقصود عند مناقشة الخطة العامة للعراق لرسم سياسات التنمية والتخطيط، تتم المناقشة مع المحافظة أو الإقليم في المشاريع التي تقترحها الحكومة الاتحادية، (والتي وضعت الخطة أصلاً)، في ذلك الإقليم أو المحافظة، وضمن الموارد المالية المخصصة لها، وإن رأى الإقليم/ المحافظة، تعديل أو تبديل عليها، فيؤخذ رأي الإقليم/ المحافظة. وهذا الأمر نفسه يطبق على الفقرة ثانياً (مصادر الطاقة الرئيسية)، وخامساً (السياسة الصحية العامة)، وسادساً (سياسة الموارد المائية الداخلية). هنا نتحدث عن جزء يخص الإقليم/ المحافظة، من السياسة العامة. هذا الأمر نفسه ينطبق على المادة (١١٢) المتعلقة بالنفط والغاز. إذ إن السياسة العامة تضعها الحكومة الاتحادية، لكن لو مثلاً، إقترحت في الخطة أن يكون التنقيب أو الاستكشاف في منطقة أحد أفضية السليمانية، وإرتأت الحكومة الإقليمية أن يكون في أحد أفضية أربيل، وبعد النقاش يؤخذ بالرأي النهائي للإقليم، وذلك ضمن خطة عامة للعراق، تضعها وزارة النفط. إن خطة وزارة النفط للإنتاج والتوسع تكون محكومة بقرارات أوبك، والميزانية العامة للعراق، والخطط

الإستثمارية العامة للعراق، والنقد الواجب وضعه كإحتياطي في البنك المركزي، والديون الواجب دفعها... إلخ من الأمور التي هي محصورة بالحكومة المركزية. ولكن عند الدخول في التفاصيل لكل إقليم/ محافظة فعند ذلك تتم المناقشة وعلى ضوءها يكون القرار النهائي للإقليم/ المحافظة.

٣- المواد الدستورية (٢٧) و(١١١):

أ- تقول المادة (٢٧) من الدستور:

”اولاً: للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن.

ثانياً: تنظم بقانون، الأحكام الخاصة بحفظ اموال الدولة وادارتها وشروط التصرف فيها، والحدود التي لا يجوز النزول عن شئ من هذه الأموال.“

ب- تقول المادة (١١١):

”النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات.“

ت- مناقشة المواد الدستورية أعلاه:

اولاً: بما يتعلق بالمادة (٢٧)، فإنني اتوقع ان يتفق معي السادة في حكومة إقليم كردستان، إن ”النفط“ هو جزء من ”المال العام“. وبالواقع، وبنظري، إنه عملياً ”كل المال العام“، والبقية وخصوصاً بعد تخريب العراق من قبل النظام السابق بالتنسيق والتعاون والإلهام والتدمير المباشر من قبل الولايات المتحدة الأميركية. لا يوجد حالياً في العراق شئ ذا قيمة مهمة من المال العام سوى ”النفط“!! إذا كان هذا الأمر صحيحاً فإن للنفط حرمة، والتصرف به يجب أن يتم بقانون. ولكن من يصدر القانون؟ لا يمكن أن يصدر هذا القانون من إقليم او محافظة (إذ الغريب في دستورنا انه يعامل الإقليم معاملة المحافظات والكل يستطيع ان يصدر قوانينه!!). إن القانون المتعلق بحرمة هذا المال، اي النفط، لا يمكن ان يصدر إلا عن مجلس النواب الإتحادي. واذا كان لسبب أو لآخر إن يرفض هذا المجلس اصدار قانون للنفط والغاز في الوقت الحاضر، والإكتفاء بالقوانين النافذة الحالية بتطوير الصناعة النفطية، أو أراد أن يؤجل اصدار القانون لسبب محدد مثل كون الظروف الراهنة ليست مواتية لإصدار قانون يخدم الشعب العراقي، وإن بموجب القوانين النافذة يمكن اجراء كل التطويرات

النفطية اللازمة، عدا توقيع عقود المشاركة بالإنتاج والملتزمة بها حكومة إقليم كردستان قلباً وقالباً، ولأسباب لا اعرف كنهها إذ شملت حتى حقل طق طق!! . إذا أراد مجلس النواب الإتحادي أن يرفض أو يؤجل أو يغير فهذا من حقه وليس من حق أية جهة في الأقاليم والمحافظات إصدار اي قانون يغير ذلك، او ان يفرض رأيه على موقف الشعب العراقي متمثلاً بمجلس النواب فهذا عمل ليس فقط ضد الدستور العراقي، بل يستهين بالدستور والشعب العراقي. لهذا السبب كنت وجميع الحريصين على مصلحة العراق وثوراته نخاطب دائماً مجلس النواب الإتحادي والحكومة الإتحادية برفض مسودة القانون المعروضة والإنتظار لظروف افضل لإصدار قانون افضل، حيث يمكن تطوير الصناعة النفطية بالقوانين الحالية.

يرجى ملاحظة الفقرة ثانياً من هذه المادة فإنها تشير وبصورة واضحة إلى عدم التنازل عن هذه الأموال، و"الحدود التي لا يجوز النزول عن شئ من هذه الأموال".

ثانياً: ماذا تعني المادة (١١١) من الدستور، هل هي جملة طافية وزائدة في الدستور؟، فهي تقول "النفط والغاز هو ملك الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات"، فهل هذا يعني أن كل شخص يستطيع ان يحفر بئر باعتبارها هو جزء من الشعب العراقي. أو إن أي إقليم (او محافظة) يستطيع أن يتعاقد مع أية جهة اجنبية للحفر والإنتاج، باعتبار الإقليم/ المحافظة جزء من الشعب العراقي، ويدعي أنه يعمل بإسمه، فيأخذ حصة الإقليم او المحافظة حسب الدستور، ويرجع الباقي للحكومة المركزية ويعتبر نفسه قد أدى مهمته تبعاً للدستور، وهذا ما يقوله عملياً المسؤولون في حكومة إقليم كردستان وبعض الآخرين حالياً، وقد يقوله مسؤولون في البصرة أو ميسان أو الناصرية غداً، وبمبادرة أو مؤازرة بعض القوى السياسية، مثل المجلس الإسلامي الأعلى، الداعية الى فيدرالية الجنوب وما شابه ذلك، إن هذا الفهم ليس فقط خاطئاً وغير دستوري وانما خطر على الكورد أولاً، وعلى بقية العراقيين، وعلى وحدة وسلامة العراق. إن المهم في تنمية وتطوير الصناعة النفطية في العراق هو مركزية القرار وسلامة قانون النفط والعقود النفطية وإلا ستكون الفوضى النفطية العارمة التي ستهدم البيت

فوق رؤوسنا، وهذا سنوضحه اكثر في الفقرة (٥) أدناه.

إن مفهوم المادة (١١١) واضح، إن لكل فرد عراقي حق "دستوري" في كل بئر يحفر في أي منطقة في العراق (في كل الأقاليم والمحافظات)، فالنفط المنتج في بئر في دهوك فللعراقي الموجود في بغداد والأنبار والبصرة حق فيه، أو ما نقوله في العراق "من زاخو لحد الكويت"، والعكس صحيح بالضبط، إذ إن أي عراقي من أقصى إقليم كردستان له حصة من النفط الموجود في أقصى منطقة في جنوب العراق. بنفس الوقت تقول المادة أن النفط للعراقي ولا توجد فيه حصة للأجنبي، ولا يمكن دستورياً أن يشارك فيه غير العراقي، ومعنى المشاركة هنا مطلقة، إذ لا يمكن لغير العراقي أن يشارك حتى بقطرة واحدة من النفط أو بنسمة واحدة من الغاز. ولهذا تكون عقود المشاركة بالإنتاج عقوداً غير دستورية، ويجب تعديل هذه المادة من الدستور ليتمكن إدخال عقود المشاركة بالإنتاج. وطبعاً من يحاول أن يعدل هذه المادة سيضر الشعب العراقي ضرراً بالغاً.

من هذا نرى إن المواد ١١٢، ١١٥، ١٢١ تتعلق بكل شيء في النفط عدا الخطة الإنتاجية والتوسعية والتصدير والتعاقدية فهذه حصة الحكومة المركزية حصراً، وتنفيذ بقية الأمور يكون من حصة الأقاليم والمحافظات وبالتنسيق مع الحكومة المركزية. هذا هو الدستور العراقي الحالي.

ثالثاً: أحب ان اوضح أن القانون النفطي الوحيد النافذ حالياً في العراق هو القانون رقم (٨٤) لسنة ١٩٨٥ بإسم قانون "الحفاظ على الثروة الهيدروكربونية"، ولو إن هدف هذا القانون هو بالأساس المحافظة على الثروة الهيدروكربونية من التلف والهدر وإستغلالها وفق الأسس العلمية السلمية فنياً واقتصادياً، كما جاء في المادة الأولى (أولاً) منه، فهو واضح بشموله جميع عمليات الإستكشاف والتقييم (المادة التاسعة وجميع الفصل الثاني)، وانشاء المرافق الخدمية والإنتاجية (المادة السادسة)، وعمليات الحفر (جميع الفصل الثالث)، وتطوير المكامن الجديدة (جميع الفصل الرابع)، والإنتاج والمكامن (الفصل الخامس)، وغيرها من الأمور النفطية التي جميعها مشمولة بهذا القانون. والأهم من ذلك إن المادة الثانية من القانون تقول في أولاً: تكون وزارة النفط الجهة المسؤولة عن تنفيذ

هذا القانون. وثانياً: تحدد بتعليمات تصدر عن وزير النفط الأمور التالية... أي أن القانون حدد مسؤولية جميع العمليات النفطية قاطبة بوزارة النفط وبوزير النفط. حسب جميع المعلومات التي لدي فإن هذا القانون لم يتم إلغاؤه ولهذا فهو نافذ لحد اليوم، وإلى أن يصدر قانون النفط والغاز الإتحادي والذي يجب أن يلغي هذا القانون لكي يعتبر غير نافذ.

الحل: رفض اتفاقية مشروع غاز
البصرة مع شركة شيل
والإيعاز الفوري بالتنفيذ المباشر من
خلال عقود خدمة اعتيادية

إن من يريدنا أن نوافق على "اتفاقية تطوير غاز البصرة" مع شركة شيل (وشركة ميتسوبيشي)، أو بصورة أدق وأوضح فإن من يريد أن يسوق لهذه الاتفاقية، يضعنا أمام خيارين لا ثالث لهما - بالنسبة إليه- الخيار الأول هو الاستمرار بالحرق هدرًا للغاز المصاحب لإنتاج النفط، أو الخيار الثاني وهو الموافقة على هذه الاتفاقية!!، وأحلاهما مر!. بينما في واقع الحال هناك خيار ثالث، لم يتم وضعه أمام المسؤولين وأماننا لسبب ظل مجهولاً ومهما حاولنا أن نجد لهم سبباً أو عذراً مقنعاً أو نصف مقنع لعدم طرح هذا الخيار فلن نوفق. والخيار الثالث ليس غائباً عن الأذهان، فهو موجود باستمرار، ومطروح من قبل العديد من الخبراء والمعنيين ببناء صناعة نفطية/غازية يستحقها العراق والعراقيون. لقد سبق وان طرحتُ هذا البديل قبل ثلاثة أعوام تقريباً، كما طرحه غيري، وهو إعادة تأهيل نفس المشروع الذي تتحدث عنه الاتفاقية بالجهد المباشر من قبل أجهزة وزارة النفط، سواء أكان هذا الجهد من قبل الأيدي العراقية أو الأجنبية وذلك من خلال التعاقد مع الشركات المختصة ذات الخبرة في الاستشارة والتصميم وتحضير وثائق المناقصة والتعاقد والتنفيذ وبواسطة عقود خدمة اعتيادية. وهو أمر ليس بعسير ولا مكلف، وبالتأكيد ستكون عوائده على العراق أفضل بكثير من هذه الاتفاقية.

طرحت هذا الأمر عندما حصلتُ على "الاتفاقية الأولية بين وزارة النفط وشركة شيل لمشروع غاز الجنوب"، الموقعة في ٢٢/٩/٢٠٠٨، والتي كانت تعتبر، وكالعادة "سرية". ثم نشرت بكتاب في كانون الثاني ٢٠٠٩، تحت عنوان: "الاتفاقية الأولية بين وزارة النفط وشركة شيل لمشروع غاز الجنوب: آراء وملاحظات". وخلصت الكتاب، رفض الاتفاقية الأولية، "والاتفاقية النهائية"، والتي من المفترض أن توقع لاحقاً، والبدء بالتنفيذ المباشر لتأهيل مشروع غاز الجنوب.

وبدلاً من رفض الاتفاقية، والقيام مباشرة بإعادة تأهيل مشروع غاز الجنوب، نعود، وبعد أن أضعنا ثلاثة أعوام، لنجد "الاتفاقية النهائية" جاهزة وموضوعة أمام مجلس الوزراء، ليس لرفعها إلى مجلس النواب للمصادقة عليها، وإنما لإقرارها

والمصادقة عليها وتمشيتها من قبل مجلس الوزراء مباشرة. وهنا نجد أيضاً، أن من أعد هذه الاتفاقية فإنه يضع مجلس الوزراء - وبقية العراقيين- أمام خيارين، إما الاستمرار بالحرق هدرًا للغاز المصاحب، أو تمرير هذه الاتفاقية! فهو لم يقدم الخيار الثالث، أو على الأقل يقدم مقارنة بين خيار الاتفاقية و الخيار الثالث، و اسباب تفضيله لخيار الاتفاقية؟!، وهو على أكثر احتمال يعتقد بأن "المعارضين" قد آخروا العراق ثلاثة أعوام، وكان الأجدر بنا أن نمضي بها منذ ذلك الحين!! أو يعتقد عدم استطاعة العراقيين العمل بالحل الثالث، ولا بديل أمامه إلا المضي بالاتفاقية.

أن المحتل و(اعوانه)، وبعد أن فشل في تمرير أجندته للسنوات الثمان الماضية، يعمل على إيصال العراقيين إلى حالة من اليأس سواء في القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ليقنعوا بما هو موجود أمامهم!. ونجحوا في أمور كثيرة، وهنا أتحدث عن الصناعة، فقد قبلت للأسف وعلى مضض "بخصصة" الصناعة العراقية جزئياً بشكل أو بآخر، مثل ما حدث لبعض معامل السمنت أو معمل أسمدة بيجي، لأن البديل كان تركها بلا عمل ودون صيانة، وبالنتيجة تآكلت المعدات والحديد وأصبحت أقرب إلى الخردة. وهذا ما حدث كذلك لمعدات مشروع غاز الجنوب الذي أهمل في أيام الحصار الاقتصادي في عهد النظام السابق وما تلاه من احتلال أميركي، ولمدة تقارب العشرين عاماً. ولكن عند الحالة التي نتحدث عنها الآن، أي إعادة تأهيل مشروع غاز الجنوب، ولا يمكن أن يصل بي اليأس حتى أو افق على هذه الاتفاقية الظالمة بحق الشعب العراقي، ولأسباب ذكرتها سابقاً، واضطر لإعادة ذكرها على ضوء ما استجد في السنوات الثلاث الماضية. وإنني هنا أتحدث عن ثقة باسم الأغلبية من العاملين في الصناعة النفطية، الذين شيّدوا هذا الصرح الكبير الذي أوشك أن يصبح حطاماً، وأن الأخذ بالحل الثالث سيعيد الثقة للعاملين في هذه الصناعة، وسيحاولون المضي بإعادة البناء بصورة أفضل.

ليس ما نرجوه من مجلس الوزراء فقط هو رفض الاتفاقية رفضاً قاطعاً، ودون الدخول في أية مناقشات جديدة مع شركة شيل، وإنما نطالب (بنفس قرار الرفض) الطلب من وزارة النفط القيام بتنفيذ المشروع بعقود الخدمة المباشرة، وبالاستعانة بالشركات الأجنبية الهندسية. وإنني على ثقة من مقدرة وزارة النفط على تنفيذ هذه المهمة، فهي تقوم حالياً (وبمعية الشركات الأجنبية) بأعمال مشابهة

سواء بالنسبة لتأهيل المصافي، أو تحضير وثائق المناقصة، وصيغ العقود للمصافي الكبيرة المنوي الإعلان عنها قريباً، كذلك بالأمور المتعلقة بإكمال توسيع إمكانيات تصدير النفط من موانئ البصرة، وغيرها من المسائل والقضايا. ولن يكون هذا الأمر صعباً، سيما وأن من المفترض أن تكون شركة شيل قد أكملت التصميم الأساس ومتطلبات التأهيل تفصيلاً، في الوقت الحالي، والكثير منها موجود في نص الاتفاقية المعروضة على مجلس الوزراء.

كنت أنتظر الحصول على نسخة من الاتفاقيات النهائية للكتابة عن الموضوع، ولكنني ارتأيت الكتابة رغم عدم الحصول عليها في الوقت الحاضر، إذ الاتفاقية أمام مجلس الوزراء لإقرارها والمصادقة عليها، والأهم من ذلك هو القناعة الراسخة بأن هذه الاتفاقيات يجب أن ترفض أصلاً، فهي ليست فقط مؤذية للعراق وإنما غير قانونية وغير دستورية، ويجب البدء فوراً بالتنفيذ المباشر تجنباً لأية خسائر إضافية نتيجة التأخير. فلم الدخول في التفاصيل التعاقدية للاتفاقية، والاتفاقية ذاتها مرفوضة كلياً. مع التأكيد هنا، على أننا لو كنا قد قبلنا بهذه الاتفاقيات من حيث المبدأ، لكان علينا الدخول في تفاصيل النصوص العقدية، ومعلوم ان المشاكل والعقد وتمرير الأمور هي في التفاصيل. وهو أمر متوقع جداً في هذه الاتفاقيات، وكما سنوضح لاحقاً.

ليعذرني القارئ على كثرة التفاصيل، إذ على ضوءها نستطيع جميعاً أن نصل إلى النتائج الموثقة والمقنعة.

١- المقدمة: موجز ما ذكرته في أواخر عام ٢٠٠٨ وملاحظات أخرى

وهنا سوف أتعلم أساساً على كتابي المشار إليه أعلاه، مع إضافة بعض الملاحظات التي أرى من المفيد إضافتها. كما سأعتمد على بعض معلومات ذلك الكتاب في الفقرات الأخرى من هذه الدراسة:

أ- لقد تم في ٢٢/٩/٢٠٠٨ توقيع "مقدمة اتفاقية (HOA) Head of Agreement"، اي "الاتفاقية الأولية"، بين وزارة النفط العراقية وشركة شيل لتطوير الغاز والكهرباء (التابعة لشركة شيل الهولندية النفطية العملاقة)، وذلك بعد أن وافق عليها مجلس الوزراء في ٧/٩/٢٠٠٨. والاتفاقية مكتوبة باللغة الإنكليزية، ومكتوب عليها "سري Confidential". وتتألف من مقدمة وتعريف و(١٨) مادة وثلاثة ملاحق. وتذكر المقدمة أنها اعتمدت على عرض كان قد قدم من شركة شيل إلى وزارة النفط في ٢٢/١/٢٠٠٨.

والغرض من هذه الاتفاقية الأولية هو وضع الأسس لإنشاء شركة مشتركة طويلة الأمد لمدة (٢٥) عاماً قابلة للتمديد، وتكون في جنوب العراق، وفي محافظة البصرة، وأية مساحة أخرى يتم الاتفاق عليها- والتي قد تعني أن عمل الشركة سيمتد خارج البصرة وقد تشمل أيضاً جميع الحقول الغازية في الجنوب وليس فقط الغاز المصاحب.

أما لماذا اختيرت شركة شيل وبلا منافس للقيام بهذا العمل، فهو، (بالإضافة لخبرتها)، كما جاء في كتاب الوزارة إلى رئاسة الوزراء في أوائل أيلول ٢٠٠٨ "بسبب عزوف غيرها من الشركات عن العمل لدواعي أمنية"، وهو أمر يثير الاستغراب حقاً نظراً لمعرفتنا بأن المنطقة آمنة، وإن كان الوضع العام غير آمن، كما تقول الوزارة، فما الذي يدفع شركة شيل للعمل في وسط غير آمن بينما ترفض

الشركات الأخرى ذلك! إضافة لذلك فإن العمل المطلوب يمكن ان تقوم به جميع الشركات الهندسية المعروفة، عدا مسألة "تسييل الغاز الطبيعي" فهي من اختصاص شركة شيل، و كنت قد أوضحت عدم الحاجة إلى تسييل الغاز الطبيعي، الذي هو مطلب امريكي بالاساس، وسنعود إلى هذا الموضوع الذي تلح شركة شيل على القيام به.

ب- مدة الاتفاقية الأولية (١٢) شهراً، إلا إذا تم تمديدها باتفاق الطرفين. وفي حالة الإلغاء يتحمل الطرف العراقي التبعات المالية التي قامت شركة شيل بصرفها. أي عملياً تنتهي الاتفاقية الأولية في تشرين الثاني ٢٠٠٩، ولكن كما ظهر لاحقاً أنها مُدّدت عدة مرات أحدها في ٣/٣/٢٠١٠، حيث أصبحت أمراً واقعاً وذلك لإكمال الاتفاقية النهائية. ولقد قدمت مسودة الاتفاقية النهائية في أيلول ٢٠١٠، ورفضها السيد مستشار رئيس الوزراء للشؤون القانونية في ٢٨/١٠/٢٠١٠، لعدة أسباب (كما مبين في مذكرته في المرفق ٢-٣). ثم قدمت مسودة أخرى في شباط ٢٠١١، وأخيراً المسودة التي أرسلتها وزارة النفط والموجوده الآن أمام مجلس الوزراء.

ج- إن الشركة المقترحة، ستكون مملوكة ٥١٪ (من قبل شركة غاز الجنوب)، و ٤٩٪ (من قبل شركة شيل)، ويمكن إضافة شريك أجنبي آخر، ولكن حصته ستكون ضمن حصة شركة شيل، وهو ما حدث فعلاً لاحقاً حيث دخلت شركة ميتسوبيشي بنسبة ٥٪. إن صيغة الاتفاقية الأولية لا ترينا فائدة كبيرة لحصول الجانب العراقي على ٥١٪، أي الغالبية المطلقة في اتخاذ القرارات، حيث أن القرارات "المهمة" تتخذ بالإجماع.

إن جميع أصول شركة غاز الجنوب تقريباً ستكون جزء من المبالغ المطلوب من الجانب العراقي (شركة غاز الجنوب) توفيرها، إذ ستشمل جميع منشآت مشروع غاز الجنوب المطلوب تأهيله، مما يعني بالنتيجة "خصخصة" شركة غاز الجنوب جزئياً من قبل المستثمر الأجنبي.

د- إن التشريعات القانونية التي اعتمدت عليها وزارة النفط لتكوين هذه الشركة المشتركة، هي القانون (٢٢) لسنة ١٩٩٧ "قانون الشركات العامة"، والقانون

(٢١) لسنة ١٩٩٧ "قانون الشركات الخاصة والمختلطة"، المعدل في سنة ٢٠٠٤. وقد أوضحنا أن هذه الشركة لا يمكن أن تمرر من خلال هذين القانونين، وأن الأمر يتطلب تعديل القانونين المذكورين، أو تمرير هذه الشركة بقانون خاص استثناءً من القانون أعلاه. ولقد أيد مستشار رئيس الوزراء للشؤون القانونية في مذكرته المؤرخة في ٢٨/١٠/٢٠١٠ (الملحق رقم ٣) هذا الرأي المتعلق بعدم قانونية الشركة.

أود أن أضيف هنا، بأنني كنت على خطأ عندما اعتبرت عمل هذه الشركة يشابه عمل المصافي النفطية أو المصانع البتروكيمياوية، و بناءً على ذلك يمكن مشاركة القطاع الخاص أو الأجنبي فيها. ولكن بعد مراجعتي للأمر خلال السنوات الماضية، وبسبب من إصرار وزارة النفط وشيل على تمرير الاتفاقية، توصلت الى أن الغاز الخام المجهز للشركة، وهو غاز مصاحب لإنتاج النفط، وهو جزء من الاحتياطات النفطية والغازية العراقية، ولهذا فهو محكوم بالمادة الدستورية (١١١) التي تقول بأن "النفط والغاز ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات"، وبهذا لا يمكن مشاركة الأجنبي به بموجب الدستور.

هـ- إن سعر الغاز الخام الذي ستشتره الشركة المشتركة من شركة نفط الجنوب سيكون نسبة ثابتة من العوائد المستلمة من قبل الشركة المشتركة نتيجة بيع منتجاتها (وهي الغاز الجاف والغاز السائل LPG والسوائل الهيدروكربونية الخفيفة)، وبالأسعار العالمية، سواء أكان هذا البيع للاستهلاك المحلي أو للتصدير. وتستطيع وزارة النفط، أو أية جهة حكومية أخرى، التي تشتري المنتجات بالأسعار العالمية أن تبيع هذه المنتجات بالأسعار المحلية وتحمل ميزانية الدولة الفرق بالأسعار.

إن السعر العالمي للغاز الطبيعي الجاف عند إعداد هذا الكتاب كان بحدود (٦-٨) دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ولكن سعره الداخلي يبلغ (٥٠) دينار لكل متر مكعب أو ما يعادل (١,١٥) دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وحتى هذا السعر المحلي "الرخيص" هو أعلى من سعر الغاز المباع في الدول المجاورة، والذي يبلغ في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات المتحدة (٠,٧٥) دولار، وفي إيران (٠,٣٥) دولار، وفي قطر (٠,٨٧) دولار، وفي مصر (١,١٩) دولار، وفي عُمان (٠,٩٥) دولار.

إن الفرق في السعر بين ما تبيعه الشركة المشتركة للغاز الجاف، وما يباع للسوق المحلية والذي يصل إلى ما يقارب (٦) دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (أو لكل ٩٧١ قدم مكعب)، ستتحمله خزينة الدولة. وهذه ستكون أرباحاً عالية جداً للشركة المشتركة على حساب السوق المحلية نتيجة بيعها الغاز العراقي بالاسعار العالمية الى العراق نفسه. وحتى عند احتساب حصة شركة غاز الجنوب من هذه الارباح، وكذلك حصة الحكومة من الارباح كإيراد كامل للحكومة، فإن الدعم الحكومي للغاز المجهز للكهرباء ومعامل الاسمدة والبتروكيمياويات سيتجاوز جميع إيرادات الحكومة. أما اقتراح رفع الدعم الحكومي عن الغاز المحلي جزئياً أو كلياً، فإنه سيعرض اسعار الكهرباء للارتفاع الكبير وسينهى صناعة الاسمدة والبتروكياويات في العراق. علماً ان الحاجة المحلية الفعلية للغاز تتجاوز كمية الغاز المحروق هدرًا والذي من المفروض تسليمه لهذه الشركة، ولن يتوفر غاز للتصدير لفترة طويلة مقبلة. هذا وأن الدراسات الجديدة تؤكد ما سبق وتوصلنا إليه بهذا الخصوص، وكما سنلاحظه في سياق هذه الدراسة.

و- لقد صرح منير بو عزيز (وهو الشخص الذي وقع الاتفاقية الأولية عن شركة شيل) إلى "مجلة أخبار النفط والغاز Gas and Oil News" بعددها الصادر في تشرين الثاني ٢٠٠٨، بأن المشروع من شيل لا يتجاوز مشروع غاز الجنوب المنفذ والموجود فعلاً على الأرض ومنذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، ولكن يحتاج إلى إعادة تأهيل، كما صرح أيضاً لصحيفة الحياة في أوائل نيسان ٢٠٠٩: "أن العراق قادر على إنتاج أكثر من (٧٠٠) مغمق يومياً - مليون قدم مكعب قياسي يومياً- تكفي للاستهلاك المحلي والتصدير"، وأضاف: "إن الحكومة العراقية اختارت شركة شيل لأنها الشركة العالمية الوحيدة في كل البلاد العربية... هي جاهزة لبدء العمل فوراً باعتبارها شاركت في إعداد دراسة عن إمكانيات العراق الغازية على مدى السنوات الثلاث الماضية".

وبالواقع فإن الاتفاقية الأولية تتحدث عن إنتاجية أقل من طاقة المشروع الأصلي الموجود، وقد تصل لاحقاً إلى ما هو مصمم له أصلاً، حين يصل إنتاج الحقول الجنوبية (٣-٣,٥) مليون برميل يومياً. إن الأمر الوحيد الجديد الذي جاءت به الاتفاقية الأولية هو دراسة احتمال بناء وحدة تسييل الغاز LNG لأغراض التصدير بدلاً من التصدير بواسطة الأنابيب.

و أود أن أوضح هنا أن أهم ما دمر من مشروع غاز الجنوب في حروب ١٩٩١ و ٢٠٠٣ هي كابسات الغاز. ولقد تمت دراسات في وزارة النفط لإعادة تأهيل المشروع في سنة ٢٠٠٤ بالتعاون مع شركة KBR (كيلوك براون أند روت) الأميركية، ولكن لم يؤخذ بها. ثم تقدمت شركات يابانية بإعداد دراسة تفصيلية حول غاز الجنوب، وقدمت عرضاً في ٢٠٠٧ لإعادة تأهيله بصورة أولية وبكلفة قدرها (١٦٠) مليون دولار بضمنها كلف الكابسات ولم يؤخذ بذلك العرض أيضاً، وكان الغاز مخطط له أن يكون بيد شركة شيل خصوصاً بعد أن أعدت تقريرها المفصل عن غاز العراق في سنة ٢٠٠٦. لقد كان الحديث في سنة ٢٠٠٧ عن تأهيل كامل للمشروع بكلفة تقل عن نصف مليار دولار، وازداد تقدير الكلفة عند توقيع ومناقشة الاتفاقية الأولية مع شركة شيل ليصل إلى (٣,٥) مليار دولار (عدا وحدة تسييل الغاز الجاف). وفي التقدير الأخير لشركة شيل في آب ٢٠١١ فإن كلفة تأهيل وتشبيد منشآت الغاز قد ارتفعت إلى رقم فلكي يصل إلى (١٢,٨) مليار دولار، بالإضافة إلى (٤,٤) مليار دولار كتقدير لكلفة وحدة تسييل الغاز الجاف. وبحسب معرفتنا بتقديرات شركة شيل على النطاق العالمي، فلن نستغرب ابداً إذا ما تجاوزت كلفة المشروع الفعلية مبلغ (٢٠) مليار دولار!!.

من كل ما مر ذكره فإنه لا يوجد بديل إلا العمل الفوري بالتنفيذ المباشر لتأهيل المشروع وب عقود خدمة مع الشركات الهندسية المختصة.

٢- الاتفاقية النهائية مع شركة شيل والمعروضة على مجلس الوزراء

كانت وزارة النفط قد أنهت مباحثاتها مع شركتي شيل وميتسوبيشي، وأرسلت في أوائل آب الماضي نسخة من العقد واتفاقية المساهمين، حيث تم توقيعهما بالأحرف الأولى في أواسط تموز ٢٠١١، لغرض عرض الموضوع على لجنة الطاقة في رئاسة الوزراء لدراسته ومن ثم إحالته لمجلس الوزراء لإصدار القرار المناسب. لقد أرفقت مع الكتاب ملخصين، الأول يتضمن "الملامح الأساسية لاتفاقية غاز البصرة"، والثاني "التقرير الاقتصادي الذي يبين المنافع الاقتصادية المتوخاة والتي ستتحقق من جراء السير بإجراءات مصادقة العقد واتفاقية المساهمين". وهما المرفقان (٢-١) و(٢-٢) لهذه الدراسة. علماً أن هذين المرفقين هما ما تم إرسالهما إلى عدد من المعتمدين بهذه الأمور في الخارج لغرض إبداء الرأي والملاحظة، حيث أدى الأمر إلى تجمع للمهتمين بالأمر لمعارضة هذه الاتفاقية، وإرسال الاعتراض إلى المعنيين الأساسيين في الدولة العراقية، مثل السادة رؤساء الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب.

وحسب المعلومات المتوفرة، فإن نص العقد واتفاقية المساهمين لم يتم إرسالهما إلى أحد، بحجة أنها طويلة وثقيلة القراءة، ولذا قد تكون هناك أموراً مثيرة مهمة موجودة في هاتين الوثيقتين، ولم يُشر إليهما في المختصرات التي عرضت على لجنة الطاقة في أواسط آب، ووافقت لجنة الطاقة في مجلس الوزراء عليهما وأرسلتها إلى رئاسة الوزراء لاستحصال الموافقة وذلك في النصف الثاني من آب الماضي.

وينبغي ايضاح ما يلي:

أ- يذكر كتاب وزارة النفط المشار إليه أعلاه، أنه ”تم إجراء الكثير من التعديلات على هاتين الاتفاقيتين مسترشدين بالملاحظات التي تم إدراجها من قبل السيد المستشار القانوني لدولة رئيس الوزراء وكذلك الملاحظات المثبتة من قبل الوزارة وبالإستعانة بعدد من المستشارين العالميين في مجالات القانون والعقود النفطية والمجالات الاقتصادية بالإضافة إلى جهود كوادر هذه الوزارة“.

على ضوء ذلك، تم، وحسب قول وزارة النفط:

- تعديل النموذج الاقتصادي بما يضمن تعظيم الموارد المالية للعراق. ووضع آلية تسمح بزيادة حصة العراق من أرباح الشركة كلما ازدادت هذه الأرباح في المستقبل عن الحدود المرسومة لها في العقد.

- تقليص التزام شركة غاز الجنوب بتسليم الغاز الخام إلى شركة غاز البصرة من (٢٥٠٠) مقمق (مليون قدم مكعب قياسي) يومياً إلى (٢٠٠٠) مقمق يومياً محصورة بحقول ثلاثة هي: (الرميلة، الزبير، غرب القرنة المرحلة الأولى). وستنطبق إلى هذا الموضوع لاحقاً.

- تعديل إيجار الأرض ليكون (١٠) ملايين دولار في العام الواحد، قابلة للزيادة بنسبة ٢٪ سنوياً تبعاً لمعامل التضخم.

لا نعلم في الواقع كيف أخذت ملاحظات المستشار القانوني لرئيس الوزراء بنظر الاعتبار، إذ لا توجد لدينا العقود الأخيرة. وفي كل الأحوال فإن الكثير من ملاحظات المستشار تشير إلى عدم استطاعة وزارة النفط المضي بالاتفاقية وفق القوانين العراقية النافذة. من المحتمل أن الفقرة الأخيرة والمتعلقة بإيجار الأرض قد أخذ بها، إذ لا يستطيع الأجانب تملك الأراضي الشاسعة التي تعود إلى شركة غاز الجنوب، والتي كانت في الصيغ السابقة ستصبح ملكاً للشركة المشتركة (مع المنشآت والأصول التي عليها) كجزء من المبالغ الواجب دفعها للشركة المشتركة من قبل شركة غاز الجنوب.

ب- إن الشركة المشتركة المزمع تكوينها ستكون تحت اسم ”شركة غاز البصرة“، وتتألف من شركة غاز الجنوب (ولها ٥١٪ من الحصص)، و”شركة شيل غاز العراق Shell Gas Iraq B. V“ (والمفروض أنها تابعة لشركة شيل الهولندية، ولها حصة ٤٤٪)، و”شركة دايموند غاز العراق Diamond Gas Iraq B.V“

(والمفروض أنها شركة تابعة لميتسوبيشي ولها ٥٪ من الحصص). ولقد أثار المستشار القانوني موضوع العلاقة والضمان والمسؤولية بين هاتين الشركتين والشركتين الأم شيل وميتسوبيشي، إذ لم يثبت ذلك في العقد.

لقد تم توقيع اتفاقيتين بالأحرف الأولى، الأولى تسمى "اتفاقية تطوير غاز البصرة Basrah Gas Development Agreement"، والتي يسميها كتاب وزارة النفط أعلاه بالعقد. وهذه الاتفاقية توقع من قبل الشركاء الثلاث المذكورين أعلاه، ومن قبل السيد وزير النفط أيضاً ممثلاً للحكومة العراقية. وفي النسخ السابقة تقع هذه الاتفاقية (العقد) بحدود (٢١٥) صفحة.

أما الاتفاقية الثانية، والتي تسمى "شركة غاز البصرة/اتفاقية المشاركين (المساهمين) Shareholders' Agreement"، فإنها توقع من قبل المساهمين/المشاركين الثلاثة فقط. وهي التي تحدد العلاقة وطريقة العمل بين الشركاء الثلاثة، وتقع بحوالي (١٢٥) صفحة.

وفي تفاصيل هاتين الاتفاقيتين نجد الأمور التي نعتقدها سرية، أو غير معلنة عنها، ومنها ما ذكره الخبير أحمد موسى جواد (وهو كاتب في الشؤون النفطية العراقية، يحرص دائماً على الكتابة بموضوعية عالية). حيث ذكر في ٢٠١١/٨/٣٠ ونقلاً عن "صناعة النفط العالمية": أن هناك رسالة تأكيد/ضمان من وزارة النفط إلى المساهمين في شركة غاز البصرة نقول: "أن الوزارة تضمن بأن شركة غاز الجنوب سوف تتمكن من الالتزام بمسؤوليتها، وذلك بتزويد شركة غاز البصرة بجميع الكميات المحددة، والكميات المخطط لها من الغاز الخام، ومن ضمنها تزويد العجز في الغاز المجهز، كلما كانت هناك حاجة".

ويضيف الأستاذ جواد من النرويج: "إن كان هذا الأمر صحيحاً، فإن الاتفاق لن يكون بالاعتماد على الغاز المصاحب من الحقول الثلاثة (الرميلة، غرب القرنة، الزبير)، وذلك عندما تكون كميات الغاز المتوفرة أقل من الأحجام المضمونة. وهذا يناقض ما أعلن عنه رسمياً من قبل الوزارة حول الاتفاقية، الأمر الذي يؤدي إلى شكوك بأن الوزارة لم تعلن بمصادقية كامل معلوماتها حول هذه الاتفاقية. ولا يعرف فيما إذا كانت الوزارة قد أعطت مجلس الوزراء نسخة من هذه الرسالة/الالتزام، أو أية وثيقة أخرى جانبية موقعة تتعلق بشركة غاز البصرة".

لا يمكن أستبعاد مثل هذه الرسالة، إذ أن شركة شيل تعرف أكثر من أية جهة أخرى عدم وجود الكميات اللازمة من الغاز الخام للمشروع. إضافة لذلك، لا يمكن أن يعقل أن تعمل شيل جاهدة لبناء وحدة تسييل الغاز، (Liquefied Natural Gas LNG)، بكلفة (٤,٤) مليار دولار إلا إذا كانت على ثقة بأن الغاز سيجهز لها سواء كان ذلك من الغاز المصاحب من الحقول الثلاثة أعلاه أو من حقول نفطية أخرى، أو حتى من الحقول الغازية الصغيرة الموجودة في المنطقة. ولكنني أميل إلى أن هذا التعهد لم يتم برسالة جانبية وإنما مكتوب بشكل آخر ضمن تفاصيل الاتفاقيتين، فإن لشركة شيل خبرة كبيرة في كيفية تمرير ما تريد بوضع صيغ رمادية تحتمل عدة أوجه. وقد يكون من المفيد التحدث الآن وفي بضعة سطور عن هذه الشركة قبل الاستمرار في الدراسة.

ج- إن شركة شيل، وهي إحدى الشركات النفطية والغازية العملاقة والعريقة في العالم، معروفة في العراق وهي تعرف العراق جيداً منذ بدء إنتاج النفط العراقي من خلال امتيازات الشركات الأجنبية في شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة، إذ كانت تملك ٢٣,٧٥٪ من حصص هذه الشركات. لقد كانت خبيثتهم الأولى عندما تم "تأميم" ٩٩,٥٪ من أراضي امتياز الشركات النفطية العاملة في العراق (ومنهم شيل) وذلك في القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦٠ ذائع الصيت. وكانت خبيثتهم الثانية في العراق عندما فشلت هذه الشركات في تمرير "اتفاقية بغداد" في النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي، حيث حاولت الشركات نفسها باسترجاع "أراضيها المفقودة" من خلال هذه الاتفاقية! أما خبيثتهم الكبرى فكانت يوم قام العراق بأول تأميم له، وذلك عندما أمم حصة شركة النفط الملكية الهولندية التي تملك ٦٠٪ من شركة شيل، وذلك بموجب القانون رقم (٩٠) في ١٠/٢١/١٩٧٣، وخلال عامين من هذا التاريخ تم تأميم الحصة المتبقية لشركة شيل، وجميع الشركات البريطانية والفرنسية والأميركية الأخرى. لهذا ما إن تم الاحتلال في سنة ٢٠٠٣ حتى رجعت بقوة إلى العراق للحصول على "الجائزة العالمية الكبرى"، وهي نفط وغاز العراق. وكانوا يأملون أن يتم ذلك من خلال عقود المشاركة بالإنتاج ولكن خاب أملهم.

قد يعتقد القارئ أن اهتمام شركة شيل هو في هذا العقد الغازي فقط. ولكنها وضمن دورة التراخيص الأولى كانت قد حصلت على عقد خدمة فنية لتطوير "حقل غرب القرنة المرحلة الأولى" بالتعاون مع شركة أكسن موبيل الأميركية Exxon Mbil، حيث كانت حصة الشركة الأميركية ٦٠٪، وشركة شيل ١٥٪، والشريك الحكومي ٢٥٪. إن إنتاج هذا الحقل حالياً يبلغ (٢٤٤) ألف برميل/اليوم، وتعهدت هذه الشركات أن يكون إنتاج الذروة من هذا (٢,٣٢٥) مليون برميل/اليوم لمدة (٧) أعوام. وكان أجر الربح لتجمع الشركات أعلاه (بضمنها الشريك الحكومي) في هذا الحقل هو (١,٩) دولار عن كل برميل إضافي.

ثم حصلت شركة شيل على عقد خدمة فنية آخر في دورة التراخيص الثانية لتطوير "حقل مجنون"، وكانت حصتها في هذا العقد ٤٥٪، وحصة الشريك الماليزي بتروناس Petronas ٣٠٪، وحصة الشريك الحكومي ٢٥٪. إن الإنتاج الأولي لهذا الحقل سيكون (٤٥٩,٠٠٠) برميل/اليوم، وإنتاج الذروة (١,٨٠٠) مليون/برميل لمدة (١٠) أعوام. وأجر الربح لتجمع هذه الشركات بضمنها الشريك الحكومي هو (١,٣٩) دولار/لكل برميل منتج.

تذكر النيويورك تايمز في عددها الصادر في ٢٩/٦/٢٠٠٩ في مقالة عن شركة شيل، تحت عنوان: "شيل تجابه تغيرات أخرى". حيث شرحت حال شركة شيل الملكية الهولندية Royal Dutch Shell في عام ٢٠٠٤ وما بعده وكيف كانت في فضاء كبيرة متعلقة بسجلاتها ودفاتها المحاسبية، منها ما هو متعلق بقيامها بإضافة احتياطات وهمية للغاز والنفط في سجلاتها، الأمر الذي أدى إلى تبديل قياداتها وقيامها بتعديلات كبيرة في سجلاتها منها تقليص احتياطاتها النفطية والغازية بجوالي ٢٥٪. ولقد ساعد ارتفاع أسعار النفط إلى رجوعها إلى السوق العالمية، في وقت كان يُعتقد أنها ستضطر إلى الاندماج مع شركة نفطية عالمية كبيرة أخرى، لولا هذا الصعود في أسعار النفط. وبعد ذلك حققت نجاحات كبيرة وخصوصاً في أمور الغاز في قطر وكندا، حيث استثمرت بقوة ونجاح لأغراض استمرار مستقبلها في هذه الصناعة، ولاسيما في قطر في الحقول الغازية وتحويل الغاز إلى غاز مسيل لأغراض التصدير.

ومن الأمور السيئة التي وقعت بها هذه الشركة وأثارت لها مشاكل جمة هو مشروع تنقيب وإنتاج المواد الهيدروكربونية (وأساساً الغاز) في جزيرة سخالين Sakhalin Island في روسيا حيث ازدادت توقعات الاستثمار التي وضعتها شركة شيل والبالغة (٢٢) مليار دولار إلى أكثر من الضعف. وبالنتيجة خسرت شركة شيل مشروع (سخالين ٢) إلى الشركة الروسية الكبيرة كازبروم Gazprom لعدم تنفيذها المشروع بالطريقة والتقييم الصحيح، وذلك لقاء استلامها (٧,٥) مليار دولار واحتفاظها بحصة (٢٧,٥٪) من المشروع.

إن شركة شيل أصبحت أحد أعمدة العالم في صناعة الغاز المسيل Liquefied Natural Gas LNG، وهو العمل الذي ساعدت هي في خلقه وتطويره. وهذا هو احد الاسباب وراء اندفاع وإحاح هذه الشركة في بناء وحدة تسييل الغاز في العراق.

إضافة لذلك فإن لديها خبرة كبيرة في الحفر في المياه العميقة، كما أنها لا تزال تستثمر بوزارة في الرمال النفطية في كندا رغم انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠٠٩، فهي تبحث عن المستقبل في المصادر الهيدروكربونية (وخصوصاً في الغاز) تعزيزاً لاستمرار أعمالها. وهي تعرف أن العالم سيعود إلى هذه المصادر عالية التكاليف عندما تنتهي المصادر الهيدروكربونية منخفضة الكلفة في الشرق الأوسط.

إن الغاز الطبيعي مادة مهمة جداً بالنسبة لشركة شيل، ولهذا قامت بدراسة موسعة جداً، تقع في حوالي (٢٠٠) صفحة، عن الغاز الطبيعي العراقي سواء الغاز المصاحب لإنتاج النفط أو الغاز الحر، وصدرت الدراسة في عام ٢٠٠٦ تحت عنوان: "الخطة الرئيسية لغاز العراق Iraq Gas Master Plan". إن شركة شيل سوف تستمر في الجري وراء الغاز العراقي، ولكن يجب أن يكون جوانبنا على الدوام أن لا مانع لدينا من الاستفادة من هذه الخبرة الكبيرة ولكن بشروطنا وضمن المصالح العراقية الوطنية، ووفق أصول العمل الهندسي والاقتصادي الذي يخدم الاقتصاد العراقي.

هـ - الملامح الأساسية لاتفاقية غاز البصرة

نرى في المرفق (٢-١) النص الكامل للموضوع أعلاه، وسنشير هنا للأمور التي لم نتطرق إليها سابقاً، أو التي يقتضي التعليق عليها:

- يقول المرفق: "تم الحصول على موافقة مجلس الوزراء على الأطر العامة للمشروع وشروطه التعاقدية بتاريخ ٢٠١٠/٦/٣٠، والمبلغ إليهم بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء في ٢٠١٠/٧/١ ومرفقه قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤٣) لسنة ٢٠١٠. وتم التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية الرئيسية بين شركة شيل وميتسوبيشي وذلك بتاريخ ٢٠١١/٧/١٢. وأن الشركة تؤسس طبقاً لقانون الشركات الخاصة رقم (٢١) لعام ١٩٩٧.

فهو لم يُشر هنا إلى ملاحظات السيد مستشار رئيس الوزراء للشؤون القانونية والتي كتبت بعد تاريخ الموافقات المشار إليها أعلاه، إذ أن ملاحظاته كانت بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٨. كما أن هذه الشركة لا يمكن أن تؤسس وفق القانون (٢١) لسنة ١٩٩٧، وكما أكد ذلك في ملاحظاته.

- تبلغ مدة المشروع (٢٥) عاماً من تاريخ بدء العمليات، يتم بعدها خروج الشركاء غير الحكوميين (أي الأجانب) من الشركة ما لم توافق شركة غاز الجنوب على تمديد الاتفاق.

إن هذه الاتفاقيات تدخل حيز التنفيذ بعد موافقة مجلس الوزراء عليها، وهناك فترة سُميت: "ما قبل البدء بالعمليات، تصل إلى (١٥) شهراً" يتم خلالها الحصول على الموافقات والتصاريح وإعداد الاتفاقيات الفرعية".

ليس مفهوماً في الواقع معنى فترة "ما قبل البدء بالعمليات"، فالمفروض أن الشركة كانت قد عملت على المشروع بما يزيد عن الأربعة أعوام، وأن هناك عمل هندسي يجب أن يكمل بالتداخل مع أعمال الشركة الأخرى، وأن الجانب العراقي مستعجل جداً لتنفيذ العمل وإكماله لإيقاف حرق الغاز. فلماذا إذن يحال العمل على شركة شيل، وهي تحتاج إلى (١٥) شهراً أخرى للتحضيرات، وهي التي ادعت أنها جاهزة للعمل فوراً.

- "تكون الأولوية لإعادة التأهيل ورفع مستوى مرافق الغاز الحالية بغية زيادة الغاز المتاح في السوق المحلية"، ولكنه يضيف: "من المتوقع أن يصل الإنتاج

عند الذروة إلى (٢٠٠٠) مقمق في اليوم. كما وأن الاستثمارات المتوقعة للمشروع واللازمة لإعادة تأهيل المنشآت الحالية من خطوط أنابيب ومحطات ضواغط وخطوط معالجة بالإضافة إلى بناء المنشآت الجديدة اللازمة لمعالجة تلك الكميات من الإنتاج وإسالة الغاز الطبيعي تبلغ (١٧) مليار دولار خلال العشرة أعوام القادمة“.

من الواضح جداً بأننا نتحدث هنا عن تأهيل نفس المشروع السابق وبلا زيادة في الطاقة (إلا في مسائل محدودة تظهر بعد ستة أعوام)، ولا تعديل أو تحسين في التكنولوجيا، عدا مسألة ”إسالة الغاز الطبيعي“. ولا ندري من أين ستجد الشركة الغاز الفائض للتصدير ونحن بحاجة الآن إلى (٢٠٠٠) مقمق في اليوم للأغراض المحلية فقط. علماً أنه لا يمكن أن تكون كلفة إعادة التأهيل بهذا المبلغ. هذا وأن المشروع يستطيع أن يستلم الآن حوالي (٧٥٠) مقمق يومياً من الغاز الخام، وهي ما يحرق، وينتظر التوسع بإنتاج النفط في الحقول الثلاثة ليستطيع استلام (٢٠٠٠) مقمق ويصل إنتاج الذروة البالغ (٢٠٠٠) مقمق يومياً.

مما يزيد الأمر غرابة هو ما تقوله هذه الوثيقة من ”إن شركتي شيل وميتسوبيشي تلتزمان سوية بإنفاق (١,٥) مليار دولار خلال الثلاثة أعوام الأولى من بدء العمليات (عدا ظروف القوة القاهرة وبعض العوامل الخارجة عن تحكم الأطراف) ولا يتم مطالبة غاز الجنوب بأية استثمارات لحين الوصول إلى ذلك المبلغ. كما يجب أن لا تقل استثمارات كل من شركة شيل وميتسوبيشي الهادفة لزيادة إنتاج الغاز ومشتقاته للاستهلاك المحلي عن ٩٠٪ من إجمالي مبلغ (١,٥) مليار دولار“.

فليلاحظ القارئ أن التجمع الأجنبي في هذه الشركة سوف يصرف فقط (١,٥) مليار دولار، خلال الأعوام الثلاثة الأولى من بدء العمليات، ولو أضفنا فترة ”ما قبل العمليات“، لوصلنا إلى (٤) أعوام و(٣) أشهر لصرف (١,٥) مليار دولار. هل بلغ الأمر بالاقتصاد العراقي وميزانية الدولة عدم قدرتهما على توفير مبلغ (١,٥) مليار دولار إلى وزارة النفط من الآن وحتى نهاية ٢٠١٥ لغرض إعادة تأهيل هذا المشروع؟ ومن المفروض أن هناك زيادة في أسعار النفط، كما أن هناك توسع في إنتاجه، وتوقع وفره في النقد، بحيث حتى أردنا

شراء (٣٦) طائرة إف ١٦. ورغم ذلك لا يتوفر لنا ما يقارب (٣٥٠) مليون دولار/السنة، لغرض إعادة تأهيل المشروع وعدم الدخول في المشاركة مع الأجنبي. إن هذا الأمر غير منطقي بالمرّة. لماذا الشراكة مع شيل والمشروع ليس معقداً من الناحية الهندسية، ويمكن أن تقوم به أية شركة هندسية مرموقة وبعقود خدمة. كما أن المبالغ المطلوبة له ليست عالية فهي (١,٥) مليار دولار فقط للأعوام الأربعة الأولى من العمل. علماً أن ٩٠٪ من مبلغ الـ (١,٥) مليار دولار تذهب لزيادة إنتاج الغاز ومشتقاته للاستهلاك المحلي، وهو عملياً كل الإنتاج بما يتعلق الأمر بالغاز الجاف. أما المبالغ الباقية التي تنوي الشركة صرفها، فهي من الأرباح التي يحصل عليها الشركاء الأجانب، إذ سيكون الشريك العراقي والحكومة العراقية "منشغلة" بمحاولة الدعم بين السعرين.

يؤكد هذا الحال عدم وجود أية فائدة من الشريك الأجنبي، لا فنياً ولا مالياً،

ويثير الشكوك والتحسس وعدم الثقة في داخل المجتمع العراقي.

- عندما يتحدث المرفق عن التقييم الاقتصادي للمشروع، فهو يتحدث عن إعداد نموذج اقتصادي لتقييم المشروع، وتمت مراجعة النموذج والفرضيات المستخدمة فيه، وإن معدل العائد الداخلي IRR لشركة غاز البصرة المتوقع يساوي (١٥٪). ويضيف "إن هذا المعدل تم احتسابه آخذاً بالاعتبار التزامات المشروع المستقبلية وكذلك المشاريع المماثلة داخل وخارج العراق"، ويستمر ليقول: "وفي حالة زيادة أرباح الشركة بصورة تحقق معدل عائد أعلى من (١٧,٥٪) تم وضع آلية في العقود لرفع سعر شراء الغاز الخام من شركة غاز الجنوب مما يؤدي إلى زيادة معينة في أرباح شركة غاز الجنوب وخفض مقابل لأرباح الشركاء الأجانب".

يجب أن نوضح أن النموذج الاقتصادي يوضع لتسهيل الحسابات، وأن مخرجاته، مثل IRR تعتمد على فرضيات المدخلات. وسنرى عند عرض ومناقشة المرفق رقم (٢-٢) أن هناك خطأ في المدخلات، حيث افترض سعر الغاز الجاف من شركة غاز البصرة، أعلى من السعر الداخلي بثلاث أضعاف. كما افترض أن سعر الغاز الخام المجهز إلى شركة غاز البصرة يباع بسعر زهيد.

في كل الأحوال فإن نسبة IRR تعادل أو تزيد عن ١٥٪، وهي عالية جداً في الوقت الحاضر. من الممكن الحديث عن أن هذه النسبة قد تكون معقولة عندما تكون الفائدة المصرفية على الدولار بحدود ٦-٨٪، عندئذ يكون من الأفضل الذهاب إلى المشروع الذي يعطي IRR أعلى من نسبة الفائدة هذه. أما عند الحديث عن IRR يصل إلى ١٧,٥٪، فهذا يعني أن المشروع يربح بصورة خيالية في هذا الوقت بالذات. إن الفائدة على الدولار في الولايات المتحدة الأميركية الآن هي ما بين صفر و ٢,٥٪، والحال كذلك في الدول الغربية الصناعية، وحتى عند احتمال رفع الفائدة عند ظهور بوادر تضخم نقدي فكل التوقعات تشير إلى أنها لن تتجاوز الـ ٣٪ لسنوات طويلة. لذلك فإن IRR عندما يكون بحدود ١٠٪ فهو مشروع رابح بكل المقاييس.

يجب أن نغمرنا الفرحة عادة عندما نجد أن شركة مشتركة عراقية أجنبية تقوم بمشروع مربح ونسبة IRR تصل إلى (١٥٪)، حيث سيستفيد الجميع من هذا المشروع. ولكن الحالة هنا تختلف إذ أن الشريك العراقي سيشتري جميع المنتج الرئيسي تقريباً وهو الغاز الجاف بسعر يعادل (٣,٢٢) دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية BTU، ثم يبيعه إلى المستهلك العراقي (الكهرباء والأسمدة الكيميائية والبتروكيمياويات)، بسعر (١,١٥) دولار، (أو ١,٠٤ دولار كما تقول الوثيقة في الفقرة التالية - و- أدناه)، للمليون وحدة حرارية بريطانية، أي ان الشركاء الأجانب سينصرفون بالربح من الدعم الحكومي لاسعار الغاز للمستهلك العراقي كاملاً، ولو كانت المدخلات للنموذج الاقتصادي تشير إلى أن سعر البيع المحلي للغاز الجاف الذي تبيعه شركة غاز البصرة هو بحدود (١,٠٤) دولار للمليون BTU، لكان الأمر معقولاً. سنرجع إلى هذا الموضوع في الفقرة التالية.

علماً أن هذه "الملاحح الأساسية" تذكر أن كمية الغاز التي يتم حرقها تمثل خسارة اقتصادية تقدر بحوالي (١,٨) مليار دولار سنوياً. واعتقد أنه افترض في حساباته هذه ان كمية الغاز المحروق تبلغ حوالي (٨٠٠) مقمق في اليوم وبسعر يقارب (٦) دولار/مليون BTU. وهو رقم قريب من الواقع كثيراً، ولكن في نفس الوقت فإن الدراسة تحتسب سعر الغاز الخام الذي تبيعه شركة غاز الجنوب

(الحكومة العراقية) إلى شركة غاز البصرة بأقل من عُشر هذا السعر!!
وفي كل الأحوال إذا كان مشروع إعادة تأهيل غاز الجنوب يجلب هكذا أرباح،
فالسؤال الذي يطرح نفسه مباشرة. لماذا نشرك شركة شيل وميتسوبيشي
بهذه الأرباح؟.

● لقد احتسبت الضريبة على أرباح شركة غاز البصرة على أساس نسبة (٣٥٪) وفي حالة كانت النسبة المطبقة دون ذلك فسيتم تحويل الفارق إلى شركة غاز الجنوب في صورة مدفوعات إضافية على سعر الغاز الخام. إن فرض ضريبة قدرها ٣٥٪، ينسجم مع قرار كان قد صدر عن مجلس الوزراء في النصف الثاني من شهر أيار ٢٠٠٩، يقر مشروع قانون لفرض ضريبة على دخل شركات النفط الأجنبية لا يقل عن ٣٥٪.

و- مشروع غاز البصرة المرفق (٢-٢)

سنتحدث هنا عن الأمور التي تحتاج إلى توضيح وعن تلك التي لم يسبق أن تطرقنا إليها سابقاً. يقول نص الوثيقة (المرفق -٢- من هذه الدراسة) إن جميع الأرقام الواردة فيها تستند إلى مدخلات ومخرجات النموذج الاقتصادي للمشروع.

● افترضت الطاقة الإنتاجية القصوى (٢٠٠٠) مقيم يومياً، والتكاليف (٨, ١٢) مليار دولار كلفة تأهيل وتشبيد منشآت الغاز، و(٤, ٤) مليار دولار كلفة تشبيد وحدة الغاز المسال، أي عملياً نحن نتحدث عن مشروع غاز الجنوب الموجود فعلاً على الأرض ويحتاج إلى تأهيل (دون وحدة تسييل الغاز).

تم تقييم منشآت شركة غاز الجنوب، وبلغت الأصول (١, ٥٢٤) مليار دولار. وسيقوم ائتلاف شيل/ميتسوبيشي بإنفاق مبلغ موازي لذلك لتمويل حصته في الأعوام الثلاثة الأولى للمشروع، (أو بالأحرى للأعوام الأربعة والأشهر الثلاثة بعد توقيع العقود، كما أوضحنا في فقرة سابقة). أما بقية متطلبات الاستثمار فسيتم تمويلها بنسبة المساهمة (٥١٪-٤٩٪)، والبالغة (٢, ١٧) مليار دولار (وبضمنها وحدة تسييل الغاز). وستقوم شركة غاز الجنوب بتمويل جزء من حصتها في تمويل الاستثمار والبالغة (٢٢, ٣) مليار دولار من الموازنة العامة للدولة، وهذا المبلغ ينفق في مرحلة الإنشاء فقط حيث أن العوائد في هذه المرحلة لا

تغطي مبالغ الاستثمار، أما بقية مبلغ الاستثمار فسوف يمول من عوائد حصتها في المشروع. إن مبلغ (٣,٧١٢) مليار دولار تستثمر بعد أن تكمل شركة شيل استثمارها لمبلغ (١,٥) مليار دولار، أي عملياً بعد (٤) أعوام و(٣) أشهر من توقيع العقد، ولا يزال العمل في ذلك الحين هو "في مرحلة الإنشاء"!!
وهذا يعني أن مجموع تمويل شركة غاز الجنوب هو ١,٥٢٤ مليار دولار (أصول الشركة) مع ٣,٧١٢ مليار من الخزينة العامة ليساوي المجموع (٥,٢٣٦) مليار دولار.

• الأسعار

اعتبر سعر نفط برنت ٧٥ دولار/برميل. وسعر الغاز الخام يمثل (١٠٪) من إجمالي إيرادات المشروع وتزداد النسبة مع زيادة معدل عائد المشروع. علماً أنه ورد في جدول نتائج المنهاج الاقتصادي للمشروع، الذي يبدأ من عام ٢٠١١ باعتباره عام الصفر وينتهي في عام ٢٠٣٦، بأن معدل سعر نفط برنت (٧٥) دولار/البرميل لعمر المشروع، ومعدل سعر الغاز الخام المجهز لشركة غاز البصرة هو (٠,٥٢) دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية بعمر المشروع!!!

أما سعر الغاز الجاف من شركة غاز البصرة، فإنه يمثل ٣٣,٦٪ من السعر العالمي، ويعادل ٣,٢٢ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. أي اعتبر هنا أن معدل السعر العالمي للغاز هو (٩,٦) دولار/المليون وحدة حرارية بريطانية، بينما وضع في جدول النتائج المشار إليه معدل السعر العالمي لعمر المشروع للغاز (٧,٥٧٩) دولار/المليون وحدة حرارية بريطانية. في الواقع إن سعر الغاز الجاف قد احتسب في الدراسة استناداً إلى سعر زيت الوقود العالمي (على أساس المحتوى الحراري المكافئ)، والذي يمثل ٧٤٪ كمعدل للأعوام السابقة من سعر النفط الخام برنت والسعر ٣,٢٢ دولار يمثل ٣٣,٦٪ من سعر زيت الوقود المكافئ وليس من سعر الغاز العالمي، ولذا ظهر التباين!!

أما سعر الغاز الجاف من شركة غاز الجنوب إلى السوق المحلي فلقد اعتبر (١,٠٤) دولار/مليون وحدة حرارية، ويعادل السعر الحالي (٥٠) دينار/المتر المكعب. (وحسب حساباتي يكون السعر ١,١٥ دولار/مليون وحدة حرارية).

ولقد ذكرنا سابقاً أن مسألة رفع أسعار المنتجات المحلية (وبالأخص الغاز الجاف) أمر ليس على الطاولة بالمرّة، إذ أن هذا الأمر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور الصناعة العراقية بالكامل، وكما سيظهر لنا في سياق هذه الدراسة. وأن السعر (٥٠) دينار/ المتر المكعب هو بحد ذاته عالٍ جداً مقارنة بالدول المجاورة التي بنت صناعتها البتروكيمياوية والحديد والصلب والأسمدة والألمنيوم بسبب رخص الطاقة، وأصبحت المملكة العربية السعودية مثلاً أكبر مُصدِر للبتروكيميايات في العالم.

● لقد وضعت الوثيقة جداول ورسوم لتظهر أن هناك أرباحاً للجانب العراقي، كما توصلت دراستها بأن IRR ١٥,٤٪ لشركة غاز البصرة، و ١٥٪ لشركة شيل/ ميتسوبيشي، و ٢٤٪ لشركة غاز الجنوب.

سيتحقق لشركة غاز الجنوب عائد صافي بحدود (٩ مليار دولار) بضمنها كلفة الغاز الخام وبعد تغطية التكاليف ومبالغ دعم الأسعار سيتحقق كذلك لوزارة المالية من الضرائب والرسوم مبلغ (٢٢) مليار دولار. على القارئ أن يعرف أن هذه الأرقام هي لعمر المشروع، أي هذه العوائد هي نتيجة عمل فعلي لمدة (٢٥) عام. ولكن ما أغفل ذكره هو صافي أرباح شركتي شيل/ميتسوبيشي، فهو في الواقع أقل بقليل من صافي موقف شركة غاز الجنوب البالغ (١٨,٨٥) مليار دولار، فيما لو استبعدنا المبالغ المتحققة من مبيعات الغاز الخام، والمبالغ المنقوصة منها نتيجة دعم أسعار المنتجات الغازية المباعة محلياً.

والسؤال الذي يطرح مجدداً هو لماذا تدفع مثل صافي الأرباح هذا إلى شركة شيل/ميتسوبيشي، لمشروع ما هو إلا إعادة تأهيل ويخلو من أية تكنولوجيا جديدة (عدا وحدة تسييل الغاز المقحمة في المشروع والتي لا يحتاج العراق إليها)، ومعظم استثماراته (المبالغ بها جدا) تتولد من مبيعاته وتستطيع ميزانية الدولة تحمل الدفعات الأولى، وهي تتحملها ميزانية الدولة جزئياً حتى في حالة المضي بتكوين الشركة، وكما أوضحنا سابقاً.

٣- الغاز الطبيعي العراقي

أن الاحتياطيات الثابتة للغاز في العراق تبلغ حوالي (١١٢) تريليون قدم مكعب، (أي حوالي ٣,٢ تريليون متر مكعب)، وبهذا يأتي العراق في المرتبة العاشرة ما بين الدول التي يتوفر فيها الغاز الطبيعي، أي بعد روسيا، وإيران، وقطر، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، ونيجيريا، وفنزويلا، والجزائر. فهو يحوي حوالي ١,٨٪ من الاحتياطي العالمي الثابت للغاز الطبيعي، ويحوي ٤,٤٪ من احتياطي الغاز في منطقة الشرق الأوسط (خامس دولة). إن الاحتياطيات الغازية الثابتة proven حالياً هي في غالبيتها العظمى غازات مصاحبة لإنتاج النفط، حيث تصل ما يقارب من ٧٠٪ من الاحتياطي الثابت، أما الغاز الطبيعي الحر في الحقول الغازية المكتشفة فيصل إلى حوالي ٢٠٪ من الاحتياطي الثابت، والاحتياطي الباقي البالغ ١٠٪ فهو موجود في غاز القبة (أو القبة) gas cap والذي يغطي طبقة النفط في بعض الحقول. علماً أن نسبة الغاز المصاحب للنفط في الحقول الجنوبية هي أعلى منها في حقل كركوك والحقول النفطية الشمالية الأخرى، ولهذا يقع ٨٣٪ من احتياطي الغاز المصاحب في الحقول النفطية الجنوبية.

لقد تمت إحالة ثلاثة من الحقول الغازية، بعقود خدمية فنية، في دورة التراخيص الثالثة، وهي حقل عكاس وحقل المنصورية وحقل السبية، وهي حقول غازية صغيرة نسبياً. كما أعلن عن دورة التراخيص الرابعة في بداية العام القادم والتي تتضمن تحديد احتياطياتنا النفطية والغازية في الصحراء الغربية ومنها (٧) رقع يتوقع فيها الغاز الطبيعي، وقد نتمكن من الحصول على حقول غازية كبيرة. إن الخطة الموضوعية هي تطوير الحقول الغازية - إن وجدت-، أما الحقول النفطية التي قد يعثر عليها فسوف يحتفظ بها كاحتياطي وتطور بعد سبع سنوات. علماً أن إننا نتحفظ على تطوير أي حقل غازي قبل إكمال إنهاء حرق الغاز المصاحب بصورة

كاملة، إذ ان من غير المنطقي أن تطور حقلاً غازياً ولدينا غاز مصاحب يحرق هدرًا. إضافة الى ضرورة المحافظة على ثروتنا الغازية إلى المستقبل، فأسعار الغاز في الوقت الحاضر لا تزال متدنية، وتصل إلى نصف قيمتها، مقارنة بالأسعار والقيمة الحرارية للنفط، رغم سهولة استخدامه وتأثيره الأقل على البيئة، فهو وقود المستقبل.

وأود أن أوضح أن هذه الكميات الهائلة التي تحرق هدرًا، هي في الواقع جزء من احتياطي الغاز العراقي، وسنرى أن جميع القوانين والتعليمات العراقية، (وبضمنها مسودتي قانون النفط والغاز المقدمتين من مجلس الوزراء ومن لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب)، لم تعر هذا الأمر الاهتمام اللازم، الأمر الذي يتطلب تثبيت «عدم السماح بحرق الغاز بتاتا» في نصوص القانون الجديد - إن تم إقراره - ونضيف - وحسب المادة (١١١) من الدستور - ان لا يسمح، عند إحالة أي مشروع يستثمر الغاز المحروق، باعطاء حصة منه إلى من احيل عليه المشروع سواء كان شركة أجنبية أو قطاع محلي خاص، وكذلك لا يسمح بحرق الغاز وبالاعتماد على نفس المادة الدستورية المذكورة.

ونود توضيح الأمور التالية حول موضوع الغاز الطبيعي العراقي:

أ- ننقل ادناه عن مذكرة صادرة من وزارة النفط (حوالي عام ٢٠١٠)، موجزاً بالطاقات التصميمية والفعالية في الوقت الحاضر لمنشآت استثمار الغاز في الجنوب، والكميات محسوبة بـ مقمق/اليوم (مليون قدم مكعب قياسي يوميا):

الموقع	الطاقة التصميمية الغاز المعالج/الغاز الجاف	الطاقة الحالية الغاز المعالج/الغاز الجاف
غاز الجنوب (خور الزبير)	٥٢٠/٧٠٠	١٢٠/١٤٠
غاز الجنوب الرميلة الشمالي	٥٥٠/٦٨٠	١٢٠/١٤٠

وكما يظهر فإن الطاقات التصميمية لمشروع غاز الجنوب تبلغ حوالي (١٣٨٠) مقمق يوميا، لإنتاج ما يعادل من (١٠٧٠) مقمق يوميا من الغاز الجاف (مع ١٥

ألف طن/اليوم) من الغاز السائل، و(١٠٥٠ متر مكعب) من الكازولين يومياً. وهذا يعني عندما تتحدث شركة غاز البصرة عن إنتاج الذروة (الطاقة التصميمة) بحدود (٢٠٠٠) مقمق في اليوم، فإنها ستقوم بتحسينات على التصميم الأصلي وذلك بعد ما يقارب من ستة أعوام من توقيع العقد.

كذلك نعرض أدناه موجزاً لجدول حول الغاز المنتج والمستعمل والمحروق في الظروف الحالية، ومحسوب أيضاً بـ مقمق يومياً:

الغاز المحروق	الغاز المستعمل	الغاز المنتج	
177	—	177	- غرب القرنة
150	100	250	- شمال الرميلة
90	50	140	- الزبير
86	260	346	- جنوب الرميلة
215	16	321	- ميسان/ بن عمر/ لحين/ مجنون
718	426	1144	

ومن المحتمل وعلى ضوء الزيادات التي حصلت بالإنتاج النفطي في عام ٢٠١١، فإن الغاز المحروق يتجاوز (٧٥٠) مقمق يومياً.

ب- في عرض مقدم في عام ٢٠١٠ من قبل البنك الدولي إلى وزارة النفط، لدراسة تسعير الغاز للأغراض المحلية تحت عنوان: Domestic Gas Pricing Study/ Ministry of Oil, Iraq، نلاحظ المعلومات التالية والمتعلقة بحرق الغاز والأسعار المقترحة لغاز الاستهلاك المحلي:

- يقدر البنك الدولي كميات الغاز المحروقة هدرًا (flared) في العالم بحدود (١٥٠) مليار متر مكعب في السنة (والتي تعادل ١٤,٥٢ مليار قدم مكعب/اليوم). وهذا الرقم - أي (١٥٠) مليار متر مكعب- يعادل ٥٪ من الغاز الطبيعي المنتج في العالم سنوياً. وفي حال احتساب سعر المليون وحدة حرارية بريطانية (٥) دولار، (وهو السعر السائد في الولايات المتحدة الأميركية في وقت إعداد

العرض)، تكون قيمة الغاز المحروق هدرًا على النطاق العالمي (٢٥) مليار دولار سنوياً.

- يذكر البنك الدولي في عرضه أنه ساهم في تأسيس مؤسسة عالمية في آب/٢٠٠٢، ومقرها جوهانسبرك/جنوب إفريقيا تحت اسم "Global Gas Flaring Reduction GGFR" لتقليل حرق الغاز على النطاق العالمي، وتعمل على تقليل هذا الهدر على مستوى العالم كله. وانتمى العراق إلى هذه المنظمة في عام ٢٠٠٨، واتفق الجانبان على وضع آلية للتسعير للاستهلاك الداخلي. وأوضح البنك الدولي، وكعادته، فإنه لا ينصح بدعم أسعار الغاز المجهز إلى الكهرباء والصناعة في العراق!! وأوصى أن يكون التركيز في استخدام الغاز في الفترة القريبة والمتوسطة على السوق المحلي، مع ما يتطلب ذلك من تشييد بنية تحتية لمواكبة تطور توزيع واستعمال الغاز، وهو محق في موضوع البنية التحتية إذ أن هناك تأخير كبير في البنية التحتية لأنابيب الغاز والنفط أو مشروع حقن الماء لمشاريع نفط الجنوب وغيرها من المسائل.

على الرغم من وجوب إكمال دراسة البنك الدولي حول الأسعار للاستهلاك المحلي في حزيران ٢٠٠١، (والتي لم أطلع على نتائجها)، ولكن باعتقادي أن سعر (٣,٢٢ \$) للمليون وحدة حرارية بريطانية المقترح كسعر تبيع به شركة غاز البصرة الغاز إلى شركة غاز الجنوب، ثم تبيعه الأخيرة للمستهلك بالأسعار المقررة من الدولة، هو اقتراح ليس بجديد، إذ تم تداوله بين وزارتي النفط والصناعة والمعادن للغاز المجهز للصناعات البتروكيمياوية والأسمدة والمحطات الكهربائية الجديدة حيث اقترح سعر بين (٣-٣,٥) دولار للمليون وحدة حرارية، وإبقاء سعر (٥٠) دينار لكل متر مكعب (أي ١,١٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية) للمشاريع القديمة. ولكن هذا السعر، أي (٣-٣,٥) دولار تم إهماله إذ لا يمكن أن تقوم صناعة في العراق بمثل هذه الأسعار للغاز. وسنجد أنفسنا عند تطبيق هذا السعر بأننا لسنا فقط لن نتمكن من المنافسة بهذه المنتجات في الخارج، وإنما سوف نجد المنتجات الأجنبية تنافس المنتجات العراقية داخل العراق نفسه. وكما تم التوضيح سابقاً فإن جميع جيراننا من المنتجين للمواد البتروكيمياوية والأسمدة، يشترون الغاز داخلياً بأسعار تقل عن السعر المحلي

الحالي، أي عن ١,١٥ دولار، بنسب تقل عن ٤٠٪. وسنرى في الفقرة (ج) أدناه ما يؤكد ذلك ومن جهة استشارية اختصاصية أميركية معروفة. على أية حال فإن كل المطلعين يعرفون دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تخريب اقتصاديات الدول النامية في آسيا وأميركا اللاتينية وإفريقيا يقول البنك الدولي، ومنظمة GGFR التي يشرف عليها البنك نفسه وفيما يتعلق بالغاز المحروق هدرًا في العراق، بأن كميات الغاز المحروقة في العراق تراوحت في العقد الماضي بين (٧-٨) مليار متر مكعب/السنة (أي حوالي ٦٨٠-٧٨٠ مليون قدم^٣/اليوم) وذلك بسبب سوء إدارة الغاز في العراق. وقد لاحظت هذه المنظمة من خلال برنامجها NOAA، الذي يدار بواسطة الأقمار الصناعية، بأن كمية الغاز المحروق في العراق قد ازدادت في الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. فبعد أن كانت الكمية المحروقة في عام ١٩٩٩ تعادل (٧) مليار متر مكعب سنويًا، ازدادت في عام ٢٠٠٤ إلى أكثر من (٨) مليار متر مكعب بقليل، ثم انخفضت إلى (٧) مليار. ثم ازدادت بعد ذلك لتقارب (١٠) متر مكعب (أي حوالي معدل ٩٩٦ مليون قدم مكعب/اليوم) في عام ٢٠١٠. تراوحت نسبة الغاز المحروق إلى النفط المنتج مقياساً بـ (م^٣/البرميل للنفط المنتج)، بين (٧-٨) في عام ٢٠٠٧ (أي حوالي ٢٥٠-٢٨٠ قدم مكعب لكل برميل منتج). وبدأت بالانخفاض في عام ٢٠٠٨ وما بعده إلى (٦,٥) متر مكعب/برميل منتج، أو ما يعادل (٢٣٠) قدم مكعب لكل برميل منتج، والذي يعني تقليل صغير في حرق الغاز.

ج- دراسات شركة بوز وشركائها Booz & Company:

في أثناء تحضير لي كتاب حول تطور الصناعة في العراق، كنت محظوظاً في الاطلاع على أحد أهم الدراسات التي اطلعت عليها في حياتي العملية، وهي الدراسة المعنونة: "الإستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة في العراق Iraq Integrated National Energy Strategy"، والتي أعددتها ولا تزال تكملها الشركة الاستشارية الأميركية المعروفة "بوز وشركائها Booz & Company". إن هذه الدراسة المتكاملة تعد لرئاسة الوزراء بالتنسيق مع جميع الوزارات المعنية، حيث أعدت تقريرها الأولي preliminary report في ٢٧/٢/٢٠١١، ثم وبعد

مناقشته من قبل الوزارات المختصة في الإضافة والتعديل، صدر تقريرها الثاني First Interim Report في ٢٠١١/٣/١٣، ثم Second Interim Report في ٢٠١١/٧/٣١، والمفروض أن هناك تقرير رابع ثم خامس وهو الأخير الذي يشمل كل المواضيع سوف يصدر في نهاية هذا العام.

الأمر الممتاز في هذه الدراسة هي ما تتحدث فيه عن الطاقة إذ أنها لا تتحدث عن النفط والغاز والكهرباء فقط، وإنما تشمل الصناعات الأساسية التي تحتاج إلى المواد الهيدروكربونية والأسمدة النتروجينية والإسمنت والألمنيوم والحديد والطابوق. وهو يفتح باباً واسعاً وبدراسة معمقة لضرورة التوسع في هذه الصناعات في العراق. وهذا التقرير وحده يمكن أن يكون خطة عمل خمسية وعشرية وحتى عام ١٩٣٠، في كل ما يتعلق بالطاقة ومن يستهلكها. ومن المفروض أن يتم تبنيه من قبل مجلس الوزراء والسير وفقه عند إكماله ليكون جزءاً من العمل الأساسي لوزارات النفط والكهرباء والصناعة والتخطيط والمالية. علماً أن جميع أوليات المواضيع مدققة من قبل الجهات المختصة في الوزارات المعنية، وتعدل في التقارير اللاحقة. كما وإن الشركة تبدي وجهة نظرها واستشاراتها كلما رأت ذلك.

ما يهمنا في التقرير في الوقت الحاضر هي الأمور المتعلقة بالغاز، وسنترك الأمور المتعلقة بالصناعة حتى وقت آخر.

يقول تقرير "بوز" فيما يتعلق بالغاز ما يلي:

- إن إنتاج الغاز المصاحب أمر يعتمد على إنتاج النفط. ولما كان إنتاج النفط غير معروف بدقة من الآن وحتى عام ٢٠٣٠. لذا يضع التقرير ثلاث توقعات لإنتاج النفط. الواطئ والمتوسط والعالي. وإن أرقام الغاز المنتج المؤشرة تحت السنوات المختلفة، هي مليار قدم مكعب/اليوم (أي ١٠٠٠ مليون قدم مكعب يومياً).

إن السبب في هبوط كميات الغاز في احتمال الإنتاج "العالي" للنفط، هو توقع زيادة الإنتاج تدريجياً بحيث يصل الذروة في عام ٢٠١٧ ليستمر حتى عام ٢٠٢٣ ليصل إلى إنتاج النفط (١٤) مليون برميل/اليوم، ينخفض بعدها ليصل إلى أقل من (١٠,٥) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٣٠.

حالات إنتاج النفط	2011	2015	2020	2025	2030
- واطئ	2	2,6	3,2	4,2	4,2
- متوسط	2	3,5	6,4	6,4	6,4
- عالي	2	6	8,2	7,5	6,8

بينما الإنتاج "المتوسط" للنفط، فإن الإنتاج يرتفع ليصل الذروة التي تقارب (١٠) مليون برميل/اليوم في عام ٢٠٢٠ ويستمر بتلك الذروة إلى ما بعد ٢٠٣٠. وفيما يتعلق بالإنتاج "الواطئ"، فإن إنتاج النفط يرتفع تدريجياً ليصل الذروة البالغة (٦) مليون برميل/اليوم في عام ٢٠٢٤، لتستمر هذه الذروة إلى ما بعد ٢٠٣٠.

من مفهوم التقرير فإنه يعتقد بأن الإنتاج "المتوسط" هو الأقرب إلى الواقع والعملية والمفيد.

ويؤكد أن جميع هذه التوقعات تعتمد على مدى تنفيذ البنى التحتية اللازمة لإنتاج النفط والغاز وإمكانيات التصدير.

- ترينا الدراسة أن الطلب على الغاز الجاف (وهنا يتحدث عن الميثان CH₄-C₁) دائماً يتجاوز الإنتاج للغاز الجاف في كل الأعوام من ٢٠١١ إلى ٢٠٣٠ وذلك في حالة احتمال الإنتاج الواطئ للنفط. لذا لا يوجد فائض من الغاز الجاف في كل الأحوال.

كذلك ترينا الدراسة في حالات الإنتاج "العالي والمتوسط" للنفط، فستكون هناك حاجة لجميع الغاز الجاف وإلى نهاية عام ٢٠١٥، وتستمر كامل الحاجة إلى الغاز الجاف في إنتاج النفط المتوسط إلى عام ٢٠١٦، حيث ستكون هناك حاجة للغاز الجاف (٣,١) مليار قدم مكعب يومياً.

سيكون هناك فائض في إنتاج الغاز الجاف، في حالة الإنتاج النفطي المتوسط، جاهز للتصدير، ويقارب من (١,٦) مليار قدم مكعب/اليوم في عام

٢٠١٧ ويرتفع هذا الفائض إلى (٢,٣) مليار في عام ٢٠٢٠، يبدأ بعدها الفائض بالانخفاض ليصل إلى حوالي (٦٠٠) مليون قدم مكعب يومياً في عام ٢٠٣٠. وفي الواقع فإن الفائض من الغاز الجاف الجاهز للتصدير يحافظ على معدلاته بين (٦٠٠-٩٠٠) مليون قدم مكعب يومياً بين الأعوام ٢٠٢٣ إلى ٢٠٣٠.

أما في حالة الإنتاج النفطي العالي، فسيكون هناك فائضاً جيداً يبدأ نهاية عام ٢٠١٥ ليصل إلى (٤,٣) مليار قدم مكعب يومياً في عام ٢٠١٧، وهو أعلى رقم لفائض إنتاج الغاز الجاف، ينخفض بعد ذلك ليصل في عام ٢٠٢٣ إلى (٢,٨) مليار، ثم ينخفض أكثر ليصل إلى أقل من (٠,٥) مليار قدم مكعب يومياً في عام ٢٠٣٠. يجب أن يلاحظ القارئ بأن الدراسة تتحدث عن الغاز المصاحب، كما أنها تعتقد بمعقولية حالة الإنتاج النفطي المتوسط، لاستمرارية الفائض بالغاز ولو بكميات ليست بمستوى الإنتاج النفطي العالي والذي لا يستمر طويلاً.

كذلك اوضحت الدراسة اهمية الاسعار المحلية المنخفضة للغاز الجاف في التوسع الكبير الذي حدث للصناعة البتروكيمياوية في السعودية وغيرها وأيد ما ذكرناه حول الاسعار في الاقطار المجاورة

كذلك قد قارنت الدراسة بين نقل الغاز بالأنابيب أو تسويله لأغراض التصدير، ووجدت، وبسبب وجود أسواق واضحة للغاز في البلدان المجاورة وفي أوروبا، أن النقل بالأنابيب أكثر معقولية من تسويل الغاز، ويحدد الأقطار المجاورة التي تحتاج إلى الغاز ويتم النقل إليها بالأنابيب.

من أعلاه، نرى عدم توفر الغاز لغرض التصدير وإلى عام ٢٠١٦ حيث ستتوفر كميات محدودة، كما نرى عدم الحاجة بالمرّة إلى تسويل الغاز فأسواقنا قريبة ويتم النقل إليها بالأنابيب.

ولكي نؤكد هذا الأمر الأخير الذي يتعلق بوحدة تسويل الغاز الجاف، والتي تبلغ كلفتها (٤,٤) مليار دولار، وننهي أمرها، أنرى إطلاع القارئ على بعض التصريحات والتعهدات من بعض المسؤولين في شأن تجهيز الغاز، والتي تؤدي بالنتيجة إلى خيار النقل بالأنابيب وليس من خلال تسويل الغاز في حالة وجود نية وإمكانية لتصديره.

تحت عنوان: "العراق يتطلع لتصدير الغاز إلى أوروبا عبر خط الأنابيب العربي"، نقلت صحيفة الحياة في عددها الصادر في ٢١/٥/٢٠٠٩، تصريحات عن السيد وزير النفط الدكتور حسين الشهرستاني بعد توقعه مع نظيره المصري في بغداد اتفاق تعاون في مجال النفط، حيث قال: "إن العراق يبحث في ربط فائض الغاز العراقي بخط الأنابيب العربي الذي يبدأ من مصر من أجل تصدير الغاز إلى دول عربية ثم إلى أوروبا".

كما كان الاتحاد الأوروبي قد نشر ما يسمى "إعلان مشترك Joint Declaration" الموقع في ٢٦/٥/٢٠١١ عند زيارة الدكتور الشهرستاني الى بروكسل. وهو يركز على التعاون في مجال الطاقة ويؤكد إمكانية تجهيز أوروبا بالغاز العراقي الفائض، وذلك عن طريق خط الغاز الاستراتيجي الذي تعمل أوروبا على تنفيذه لكي تعتمد على مصادر بديلة أخرى عن الغاز الروسي. إذ أن في نيتها بناء خط يسمى «ممر الغاز الجنوبي South Gas Corridor». ولكن لا تستطيع أوروبا أن تبني هذا الخط ما لم تلتزم الدول بتجهيز كمية محددة من الغاز. فالمعلومات تقول أن أذربيجان قد تلتزم بكمية تصل إلى (١٦) مليار متر مكعب من الغاز سنوياً (أي بمعدل ١٥٥٠ مليون قدم مكعب يومياً)، وأكدت تركمانستان أنها قد تلتزم بكمية لم تحدد، تنقل مع الغاز الأذربيجاني إلى "ممر الغاز الجنوبي" عن طريق خط غاز عبر قزوين Trans-Caspian. والمعلومات تقول أن الاتحاد الأوروبي يريد من العراق الالتزام بكمية من الغاز تعادل (١٠) مليار متر مكعب سنوياً (أي حوالي ٩٧٠ مليون متر مكعب يومياً) وهو أمر لا يمكن للعراق الالتزام به، ما لم يتم اكتشاف حقول غازية كبيرة في الصحراء الغربية.

إضافة لذلك فإن إيران تعمل على إنشاء خط غاز يرتبط بخط الغاز العربي (ثم إلى أوروبا) مروراً بالعراق. وإن المقاطعة الاقتصادية لإيران تؤخر تنفيذ الخط، ولكن سيتم إكماله مستقبلاً نظراً للحاجة الأوروبية الأكيدة للغاز الإيراني. من هنا نرى أن لا حاجة هناك إلى وحدة تسهيل الغاز مطلقاً.

٤ - القوانين العراقية المتعلقة بحماية الثروة الغازية

لغرض إنهاء هذه الدراسة نرى أنه من المهم اطلاع القارئ على التشريعات القانونية المتعلقة بالمحافظة على الغاز وعدم حرقه هباءً.

أ- صدر في ١٩٧٠/١٢/٢٤ قانون صيانة الثروة والمواد الهيدروكربونية المرقم (٢٢٩) لسنة ١٩٧٠، في وقت كان فيه النفط العراقي بيد الشركات الأجنبية.

لقد كانت هناك ضغوطا كبيرة من العراقيين العاملين في وزارة النفط وغيرهم لمنع حرق الغاز الطبيعي هدرًا من قبل الشركات الأجنبية، وكتبت عدة تقارير مهمة في حينه بهذا الخصوص، منها دراسة موسعة أعدتها في سنة ١٩٦٩، عندما كنت موظفا في وزارة النفط، لتحميل الشركات النفطية تكاليف هذا الهدر، وإصدار قانون يشابه القوانين الفنزويلية التي كانت قد صدرت في الأربعينيات من القرن الماضي لمنع حرق الغاز المصاحب وإعادة حرقه إلى المكامن ليحفظ هناك في حال عدم الاستفادة منه.

ولكن جاء القانون أعلاه مخيباً للآمال ودون الطموح بكثير، رغم أنه خطوة صغيرة في الاتجاه الصحيح، إذ أدخل فكرة إعادة حقن الغاز المصاحب في مواده (١٦) و(٣٣) و(٣٨)، وجميعها جاءت بصورة غير ملزمة.

ب- ثم صدر قانون الحفاظ على الثروة الهيدروكربونية المرقم (٨٤) لسنة ١٩٨٥، والصادر في ١٩٨٥/١٠/٢١، وذلك بعد ما يقارب (١٢) عاماً من تأميم النفط العراقي.

وجاء هذا القانون بالنسبة للمتابعين لهدر الثروة الوطنية مخيباً للآمال بصورة أكثر من ذي قبل، إذ رغم أن اسم القانون هو «الحفاظ على الثروة الهيدروكربونية»، والمفروض أنه صدر من حكومة تهتم بمصادرنا الطبيعية، وليس من قبل شركات أجنبية أو بتأثير منها، ألغيت المادة (٦٥) من هذا القانون، (٢٢٩) لسنة ١٩٧٠ المذكور أعلاه، وبدلت فقراته لتنسجم مع حالة

النفط مؤمماً. و كما يظهر لم «يرد» القانون أن «يلزم» الحكومة بالحفاظ فعلاً على الغاز، وجاءت مواده بشكل مطاطي وغير ملزمه. ولم يكن ممكناً الدفاع عنه في حينه حتى بالادعاء بأن صدوره كان في أوج الحرب العراقية - الإيرانية. وتعدر توفر الامكانيات المالية لإعادة حقن الغاز المصاحب بدلاً من حرقه. وظهر الامر كأن حرق الحكومة العراقية للغاز امر مسموح به !!.

لقد أضعنا عشرات بل مئات المليارات من الدولارات بسبب حرق الغاز هباءاً، نتيجة عدم وجود نصوص واضحة في القانون تمنع حرق الغاز، وهو أمر قامت به فنزويلا (وغيرها) قبل أكثر من نصف قرن. علماً أن الكلف اللازمة لإعادة حقن الغاز المصاحب لا تقارن بقيمة الغاز المحروق وتمثل نسبة ضئيلة جداً منه.

ج- قانونا «النفط والغاز» المقترحة من لجنة النفط والطاقة في البرلمان العراقي، ووزارة النفط.

إن كلا المسودتين أعلاه، تتضمنان فصلاً خاصاً، هو الفصل الرابع بعنوان: «استغلال الغاز». إنهما لا يضعان مادة خاصة توجب عدم حرق الغاز بالمرّة. إن هذا الأمر مسألة أساسية سواء كان العمل يدار من قبل «حملة التراخيص» أو من قبل الحكومة مباشرة. وفي كل الأحوال تتحمل ميزانيات الحكومة كلفة معدات وتشغيل إعادة الحقن للغاز المحروق.

إن الصيغة الموجودة في المادة (٢٧) الفقرة الثالثة (في كلا المسودتين)، تقول «يسلم الغاز المصاحب الذي يتم إنتاجه من المكمن والذي لا يتم استخدامه في العمليات البترولية أو يعاد حقنه في الحقل إلى الوزارة - النفط - دون مقابل». والسؤال الذي يطرح نفسه ما الفائدة من تسليم هذا الغاز إلى الوزارة، إذا كانت لا تتوفر منشآت في الوزارة تعين على استغلال هذا الغاز. إن هذه الصيغة قد حولت «وزر الحرق» من الشركات إلى الوزارة !!.

ومن الواجب وضع صيغة واضحة تمنع الحرق منعاً باتاً، و أن يضاف لها عكس ما مذكور أعلاه، أي: «يتم إعادة حقن الغاز المصاحب إلى الحقل، إلا إذا ارتأت الوزارة استلامه لغرض استخدامه أو معالجته أو تصديره». لقد آن الأوان لكي يحمي مجلس النواب هذه الثروة الهائلة المهذورة حرقاً.

٥- ما هو مطلوب الآن

أ- على ضوء جميع ما جاء أعلاه في هذه الدراسة نرى رفض الاتفاقية مع شركة شيل بما يتعلق بموضوع «شركة غاز البصرة»، لأنها غير قانونية ولا يسمح بها الدستور الحالي. كما أنها غير ذات فائدة اقتصادية للعراق، وإنما يستفيد منها الشريك الأجنبي. كذلك أن العمل المطلوب بإعادة تأهيل مشروع غاز الجنوب ليس معقداً فنياً، ويمكن تمويله من الميزانية الاعتيادية، وهو ذو مردود اقتصادي عال في حال قيام الجانب العراقي بتنفيذه.

في الوقت نفسه وبنفس قرار الرفض نرى أن يوعز مجلس الوزراء إلى وزارة النفط بالبدء بتنفيذ المشروع حالاً، تلافياً لاستمرار الهدر في الغاز المحروق، وتوفير المبالغ اللازمة للتأهيل، وذلك من خلال عقود خدمة اعتيادية تقوم بها وزارة النفط وبالتعاون مع الشركات الهندسية الأجنبية المختصة.

ب- نرى أن يضمن «قانون النفط والغاز» نصاً صريحاً يحرم فيه حرق الغاز، ويطلب إعادة حرقه إلى الممكن في حال عدم الاستفادة منه. مع إعطاء مهلة زمنية محددة لتنفيذ مشروع إعادة الحرق، على أن ينفذ في اقصر وقت ممكن. ويمكن لوزارة النفط أن تستلمه فقط لأغراض استخدامه والانتفاع منه، إذ أن تحريم الحرق ينطبق على الحكومة أيضاً. وعلى «حامي التراخيص» !! اللذين هم اصلاً- وكما يفترض- جزء من الحكومة في «عقود الخدمة الفنية».



المرفق (١-٢)

الملاح الأساسية لاتفاقية

غاز البصرة



الملاحح الاساسية لاتفاقية غاز البصرة

بجلسته غير العادية رقم خمسة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٧ وبناء على كتاب وزارة النفط بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٤ وافق مجلس الوزراء العراقي على دخول وزارة النفط في اتفاق مبادئ بين شركة غاز الجنوب وشركة شل لانشاء شركة مشتركة لاستثمار الغاز المصاحب المنتج من حقول النفط المحددة في محافظة البصرة.

تم توقيع اتفاق المبادئ بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٢ وبدأ الأطراف منذ تاريخه في تطبيق اتفاق المبادئ والتفاوض بخصوص العقود النهائية للمشروع.

تم الحصول على موافقة مجلس الوزراء على الأطر العامة للمشروع وشروطه التعاقدية بتاريخ ٢٠١٠/٦/٣٠ بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالعدد (٢٣٥٨٢) في ٢٠١٠/٧/١ ومرافقه قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤٣) لسنة ٢٠١٠ .
تم التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقيات الرئيسية بين شركة غاز الجنوب وشركتي شل وميتسوبيشي وذلك بتاريخ ٢٠١١/٧/١٢.

الاطار القانوني للمشروع:

- يقوم المشروع على انشاء شركة غاز البصرة وهي شركة مختلطة ذات مسؤولية محدودة بين شركة غاز الجنوب (٥١%) وكل من شركتي شل (٤٤%) وشركة ميتسوبيشي (٥%).
- تؤسس الشركة طبقا لقانون الشركات الخاصة رقم ٢١ لعام ١٩٩٧.
- تدخل الاتفاقيات حيز التنفيذ بعد موافقة مجلس الوزراء العراقي والتوقيع النهائي عليها.

وصف المشروع:

شركة غاز البصرة: شركة مختلطة ذات مسؤولية محدودة

الشركاء المؤسسون: شركة غاز الجنوب (٥١%)
شركة شل (٤٤%)
شركة ميتسوبيشي (٥%)

إدارة الشركة: تدار الشركة تحت توجيه لجنة الإدارة العليا بتمثيل من كافة الشركاء طبقا لحصص الاسهم. تقوم شركة غاز الجنوب بتعيين رئيس لجنة الإدارة العليا. وتستلزم جميع القرارات الهامة موافقة ممثلي شركة غاز الجنوب.

مدة المشروع:

تستمر الشراكة لمدة ٢٥ عاما من تاريخ بدء العمليات، يتم بعدها خروج الشركاء غير الحكوميين من الشركة ما لم توافق شركة غاز الجنوب على تمديد الاتفاق.

نطاق المشروع:

- يقوم المشروع على تأهيل المنشآت والمعامل الخاصة بمعالجة الغاز المصاحب المنتج من ثلاثة حقول في محافظة البصرة (حقول الرميثة / الزبير / غرب القرنة - ١). تجدر الإشارة الى انه تم تعديل نطاق المشروع المنصوص عليه في اتفاق المبادئ من كل حقول محافظة البصرة الى الثلاث حقول المذكورة.
- تكون الأولوية لإعادة تأهيل وإصلاح ورفع مستوى مرافق الغاز الحالية بغية زيادة الغاز المتاح في السوق المحلية.
- يتم شراء الغاز الخام من شركة غاز الجنوب.
- يتم بيع جميع المنتجات المعالجة (غاز جاف، غاز بترولي مسال، مكثفات) واللازمة لاستهلاك السوق المحلي الى شركة غاز الجنوب التي تتولى بدورها إعادة بيعها للمستهلكين المحليين ومحطات الكهرباء طبقا للأسعار والنظم التجارية التي تقرها وزارة النفط والحكومة العراقية.
- المنتجات الفائضة عن حاجة السوق المحلي يتم تصديرها للأسواق العالمية عن طريق شركة تسويق النفط SOMO.
- أخذا في الاعتبار أولوية توفير احتياجات السوق المحلي من الغاز اللازم لتوليد الكهرباء وبعد الحصول على موافقة لجنة الإدارة المشتركة تلتزم شركة غاز البصرة بتطوير وإنشاء مشروع بحري لاسالة الغاز الطبيعي وتصديره للأسواق العالمية (عن طريق شركة تسويق النفط SOMO) مما يعظم العائد الاقتصادي للمشروع ولجميع الشركاء.

- شركة غاز البصرة سوف تكون ملزمة بزيادة فرص العمل للمواطنين العراقيين المؤهلين في وظائف دائمة ، مع الحصول على المهارات والتكنولوجيا من شركة شل وشركة ميتسوبيشي من أجل المساعدة في بناء القدرات والمهارات في العراق.
- تلتزم شركة غاز البصرة بتشغيل جميع موظفي شركة غاز الجنوب التي ترشحهم شركة غاز الجنوب للعمل في غاز البصرة بصيغة أعارة خدمات .
- شركة غاز الجنوب سوف تستمر في العمل كشركة تابعة لوزارة النفط، حاملة لحصة الحكومة في شركة غاز البصرة، الى جانب دورها كمجهز للغاز الخام ومستلم للغاز الجاف ومنتجاته وبيعه في السوق المحلية.
- شركة غاز البصرة سوف تعطي الأفضلية للسلع والخدمات العراقية المؤهلة عندما تقوم بمنح العقود.

أصول ومنشآت غاز الجنوب وتمويل المشروع:

تم اعتماد اطار تجاري للمشروع يهدف الى تقليل العبء على موازنة وزارة النفط الى الحد الأدنى في السنوات الأولى للمشروع. وفي هذا الصدد تم الاتفاق على ان يقتصر التمويل الأولي المطلوب من شركة غاز الجنوب على مساهمتها بالأصول الثابتة المملوكة لها حالياً والمستخدمه في معالجة الغاز المنتج من الحقول الثلاثة المخصصة للمشروع. وليس بضمنها الاراضي التي تقع عليها تلك المنشآت حيث انه تماشياً مع القوانين السارية لن يتم نقل تلك الاراضي لشركة غاز البصرة ولكن سيتم تأجيرها لها.

ولاحتماب قيمة تلك الاصول اعتمد الأطراف على مكتب استشاري دولي معتمد في جمهورية العراق لتقييم تلك الأصول وهو مكتب Ernst and Young .

وبناء على عملية التقييم تم تقدير قيمة الاصول الثابتة لشركة غاز الجنوب بمبلغ ١,٥ مليار دولار امريكي. تلك القيمة يتم اعتمادها كمساهمة بالأصول لشركة غاز الجنوب ويتعين على الشركاء شل وميتسوبيشي معادلة قيمة تلك الاصول عن طريق استثمارات نقدية تستخدم في إعادة تأهيل تلك الاصول واعادتها الى سعتها التشغيلية الاصلية. وتنص الاتفاقيات على ان توجه شركة غاز البصرة ما لا يقل عن ٩٠% من ذلك المبلغ الى استثمارات تهدف الى زيادة انتاج الغاز ومشتقاته للسوق المحلي بما في ذلك قطاع توليد الطاقة.

ووفقا للاطار التجاري اعلاه من المتوقع عدم الحاجة الى مساهمات مالية اضافية من شركة غاز الجنوب خلال الأعوام الثلاث الأولى من المشروع.

بعد تمام انفاق المبلغ المكافئ لقيمة مساهمة شركة غاز الجنوب بواسطة شل وميتسوبيشي يلتزم كل طرف بتمويل حصته من المصاريف الاستثمارية اللازمة للمشروع.

وفي حالة موافقة لجنة الادارة العليا على مشروع اسالة الغاز الطبيعي للتصدير يلتزم الشركاء غير الحكوميين (شل وميتسوبيشي) بتوفير تمويل اضافي لحصة شركة غاز الجنوب الاستثمارية في حالة طلبها ذلك قيمته ١ مليار دولار امريكي يتم سداده من عائدات المشروع المستقبلية.

اخذا في الاعتبار الانتاج من الحقول الثلاثة المخصصة للمشروع (الزبير، الرميلة وغرب القرنة ١) والمتوقع ان يصل عند الذروة الى ٢٠٠٠ مقيم/ يوم فإن الاستثمارات المتوقعة للمشروع واللازمة لاعادة تاهيل المنشآت الحالية من خطوط انابيب ومحطات ضواغط وخطوط معالجة بالاضافة الى بناء المنشآت الجديدة اللازمة لمعالجة تلك الكمية من الانتاج واسالة الغاز الطبيعي تبلغ ١٧ مليار دولار امريكي خلال العشر سنوات القادمة.

التقييم الاقتصادي للمشروع:

تم وضع الاطار الاقتصادي للمشروع بهدف تعظيم العائد الاقتصادي للجانب العراقي مع تحقيق عائد مقبول على الاستثمار للشريك الاجنبي.

وعليه فقد تم الاتفاق على كافة النقاط التجارية اخذا في الاعتبار التدفقات النقدية المستقبلية وما تشمله من بنود التكلفة / العوائد / الضرائب.

وفي هذا الصدد تم اعداد نموذج اقتصادي (موديل) مشترك لتقييم المشروع وتم مراجعة هذا الموديل بواسطة استشاري مستقل KPMG لضمان دقته في عكس العوامل التجارية المختلفة كما تمت مراجعته مرة اخرى من قبل استشاري وزارة النفط Gaffney Cline حيث قام الاستشاري بمراجعة كافة الفرضيات المستخدمة كعناصر للتكلفة أو العائد.

ووفقا للموديل والفرضيات المستخدمة فيه فان معدل عائد (IRR) شركة غاز النصرة المتوقع يساوي ١٥%. ذلك المعدل تم احتسابه اخذا في الاعتبار التزامات المشروع المستقبلية وكذلك المشاريع المماثلة داخل و خارج العراق.

وفي حالة زيادة ارباح الشركة بصورة تحقق معدل عائد أعلى من ١٧.٥% تم وضع آلية في العقود لرفع سعر شراء الغاز الخام من شركة غاز الجنوب مما يؤدي الى زيادة معينة في ارباح شركة غاز الجنوب وخفض مقابل لارباح الشركاء الاجانب.

الجدوى الاقتصادية للمشروع للجانب العراقي:

تتمثل التدفقات النقدية العائدة على الجانب العراقي في قيمة بيع الغاز الخام بالاضافة الى الضرائب المستحقة على ارباح المشروع وكذلك نسبة ٥١% من ارباح المشروع متمثلة في حصة شركة غاز الجنوب.

ومن المتوقع ان تبلغ تلك التدفقات خلال عمر المشروع حوالي ٣١ مليار دولار امريكي هذا حتى لو لم يرفع العراق الأسعار في السوق المحلية العراقية على مدى الـ ٢٥ سنة المقبلة وذلك بالطبع بالاضافة الى التوفير المتوقع للحكومة العراقية الناتج عن وقف استيراد الغاز البترولي المسال بل وتصديره الى الاسواق العالمية وكذلك التوفير الناتج عن احلال الغاز الجاف محل النفط الخام وزيت الغاز في محطات توليد الكهرباء وتصدير تلك الكميات للاسواق العالمية.

ومن الجدير بالذكر أن كمية الغاز التي يتم حرقها حالياً في جنوب العراق تمثل خسارة اقتصادية تقدر بحوالي ١.٨ مليار دولار سنوياً.

الضرائب المستحقة على المشروع:

أحتسبت الضريبة على ارباح شركة غاز البصرة على اساس نسبة ٣٥% وفي حالة كانت النسبة المطبقة دون ذلك لأسباب قانونية أو تنظيمية فسيتم تحويل الفارق الى شركة غاز الجنوب في صورة مدفوعات اضافية على سعر الغاز الخام.

المراجعات والتدقيقات التي تمت على المشروع والعقود المختلفة:

قامت لجنة الادارة المشتركة للمشروع باستخدام العديد من الاستشاريين الدوليين ذوي الخبرة للتدقيق ومراجعة الافتراضات الاساسية للمشروع على النحو المذكور أدناه:

١- شركة Ernst and Young - القيام بعملية تقييم الاصول الثابتة لشركة غاز الجنوب.

٢- شركة KPMG -- مراجعة الموديل الاقتصادي المشترك.

٣- شركة Wood Mackenzie - دراسة معدلات ربحية المشروع مقارنة بالمشاريع المماثلة في البلدان المختلفة.

بالاضافة الى ذلك قامت وزارة النفط باستخدام الاستشاريين الدوليين كما هو موضع ادناه لعمليات المراجعة والتدقيق:

١- مكتب Vinson & Elkins - الاستشارات القانونية ومراجعة العقود ومستندات المشروع.

٢- مكتب Cleary Gottlieb, Steen and Hamilton LLP - الاستشارات القانونية ومراجعة العقود ومستندات المشروع .

٣- مكتب Gaffney Cline & Associates Inc. - مراجعة النواحي التجارية والاقتصادية والفرضيات المستخدمة في الموديل الاقتصادي.

البنود الأساسية لمشروع غاز البصرة

<p>شركة مختلطة ذات مسؤولية محدودة مؤسسة طبقاً لقانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧.</p>	<p>شركة غاز البصرة</p>
<p>شركة غاز الجنوب (٥١%)، شركة شل (٤٤%) وشركة ميتسوبيشي (٥%)</p>	<p>الشركاء المؤسسون</p>
<p>ستدار شركة غاز البصرة تحت توجيه لجنة الادارة العليا بتمثيل من كافة الشركاء طبقاً لحصص الأسهم. تقوم شركة غاز الجنوب بتعيين رئيس لجنة الادارة العليا. جميع القرارات الهامة للجنة الادارة العليا تستوجب موافقة شركة غاز الجنوب.</p>	<p>إدارة الشركة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • ستقوم شركة غاز الجنوب بنقل الأصول الثابتة الحالية والمستخدم في معالجة الغاز الناتج عن الحقول النفطية المخصصة للمشروع (الزبير، الرميلة وغرب القرنة ١) الى شركة المشروع. • سيقوم كل من شركة شل وميتسوبيشي بتقديم استثمارات بقيمة مكافئة لتلك الأصول تستخدم في إعادة تأهيل وزيادة ساعات تلك المنشآت. • الاستثمارات الاضافية اللازمة للمشروع بعد معادلة شل وميتسوبيشي لقيمة اصول غاز الجنوب يتم بتقديمها من قبل جميع المساهمين وتستخدم في اضافة المزيد من المنشآت والمعامل اللازمة لمعالجة الغاز الخام. • رهنا على الحصول على موافقة اللجنة الادارية العليا، ستقوم شركة غاز البصرة ايضا بإنشاء مشروع بحري لاسالة الغاز الطبيعي (LNG). • مجموع الاستثمارات المتوقعة حالياً حوالي ١٧ مليار دولار أمريكي. 	<p>أصول شركة غاز البصرة والاستثمارات</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تدخل الاتفاقيات حيز التنفيذ بعد موافقة مجلس الوزراء العراقي عليها. • فترة ما قبل البدء بالعمليات تصل الى ١٥ شهراً (التي سيتم خلالها الحصول على الموافقات والتصاريح واعداد الاتفاقيات الفرعية). • تلزم شركة شل وميتسوبيشي بانفاق ١,٥ مليار دولار أمريكي خلال الثلاثة أعوام الأولى من بدء العمليات (عدا ظروف القوة 	<p>الجدول الزمني</p>

<p>القاهرة وبعض العوامل الخارجة عن تحكم الأطراف) ولا يتم مطالبة غاز الجنوب بأية استثمارات لحين الوصول لذلك المبلغ.</p> <ul style="list-style-type: none"> • يجب الاتقل استثمارات كل من شركة شل وميتسوبيشي الهادفة لزيادة انتاج الغاز ومشتقاته للاستهلاك المحلي عن ٩٠% من اجمالي مبلغ ال ١,٥ مليار دولار. • يجب على المساهمين من القطاع الخاص بيع أسهمهم لشركة غاز الجنوب بعد ٢٥ عاما من بدء العمليات، ما لم توافق شركة غاز الجنوب على تمديد العقد. 	
<p>الافضلية ستعطي للشركات العراقية المؤهلة لإنشاء المشروع.</p>	<p>المنشآت</p>
<p>شركة غاز الجنوب ستزود الغاز الخام من الحقول الثلاثة المخصصة (الزبير، الرميلة وغرب القرنة ١) لشركة غاز البصرة.</p>	<p>توريد الغاز الخام</p>
<p>شركة غاز الجنوب ستقوم بشراء الغاز المعالج للسوق المحلي وستزوده لمحطات الطاقة الكهربائية او للاستعمالات المحلية الأخرى.</p>	<p>شراء الغاز المحلي</p>
<p>الغاز البترولي المسال سيباع لشركة غاز الجنوب للسوق المحلي، او للتصدير من خلال SOMO</p>	<p>بيع الغاز البترولي المسال</p>
<p>تصدير الغاز الطبيعي المسال (LNG) سيكون من خلال SOMO. ومن المتوقع ان الاتفاقيات طويلة المدى ذات الصلة سيتم التفاوض بشأنها في حينه، لدعم تمويل مشروع بناء منشآت اسالة الغاز الطبيعي.</p>	<p>بيع الغاز الطبيعي المسال</p>



المرفق (٢-٢)
مشروع غاز البصرة



مشروع غاز البصرة*
(Basra Gas Company - BGC)

أولاً: حصص رأس المال

51%	شركة غاز الجنوب (SGC)
49%	شركة شل/ ميتسوبيشي

ثانياً: الطاقة الانتاجية

2000 مقيم/يوم

ثالثاً: التكاليف*

12800 مليون دولار

كلفة تأهيل وتشبيد منشآت الغاز

4400 مليون دولار

كلفة تشبيد وحدة LNG

* تم تقييم منشآت شركة غاز الجنوب من قبل شركة عالمية متخصصة وبلغت قيمة الأصول (1524) مليون دولار، وسيقوم أئتلاف شل/ميتسوبيشي باتفاق مبلغ موازي لذلك الرقم لتمويل حصته في السنوات الثلاث الأولى للمشروع، أما بقيمة متطلبات الاستثمار للسنوات اللاحقة فيتم تمويلها بحسب نسبة المساهمة برأس المال (51% - 49%) وبالبلغه نحو 17.2 مليار دولار، شركة غاز الجنوب تقوم بتمويل جزء من حصتها (3.712 مليار دولار) من الموازنة العامة وهذا المبلغ ينفق في مرحلة الانشاء فقط حيث ان العوائد في هذه المرحلة لاتغطي مبالغ الاستثمار اما بقية مبلغ الاستثمار فيمول من عوائد حصتها في المشروع.

رابعاً: التمويل

3712 مليون دولار	التمويل المطلوب من SGC
6982 مليون دولار	التمويل المطلوب من الشريك الاجنبي
1000 مليون دولار	قرض يقدمه الشريك الاجنبي (اختياري)

خامساً: الاسعار

- 1- سعر نفط خام برنت (75) دولار/ برميل
- 2- سعر الغاز الخام يمثل نسبة (10%) من اجمالي ايرادات المشروع وتزداد النسبة مع زيادة معدل عائد المشروع.
- 3- سعر الغاز الجاف من BGC الى SGC يمثل نسبة (33.6%) من السعر العالمي ويعادل (3.22 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية BTU).
- 4- سعر الغاز الجاف من SGC الى السوق المحلية يبلغ (1.04 دولار لكل مليون BTU) ويعادل السعر الحالي (50 دينار/ متر مكعب).

*احتسب سعر الغاز الجاف إستناداً الى سعر زيت الوقود العالمي (على اساس المحتوى الحراري المكافئ) والذي يمثل نحو 74% من سعر النفط الخام برنت (كمعدل للعلاقة بينهما خلال السنوات السابقة)، والسعر 3.22 يمثل نسبة 33.6% من معدل سعر زيت الوقود العالمي الذي هو 9.58 (= 75 دولار سعر الخام * 74% / 5.79 معامل تحويل).

سادساً: المؤشرات الاقتصادية للمشروع

(مليون دولار)

المؤشرات	شركة غاز البصرة (المشروع)	أنتلاف شل/ميتسوبيشي	شركة غاز الجنوب*	وزارة المالية
معدل العائد الداخلي (IRR)	%15.4	%15	%24	
صافي التدفق النقدي الحقيقي (NPV)	4509	2272	3560	
صافي التدفق النقدي الاسمي	38876	**21549	18851	
صافي الدخل من الغاز الخام			17704	
صافي الدخل من الضرائب				21234

* على أساس الاتفاق النقدي فقط دون احتساب المساهمة بالأصول
 ** الزيادة عن حصة SGC بسبب تصفية حصة الشريك الاجنبي (اعطائه مايعادل قيمة أصوله) في نهاية عمر المشروع .

- ان الالتزامات المالية لشركة غاز الجنوب وحسب النموذج الاقتصادي ستكون فقط مساهمتها بالأصول المقدرة بـ (1.5 مليار دولار) + متطلبات تمويل الاستثمار (3.7 مليار دولار) ، اما بقية المبالغ المطلوبة فتمول من عوائد المشروع، في مقابل ذلك يتحقق لشركة غاز الجنوب عائد صافي بحدود (9 مليار دولار) بعد تغطية التكاليف ومبالغ دعم الاسعار، هذا بالإضافة الى العوائد المتحققة للعراق من الضرائب والرسوم المقدرة بـ (22 مليار دولار) وكما هو موضح لاحقاً.

سابعاً: دعم الاسعار

المبالغ المطلوبة لشراء المنتجات من BGC بالاسعار العالمية	36198 مليون دولار
المبالغ المتحققة من بيع المنتجات في السوق المحلية بالاسعار الحالية	+ 8700 مليون دولار

صافي مبالغ دعم الاسعار	= 27498 مليون دولار

ثامناً: صافي موقف شركة غاز الجنوب

صافي التدفق النقدي للشركة	18851 مليون دولار
المبالغ المتحققة للشركة من مبيعات الغاز الخام الى BGC	+ 17704 مليون دولار

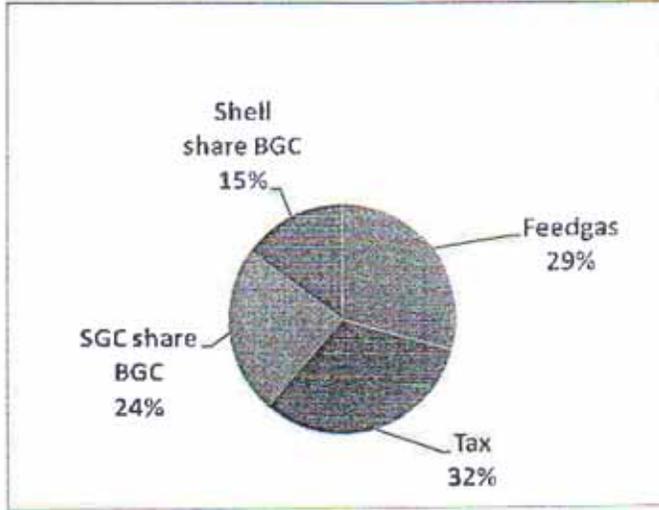
صافي موقف الشركة <u>عند عدم تحملها مبالغ دعم الاسعار</u>	= 36555 مليون دولار
صافي موقف الشركة <u>عند تحملها مبالغ دعم الاسعار</u>	9057 مليون دولار

تاسعاً: صافي موقف العراق

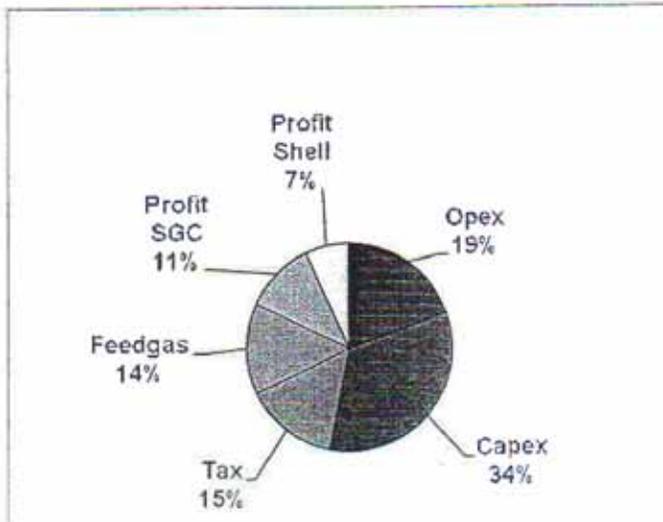
صافي موقف شركة غاز الجنوب (مع تحملها مبالغ الدعم)	9057 مليون دولار
المبالغ المتحققة من الضرائب (وزارة المالية) والرسوم (شركة التسويق)	+ 22081 مليون دولار

صافي موقف العراق	= 31138 مليون دولار

عاشراً: الشكل البياني التالي يوضح كيفية تقسيم صافي القيمة الحقيقية (NPV) المتحققة خلال عمر المشروع...



• اما الشكل التالي فيوضح كيفية تقسيم الإيرادات الحقيقية بين المفردات الأساسية خلال عمر المشروع (نسبة الأرباح الحقيقية لكل طرف)...





المرفق (٣-٢)

تأسيس شركة غاز البصرة



الى السيد مدير مكتب دولة رئيس الوزراء المحترم

من/ مكتب مستشار رئيس الوزراء للشؤون القانونية

م/ تأسيس شركة غاز البصرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركته

الحاقاً بمذكرة المرقمة ٢٥٣ في ٢٧/٩/٢٠١٠

واشارة الى كتابكم المرقم ٦٦٤٤ في ٣٠/٩/٢٠١٠ الموجه الى وزارة النفط.

نظراً لعدم حضور من يمثل وزارة النفط لغرض مناقشة مسودات عقود تأسيس شركة مختلطة محدودة مع شركة شيل الهولندية وشركة متسويشي اليابانية (شركة غاز البصرة) ، ولمستعجلة الموضوع، نبين ادناه ملاحظاتنا بشأنه وبشكل مختصر لأن العقود كبيرة ومتشعبة وتحتاج لوقت غير متوفر لدينا لغرض دراستها بامعان وبيان الرأي بشأن كل مادة أو فقرة فيها:-

أولاً- لا يوجد سند قانوني يسمح للأشخاص الاعتباريين (الشركات) والأشخاص الطبيعيين اجتبا كقوا أم عراقيين بالقيام باستثمارات في مجال استخراج وإنتاج الغاز في العراق، أو تأسيس شركات تصل في هذا المجال.

١- إن وزارة النفط تسعى الى تأسيس شركة مختلطة محدودة باسم (شركة غاز البصرة) بين شركة غاز الجنوب وشركة شيل غاز العراق وشركة دايون غاز العراق بموجب قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ بهدف تطوير واستغلال واستثمار حقول الغاز في جنوب العراق (مجنون والزبير والرميلة وغرب القرنة).

٢- ان قانون الشركات المذكور يسمح للقطاع الأجنبي (القطاع العام) بالمساهمة مع القطاع الخاص لتأسيس شركات مختلطة مساهمة أو محدودة، ولكن القانون المنكور وكافة القوانين النافذة لغاية أيلول/٢٠٠٣ لم تكن تسمح للأجانب (شركات أم أشخاص طبيعيين) أن تكون لهم حصص أو أسهم في شركات عراقية، وبالتالي فإن الدولة العراقية قد نجحت الى تشريع قوانين أو الى ابرام اتفاقيات دولية لغرض تأسيس شركات مشتركة مع دول أو شركات أجنبية.

٣- في أيلول/٢٠٠٣ صدر امر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٣ والذي تم بموجبه السماح للأجانب بتأسيس كيانات تجارية لهم في العراق أو بالمشاركة مع مستثمرين عراقيين لتأسيس تلك الكيانات والاستثمار في العراق في القطاعات الاقتصادية، ولكن الامر المذكور استثنى من هذا الحكم قطاع الموارد الطبيعية أو أي من المرافق التي تتم فيها المعالجة الأولية للمواد الخام التي تستخرج من الموارد الطبيعية (القسم ٦/١).

٤- تم التأكيد على مبدأ عدم السماح للعراقيين والأجانب في الاستثمار في مجالي استخراج وإنتاج النفط والغاز استناداً الى المادة ٢٩ من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ (المعدل)، التي تخضع باستثناء (الاستثمار في مجالي استخراج وإنتاج النفط والغاز) من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ (المعدل) النافذ.

٥- ان مجالات الاستثمار الوطني والأجنبي في القطاع النفطي محددة حالياً حصراً في مجال تصفية النفط الخام وفي مجال استيراد وبيع المشتقات النفطية.

٦- ان العقود المزمع توقيعها مع الشركات اعلاه هي في الواقع عقود مشاركة في الاستخراج والانتاج والتصدير، وهو ما لا يسمح به القانون، وان أية مصطلحات أو تعابير قد تستخدم في العقود المزمع توقيعها معها توحى بأن تلك العقود هي ليست عقود استثمار أو استغلال أو إنتاج أو استخراج للغاز، لا قيمة لها من الناحية القانونية، تطبيقاً للقاعدة القانونية (بأن العبرة في العقود للمقاصد والمعاني وليس للألفاظ والمباني).

ثانياً: ان مسودات العقود المزمع توقيعها تقضي بنقل أصول شركة غاز الجنوب الى (شركة غاز البصرة) المزمع تأسيسها مع كل من شركة شيل غاز العراق وشركة دايمون غاز العراق، مما يعني خصخصة لشركة غاز الجنوب.

١- ان المستند القانوني رقم (٩) المرفق بمسودة عقد تطوير غاز الجنوب والخاص بعقد نقل أصول شركة غاز الجنوب الى (شركة غاز البصرة) المزمع تأسيسها يشير الى نقل كمل موجودات وأصول شركة غاز الجنوب مع قطع الغيار الى الشركة المذكورة.

٢- ان نقل أصول شركة غاز الجنوب الى الشركة المزمع تأسيسها يتعارض مع القانون حيث ان نقل الموجودات يعني خصخصة شركة غاز الجنوب من دون وجود تشريع يسمح بخصخصة الشركة، كما ان العملية ستؤدي الى افراغ شركة غاز الجنوب من كيائها وابقاءها مجرد هيكل على الورق من دون أصول أو موجودات بما يتعارض وعقد تأسيس الشركة.

٣- ان نقل الاصول سيكون الى شركة يساهم فيها آجانب وتعمل في مجال استخراج و انتاج الغاز مما يجعل عملية الخصخصة اكثر تعقيداً.

٤- لم تحدد في العقد قيمة الموجودات والأصول المقرر نقلها الى (شركة غاز البصرة)، كما يظهر بأن هناك أصول تحت الانشاء ينبغي بموجب العقد تحويلها الى الشركة المزمع تأسيسها.

٥- ان رأسمال شركة غاز البصرة حسب مسودة العقد هو (٢٠) مليون دولار، في حين ان موجودات وأصول شركة غاز الجنوب التي ستتقل الى الشركة المذكورة تقدر بمليارات الدولارات.

٦- ان نقل أصول شركة غاز الجنوب الى شركة غاز البصرة التي يساهم فيها شركتي شيل ودايمون، تتضمن آلاف الدونمات من الأراضي، ولا يوجد سند من القانون يسمح بنقل تلك الأصول الى الشركة حتى ولا وضعها تحت تصرفها أو تخصيصها لها.

٧- ان اكثر من ٢٠ منشأة وموقع ومحطة ستم نقلها الى شركة غاز البصرة حسب ما هو محدد في المستند رقم ٣ الملحق بعقد تطوير غاز الجنوب.

ثالثاً: تعارض آليات التعاقد والعمل المتفق عليها بين المساهمين وبين ما هو مقرر في قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧.

ان قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ يفرض آليات في تأسيس الشركات المختلطة المحدودة ولا يسمح بالاتفاق على خلافها، في حين يلاحظ من مسودة عقد المساهمين، وعقد تطوير غاز الجنوب والعقود الاخرى المزمع توقيعها بين الأطراف ذو العلاقة بان احكامها تختلف جوهرياً عن احكام القانون، وبالتالي فان صيغة الشركة المختلطة المحدودة لا يمكن أن تحقق الاهداف التي يسعى الى تحقيقها المساهمون ومن تلك الاحكام على سبيل المثال، صيغة عقد تأسيس الشركة، والوثائق والشروط الواجب توافرها لغرض تقديمها الى مسجل الشركات، وأسلوب ادارة الشركة، وكيفية تحديد رأسمال الشركة، وتقييم الحصة العينية في رأسمال الشركة، وانقضاء الشركة

وتصفيتهما، وكيفية التصرف بأسهم الشركة ونقل ملكيتها، وتدقيق الحسابات وغير ذلك من المسائل التي لا يسمح القانون بالاتفاق على خلافها.

رابعاً: اختبار المساهمين في شركة غاز البصرة

لا توجد في الأوليات ما يوضح كيفية اختبار شركة شيل دون غيرها من الشركات العالمية المتخصصة للتعاقد معها والمساهمة معها في تأسيس شركة مختلطة مع شركة غاز الجنوب، حيث لم تجر منافسة بشأن المشروع بين الشركات العالمية وأسباب اختبار شركة ميتسوبيشي لاحقاً من قبل شركة غاز الجنوب وشركة شيل ودعوتها سوية للمساهمة في الشركة دون غيرها من الشركات المتخصصة في قطاع الغاز، وما علاقة شركة شيل الهولندية في دعوة شركة أجنبية أخرى للدخول في مشاركة مع شركة غاز الجنوب في الوقت الذي لا يوجد للشركة المذكورة أية صفة رسمية أو أية علاقة تعاقدية أصلية لحد الآن مع وزارة النفط.

خامساً: فترة العقود وفترة بقاء الشركة

ان فترة نفاذ العقود هي ٢٥ سن، في حين ان قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ لا يحدد فترة زمنية لبقاء الشركة ولكن القانون يوضح احكام انقضاء الشركة، وبالتالي ما لم تتحقق تلك الاحكام، لا يمكن انتهاء الشركة، مما سيخلق تعارض واشكالية قانونية في معالجة التناقض ما بين العقد والقانون.

سادساً: تحويل الاموال

ان عقد تأسيس الشركة يسمح باستيراد وتصدير وتبادل العملات القابلة للتحويل بحرية تامة خلافاً للقانون، ومثل هكذا نص في عقد التأسيس لن يبقل من مسجل الشركات.

سابعاً: عقد تأسيس الشركة

يتضمن عقد التأسيس أنشطة كثيرة تمارسها الشركة لا يمكن أن تمارسه حتى الشركة الحكومية في حين ان الشركة المزمع تأسيسها هي شركة خاضعة لقانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ الذي ينظم احكام الشركات الخاصة وليس العامة.

ثامناً: موظفو شركة غاز الجنوب

تقضي العقود المزمع توقيعها باعارة موظفي شركة غاز الجنوب الى شركة غاز البصرة المطلوب تأسيسها من دون أي سند من القانون، حيث لا يوجد أي اساس قانوني يسمح باعارة خدمات الموظفين الى شركة من القطاع المختلط ولفترة غير محددة وحصولهم على رواتب وامتيازات تتحمل كلفها في النهاية الدولة.

تاسعاً: أليات عمل المشروع

ان العقود المزمع توقيعها بين المساهمين وبين وزارة النفط والشركات المساهمة وبين شركة غاز الجنوب والشركات المساهمة ومع شركة غاز البصرة المزمع تأسيسها، واللجان المتفق على تشكيلها لادارة المشروع جنباً الى جنب مع ادارة شركة غاز الجنوب وفقاً لقانون الشركات، ومكاتب الحسابات المستقلة واللجان الاستشارية واللجان العليا لادارة المشروع وشركة غاز البصرة والمستشارين الفنيين والتقنيين والخبراء المقرر تعيينهم، والمعادلات السعرية واحتساب

الكميات وغيرها من الاحكام التي وردت في الوثائق اعلاه نجدها معقدة وشائكة وستؤدي حتماً الى الكثير من المشاكل والمنازعات القانونية والمالية والفنية والادارية.

عاشراً- الاحتياجات من الغاز وسعر بيع المنتج

١- لم توضح العقود آلية تأمين حاجة الاهالي والمحطات الغازية لتوليد الطاقة الكهربائية والمعامل التي تستخدم الغاز كمادة أولية في صناعاتها، من الغاز المنتج.

٢- ان اسعار بيع الغاز المنتج سيكون بأسعار عالمية وهذا ما يؤدي الى زيادة اسعار الغاز على الاهالي والقطاعات الاخرى التي تحتاجه.

٤- لا توجد آلية لمعالجة لمن تكون الاولوية في تصدير الخاص في حالة السير في عملية التراخيص في حقول المنصورية وعكاز والسبيبة، خاصة وان شيل قد اشترطت كمية معينة من الغاز المعد للتصدير ان يكون من حصتها.

احد عشر-نفاذ العقود

١- يظهر من العقود بان شركة شيل قد بدأت العمل فعلياً في تطوير حقول الغاز، في حين ان وزارة النفط لم تحصل بعد على موافقة مجلس الوزراء على تأسيس شركة غاز البصرة او على مساهمة شركتي شيل وميتسوبيشي فيها بشكل رسمي، او على توقيع عقود تطوير واستخراج حقول الغاز معها.

٢- يظهر من مقدمة مسودة عقد تطوير غاز الجنوب بان اتفاق المبادئ المبرم مع شيل قد تم تمديده في ٢٨/٢ و ٣/٣/٢٠١٠ في حين لا يوجد مفهوم تمديد لعقود ليست نافذة اصلاً.

اثنا عشر-حلول الشركات

١- يظهر من مسودات العقود بان شركات مستحدثة لغرض تنفيذ العقود وتأسيس (شركة غاز البصرة) قد حلت محل الشركات الاصلية وهي شركة شيل الهولندية وشركة ميتسوبيشي اليابانية وهي شركة دايمون غاز العراق محل شركة ميتسوبيشي، وشركة شيل غاز العراق محل شركة شيل الهولندية.

٢- لا يوجد ما يوضح ما هي امكانيات الشركات المستحدثة الفنية ومقدار رأسمالها ومكان تسجيلها ومركزها القانوني.

ثلاثة عشر- التغيير في القانون

لا يجوز قبول مبدأ(التغيير في القانون والاستقرار الاقتصادي) في عقود بيع الغاز والوارد في المادة ١١-٣ من عقد تطوير غاز الجنوب والمستند القانوني (١٣) المرفق بعقد تطوير غاز الجنوب.

اربع عشر- مشاركة شركة غاز البصرة في عقد المساهمين

ان مسألة قبول شركة غاز البصرة بعد تأسيسها طرفاً في عقد المساهمين المزمع توقيعه بين المساهمين في الشركة ذاتها(شركة غاز الجنوب وشركة شيل غاز العراق وشركة دايمون غاز العراق) امر لا يمكن تصوره من الناحية القانونية والتعاقدية.

خامس عشر- الاحتكار

ان شركة غاز البصرة ستكون شركة محتكرة، لانها ستكون الشركة الوحيدة لتكرير الغاز الطبيعي المنتج في حقول البصرة النفطية، وليس من صلاحية وزارة النفط ابرام اي عقد مع شركة اخرى غير شيل لتطوير واستثمار الغاز من حقول البصرة.

سادس عشر- عقد التأسيس

ان مسودة عقد تأسيس شركة غاز البصرة الوارد في المستند القانوني رقم (١٠) المرفق بعقد تطوير غاز الجنوب يتعارض مع القانون لان اهداف الشركة المثبتة في العقد هو العمل في قطاع الاستخراج والاستثمار والتنقيب والانتاج في مجال الغاز وهو مالا يسمح به القانون العراقي النافذ.

سابع عشر- القانون الواجب التطبيق على عقود بيع الغاز

ان عقود بيع والشراء للغاز الطبيعي المسال تخضع بموجب المستند القانوني (١٤) (الفقرة ٦) الى القانون الانكليزي في حين ان الشركة المزمع تاسيسها هي شركة عراقية والبيع يتم في العراق علماً بأنه ورد في مكان اخر من المستند بتطبيق القانون العراقي في عقود الغاز البترولي المسال والغاز البترولي المكثف.

ثامن عشر- الضرائب والرسوم

١- ان القانون يفرض الرسوم والضرائب على الشركات العراقية وفقاً للقانون النافذ حين تحقق الرسم او الضريبة، عليه لا يجوز اعتماد قيمة الرسوم والضرائب النافذة حالياً على أنشطة الشركة.

٢- المستند رقم (٨) يشير الى اعفاء الاصول المستخدمة لغرض الانتاج الكمركية اضافة الى اعفاءات واحكام لا يجوز اعتمادها، وينبغي اخضاع احكام الرسوم والضرائب الى القوانين النافذة حين استحقاقها.

٣- ان عقد تطوير غاز الجنوب يقضي في المادة ١١-٦ بتحمل وزارة النفط دفع رسم الطابع خلافاً للقانون.

تاسع عشر- الوزارة

ان وزارة النفط هي طرف في العقود المزمع توقيعها، في حين ان الطرف المعني في هذه العقود هي شركة غاز الجنوب، عليه لماذ اقحام الوزارة اي الحكومة العراقية في العقود مما يرتب مسؤوليات قانونية على الحكومة في حالة حصول اية مشاكل في التنفيذ.

عشرون- النشر في الجريدة الرسمية

ان التزام وزارة النفط في المادة ٢-٢ من عقد التطوير بنشر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على العقد في الجريدة الرسمية امر غير وارد لمخالفته لقانون النشر.

احد وعشرون- التزامات شركة المشاريع النفطية

ان العقود المزمع توقيعها تفرض التزامات على شركة المشاريع النفطية وهي ليست طرفاً في تلك العقود مما يخالف مبدأ عدم سريان اثر العقود على طرف الثالث.

اثنتان وعشرون- حقوق شركة شيل وشركة دايمون

ان الحقوق الممنوحة الى الشركتين اعلاه بموجب عقد تطوير غاز الجنوب(المادة ٣) واسعة جداً كما ان التزامات وزارة النفط تجاه الشركة واسعة ايضاً ولا يمكن تحقيقها.

ثلاثة وعشرون- التحكيم

١- ان عقد تطوير غاز الجنوب يخضع الى التحكيم الدولي بموجب قواعد غرفة التجارة الدولية في باريس.

٢١- ن مكان التحكيم في جنيف.

٣- ان المادة ١٥-٦ تقضي بتنازل الجانب العراقي عن اي حق للاعراض او الطعن بقرارات التحكيم وهو قرار غريب ومخالف للقانون العراقي.

اربعة وعشرون- عدد نسخ العقد

المادة ١٧-٩ من العقد تشير الى انه ابرم بنسخ عديدة وتعتبر كل واحدة منها نسخة اصلية، وهذا ما يتعارض مع العرف والتطبيق في العقود حيث لا يجوز ان يكون لكل طرف في العقد اكثر من نسخة واحدة.

خمسة وعشرون- التمويل

تقضي المادة ٦ من عقد المساهمين بتشكيل لجنة للتمويل الخارجي لتمويل الخارجي لتمويل المساهمين، هذا يعني ان الشركات المساهمة غير قادرة على تمويل انشطتها من غير الحصول على التمويل الخارجي وطبعاً بضمان الاصول المنقولة اليها والعقود المبرمة معها.

راجين التفضل بالاطلاع واعلام وزارة النفط بملاحظاتنا اعلاه

مع التقدير

د. فاضل محمد جواد

مستشار رئيس الوزراء للشؤون القانونية

٢٨/١٠/٢٠١٠

—
نظرة في دورات
التراخيص النفطية والغازية
—

استطاعت وزارة النفط في الأعوام الأخيرة الماضية أن تحقق الكثير من الأعمال، رغم الظروف الأمنية الصعبة جداً، والجو السياسي العام والخاص المضطرب والمحبط لكل الآمال، وحالات السرقات والرشاوى والتهريب والفساد المالي والإداري السائدة في عموم القطر وفي جميع أجهزة الدولة، لدرجة صارت النزاهة هي الاستثناء. إضافة لحالة اليأس المسيطرة على الجماهير العراقية، من إمكانية تحسين الأوضاع. وحالة اليأس هذه هي التي تهيئ جواً للقبول بأمر لم تكن مقبولة من قبل، أو القبول بحال هو أقل من الطموح باعتبار أن هذه الحالة هي "أمر مؤقت"؛ ولكن لا يزال التاريخ يعلمنا أن القنوط واليأس وعدم البحث عن سبل أخرى يجعل "الأمر المؤقت"، أمراً دائماً!!.

لقد تمكنت وزارة النفط، وعلى الرغم من كل الظروف المشار إليها آنفاً، من إعادة الإنتاج النفطي لمستوى فترة ما قبل الاحتلال، كذلك تمكنت (تقريباً) من إنهاء حالات سرقة وتهريب المنتجات النفطية. والاتجار بها بصورة شبه علنية في الأسواق السوداء، وهي الحالة التي كانت سائدة وظاهرة للعيان، وكانت طريقة الكثير جداً من الناس لشراء حاجاتهم من المنتجات النفطية، وانتهت الظواهر اليومية لطوابير البشر والسيارات، انتظاراً لاستلام البنزين والغازولين والكيروسين واسطوانات الغاز السائل. ولكن من الأمور المنطقية أن يكون لدى الجميع تطلعات وطموحات مشروعة للحصول على أفضل مما هو موجود حالياً، وأن تقدم الوزارة أفضل مما قدمته حتى الآن، إذ تاريخياً - وفي أذهان العديد- فإن نخبة الخبرة والمقدرة العراقية كانت تجد ضالتها في وزارة النفط. لذا يتوقع من الوزارة الكثير دائماً، وتنتقد لاستيراد المنتجات النفطية لتغطية الحاجة، وللتأخر الحاصل في تأهيل المصافي أو إنشاء الحديث منها وذلك لتجنب الاستيراد الكبير، ولتحسين مواصفات المنتجات النفطية المتداولة. كما يلومها العديد من الناس، ويعتبرها أحد أسباب عدم توفر الكهرباء، وذلك بسبب عدم توفير الوقود اللازم للمحطات والمولدات الكهربائية في المكان والزمان اللازمين. كما تنتقد الوزارة في مسألة تأخير نصب أجهزة القياس مما يثير شكوكاً مشروعة أخرى، وخصوصاً في هذه الأجواء المترعة بعدم النزاهة، مع التأكيد بأن أية سرقة

أو تلاعب بالكميات المصدرة من النفط الخام لحساب الجهات المستوردة لم تحدث بسبب نقص هذه الأجهزة، ولكن من المحتمل حدوث ذلك بالنسبة للمنتجات النفطية، وقد يكون الأمر مستمراً بسبب أن السوق المحلية لا تزال تتضمن تجارة المنتجات النفطية في السوق السوداء، وعطل أجهزة القياس قد تكون أحد أسباب هذه الحالة. لن نتحدث اليوم عن الأمور أعلاه، وإنما سوف نتحدث عن أهم عمل لوزارة النفط، وهو التوسع في تطوير وإنتاج النفط الخام والغاز، وزيادة الثروة النفطية. ولن نتحدث عن محاولات إمرار قانون للنفط والغاز يضر بالعراق والعراقيين، إذ بحثنا ذلك في أماكن أخرى عديدة. كما لن نتحدث عن إيقاف حرق الغاز المصاحب المنتج مع النفط هدرًا، ما سوف نتحدث عنه اليوم هو دورات التراخيص الأربعة، التي قامت وزارة النفط بتوقيع ثلاث منها، ويتوقع أن يتم توقيع الرابعة في آذار من عام ٢٠١٢ القادم.

لقد قامت الوزارة بجهد كبير- وبكل المقاييس- في هذا الجانب، وبالتعاون مع الشركات الاستشارية، سواء في تحضير وثائق وتقييم الشركات العالمية لغرض دراسة صلاحيتها للمشاركة، أو المناقشات التي تمت معها خلال الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠، والتي انتهت بتوقيع العقود، والمصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء في أواخر ٢٠٠٩ وأوائل ٢٠١٠، وذلك فيما يتعلق بدورتي التراخيص الأولى والثانية، ولحقوق نفطية عملاقة جداً وحقوق أخرى أصغر، وهي بالعموم في المناطق الجنوبية والوسطى من العراق

وقد استمرت وزارة النفط الاتحادية/المركزية بدورات التراخيص وبوتائر عالية!!، حيث تم توقيع العقود الغازية، في أواسط ٢٠١٠، ضمن دورة التراخيص الثالثة، باعتماد نفس أسلوب عقود دورتي التراخيص الأولى والثانية، وذلك باستخدام ما يسمى ”عقود الخدمة الفنية (TSC) Technical Services Contracts“، والتي تختلف جذرياً عن عقود المشاركة بالإنتاج. علماً أن مجلس الوزراء لم يصادق على العقد الأخير (الثالث) لدورة التراخيص الثالثة والمتعلق بحقل ”عكاس“ الغازي الموجود في غرب مدينة الأنبار إلا في أواخر أيلول ٢٠١١. أن جميع عقود دورات التراخيص الثلاث هي لحقول نفطية وغازية معروفة ومحددة، وقسم منها في طور الإنتاج المتقدم لأعوام عديدة جداً.

ثم جاءت دورة التراخيص الرابعة، والتي هي حالياً طور الإعلان والمناقشة والتوضيح مع الشركات، ويفترض أن التوقيع الأولي على عقودها سيتم في كانون الثاني ٢٠١٢، وثم أجل الامر الى اذار، من قبل وزارة النفط مع الشركات المختارة. إن دورة التراخيص الرابعة تختلف عما سبقتها من دورات، إذ أنها ستكون لرفع استكشافية (وليست حقول مكتشفة ومثبتة)، ولهذه الرقع احتمالات عالية في العثور فيها على مواد هايدروكربونية، اعتماداً على المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية. ومعظم هذه الرقع تقع في الصحراء الغربية، كما وأن احتمالات وجود الغاز في عدد منها عالية جداً.

كنت قد انتقدت حكومة إقليم كردستان في حينه بسبب "هرولتها" لتوقيع العقود، وذكرت إن هذا الأمر لم يكن له مثيل في تاريخ الصناعة النفطية في الشرق الأوسط. ولكني -وكما يظهر- كنت مخطئاً، إذ أن الحكومة المركزية "تركض" الان بدل الهرولة، لتوقيع العقود النفطية والغازية. حيث أن عدد العقود التي وقعتها الحكومة المركزية قد بلغت (١٥) عقداً خلال أقل من عامين (في دورات التراخيص الثلاث)، ويتوقع أن توقع (١٢) عقداً آخراً في الربع الأول من عام ٢٠١٢، مقارنة بـ(٤٢) عقداً قد وقع في إقليم كردستان خلال ست سنوات، ولكن ما وقع من العقود في إقليم كردستان العراق كان لاحتياطات محدودة، أما ما وقع في الوسط والجنوب فهو لاحتياطات عالية قد تصل إلى ٧٠٪ من الاحتياطي النفطي للعراق. ولم يوقع عقدي شرق بغداد أو كركوك، ويبلغ مجموع الاحتياطي فيهما حوالي ١٧ مليار برميل من أصل احتياطي العراق البالغ ١٤٣ مليار برميل، لأنه لم تتقدم أي من الشركات للتوقيع على تنفيذهما، رغم أنهما كانا ضمن قائمة العقود المعروضة للترخيص.

لقد كتبت العديد من المقالات والدراسات القيمة عن دورات التراخيص، سواء أكان ما كتب مؤيداً للتراخيص أم معارضاً لها جزئياً أو كلياً. ومن أهم من قرأت لهم من السادة: أحمد موسى جباد، طارق شفيق، حمزة الجواهري، منير الجلي، صائب خليل، محمد علي زيني، علاء اللامي وغيرهم. كما صدر في الربع الأول من عام ٢٠١١، كتاب مهم باللغة الإنكليزية تحت عنوان: "وقود على النار (أو صب الزيت على النار)/ النفط والسياسة في العراق المحتل Fuel on the Fire\ Oil and Politics in Occupied Iraq" من تأليف "كريك موتيت Greg

Muttitt، وهو كتاب يؤكد على أن النفط هو السبب الأول للاحتلال، ويؤكد على أهمية العراق النفطية، مع وثائق ينشرها لأول مرة بهذا الخصوص، كما يثير قضية التراخيص النفطية. إضافة لكل هذا فقد كتبت جميع الصحف العالمية المهمة ووسائل الإعلام العالمية، وكذلك جميع الدوريات النفطية حول هذا الموضوع، إذ أن دورات التراخيص كانت بكل المقاييس أهم حدث نفطي عالمي منذ عقود طويلة.

إن ما حدث خلال الشهور القليلة الماضية في العراق، وفيما يتعلق بالقضايا النفطية، يعد من الأمور المثيرة للحيرة، **فالقضية الأولى** والأهم كانت قيام لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب بتقديم مسودة قانون للنفط والغاز إلى رئاسة المجلس لوضعه على جدول الأعمال لمناقشته والمصادقة عليه، وفعلاً قد تم عرضه، ولكن فشلت الخطوات اللاحقة. وما يجلب النظر في هذه الخطوة هي توقيتها، ففي الوقت الذي لم يستطع المجلس أن يحقق أولى مهماته وهو تشكيل حكومة متكاملة، وفي وضع أمني مضطرب جداً، والتوقيع على ما يقارب الـ ٨٠٪ من احتياطي العراق (وبلا قانون)، في مثل هذا الوضع يتم عرض "أتعس" صيغة للقانون منذ حملة المعارضة الأولى له في عام ٢٠٠٧، وبطريقة ترمي إلى استغلال الآخرين واستغلال الظروف لتمرير قانون مهمته الأولى والأخيرة "شرعنة" ما تم اعتباره من الأمور غير الشرعية!!.

أما **القضية الثانية**، فهي محاولة توقيع عقود تطوير غاز الجنوب مع شركة شيل، وعرض القضية مرة أخرى وبطريقة غير منطقية، وكأنه لا يوجد أمامنا إلا أن نختار بين أن نوقع مع شركة شيل أو نحرق الغاز المصاحب هدرًا.

أما **القضية الثالثة**، فهي دورة التراخيص الرابعة، وهي دورة تراخيص للاستكشاف والتطوير، والموضوعه كأنها لتقييم وتطوير الغاز الحقلي وكذلك لتعزيز الاحتياطي النفطي.

إن من يهمني بالأساس هو القارئ العراقي في داخل العراق، وكذلك يهمني اطلاع قواعد الكتل السياسية والنيابية داخل العراق، (بغض النظر عن اتفاقي أو عدمه مع مواقف هذه الكتل الفكرية أو السياسية)، فالغاية هي محاولة إيقاف ما هو مضر بالعراق والعراقيين من خلال نشر ما يمكن نشره وإيصاله إلى أكبر عدد ممكن من المتابعين والمؤثرين، وذلك من خلال ما يمكن تسميته بـ "ثقافة السياسة النفطية".

مع الأسف إن كتابات الكتاب الذين أشرت إليهم على الرغم من أهميتها، إلا أنها قد كتبت من خارج العراق، والقسم الأعظم منها كان باللغة الإنكليزية، إضافة الى إن ما كتبتة في السابق قد مر عليه أعوام، فنسي القراء معظمه الأمر الذي دفعني لأن أجدد الكتابة في هذا الموضوع.

١- النفط والعراق والاحتلال

لن أعيد ما سبق قوله بأن النفط كان المسبب الأساس لاحتلال العراق، وما أكدته عشرات المقالات والدراسات والكتب الأجنبية معتمدة على أقوال وتحليل لما سبق وأن قيل في موضوع الحرب، وكذلك على الوثائق البريطانية "السرية" التي تم نشرها مؤخراً بأوامر من المحاكم البريطانية، واعتمدت هذه الدراسات، كذلك، على ما سرب لحد الآن من وثائق ويكيليس، أو الوثائق الأميركية. لعل آخرها كتاب كريك موتيت: "وقود فوق النار"، وهو من أهم المصادر حول هذا الموضوع. ومن المهم معرفة السياسة الأميركية التي كانت مقترحة لتطوير نفط العراق قبيل الاحتلال، ولماذا هذا الاهتمام الأميركي الكبير بنفط العراق وما يتبعه من أمور كثيرة لا تتعلق فقط بالسياسة النفطية، بل بكل الأمور السياسية والاقتصادية وعلاقات القوى المختلفة فيما بينها أو مع المحتل، في داخل العراق أو خارجه.

السياسة الأميركية المقترحة لتطوير نفط العراق

لقد تحدث نائب الرئيس الأميركي في عهد بوش الابن، ديك تشيني في "معهد النفط Institute of Petroleum" في عام ١٩٩٩، وذلك عندما كان رئيساً للشركة الأميركية المعروفة هاليبيرتن، (والتي كان لها الدور الرئيسي في "إعادة إعمار العراق" - أو على الأصح "تهب العراق" - بعد الاحتلال)، تحدث وأمام عدد من الشركات النفطية الكبرى أنه في عام ٢٠١٠ ستكون هناك حاجة إضافية للنفط تعادل (٥٠) مليون برميل يومياً، وأن الشركات الوطنية - ويقصد المملوكة من الدول المنتجة- تسيطر على ما يقرب من ٩٠٪ من الاحتياطات النفطية العالمية، وبهذا يظل النفط بصورة رئيسية عمل حكومات، كما يبقى الشرق الأوسط هو الممول الرئيسي لهذه المادة حيث يحتوي على ثلثي الاحتياطات العالمية، وينتج بأقل كلفة وبفارق شاسع مقارنة بالدول المنتجة الأخرى.

كان تشيني قد اعتمد في تقديراته على الزيادات السنوية الفعلية في استهلاك النفط في تلك الفترة والتي كانت تقارب حوالي ٢,٥٪. ومع افتراض زيادة على هذه الزيادات، إذ أن الاقتصاد العالمي (وبالأخص الأميركي) في انتعاش، نتيجة "العولمة الاقتصادية"، ولهذا كان من الطبيعي بالنسبة له، أن تصل الزيادة السنوية لاستهلاك النفط إلى ٣-٤٪، لا سيما وأن السياسة الأميركية كانت ولا تزال هي في عدم المصادقة على "اتفاقية كيوتو" ومحاولة إفشالها بكل السبل (خصوصاً في عهد بوش الثاني). لذا لم يكن تشيني يتوقع أن تطبق أوروبا واليابان جزئياً ما جاء في هذه الاتفاقية، والتي توجب تخفيض استهلاك المواد الأحفورية (الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي)، في كافة الدول الصناعية، بمعدلات تتراوح بين ١٠-١٥٪، لتخفيض نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون، المسبب الرئيس للاحتباس الحراري.

كذلك لم يدر في ذهنه أن أميركا والعالم الرأسمالي كله سوف يكونان في أزمة مالية خانقة طويلة اعتباراً من ٢٠٠٨ وحتى الآن، ويحتمل أن تتفاقم أكثر، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على النفط في عام ٢٠٠٨ بحوالي (-١٧,٠٪) عن عام ٢٠٠٧، وفي عام ٢٠٠٩ (-١٩,١٪) عن عام ٢٠٠٨. ولم يزد الطلب على النفط إلا في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ (+٣,١٪)، وذلك بفعل النمو في اقتصاديات الصين والهند والبرازيل، لا بفعل تحسن اقتصاديات العالم الرأسمالي المستمر في الأزمة. بالنتيجة فإن الطلب على النفط ازداد في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ١٩٩٨ بحوالي (١٣,١) مليون برميل/اليوم، مقارنة بما توقعه تشيني بزيادة قدرها (٥٠) مليون برميل يومياً.

ولكن تشيني استمر في السياسة التي رسمها في عام ١٩٩٩. فقد أصبح نائباً للرئيس الأميركي في عام ٢٠٠١، وكان النفط محور عمله واهتمامه، لهذا أسس ما سمي بـ "مجموعة التطوير Development Group"، والتي عرفت أيضاً بـ "القوة الأساسية Basic Force لتشيني"، وشملت رؤساء أكبر شركات الطاقة الأميركية، وتم في آذار ٢٠٠١ وضع "السياسة الوطنية للطاقة National Energy Policy" والتي أوصت بأن تأخذ الحكومة الأميركية المبادرات في الشرق الأوسط بالضغط على حكوماتها بفتح أسواقها للاستثمارات الأجنبية في مجال النفط والغاز.

وفي واقع الأمر فإن سياسة بوش الابن لم تأت من فراغ، إذ ما هي إلا امتداد للسياسة الأميركية العامة ولكن بزخم أشد وأعنف، بسبب اعتماده سياسة المحافظين الجدد، والذي بدأ نجمهم بالارتفاع منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي. ودفعت هذه السياسات الأميركية بالعراق وإيران إلى حرب لا طائل منها غير تدمير البلدين الرائدتين في السياسة النفطية الوطنية، وهذا ما تم بالفعل. ومن ثم عادت هذه السياسة فدفعت بالعراق مرة أخرى - بغية القضاء عليه بالكامل- إلى احتلال الكويت، فأصبح من نتائج هاتين الحربين، وجود أميركي عسكري رسمي كامل في كل المناطق العربية المنتجة للنفط، والمتحالفة مع الولايات المتحدة، فأنشأت القواعد الثابتة في دول الخليج والأساطيل البحرية المتحركة في مياهه. وبعد مجيء بوش الابن، لم يعد كافياً كل ما جرى في المنطقة، بل بدأ بالتحضير لاحتلال العراق منتظراً الفرصة المناسبة التي تساعد في خلق حجة للاحتلال، خاصة وأن الاتحاد السوفيتي قد انهار وتشتت، وكان من أحد أسباب سقوطه خفض أسعار البترول (بمساعدة السعودية ودول الخليج)، وهي نفس أسباب احتلال العراق للكويت. وكانت "الفرصة" أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١!!.

بدأ التحضير السياسي للاحتلال بالإضافة إلى التحضيرات العسكرية، وأخذت وزارة الخارجية على عاتقها إعداد خططها لمستقبل العراق منذ نيسان ٢٠٠٢، وذلك بتشكيل مجاميع عمل مختلفة، بلغ عددها ١٦ مجموعة، تحت عنوان: "مشروع مستقبل العراق Future of Iraq Project"، بقيادة راين كروكر Ryan Crocker (والذي أصبح فيما بعد سفير الولايات المتحدة في العراق). ومن أهم مجاميع العمل هذه كانت "مجموعة الطاقة والنفط The Oil and Energy Working Group OEWG"، والتي اجتمعت أربع مرات في كانون الأول من عام ٢٠٠٢، وفي نيسان من عام ٢٠٠٣ في واشنطن ولندن. وضمت المجموعة أعداداً من "الخبراء" الأجانب والعراقيين الموجودين في الخارج، وأوصت بانفتاح العراق على الشركات النفطية العالمية بأقرب فرصة ممكنة، وأن يُؤسسَ للظروف الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي في العمليات النفطية وفق عقود المشاركة بالإنتاج وبصيغ مرنة!! مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الحقول الحالية العاملة في الشمال (كركوك وجمبور وباي حسن)، وكذلك في الجنوب (الرميلة والزبير) سوف

تظل بيد الحكومة العراقية. وكانت هذه السياسة هي نفس السياسة التي وضعها رئيس الوزراء الأسبق الدكتور إياد علاوي ونشرها في "الميدل إيست إيكونوميكس سيرفي Middle East Economics Survey MEES" في ١٣/٩/٢٠٠٤، وأعدت نشرها صحيفة "الغد" البغدادية في النصف الثاني من أيلول ٢٠٠٤، تحت عنوان: "علاوي يضع الخطوط العامة للسياسة النفطية الجديدة. شركة النفط الوطنية العراقية للحقول المنتجة الحالية، وشركات النفط العالمية للمناطق الجديدة". والهدف في سياسته هذه - كما أوضحها في تصريحاته تلك - هو الوصول إلى طاقة إنتاجية بين (٦-٨) مليون برميل/اليوم خلال (٥-٧) أعوام، وعلى أساس العمل مع الشركات الأجنبية وفق عقود المشاركة في الإنتاج للحقول غير المطورة.

في عام ٢٠٠٤ أصدر "المركز الدولي للضريبة والاستثمار International Tax and Investment Center ITIC" دراسة بعنوان: "النفط ومستقبل العراق"، متضمنة توصيات تعتبر عقود المشاركة بالإنتاج النموذج القانوني والمالي والحل المناسب لتسهيل عملية النهوض بالصناعة النفطية العراقية، وأن الاستثمار الأجنبي من قبل أعضاء المركز - أي ITIC -، والذي يتم من قبل أي من الشركات الكبرى المنتمة له، يعتبر خطوة أولى مهمة في تفعيل الاقتصاد العراقي، علماً أن هذا المركز الدولي يضم في عضويته حوالي (١١٠) من كبريات الشركات العالمية، بضمنها الشركات النفطية العملاقة مثل شيل، وبريتيش بترول، وأكس موبيل، وشيفرون تكسكو، وهالبيرتن، وكونوكوفيليبس، وغيرها.

بهذا وضعت الولايات المتحدة الأميركية أسس العمل النفطي في العراق، وهي عقود المشاركة بالإنتاج (وبصورة مرنة)!! علماً أن عقود المشاركة بالإنتاج هي إحدى المسائل الرئيسية في رفض أي قانون للنفط والغاز يعتمد مثل هذا النوع من العقود لضررها البالغ وعدم مشروعيتها وعدم انطباقها على الحقول العراقية. وليعرف القارئ أن عقود المشاركة بالإنتاج هي طريقة لخصخصة النفط العراقي. وكمثال وكما في عقود حكومة إقليم كردستان، فإن حصة المقاول الأجنبي تزيد عن ١٥٪ من الإنتاج، مع احتفاظ حكومة الإقليم بالمشاركة في الشركة المكونة بتطوير الحقل بنسب تتراوح ما بين ٢٠-٢٥٪، وكذلك تحتفظ بحقها بإدخال جهة ثالثة - قطاع خاص - بحصة تتراوح ما بين ١٥-٢٥٪ من "جهات عراقية ذات كفاءة" أو شركات

أجنبية!! فإذا لم تكن هذه العملية خصخصة "عراقية" وأجنبية للنفط العراقي، فماذا يمكن أن تكون إذن؟

كان يراد للحقول النفطية العراقية أن تطور بنفس هذه الطريقة، ولكن ما حدث في دورات التراخيص التي قامت الحكومة المركزية بها هو أمر آخر، إذ استخدمت عقود الخدمة الفنية. ومهما كانت التحفظات على هذه العقود، فهي عقود خدمة، بشكل أو بآخر، وبعيدة عن خصخصة النفط العراقي، وفي الواقع وضعت نهاية لعقود المشاركة بالإنتاج في المناطق التي هي خارج إقليم كردستان. ولكن ما يثير الاستغراب والريبة، هو إصرار البعض على ضرورة السماح بالعمل وفق عقود المشاركة بالإنتاج في مسوداتهم التي قدموها لقانون النفط والغاز، وهذا النوع من العقود هو أمر انتهى وانتفت الحاجة إليه بالمرّة. إذ أثبتت دورات التراخيص ما كنا نقوله دائماً من إن الشركات سوف تستثمر في العراق وسوف تجلب رؤوس الأموال مهما كانت أنواع العقود، وإن عقود المشاركة ليست شرطاً للاستثمار، كما كان، ولا زال، يلهج به البعض لمناسبة وغير مناسبة. وقد يكون الأمر مفهوماً بالنسبة لترويج حكومة إقليم كردستان لعقود المشاركة، فعقودها نفذت وفق ذلك. وقد يكون الأمر مفهوماً بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، إذ أن عقود المشاركة بالإنتاج هي لب سياستها النفطية المقترحة أصلاً للعراق، ولكن الأمر غير المفهوم هو موقف الآخرين. فهل الغاية أن تكون عقود المستقبل، ومن ضمنها دورة التراخيص الرابعة، عقوداً للمشاركة بالإنتاج؟ أو الغاية تبديل العقود التي سبق وأن وقعت كعقود خدمة فنية إلى عقود مشاركة في الإنتاج. من المستفيد من هذا الأمر؟ بالتأكيد أن الشركات الأجنبية سوف تستفيد، وكذلك الشركات العراقية الموصوفة بـ"الكفوءة"، إذ سيكون لها حصصاً، هذه الشركات التي هربت المنتجات النفطية وتاجرت بها في السوق السوداء، وسوف يكون لبعض "الخبراء" والسياسيين دور كبير ومشابه لدور كالبريث في عقود كردستان إذ سيكونون من المستفيدين من هذه العقود!! وسيكون هنالك أمر واحد أكيد وهو أن الشعب العراقي سوف يصبح الخاسر الأوحى والأكبر. من المفترض لهذه القوى أن تضغط على الحكومة المركزية لمحاولة الحصول على مكاسب أكبر بكثير في عقود الخدمة الفنية المقبلة، لا أن تترك الابواب مفتوحة لعقود المشاركة بالإنتاج. كذلك فإن من المفترض الضغط على جميع الجهات في محاولة

لتعديل جميع أنواع العقود الموقعة للحصول على مكاسب أفضل، وكذلك الضغط لترك موضوع التراخيص لتطوير الحقول، والتوجه الى التطوير المباشر لها من خلال عقود خدمة اعتيادية. هذا هو "الضغط" المطلوب، وليس "الضغط" باتجاه القبول بعقود المشاركة.

إن السياسة النفطية التي كانت مقترحة للعراق قد فشلت، فهل المقصود بقانون النفط والغاز المقترح من قبل لجنة الطاقة والنفط في مجلس النواب إعادة الحياة لها، وهو أمر مستبعد فمعظم الحقول العملاقة قد تم توقيعها، وما قد يكتشف لاحقاً لا يمكن توقيعه وفق عقود المشاركة بالإنتاج، فهي مرفوضة بتاتاً. لذا بات على الأميركيين التفكير بصيغ أخرى لاستمرار الهيمنة على الطاقة في العالم (وفي العراق)، وهذه الصيغ الجديدة سوف تلاقي الفشل حتماً، وقد يكون الفشل ليس تاماً!! من الواضح أن الاحتلال المباشر للعراق لم يحقق تطلعات واضعي سياسة الطاقة الأميركية، ولهذا قد يكون في تصورهم أن بالإمكان تحقيق ذلك كلاً أو جزءاً، من خلال استخدام نفوذهم بين السياسيين العراقيين، وخصوصاً المنتفعين منهم (ولا أقول الفاسدين)، أو من خلال خلق حالة من الفوضى (والتي تعرف عندهم بالخلقة)، تقضي إلى جو من اليأس عند الجماهير للقبول بأي حل - كما يعتقدون -، أو من خلال "الاتفاقية الاستراتيجية" لتعليم العراقيين السياسة والاقتصاد على الطريقة الأميركية. وعلى ضوء كل هذا فإن صدور قانون أو تعليمات أو توقيع عقود أو وضع سياسات اقتصادية أو سياسية معينة، قد يؤدي إلى إبقاء الهيمنة جزءاً أو كلاً، تبعاً لرد فعل الشارع العراقي والقوى السياسية الفاعلة فيه، ودرجة فهمها لما يجب عمله وعواقب هذا العمل.

لماذا الاهتمام بالعراق فيما يتعلق بالطاقة

سنوجزه أدناه اسباب الاهتمام الأميركي بالنفط العراقي والدوافع وراء غزو العراق؟ مع التذكير بأن الاحتياطي العراقي الثابت والمعلن وقتئذ كان (١١٥) مليار برميل، بينما رفع العراق في الربع الأخير من عام ٢٠١٠، الاحتياطي الثابت (القابل للإنتاج بالطرق التقليدية) إلى (١٤٣) مليار برميل.

إن السؤال الذي طرح نفسه في السنوات ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ هو هل أن أهمية العراق تأتي فقط من كون احتياطيه النفطي يبلغ (١١٥) مليار برميل - كالثالث احتياطي في العالم -، وتأتي السعودية قبله كأكبر احتياطي عالمي إذ يبلغ (٢٦٢,٧) مليار برميل (أي حوالي ٢٢٪ من الاحتياطي العالمي)، وبعدها إيران حيث يبلغ احتياطيه النفطي (١٣٢,٥٩) مليار برميل. علماً أن هناك نقاش وتحفظات حول تضخيم احتياطي السعودية.

إن الإجابة على هذا السؤال جاءت من الجهات العالمية المختصة في دراسات وتقييمات من أكبر الشركات المختصة والمعاهد العالمية المعتمدة. وقد أعطانا "معهد تحليل الأمن العالمي Institute for Analysis of Global Security IAGS" في ٢٠٠٣/٥/١٢ أرقاماً أخرى عن الاحتياطي العراقي، حيث ذكرت مجلة "اقتصاديات البترول Petroleum Economic Magazine" عنه، أن احتياطي العراق يصل إلى (٢٠٠) مليار برميل. كما أن دراسة "اتحاد العلماء الأميركيين Federation of American Scientists" أوصلته إلى (٢١٥) مليار برميل. أما الدراسة المشتركة بين "هيئة العلاقات الخارجية Council of Foreign Relations" و"معهد جيمس بيكر في جامعة راييس James Baker Rice University III" فقد أوصلت الاحتياطي إلى (٢٢٠) مليار برميل.

وجاء في دراسة المؤسسة الأميركية المختصة HIS والتي صدرت في أيار ٢٠٠٧، إن من السهولة إضافة (١٠٠) مليار برميل أخرى، ليصبح الاحتياطي (٢١٥) مليار برميل. علماً أن هناك تخمينات توصل كمية النفط العراقي إلى (٣٠٠) مليار برميل.

إضافة لكل ما سبق فإن كلفة إنتاج النفط في العراق تعتبر الأقل في العالم، إذ تصل إلى (١,٤) دولار/البرميل، ويتوقع أن تكون كلفة الإنتاج المستقبلي أعلى بقليل، حيث ستكون هناك استثمارات جديدة عالية.

إن مسودة قانون النفط والغاز الصادرة في ٢٠٠٧/٢/١٥ تتضمن أربعة ملاحق، ثلاثة منها حددت (٧٨) حقلاً مكتشفاً، أما الملحق الرابع فيتضمن (٦٥) رقعة استكشافية يحتوي قسم كبير منها على تراكيب عالية الاحتمال لوجود النفط والغاز، ولكن لم يتم حفر آبار استكشافية فيها. ويجب ملاحظة أن إمكانية العثور على المواد الهيدروكربونية عالية في العراق، وأن نسب النجاح فيه قد بلغت (٧) من أصل (١٠) آبار استكشافية تم حفرها، والذي يعني أن مخاطر الاستكشاف ضئيلة جداً، وأن عقود كردستان تثبت صحة هذا الأمر كما ستؤكد دورة التراخيص الرابعة - إن نفذت.

لا يزال العراق يعتبر من المناطق غير المكتشفة وفي نفس الوقت عالية الاحتمالات، ولا تزال هناك عشرات الرقع الجغرافية لم يتم الإعلان عنها حتى الآن. هذا وإن الطرق الحديثة والمتقدمة في التحري والاستكشاف وتحليل النتائج قد تطورت بشكل كبير جداً، وهي من الأمور التي ساعدت على تقييم أفضل للحقول المكتشفة مما أدى إلى قيام العراق بزيادة احتياطياته النفطية إلى (١٤٣) مليار برميل بدلاً من (١١٥) مليار برميل.

ومن المفيد توضيح أمرين آخرين متعلقين بأهمية النفط بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية. الأمر الأول يرتبط بأهمية نفط العالم وغازه (وبالأخص الشرق الأوسط) للستراتيجية الأميركية في الهيمنة "المنفردة" على العالم، والأمر الثاني يرتبط بدور النفط العالمي وغازه في إنقاذ وديمومة الاقتصاد الأميركي ودعم قيمة الدولار. وسيكون استعمال كلمة (النفط) شاملاً لجميع المواد الهيدروكربونية من نفط ومشتقاته والغاز الطبيعي.

يعتبر النفط سلعة، ولكنه ليس سلعة اعتيادية تباع وتشتري ويتاجر بها كباقي السلع الأخرى، وهذا أمر معروف لكل سياسي واقتصادي العالم، ومنذ الحرب العالمية الأولى. وتعزز هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية في أواسط القرن الماضي، وأخذ أهمية خاصة جداً بعد أن بدء نفاذ النفط الأميركي في سبعينيات

القرن الماضي، والتأكد من محدودية إمكانية وجوده في العالم، وأن ثلثي احتياطياته موجودة في الشرق الأوسط حسبما أصبح جلياً في ثمانينيات القرن الماضي. لم تتراجع أهمية الفحم الحجري بهذه الصورة الكبيرة بسبب سهولة تداول واحتراق النفط فحسب، بل لأن الفحم الحجري بات الملوث الأول للطبيعة وخصوصاً فيما يتعلق بالمواد المسببة للاحتباس الحراري، رغم أن للنفط أثر لا يستهان به في هذه الظاهرة لكن بدرجة أقل بكثير.

يعتبر النفط الطاقة الرئيسية التي تسيّر العالم وإلى عقود طويلة قادمة، و"الطاقة هي التحدي الأكبر لهذا القرن"، ومن يستطيع أن يسيطر على النفط فسوف يسيطر على أمن واقتصاديات العالم أجمع. ويعلم الجميع أن النفط مادة ناضبة، وسرعان ما سوف يصبح مادة نادرة أو باهضة الثمن كثيراً خلال العقود الست القادمة، ولا يوجد حتى الآن بديل له، رغم الأموال الطائلة التي تنفق والبحوث الهائلة التي تجرى لإيجاد هذا البديل. لذا فإن الولايات المتحدة تعمل جاهدة للسيطرة عليه، ليس من أجل تمشية ماكنتها الصناعية والمدنية والزراعية فقط، وإنما لإيقاف أو إبطاء عجلة الماكينات الصناعية المنافسة لها في الدول الأخرى، سواء في الدول الصناعية الأوروبية واليابان أو الدول الصناعية الصاعدة الأخرى وبالذات الصين، وكل هذه الدول هي مستوردة لهذه المادة "الثمينة والنادرة". وبنفس الوقت تعمل الدول الكبرى والصناعية الأخرى لمنع أميركا من هذه السيطرة أو الحد منها ومن تأثيرها، سواء تم ذلك بالحسنى أو من خلال الضغوط والمباحثات الاقتصادية والسياسية، كما يجري حالياً، أو حتى بالخيارات العسكرية إن تطلب الأمر. وقد استخدمت أميركا هذه الخيارات العسكرية في جميع الحروب الأخيرة في الخليج، وكانت جاهزة لاحتلال منطقة الخليج منذ أواسط السبعينيات من القرن الماضي وقامت بالتعبئة العسكرية اللازمة لذلك إثر حرب أكتوبر/ تشرين الأول من عام ١٩٧٣ واستخدم النفط من قبل الأقطار العربية في أوبك في المقاطعة الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط، وكذلك تأمين النفط العراقي. وأن بناء الصين المستمر والمتعاطم لقوتها العسكرية، هو ليس من أجل الدفاع عن أراضيها فحسب، وإنما للدفاع عن مصالحها الاقتصادية أيضاً واستمرار حصولها على المواد الأولية، وعلى رأسها - وبمستوى عال جداً - الحصول وبسهولة على النفط، وذلك في حال استخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية للحيلولة دون ذلك.

إن الهيمنة المباشرة أو غير المباشرة على النفط وسياسته لا تعني التحكم بالإمدادات النفطية فقط، وإنما التحكم - قدر الإمكان- في أسعاره وتوفير فائض في السوق، عن طريق الضغط المباشر أو غير المباشر على دول الأوبك، وبالأخص السعودية ودول الخليج، لتخفيض أسعار النفط أو الموافقة على رفعها. وقد حدث ذلك في حرب الخليج وكان سبباً في احتلال العراق للكويت بلعبة أميركية. كذلك ساهم تخفيض الأسعار في أواخر ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن الماضي في انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان معتمداً بصورة رئيسية على صادراته من النفط لتوفير العملة الأجنبية. علماً أن هناك معارضة دائمة لتخفيض الأسعار لدى دول الأوبك، وخصوصاً من قبل من تسميهم امريكا بـ"الدول المارقة"، ولكن الضغوط الأميركية لها تأثير كبير. لقد كانت السعودية دائماً من ما يسمى بالدول "المعتدلة"!! التي تتماشى مع الرغبة الأميركية، وتسعى الولايات المتحدة بكل جهد لضم العراق إلى هذا المنحى، فهل ستتجح؟

إضافة لذلك عمل النفط، وكذلك عملت السيولة النقدية الهائلة لدى دول الخليج في السبعينيات من القرن الماضي، (إثر ارتفاع أسعار النفط)، وإيداع هذه السيولة في بنوك نيويورك ولندن بما يسمى عملية تدوير الدولار، في تعزيز اقتصاد الولايات المتحدة لا بل إنقاذه، وذلك بعد سقوط اتفاقية برتون وودز في ١٩٧١، حيث كان للدولار قبل ذلك سعراً ثابتاً مقابل الذهب لمدة ربع قرن من الزمان. إن بقاء الدولار كعملة سائدة في التجارة العالمية واحتياطي العالم من النقد الأجنبي، رغم عدم ربطه بسعر الذهب بعد التخلي عن اتفاقية برتون وودز من قبل الولايات المتحدة نفسها، لم يكن ليتم لولا بقاء ربط سعر النفط بالدولار. إن بقاء ربط سعر النفط بالدولار في كل التعاملات التجارية في أسواق وبورصات العالم مكن الولايات المتحدة من طبع الدولار الورقي، واعتبار ما تطبعه، أو تتبعه على شكل سندات، دين على الخزنة الأميركية. ولم يفقد الدولار من قيمته الكثير مقابل العملات الأخرى، رغم عدم وجود غطاء الذهب. إذ أصبحت "كلمة" الولايات المتحدة وشراء النفط (بالدولار) هو الغطاء!! علماً أن الولايات المتحدة ولحد نهاية السبعينيات كانت من الدول ذات الفائض التجاري (أي لديها فائض بالدولار)، وكان يتم طبع الدولار بكميات محدودة جداً في بعض الأزمات والحروب لسد عجز الميزانية الامريكية

إن طبع الدولار الورقي ليست بالعملية السهلة والروتينية، فكل دولار يطبع هو دين على الخزانة الأميركية يجب تسديده في فترة الانتعاش الاقتصادي وتوفر فائض نقدي، وهو ما حدث فعلاً في عهد الرئيس كلنتن مثلاً.

لقد كانت الولايات المتحدة وإلى عهد الرئيس رولاند ريغان، (منقذ الاقتصاد الأميركي بنظر الشركات الكبرى واليمين الأميركي!!)، أكبر دولة مقرضة في العالم، ففي أول عام من حكمه (١٩٨١) أقرضت العديد من دول العالم، حتى بلغت قروضها في ذلك العام حوالي (١٤١) مليار دولار، ولكن ما إن انتهى حكم ريغان في العام ١٩٨٩ حتى أصبحت الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة في العالم، إذ بلغت مديونيتها (٥٣٣) مليار دولار. وارتفعت المديونية باستمرار خاصة في عهد بوش الابن (٢٠٠١ - ٢٠٠٨) حيث قلصت الضرائب بصورة كبيرة جداً على الشركات الكبرى والأغنياء والطبقة المتوسطة، وارتفع الدين لتعيش أميركا في حروب مكلفة، وفي الوقت نفسه باقتصاد "منتعش"، والناس في "بحبوحة من العيش الرغيد"، تطبع العملة الخضراء في بلادهم، دون غطاء عدا "كلمة" الولايات المتحدة، والتأكد من عدم تحول أية دولة نفطية إلى البيع بالعملات الأخرى، رغم انتعاش جميع العملات الأوروبية والين الياباني مقابل انخفاض سعر الدولار في ذلك الوقت. ومما زاد الطين بلة، الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة وانتشرت في العالم الرأسمالي منذ عام ٢٠٠٨ وحتى الآن، مما اضطر الولايات المتحدة إلى طبع ما يربو عن (٣,٥) ترليون دولار حتى الآن "لإنقاذ" الاقتصاد الأميركي، وبالتالي زيادة المديونية الأميركية.

لقد فاق الدين العام للولايات المتحدة في نهاية تموز ٢٠١١ حاجز الـ (١٤) ترليون دولار، وهو ما يناهز ٩٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. يبلغ نصيب الجهات الخارجية من هذا الدين (٩,٧) ترليون دولار، أما الباقي ومقداره (٤,٦) ترليون دولار فهو لأطراف داخل الولايات المتحدة ولحكومات الولايات أو الحكومة الاتحادية، وما يعنيه هذا الرقم هو أن كل مواطن أميركي مدين بزهاء (٤٦) ألف دولار. أما حين يقسم الدين العام الأميركي على عدد دافعي الضرائب الأميركيين فهذا يعني أن حصة كل واحد منهم تصل قرابة (١٢٩) ألف دولار، وهذه ديون على الأجيال الأميركية القادمة سدادها!! ووفقاً لوتيرة الإنفاق الحالية فإن هذا المبلغ

يزداد (٣,٨٥) مليار دولار يومياً. ولقد أوضح البيان اليومي للخزانة الأميركية في ٢٩/٧/٢٠١١ أن الحكومة الأميركية تملك بنهاية ذلك اليوم (٨,٧٣) مليارات دولار فقط رصيماً تشغيلياً متاحاً، مما يعني أن شركات أميركية كبرى مثل شركة "أبل" تملك أكثر من الحكومة الأميركية، حيث أعلنت هذه الشركة في حزيران ٢٠١١ أنها تملك رصيماً تشغيلياً يعادل (٢,٧٦) مليار دولار. وكان ٢/٨/٢٠١١ الحد الفاصل لزيادة سقف الدين الأميركي البالغ (٣,١٤) ترليون دولار، من قبل الكونغرس. ووافق الكونغرس على زيادة سقف الدين في الثاني من آب ٢٠١١ مقابل تنازلات مُرّة من حكومة أوباما، تضر في مجملها بذوي الدخل المحدود. وبهذا استطاعت حكومة أوباما الاستمرار في طبع الدولار. هذا وأن الضجة العالمية السياسية والمالية التي رافقت تطورات الصراع ما بين الكونغرس (المسيطر عليه من قبل الجمهوريين) وإدارة أوباما (الديمقراطيين) قد أدت إلى اهتزاز الأسواق المالية العالمية، وإلى ارتفاع أسعار الذهب، وانخفاض سعر الدولار، وإلى تخوف كبير من قبل الدول "المقرضة" وعلى رأسها الصين، حيث أنها تستثمر معظم احتياطياتها من العملات الأجنبية البالغة (٤,٣) ترليون دولار، باليورو والدولار، ولا تريد أن تشهد انهيار هذه العملات، والعجز عن سداد ديونها (السندات المالية الأميركية)، خصوصاً بعد أن خفضت بعض المؤسسات المالية المعنية من إمكانية أميركا سداد الديون، وذلك في أوائل آب ٢٠١١ من AAA (وهو الأعلى) إلى AA+ وهو درجة أقل أماناً في تسديد الديون.

وللعراق دور تاريخي في هذه الأمور المتعلقة بالدولار والنفط، فلقد أعلنت الحكومة العراقية في ٢٤/٩/٢٠٠٠ أنها ستبيع نفطها بالعملات الأجنبية عدا الدولار، وطلبت أن تستلم عوائدها بالعملات التي تحددها (اليورو أو اللين أو الباون أو الإسترليني وغيرها) بسعر التحويل للدولار لهذه العملات في يوم الشراء، وفي ذلك الحين كانت هذه العملات في تصاعد مقارنة بالدولار. لقد اهتزت - فعلاً - الدوائر المالية الأميركية لهذا القرار خوفاً من أن تحنوا دول أخرى حذو العراق، فعملت المستحيل على إفشاله، لا سيما وأن عدداً من دول أوبك كان بنية بيع النفط من خلال سلة عملات بسبب ضعف الدولار المستمر. وهناك من يعتقد من الاقتصاديين العالميين أن إجراء الحكومة العراقية هذا هو أحد الأسباب الرئيسية في إسقاط النظام

السابق، أو على التعجيل بإسقاطه خوفاً من قيام منظمة أوبك أو عدد كبير من دولها باتخاذ قرار مشابه مما يعني سقوط الدولار. إن ما يؤيد هذا الرأي هو قيام المحتل بإصدار أول قراراته بعد الاحتلال بإرجاع بيع النفط العراقي بعملة الدولار. علماً أن الحكومة العراقية كانت قد حصلت على فروقات نقدية جيدة نتيجة ارتفاع العملات الأخرى التي حصل عليها العراق نظير عدم بيع نفطه بالدولار.

كانت هذه لمحة عن علاقة الدولار (أي الاقتصاد الأميركي)، بالنفط والذهب، والمديونية الأميركية، وكيفية تأثر أميركا في هذه العملية، وسنرى ذلك تفصيلاً وبالأمثلة في كتابنا المقبل عن الاقتصاد العالمي والعراقي ودور الصناعة في العراق، إن تسنى الوقت لكتابته.

من كل ما تقدم نجد أن العراق كان "الجائزة الكبرى" التي أرادت الولايات المتحدة الحصول عليها والاحتفاظ بها، وهناك من يعتقد أنها ستستحوذ عليها وتحتفظ بها مهما كلف الأمر!! و باعتقادي أن هذا لن يكون، فالعراقي بالنتيجة لن يفرط بهذه "الجائزة" مهما اختلفت أطيافه.

٢- دورات التراخيص النفطية

صرح الدكتور حسين الشهرستاني في مقابلة نشرت في صحيفة الصباح في ٢٠٠٧/١٢/٣، عندما كان وزيراً للنفط آنذاك، وذلك في تعليقه على عقود المشاركة بالإنتاج التي كانت توقعها حكومة إقليم كردستان، قائلاً: "إن الوزارة تتبنى حالياً الاتفاق على عقود خدمية بصدد إبرامها مع شركات عالمية رصينة لتطوير الحقول النفطية بحيث تخضع إلى السيطرة الوطنية، وأن البرنامج والخطط الموضوعة في هذا الجانب من شأنها زيادة الإنتاج اليومي بواقع (٥٠٠) ألف برميل كل ستة أشهر، وصولاً إلى مستوى إنتاج (٤) ملايين برميل يومياً، صعوداً إلى ما يناسب احتياطي العراق من النفط بحيث يبلغ الإنتاج اليومي (٦) ملايين برميل يومياً".

في تلك المرحلة كان الحديث يدور حول دورة التراخيص الأولى التي سوف تكون من خلال عقود خدمة فنية ولفترة لا تتجاوز العامين وللحقول المنتجة فعلياً، في كركوك وفي الجنوب، ولهذا تحدث السيد الوزير عن (٤) ملايين برميل يومياً. وكان الحديث يدور أيضاً بأن تنفذ دورة التراخيص الثانية لبعض الحقول الجديدة وأيضاً من خلال عقود خدمة فنية ولكن طويلة الأمد. وبهذا يبلغ الإنتاج اليومي (٦) ملايين برميل يومياً، (وهو ما يعني بالنتيجة طاقة إنتاجية تصميمية بحدود سبعة ملايين برميل يومياً). ولكن ما حدث يختلف عما جاء أعلاه وإتخذ منحاً آخر، إذ حولت دورة التراخيص الأولى لتكون بنفس مفهوم دورة التراخيص الثانية، وذلك لتلك الشركات في تقديم عروض مقبولة قصيرة الأمد. لذا من الناحية العملية تم إكمال الدورة الأولى، وبعد شهور قليلة تم إكمال الدورة الثانية. وكانت المفاجأة أن الحديث صار يدور حول إنتاج يتجاوز (١٢) مليون برميل/اليوم بدلاً من (٦) ملايين برميل يومياً. وهنا بدأت بعض الجهات بالتساءل عن الحكمة في الصعود إلى هذا المستوى العالي من الإنتاج.

ولكي نكون عادلين ومنصفين في تقييمنا لدورات التراخيص وجهد وزارة النفط الكبير في هذا المجال، وأكد وعن قناعة تامة بأن جميع الإحالات كانت نظيفة ونزيهة ومن خلال منافسات مكشوفة واضحة، ولم يثر أحد كما لم أقرأ أو أسمع من أحد شكوكاً في نزاهتها. وهذا الأمر يبدو "غريباً" في جو العراق المتخم بالفساد!! خصوصاً ونحن نتحدث عن حقول نفطية عملاقة، ومبالغ إستثمارات هائلة تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، وترليونات الدولارات للقيمة الفعلية للنفط والغاز. إضافة لذلك فإن الوضع العراقي الحالي أصبح معقداً لدرجة أفقد العديد من الوزراء والقادة الإداريين النزيهين الشجاعة على المضي في إتخاذ القرارات الصعبة والسير في تنفيذ مناهجهم، سواء اتفقنا أم اختلفنا معهم على هذه المناهج. إن الخوف من اتخاذ القرارات أصبح أمراً اعتيادياً، وذلك تجنباً للمشاكل وكيل الاتهامات التي تستغل في الخلافات المستحكمة بين الكتل السياسية. وقد يكون الكثير من هذه الاتهامات صحيحة، ولكن في الوقت نفسه هنالك العديد منها كيدية أو غير دقيقة، وبهذا أصبح أغلب "القادة الإداريين" مستمعاً وغير فاعلاً، هذا بافتراض توفر عنصر النزاهة عند هؤلاء "القادة". ونتيجة هذا الأمر، يصبح الخط الثاني في السلم الإداري مستمعاً وغير فاعل أيضاً، وبهذا يتوقف أو يُشل أو يتأخر العمل!! لهذا كانت القرارات في المضي في عقود التراخيص، وبلا "منفعة" ذاتية استثناءً من موقف المتفرج أو الخائف، وأكرر سواء اتفقنا مع هذه العقود أم عارضناها كلاً أو جزءاً.

ولكن يجب أن نضيف أن عقود التراخيص كانت نزيهة، إلا أنها لم تكن شفافة، إذ حتى الآن لم يعرف محتواها بالكامل ولم تنشر بصورة رسمية، في حين كان من المفترض وضعها مباشرة على موقع وزارة النفط على شبكة الإنترنت حالما يبدأ تاريخ نفاذها. وفي الواقع لا أعرف ولا أستطيع أن أفسر هذه "السرية" في العقود، ومسألة "السرية" تثير الشك والريبة دائماً. ومما يثير الشك والريبة أكثر هو أن توقيع العقود تم مع شركات النفط العالمية العالية المشهورة بعدم شفائيتها في التعامل، وهي دائماً في أدنى سلم الشفافية المتعلقة بالشركات. ولهذا تثار مسألة الشفافية والتخوف من التعامل غير النزيه للشركات المتعاقدة الكبرى في احتساب الكلف والإحالة على الشركات الثانوية والثالثية بأسعار عالية وذلك لتنفيذ الأعمال المدنية والنصب وشراء المعدات وأعمال الحفر وغيرها من الأعمال الضخمة المطلوبة والتي تقدر كلفها

بعشرات المليارات من الدولار، وعلى الجانب العراقي أن يدفعها في النهاية، فهي تمثل كلف الاستثمار وستعقبها أيضاً الكلف التشغيلية. إن ما يثير القلق أيضاً هو إمكانيات الشركات العالمية العالية في الأمور الفنية والمالية والقانونية وبالتالي العش - إن أرادت - مقارنة بإمكانيات وزارة النفط المتواضعة، إضافة إلى ذلك الإمكانية والخبرة العالية جداً وفي كل أنحاء العالم قاطبة بقدره هذه الشركات على التلاعب في الحسابات وإفساد الآخرين. وحسب معلوماتي هناك مراقبة من الوزارة وتحديد صلاحيات الشراء للشركات، مع وجوب استحصال الموافقات في مختلف مستويات الإدارة، مما استدعى أن تطلب عدد منها الإسراع باستحصال الموافقات على الشراء من الوزارة ورئاسة الوزراء تجنباً لتأخر العمل حسب ادعائهم!! ولقد كتب السيد حمزة الجواهري في شباط وآذار ٢٠١١ سلسلة من المقالات القيمة تحت عنوان: "من أجل إدارة أفضل لتنفيذ عقود النفط"، علماً أن السيد حمزة الجواهري من مؤيدي دورات التراخيص الثلاث التي تمت، ولذا فإن كتاباته هي لإنجاح نتائج هذه الدورات، وليس لوضع العراقيل في طريقها، أو لاتخاذ موقف معارض لأجل المعارضة. ولقد ذكر - كما ذكر غيره - في الصناعة النفطية العالمية مثل مجلة "Upstream Journal" في عددها الصادر في ٢٠١١/٣/٣١، ما يتعلق بكلفة (٥٦) بئر نفطي في الرميلة تم إحالتها في بداية عام ٢٠١٠، حيث قدمت شركتي BP البريطانية، و CNPC الصينية إلى وزارة النفط عدداً من شركات الحفر العالمية المعروفة مثل الشركات الأميركية "وذر فور د Weatherford"، و "شلمبركر Schlumberger"، و "شركة ADC الأميركية/السعودية"، وكذلك الشركة الصينية "داكينك بتروليوم وChina's Daqing Petroleum". كانت الأسعار لحفر الآبار مرتفعة جداً وتعادل (١٠) ملايين دولار للبئر الواحدة، مقارنة بأسعار حفر الآبار في الخليج إلى عمق (٢٠٠٠) متر والبالغة معدل (٢,٥) مليون دولار للبئر الواحدة. هذا وبعد "نشر" هذا الاتفاق قدمت شركة هالبيرتن الأميركية عرضاً جديداً بسعر (٥) ملايين دولار للبئر الواحدة، لحفر آبار جديدة في الرميلة على عمق (٣٠٠٠) متراً. تم نشر هذا الموضوع في عدد من المواقع ووسائل الإعلام الأجنبية، ومن المفترض إجراء تحقيق حوله، وفي مجمل الأحوال فإن الأسعار أعلاه قد لا تعني بالضبط معناها الظاهري، وهو التوقيع بأربعة أمثال السعر السائد، (وفي نفس الوقت قد يكون الأمر

صحيحاً معرفة بشركة بريتيش بتروليوم لم افهم المقصود بهذه الجملة/ماجد)، إذ أن الأسعار تختلف باختلاف متطلبات الآبار من حيث العمق ونوع الصخور وسرعة الإنجاز ودقة وعدد النماذج cores الواجب توفيرها، وغيرها من الأمور الأخرى. وكمثال آخر على عدم شفافية عقود التراخيص، هو عدم نشرها علناً، وهو ما نشرته صحيفة الإندبندنت البريطانية في آب الماضي، نقلاً عن كريك موتيت (مؤلف كتاب: "وقود فوق النار"، الذي سبق وأشرنا إليه) ونقلت عنه الأوبزرفر ووسائل الإعلام الأخرى، كذلك ألقى الدكتور أحمد الجلي محاضرة بهذا المعنى، وذلك بإشارته إلى أن هناك تعديلاً سرياً على عقد الرميلا (مع بريتيش بتروليوم والشركة الصينية CNPC)، تم بعد توقيع العقد ينص على "ضرورة تعويض الشركات في حال طلب الحكومة العراقية من الشركات تقليل الإنتاج". وفي الواقع لا وجود لهذا التعديل السري، وإنما توجد مادة واضحة بهذا المعنى في العقد الأصلي الموقع عليه، وهي المادة (١٢)، والتي سنتحدث عن تأثيرها لاحقاً، وكما سبق وأن كتب عنها السيد منير الجلي مقالاً جيداً في المجلة الإلكترونية ZNet في ٢٤/٤/٢٠١١. ومما أدى إلى سوء الفهم هو أن العقد الموقع يختلف مع وثائق المناقصة (وهو أمر قد يحدث)، ولقد نشرت وثائق المناقصة في حينه ولكن العقود الموقعة لم تنشر، مما سبب ضجة في الصحف ووسائل الإعلام.

سنذكر أدناه موجزاً لنتائج دورات التراخيص، وسنقوم لاحقاً، في الفقرة (٤) من هذه الدراسة، بمناقشة ماهية هذه العقود وتأثير نتائجها في الاستراتيجية النفطية.

١٢- دورة التراخيص الأولى

عندما تم الإعلان عن دورة التراخيص الأولى First Licensing Round في ٢٠٠٨/٦/٣٠، فإنها كانت تنسجم - بصورة عامة - مع تصريحات الدكتور الشهرستاني في ٢٠٠٧/١٢/٣، والتي سبق ذكرها في مقدمة الفقرة (٢) من هذه الدراسة، فهي عقود خدمة مع شركات عالمية رصينة، قصيرة الأمد تتراوح بين عامين إلى ثلاثة، وذلك لتطوير الحقول العامة حالياً، ويتوقع زيادة في الإنتاج تقدر بحوالي (٥٠٠) ألف برميل يومياً في كل ستة أشهر، وصولاً إلى إنتاج كلي للعراق بحدود (٤) ملايين برميل/اليوم بحلول عام ٢٠١٠، وبكلفة قدرت في حينها بحدود

(١٥) مليار دولار. وبعدها أو في خلالها، يبدأ العمل بدورة التراخيص الثانية ليرتفع الإنتاج إلى ستة ملايين برميل يومياً.

لهذا تم في دورة التراخيص الأولى إدراج حقل الرميطة (الشمالي والجنوبي)، وحقل غرب القرنة (المرحلة الأولى)، وحقل الزبير، وحقل ميسان الصغيرة (البرزكان، فكة، وأبو غريب). إضافة لذلك تم إدراج الحقول الشمالية وهي حقل كركوك، وحقل باي حسن. وجميع هذه الحقول كانت ضمن ملكية وإدارة شركة النفط الوطنية كما في الملحق الأول لمسودة قانون النفط والغاز في ٢٠٠٧/٢/١٥.

كنت أحد المؤيدين لهذه الخطوة، إذ كان من المفترض أن لا تقف وزارة النفط مكتوفة اليدين بانتظار صدور قانون للنفط والغاز، المرفوض أصلاً من قبل غالبية المختصين لسببين رئيسيين، وهما سماحه بعقود المشاركة بالإنتاج، وضعف مركزية القرار بالنسبة لشؤون النفط. وهو مرفوض في الوقت نفسه من قبل حكومة إقليم كردستان ولنفس الموضوعين (المشاركة بالإنتاج ومركزية القرار) ولكن بشكل معاكس، إذ كانت حكومة الإقليم - ولا تزال - تريد أن تكون عقود المشاركة هي الشكل السائد لتطوير النفط في العراق، كذلك كانت تريد إضعاف القرار المركزي إلى أدنى الحدود، وترى ما موجود من دور في مسودة قانون النفط والغاز سواء للحكومة المركزية أو وزارة النفط الاتحادية أو شركة النفط الوطنية، هو دور كبير جداً يجب تقليمه وتقزيمه رغم وجودهم الكامل في جميع هذه الأجهزة الاتحادية. وكان كلا الجانبين يحتكم إلى الدستور الحالي نفسه لإثبات وجهة نظره. لهذا لم يكن متوقفاً أن يكون بالإمكان تمرير مسودة قانون النفط والغاز المؤرخة في ٢٠٠٧/٢/١٥ مع الملاحق، ولذا كان على وزارة النفط الاتحادية أن لا تقف متفرجة وأن تعمل بدورها على تطوير النفط العراقي في بقية أنحاء العراق، وكان إعلان دورة التراخيص الأولى في ٢٠٠٧/٦/٣٠ يعتبر كخطوة أولى للعمل.

إن تأييدي - وتأييد غيري - لهذه الخطوة، كان للسبب المذكور أعلاه بضرورة قيام وزارة النفط بالعمل على تطوير الحقول باعتماد عقود خدمة لمدة قصيرة لا تتجاوز (٢-٣) أعوام، وأن القانون النفطي الوحيد النافذ في العراق هو القانون رقم (٨٤) لعام ١٩٨٥، باسم "قانون الحفاظ على الثروة الهيدروكربونية". ومع أن هدف هذا القانون (كما جاء في عنوانه) هو المحافظة على الثروة الهيدروكربونية،

إلا انه حصر في بنوده وفقراته المختلفة مسؤولية جميع العمليات النفطية في وزارة النفط ووزير النفط، ومنها تطوير المكامن الجديدة (الفصل الرابع)، والإنتاج والمكامن (الفصل الخامس). ويمكن لوزارة النفط العمل بهذه العقود لأنها تنسجم مع هذا القانون.

قد يكون هنا اعتراض على الاسم الذي أطلق على هذه العقود وهو "التراخيص"!! أو قد يكون هناك اعتراض بأن وزارة النفط لم تذهب مباشرة إلى الشركات الهندسية (والتي ستتعاقد معها بالنتيجة الشركات العالمية النفطية المنتجة التي ستتعاقد مع وزارة النفط)، وكان يؤمل ان هذه العقود هي بداية، ولن تكون هي الوضع الدائم لصيغ العقود المقبلة. وبالنتيجة سيحصل العراق على التمويل اللازم للعمل (المقدر بـ ١٥ مليار دولار) وعلى خبرة هذه الشركات المنتجة العالمية في تحسين كفاءة الإنتاج والاستغلال الأمثل للحقول. وهي في كل الأحوال خطوة جيدة أولى للسير بالعمل، بدل الجمود الذي ساد منذ الاحتلال، كما تعطي ثقة لدى وزارة النفط بالخطوات اللاحقة، وتسد ثغرة نقص الخبرة العراقية وانقطاع العراق عن التكنولوجيات النفطية العالمية منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي. علماً أن الشركات العالمية منذ الاحتلال بدأت بدراسة الحقول واختصت كل شركة بحقل أو بفعالية معينة من النفط والغاز، وبهذا يمكن الاستفادة مما توصلوا إليه في افتراض وجود إرادة جادة في الوزارة للتقدم الصحيح في تطوير الصناعة النفطية والغازية. وستعود هذه الحقول بالنتيجة إلى شركة النفط الوطنية عند تشكيلها.

ولكن ما حدث فعلاً، هو عدم تنفيذ هذه الخطة، إذ اتخذ القرار في أواخر ٢٠٠٨، وعمل على تنفيذه في أوائل ٢٠٠٩ بإلغاء ما أعلن عنه في حزيران ٢٠٠٨، وذلك بالمضي بدورة التراخيص الأولى ودورة التراخيص الثانية سوية، وعلى أساس عقود "خدمة" فنية طويلة الاجل وتصل إلى ٢٠ - ٢٥ عاماً، وكان لهذا القرار ردود فعل ونتائج سنتحدث عنها في الفقرة (٤) لاحقاً.

تحولت دورة التراخيص الأولى إلى تطوير وإدارة الحقول الحالية من قبل الشركات العالمية (بمشاركة عراقية تعتمد على قوة الجهة العراقية المشاركة)، وذلك بعقود تمتد إلى (٢٥) عاماً - أي عملياً لحين انتهاء عمر هذه الحقول تقريباً - و كان مقياس التفاضل بين العروض المقدمة، هو مدى إمكانية هذه الشركات للصعود إلى

الحد الأعلى المستقر للإنتاج ، وصولاً إلى ذروة الإنتاج المستقر Plateau، والأعلى هو الأفضل. كما أن الحكومة ستدفع مكافأة/حافز (أجر الريح) remuneration، عن كل برميل منتج يتجاوز ١٠٪ من خط الشروع في الإنتاج الحالي، وإن قدر هذا الحافز لم يكن معلوماً لأحد إطلاقاً (عدا السيد الوزير). وعلى الشركات أن تقدم في عرضها رقماً لهذا الحافز لا يتجاوز ما هو مقدر عند الوزارة ، وطبعاً يفضل أن تقدم رقماً أقل من رقم الوزارة. وعملياً فإن المقياس هو تلاحم الزيادة في الإنتاج مع الحافز المقترح. علماً أن التعاقد يتم مع ائتلاف للشركات العالمية وبشرط وجود شركة حكومية نفطية عراقية لها حصة ٢٥٪ في الائتلاف.

لقد قامت وزارة النفط بدراسة الشركات، وتوصلت إلى (٣٥) شركة مؤهلة لتقديم العروض لدورة التراخيص الأولى، ولكن الشركات التي قدمت عروضاً لهذه الدورة كانت (٢٢) شركة نفط. وفتحت العروض في مناقصة عامة مفتوحة وشفافة في ٢٠/٦/٢٠٠٩، ولم تبيع أية شركة أي عرض من العروض، على الرغم من أن الكثير منها قدمت أرقاماً عالية لإنتاج الذروة المستقرة، ولكن جميعها قدمت أرقاماً للحوافز تجاوزت الرقم المحدد من الوزارة، والذي أعلن لأول مرة عند فتح العروض لكل حقل. وما حدث لاحقاً هو أن ائتلاف شركتي بريتيش بتروليوم BP، وبتروجاينا الصينية PetroChina وافقتا، بعد ساعات من رفضهما، على حافز الربح لحقل الرميلة، والبالغ دولارين عن كل برميل إضافي، فتمت الإحالة إليهما، ولكن الشركات الأخرى لم توافق على حوافز الوزارة في الحقول الأخرى. استمرت الشركات ، وعدد من العراقيين المؤثرين، في الضغط على وزير النفط لزيادة الحافز على أساس أن الزيادة قليلة وعلى الوزارات تمشية الأمور، ورفض الوزير ذلك، وأيدت ذلك كثيراً، إذ كان باعتقاده (ومع تأكدي التام في حينها) أن الشركات ستراجع بالتأكيد وتقبل بما هو معروض، كما أن زيادة الحافز للشركات الأخرى سيكون أمراً غير عادلاً بالنسبة للتحالف البريطاني/الصيني، وسيطالبون بزيادة الحافز الذي سبق وأن وافقوا عليه. وبالفعل عادت الشركات بعد فترة ووافقت بما عرض عليها في ٢٠/٦/٢٠٠٩، ووقعت الوزارة عقوداً أخرى للحقول العملاقة وهي غرب القرنة/ المرحلة الأولى، والزيبر، وكذلك حقول ميسان.

ولم يحل حقل باي حسن لعدم موافقة الشركات التي قدمت عروضها لهذا الحقل على التخفيض. كما لم تتقدم أي واحدة من الشركات - لتطوير - حقل كركوك العملاق، ولأسباب سنذكرها لاحقاً. وكانت دورة التراخيص الأولى هي العقود التالية:

(أولاً): حقل الرميثة

- الطرف الأول، الشركة المتعاقدة (رب العمل): شركة نفط الجنوب South Oil Company SOC.

- الطرف الثاني، ائتلاف الشركات: BP العراق (ولها ٣٨٪ من الأسهم)، PetroChina الصينية (ولها ٣٧٪ من الأسهم)، والشريك الحكومي SOMO شركة لتسويق النفط (ولها ٢٥٪ من الأسهم).

- الشركتان الضامنتان، شركة BP Exploration Operating Company Limited، وشركة China National Petroleum Corporation CNPC.

- تاريخ توقيع العقد النهائي في ٢٠٠٩/١١/٣، ومصادقة مجلس الوزراء في ٢٠٠٩/١٠/١٦. وتاريخ نفاذ العقد في ٢٠٠٩/١٢/١٧.

- أجر الربح: دولارين عن كل برميل إضافي.

- الإنتاج الحالي: (١,٠٦٦,٠٠٠) برميل/اليوم.

- إنتاج الذروة المستقرة: (٢,٨٥٠,٠٠٠) برميل/اليوم لمدة (٧) أعوام.

(ثانياً): حقل الزبير

- الطرف الأول، الشركة المتعاقدة (رب العمل): شركة نفط الجنوب.

- الطرف الثاني، ائتلاف الشركة الإيطالية ENI (وحصتها ٣٢,٨١٪)، والشركة الأميركية Occidental (وحصتها ٢٣,٤٤٪)، والشركة الكورية الجنوبية Kogas (وحصتها ١٨,٧٥٪)، والشريك الحكومي، شركة نفط ميسان MOC (وحصتها ٢٥٪).

- الشركات الضامنة، الشركة الإيطالية ENI S.P.A (وهي الشركة الأم للشركة التي وقعت العقد ENI Iraq B.V)، وكذلك الشركة الأميركية Occidental Petroleum Corporation (وهي الشركة الأم للشركة التي وقعت العقد Occidental of Iraq LLC)، وكذلك الشركة الكورية Korea Gas Corporation (وهي الأم لشركة Kogas).

- تاريخ توقيع العقد النهائي في ٢٢/١/٢٠١٠، ومصادقة مجلس الوزراء في ١/٥/٢٠١٠، وتاريخ نفاذ العقد في ١٨/٢/٢٠١٠.

- أجر الربح: دولارين عن كل برميل إضافي منتج.

- الإنتاج الحالي: (١٨٢٧٥٥) برميل/اليوم.

- إنتاج الذروة: (١,٢٠٠,٠٠٠) برميل/اليوم لمدة (٧) أعوام.

(ثالثاً): حقل غرب القرنة المرحلة الأولى

- الطرف الأول (رب العمل)، شركة نفط البصرة.

- الطرف الثاني، ائتلاف الشركة الأميركية ExxonMobil Iraq Limited (وتملك حصة ٦٠٪)، وشركة Shell West Qurna B.V (وتملك حصة ١٥٪)، والشريك الحكومي شركة الاستكشافات النفطية OEC (وتملك حصة ٢٥٪).

- الشركتان الضامتان، ExxonMobil و Shell.

- تاريخ توقيع العقد النهائي ٢٥/١/٢٠١٠، وتاريخ مصادقة مجلس الوزراء في ١/٥/٢٠١٠، وتاريخ نفاذ العقد في ١/٣/٢٠١٠.

- أجر الربح: (٩, ١) دولار عن كل برميل إضافي منتج.

- الإنتاج الحالي: (٢٤٤٠٠٠) برميل/اليوم.

- إنتاج الذروة: (٢,٣٢٥,٠٠٠) برميل/اليوم.

علما وحسب المعلومات المتوفرة ، فان العقد الاول كان لمدة (٢٠) سنة للوصول الى انتاج ذروة قدره (٢,٣٢٥) مليون برميل / يوم خلال (٧) سنوات، وتم تعديله في اواخر سنة ٢٠١٠ للصعود بانتاج الذروة الى (٢,٨٢٥) مليون برميل / يوم، بادخال تراكيب وطبقات اخرى مكتشفة ولكن غير مطورة، مع زيادة الحافز الى (٢) دولار / البرميل.

(رابعاً): حقول نفط ميسان (البرزكان، فكه، أبو غراب)

- الطرف الأول، (رب العمل) شركة نفط ميسان MOC.

- الطرف الثاني، الشركة الصينية CNOOC International Limited (ولها ٦٣,٧٥٪ من الأسهم)، والشركة التركية TAAO Turkye Petrolleri A.O (ولها ١١,٢٥٪ من الأسهم)، والشركة الحكومية (شركة الحفر العراقية IDC ولها ٢٥٪ من الأسهم).

- تاريخ توقيع العقد النهائي في ٢٠١٠/٥/١٧، وتاريخ مصادقة مجلس الوزراء في ٢٠١٠/١/٥، وتاريخ نفاذ العقد في ٢٠١٠/١٢/٢.

- أجر الربح: (٢,٣) دولار عن كل برميل إضافي منتج.

- الإنتاج الحالي للحقول مجتمعة والمعلن عنها أثناء دورة التراخيص الأولى: (٨٨٠٠٠) برميل/اليوم.

- إنتاج الذروة: (٤٥٠٠٠٠) برميل/اليوم.



نلاحظ من نتائج دورة التراخيص الأولى الأمرين المهمين التاليين:

- إن إنتاج الذروة من هذه العقود الأربعة سوف يصل فقط إلى:
 - ٢,٨٥٠,٠٠٠ برميل/اليوم حقل الرميطة.
 - ١,٢٠٠,٠٠٠ برميل/اليوم حقل الزبير.
 - ٢,٣٢٥,٠٠٠ برميل/اليوم حقل غرب القرنة المرحلة الأولى.
 - ٤٥٠,٠٠٠ برميل/اليوم حقول ميسان.
- ٦,٨٢٥,٠٠٠ برميل/اليوم مجموع إنتاج الذروة للحقول الجنوبية الحالية بعد إكمال التوسعات من قبل الشركات ليصل إلى الذروة المستقرة هذه في الأعوام ٢٠١٦ – ٢٠١٧ وسيكون الارتفاع تدريجياً.
- إن هذه الزيادة لم يكن يتوقعها أحد، ولو أضفنا لها إنتاج حقول نفط الشمال (حتى قبل إجراء أي تحسينات وتطويرات عليها)، سنصل إلى ما قد يزيد عن (٧,٢٥) مليون برميل/اليوم، وهو ما يتجاوز الإنتاج الذي كانت تطمح إليه وزارة النفط، وكما جاء على لسان السيد وزير النفط في تصريحاته في ٢٠٠٧/١٢/٣، حيث كان يطمح إلى أن يصل الإنتاج حتى (٦) مليون برميل/اليوم بعد التوسعات (أي بإدخال حقول جديدة في التطوير منذ دورة التراخيص الثانية). لهذا من الناحية العملية لم تكن هناك حاجة لدورة التراخيص الثانية على ضوء هذه النتائج.
- لم تقتنع الشركات بهامش الربح المقترح لحقل باي حسن في الشمال، ولذا لم يحال على أي شركة، والأهم من ذلك لم تتقدم أية شركة لتطوير حقل كركوك العملاق. وباعتقادي أن الأمرين مرتبطين بموقف حكومة إقليم كردستان حيث أن كلا الحقلين في المناطق المتنازع عليها، وأن موقف حكومة الإقليم يناقض ما جاء في الدستور حول هذه المسألة، كما انها تمنع العمل بتطوير الحقل ككل. كنت قد أوضحت مسألة حقل كركوك في كتابي "حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز"، و بينت- استنادا إلى المادة (١٤٠) من الدستور الدائم، والمتعلقة بالمناطق المتنازع عليها في العراق، وكذلك المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، (وهو ما تعتمد عليه المادة ١٤٠ من الدستور نصاً في بعض فقراتها)- ان الوضع في المناطق المتنازع عليها ومنها كركوك (ومنطقة حقل كركوك بكاملها) يجب ان يبقى على حاله بإدارة الحكومة الاتحادية لحين التوصل إلى صيغة نهائية للمادة (١٤٠) من الدستور.

في الواقع العملي، وبسبب ضعف الحكومة المركزية، فإن الحال يختلف الآن، ونحن هنا نتحدث في هذا اليوم بما يتعلق بحقل كركوك.

فحقل كركوك العملاقة بلغ احتياطيه في الوقت الحاضر (٩) مليارات برميل، رغم الإنتاج المستمر منذ ثلاثينيات القرن الماضي، والذي وصل الإنتاج منه ولعقود بمعدل مليون برميل/اليوم، وانتاجه الحالي وكما في عام ٢٠١٠ مثلاً، كان بمعدل (٣١٤) ألف برميل يومياً فقط، وهو قليل جداً مقارنة بإمكانية الحقل ومقدار احتياطياته. يتكون هذا الحقل من ثلاث قبب متصلة ضمن حقل واحد، وهي قبب بابا وافانا وخرمالة، وقد تركز إنتاج هذا الحقل طيلة تلك الفترة على قبتي بابا وافانا. وقامت وزارة النفط في تسعينيات القرن الماضي بوضع خطط سريعة لتطوير قبة خرمالة لإنتاج (٥٠) ألف برميل/اليوم باستخدام (١٥) بئر محفورة في الأجزاء الجنوبية من القبة (والتي كانت قد حفرت أصلاً كأبار تقييمية ولأغراض المراقبة). ولكن تأخر العمل بهذا التطوير - في حينه - لعدم إمكانية الحصول على الأنابيب التي توصل النفط من هذه الآبار إلى محطات عزل الغاز الموجودة فعلياً بسبب الحصار الاقتصادي على العراق. وفي عام ٢٠٠٤ تعاقبت وزارة النفط مع انتلاف (كونسورتيوم) بريطاني/تركي لتجهيز ثلاث محطات لفصل للغاز وتجهيز الأنابيب المطلوبة والإشراف على تنفيذ العمل لإنجاز الخطة السريعة للإنتاج البالغ (٥٠) ألف برميل/اليوم، ومن ثم يرتفع الإنتاج إلى (٢٥٠ - ٢٠٠) ألف برميل/اليوم، وذلك بعد استكمال حفر الآبار المطلوبة. وصلت المعدات وبدأ العمل، ولكن حسب ما جاء في وكالات الأنباء (ومنها Daw Jones Newswires في ٢٧/١١/٢٠٠٧)، فإن حكومة إقليم كردستان منعت الحكومة المركزية من التطوير واستخدمت البيشمركة في هذا المنع. وفي ٦/١١/٢٠٠٧ أحالت حكومة الإقليم قبة خرمالة (والذي سمته حقل خرمالة) إلى كنوك KNOC (شركة النفط الكردستانية الوطنية) لتطوير الإنتاج منها، الأمر الذي أثار - في حينه - استغراب الجميع ومن ضمنهم الجهات الأميركية وكما موضح في كتابي "حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز" المشار إليه آنفاً.

في اعتقادي وللأسباب المذكورة أعلاه، لم تقدم الشركات عرضاً لتأهيل وتطوير حقل كركوك، تفادياً لأي نزاع بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، وللاحتمال العالي للأعمال الإرهابية والتخريبية في مثل تلك الظروف. ولو كانت قد قدمت عرضاً للتطوير، لرأينا أرقاماً تقارب المليون برميل/اليوم للإنتاج الكلي لحقول كركوك كلها، ولوصل الإنتاج الكلي المتوقع في عام (٢٠١٦ - ٢٠١٧) الى حوالي (٨) مليون برميل/اليوم - عدا نفط حكومة إقليم كردستان - من عقود المشاركة بالإنتاج.

٢ب - دورة التراخيص الثانية

لقد لاحظنا أن عقود دورة التراخيص الأولى، قد تبديلت من عقود خدمة فنية اعتيادية، مع التمويل ولمدة (٢ - ٣) أعوام، إلى عقود خدمة فنية "خاصة" تستمر فيها مدة العقود إلى عمر الحقل (٢٥ عاماً)، ويدار من الناحية العملية من الشركات الأجنبية العالمية، ولو أن العقود تتضمن صراحة مشاركة فعلية عراقية. رغم هذا التبدل، فإن عقود دورة التراخيص الأولى - وبشكلها الجديد - لاقت تأييداً، وخصوصاً بعد فتح العروض وإتمام الإحالات، إذ أثبتت هذه العقود ما كنا قد أكدناه في السابق، بأن من الممكن العمل ضمن القوانين السائدة، ولا حاجة لانتظار قانون جديد. إضافة لذلك فإن الإقبال الشديد من قبل الشركات العالمية الكبرى على المنافسة وتقديم التمويل اللازم والخبرة العالمية في تطوير الحقول، أضعف الأحاديث التي تقول بأنه لا يمكن تطوير الصناعة النفطية إلا من خلال تطبيق السياسة الأميركية المخططة للعراق، وهي الدخول في عقود المشاركة بالإنتاج. والأهم من هذا كله أن الوصول إلى أرقام إنتاج تتجاوز (٧) مليون برميل/اليوم بحلول الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧، تعطي فرصة زمنية عالية لإعادة تقييم الاستراتيجيات النفطية وطريقة العمل المقبلة، وتخلق ثقة ومقدرة لدى كادر وزارة النفط وشركاتها المنتجة (ولدى كادر شركة النفط الوطنية عند إعادة تأسيسها)، وذلك بتطوير إمكانيات مراقبة الشركات الأجنبية العاملة والمشاركة الفعلية في العمليات التخطيطية والتقييمية والإنتاجية وصولاً إلى القيادة الفعلية لهذه العملية، وتحضيراً لتطوير الحقول غير المطورة أصلاً.

وجاءت عقود دورة التراخيص الثانية ونتائجها برود فعل متباينة جداً، ففي الوقت الذي اعتبرت وزارة النفط والكثير من العراقيين، وكذلك العديد من الدوائر النفطية، أنها - أي دورة التراخيص الثانية - "انتصار كبير" لسياسة وإرادة وزارة النفط العراقية، اعتبرها آخرون - ومنهم كاتب هذه السطور - "خيبة أمل"!! لم تكن "خيبة الأمل" بإمكانية قيام العراقيين بقيادة وتطوير الصناعة النفطية بأنفسهم ومن غير تأثيرات خارجية من قبل الشركات النفطية العالمية الكبرى، وإفشل المخطط الأميركي لنفط العراق بالكامل، أمراً غير متوقفاً قبل توقيع عقود المرحلة الثانية، بل كانت أمراً معروفاً، ولكن كان هناك "أمل" في أن تعدل الحكومة العراقية عن نيتها - جزءاً أو كلاً - في المضي بهذه الدورة. لقد أعلن وزير النفط الدكتور حسين الشهرستاني في مؤتمر صحفي في ١٢/١٠/٢٠٠٩ ونقلًا عن مقال بن لاندرو في موقع "تقرير النفط العراقي Iraqi Oil Report" في ١٤/١٠/٢٠٠٩، بأن "إنتاج العراق من النفط سيصل إلى (١٢) مليون برميل في اليوم، وبنفس الطاقة الإنتاجية للسعودية... وأن العراق وخلال ستة أعوام سيكون أحد أكبر المصدرين النفطيين في العالم، وفي هذه الحالة لن تكون هناك حاجة لمصادر أخرى لتطوير القطر". وهذه السياسة الجديدة تختلف عن السياسة التي صرح بها في ٣/١٢/٢٠٠٧ والتي سبق وأن ذكرناها. إن هذه السياسة الجديدة جاءت بعد "نجاح" دورة التراخيص الأولى، والإعلان عن دورة التراخيص الثانية في ٣١/١٢/٢٠٠٨، التي تم إحالة عقودها في كانون الأول ٢٠٠٩.

وأدناه نتائج دورة التراخيص الثانية:

أولاً: حقل مجنون

- الطرف الأول، الشركة المتعاقدة (رب العمل): شركة نفط الجنوب.

- الطرف الثاني، ائتلاف شركة شيل (ولها ٤٥٪ من الحصص)، وشركة بتروناس كاريجالي Petronas Carigali الماليزية (ولها ٣٠٪ من الحصص)، والشريك الحكومي شركة نفط ميسان (ولها ٢٥٪ من الحصص).

- تم توقيع العقد النهائي في ٢٠١٠/١/١٧، ومصادقة مجلس الوزراء في ٢٠١٠/١/٥، وتاريخ نفاذ العقد في ٢٠١٠/٣/١.

- أجر الربح: (١,٣٩) دولار عن كل برميل منتج.

- الإنتاج الأولي الحالي: (٤٥٩٠٠) برميل/اليوم.

- إنتاج الذروة: (١٨٠٠٠٠٠) برميل/اليوم (لمدة ١٠ أعوام).

ثانياً: حقل الغراف

- الطرف الأول، الشركة المتعاقدة (رب العمل): شركة نفط الجنوب.

- الطرف الثاني، ائتلاف الشركات: شركة بتروناس الماليزية (ولها حصة ٤٥٪)، وشركة جابكس JAPEX اليابانية (ولها حصة ٣٠٪)، والشريك الحكومي (شركة نفط الشمال ولها حصة ٢٥٪).

- تم توقيع العقد النهائي في ٢٠١٠/١/١٨، وموافقة مجلس الوزراء في ٢٠١٠/١/٥، وتاريخ نفاذ العقد في ٢٠١٠/٢/١٠.

- أجر الربح: (١,٤٩) دولار عن كل برميل منتج.

- إنتاج الذروة: (٢٣٠٠٠٠) برميل/اليوم لمدة (١٣) عاماً.

ثالثاً: حقل بدرة

- الطرف الأول، الشركة المتعاقدة (رب العمل): شركة نفط الشمال.

- الطرف الثاني، ائتلاف الشركات: شركة كازبروم نفت GAZPROM Neft الروسية (ولها حصة ٣٠٪)، والشركة الكورية كوكاز KOGAS (ولها حصة ٢٢,٥٪)، والشركة الماليزية بتروناس (ولها حصة ١٥٪)، والشركة التركية TPAO (ولها حصة ٧,٥٪)، والشريك الحكومي شركة الاستكشافات النفطية (ولها حصة ٢٥٪).

- تاريخ التوقيع النهائي للعقد في ٢٦/١/٢٠١٠، وتاريخ مصادقة مجلس الوزراء في ١/٥/٢٠١٠، وتاريخ نفاذ العقد في ١٨/٢/٢٠١٠.

- أجر الربح: (٥,٥) دولار عن كل برميل منتج.

- إنتاج الذروة: (١٧٠٠٠٠) برميل/اليوم لمدة (١٧) عاماً.

رابعاً: حقل حلفاية

- الطرف الأول، الشركة المتعاقدة (رب العمل): شركة نفط ميسان

- الطرف الثاني، ائتلاف الشركات: الشركة الصينية بتروجينا PetroChina (ولها حصة ٣٧,٥٪)، وشركة بتروناس الماليزية (ولها حصة ١٨,٧٥٪)، وشركة توتال TOTAL E & P Iraq الفرنسية (ولها حصة ١٨,٧٥٪)، والشريك الحكومي شركة نفط الجنوب (ولها حصة ٢٥٪).

إن شركة توتال أعلاه مضمونة من قبل الشركة الأم TOTAL SA الفرنسية، وشركة بتروجينا مضمونة من شركة CNPC الصينية.

- تاريخ التوقيع النهائي للعقد في ٢٧/١/٢٠١٠، ومصادقة مجلس الوزراء في ١/٥/٢٠١٠، وتاريخ نفاذ العقد في ١/٣/٢٠١٠.

- أجر الربح: (١,٤) دولار عن كل برميل منتج.

- الإنتاج الحالي: (٣١٠٠) برميل/اليوم.

- إنتاج الذروة: (٥٣٥٠٠٠) برميل/اليوم لمدة ١٣ عاماً.

خامساً: حقل القيارة

- الطرف الأول، الشركة المتعاقدة (رب العمل): شركة نفط الشمال.

- الطرف الثاني، شركة سونانكول Sonangol الأنغولية، والمضمونة من الشركة الأنغولية الأم Sociedade Nacional de Combustivos de Angola،

(ولها حصة ٧٥٪)، والشريك الحكومي (شركة نفط الجنوب ولها حصة ٢٥٪).
 - تم توقيع العقد النهائي في ٢٦/١/٢٠١٠، ومصادقة مجلس الوزراء في ٥/١/٢٠١٠،
 وتاريخ نفاذ العقد في ١٨/٢/٢٠١٠.

- أجر الربح: (٥) دولار عن كل برميل منتج.

- إنتاج الذروة: (١٢٠٠٠٠) برميل/اليوم لمدة (٩) أعوام.

سادساً: حقل نجمة

كما في حقل القيارة، عدا أن الشريك العراقي هي شركة الحفر العراقية.

- أجر الربح: (٦) دولار عن كل برميل منتج.

- إنتاج الذروة: (١١٠٠٠٠) برميل/اليوم لمدة (٩) أعوام.

سابعاً: حقل غرب القرنة المرحلة الثانية

- الطرف الأول، الشركة المتعاقدة (رب العمل): شركة نفط الجنوب.

- الطرف الثاني، ائتلاف الشركات: الشركة الروسية OAO LUKOIL (ولها حصة ٥٦,٢٥٪)، وشركة ستاتويل Statoil النرويجية (ولها حصة ١٨,٧٥٪)،
 والشريك الحكومي شركة نفط الشمال (ولها حصة ٢٥٪).

- أجر الربح: (١,١٥) دولار عن كل برميل منتج.

- إنتاج الذروة: (١٨٠٠٠٠٠) برميل/اليوم لمدة (١٣) عاماً.



وبذلك نجد أن مجمل إنتاج الذروة لدورة التراخيص الثانية يبلغ:

برميل/اليوم	
١٨٠٠٠٠٠	حقل مجنون
٢٣٠٠٠٠٠	حقل الغراف
١٧٠٠٠٠٠	حقل بدرة
٥٣٥٠٠٠٠	حقل حلفاية
١٢٠٠٠٠٠	حقل القيارة (وهو نفط ثقيل جداً).
١١٠٠٠٠٠	حقل نجمة (وهو نفط ثقيل جداً).
١٨٠٠٠٠٠	حقل غرب القرنة المرحلة الثانية.

المجموع ٤٧٦٥٠٠٠ (أربعة ملايين وسبعمائة وخمس وستون ألف برميل في اليوم).

وإذا أضفنا (١٠٠) ألف برميل لحقل الأحذب الذي وقع على نفس أسس هذه العقود في عام ٢٠٠٩ مع الشركة الصينية بعد أن كان عقد مشاركة وإنتاج تم توقيعه في تسعينيات القرن الماضي. وبهذا يكون المجموع ٤٨٦٥٠٠٠٠ برميل اليوم. علماً أن وزارة النفط كانت قد أعلنت في ٢٠١١/٩/٢٢ أنها قد وافقت رسمياً على خطة الشركة الصينية لزيادة إنتاج حقل الأحذب إلى (٢٠٠) ألف برميل/اليوم، لذا يصبح المجموع ٤٩٦٥٠٠٠٠ (أربعة ملايين وتسعمائة وخمس وستون ألف برميل يومياً).

ويكون المجموع الكلي لإنتاج الذروة في إنتاج النفط الذي يدار من قبل

الحكومة الاتحادية:

٦٨٢٥٠٠٠٠	دورة التراخيص الأولى.
٤٩٦٥٠٠٠٠	دورة التراخيص الثانية (مع الأحذب).
٣٥٠٠٠٠٠	كركوك والحقول المجاورة.

المجموع (إثنا عشر مليون ومائة وأربعون ألف برميل يومياً).

وهو الرقم الذي تحدث عنه السيد وزير النفط في ٢٠٠٩/١٠/١٢ والذي اشرنا إليه

سابقاً، وسوف نرى في الفقرة (٣) أرقاماً تزيد عن هذا الرقم بعد أخذ إنتاج إقليم كردستان بنظر الاعتبار.

٢ج- دورة التراخيص الثالثة (الغازية)

كانت هذه الدورة تعود لعقود تطوير ثلاثة حقول غازية، وعلى نفس أسس عقود الخدمة الفنية التي تمت بالنسبة للنفط، ولكن المشارك الحكومي العراقي هما شركتا غاز الشمال وغاز الجنوب، وحصتهما ٢٥٪ أيضاً. وهذه العقود كانت قد وقعت في أواخر عام ٢٠١٠ وأوائل ٢٠١١، وصادق مجلس الوزراء على آخرها، وهو عقد حقل عكاس، في أواخر شهر أيلول ٢٠١١. وهي كما يلي:

أولاً: عقد حقل السبية الغازي:

وهو حقل صغير في محافظة البصرة، يبلغ احتياطيه الثابت (٣,٠) ترليون قدم مكعب قياسي. وتم توقيع عقده مع الشركة الكويتية Kuwait Energy والشركة التركية TPAO وشركة نفط الجنوب.

- أجر الربح: (٧,٥) دولار عن كل كمية غاز منتج تعادل برميل نفط منتج. والذي أفهمه هنا، هو المكافئ الحراري. أي يعطى كحافز (٧,٥) دولار عن كمية الغاز التي تعطي نفس كمية الحرارة التي يعطيها برميل نفط. ويعطي برميل النفط حوالي (٥,٨) مليون وحدة حرارية بريطانية، وأن (١٠٠٠) قدم مكعب تعطي (١,٠٣) مليون وحدة حرارية بريطانية. وبهذا يكون أجر الربح البالغ (٧,٥) دولار عن كل إنتاج يقارب (٥٦٣٠ قدم^٣). أو حوالي (١,٢٩) دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وهو رقم مرتفع جداً مقارنة بأجر الربح الذي تم منحه للعقود النفطية. والسبب الرئيسي أن أسعار الغاز في العالم تقارب نصف أسعار النفط باحتساب المكافئ الحراري. وسنعود لهذا الموضوع لاحقاً.

إن إنتاج الذروة من هذا الحقل سيكون (١٠٠) مقيم/اليوم (مليون قدم مكعب قياسي/اليوم)، أما الإنتاج الأدنى فيسكون (٦٠) مقيم/اليوم. وتتوي الشركة الكويتية تصديره إلى الكويت، وسيتم ذلك طبعاً إذا ما وافقت الحكومة العراقية على ذلك.

ثانياً: حقل المنصورية الغازي:

يقع هذا الحقل في محافظة ديالى ويبلغ احتياطيه الثابت (٣,٣) ترليون قدم مكعب. وتم توقيع عقده مع ائتلاف شركة Kuwait Energy الكويتية، وشركة KOGAS الكورية، والشركة التركية TPAO.
- أجر الربح: (٧) دولار عن كل كمية غاز منتجة تعادل برميل نفط منتج واحد.

- إنتاج الذروة: (٣٢٠) مغمق/اليوم، والإنتاج الأدنى (٢٣٠) مغمق/اليوم.
ومن المفترض أن يستخدم في المنشآت التي تتطلب استهلاك الغاز في منطقة بغداد.

ثالثاً: حقل عكاس الغازي:

يقع هذا الحقل غرب العراق في محافظة الأنبار قرب الحدود السورية، ويبلغ احتياطيه الثابت (٤,٥) ترليون قدم مكعب.
تم إحالة عقده إلى كونسورتيوم من شركة كازخستانية KazMuaiGaz، وشركة KOGAS الكورية. ولكن انسحبت الشركة الكازخستانية وبقيت جميع الحصص للشركة الكورية، وتم توقيع العقد النهائي معها في أوائل تشرين الأول ٢٠١١.
- أجر الربح: (٥,٥) دولار عن كل كمية غاز منتجة تعادل برميل نفط منتج واحد.

- إنتاج الذروة: (٤٠٠) مغمق/اليوم، والإنتاج الأدنى (٣٨٠) مغمق/اليوم، ومن المفترض أن يستخدم لأغراض محلية، ويصدر الفائض منه إلى خط الغاز العربي.

٢-د- دورة التراخيص الرابعة:

كانت دائرة العقود والتراخيص البترولية قد أعلنت في ١٤/٤/٢٠١١، عن دورة التراخيص الرابعة، في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني لوزارة النفط، وتم الإعلان الرسمي عنها في مؤتمر صحفي من قبل السيد وزير النفط في ٢٥/٤/٢٠١١. وتم إكمال مسودة العقد الأولية مع تحضير المعلومات الفنية في شهري أيار وحزيران الماضيين. كما حدد يوم ٦/٦/٢٠١١ آخر موعد لاستلام

وثائق التأهيل من الشركات، وتم الانتهاء منها وإعلان نتائج التأهيل في ٢٠١١/٨/٧. تم تسليم حقيبة المعلومات، مع المسودة الأولية للعقد ووثائق المناقصة الأولية، وعقد مؤتمر للترويج واستلام المعلومات وملاحظات الشركات والإجابة على استفساراتهم، وتمت جميع هذه المسائل ابتداءً من ١٠ أيلول وحتى ١٥ تشرين الأول. كما أن من المفترض إجراء ورشة عمل في منتصف تشرين الثاني المقبل مع الشركات، ثم إصدار صيغة العقد النهائية وكذلك وثائق المناقصة النهائية في منتصف كانون الأول القادم، وعلى أساس استلام العروض بين ٢٥ - ٢٦ من كانون الثاني ٢٠١٢. ولكن وحسب ما ورد في النشرة الإلكترونية "تقرير نفط العراق Iraq Oil report"، فإن الموعد الجديد لاستلام العروض سوف يكون في ٧ - ٢٠١٢/٣/٨، وذلك لإعطاء الشركات التي تم تأهيلها والبالغ عددها ٤٦ شركة، الفرصة الكافية لإكمال عروضهم لا سيما وأن شهر كانون الأول القادم سيكون موسماً للعطل والأعياد في العراق وفي الخارج.

إن عدد الرقع الاستكشافية المعلنة لغرض الاستكشاف والتطوير اللاحق تبلغ (١٢) رقعة جغرافية، معظمها في الجزء الغربي من العراق، منها (٧) رقعة غازية و(٥) رقعة نفطية، وكما مبين في الخريطة المرفقة والجدول رقم (١) أدناه. وبهذا فإن هذه الدورة تختلف عن الدورات الثلاث السابقة، في كونها تعرض رقعة جغرافية عالية الاحتمال لوجود مواد هايدروكربونية، ولكن لا تتضمن حقول محددة كما في الدورات السابقة.

جدول رقم (١) للرقع الجغرافية لدورة التراخيص الرابعة

رقم الرقعة	المنطقة (المحافظة)	مساحة الرقعة كيلو متر مربع	الاحتمالات الهيدروكربونية
(1)	نينوى (الحدود السورية)	7300	غازية
(2)	نينوى والأنبار (الحدود السورية)	8000	غازية
(3)	الأنبار (الحدود السورية)	7000	غازية
(4)	الأنبار	7000	غازية
(5)	الأنبار	8000	غازية
(6)	الأنبار والنجف (الحدود السعودية)	9000	غازية
(7)	القادسية، بابل النجف والمثنى	6000	نفطية
(8)	ديالى وواسط (تقترب من الحدود الإيرانية)	6000	غازية
(9)	البصرة (الحدود الإيرانية)	900	نفطية
(10)	المثنى وذبي قار	5500	نفطية
(11)	النجف والمثنى	8000	نفطية
(12)	النجف والمثنى	8000	نفطية

مما نلاحظه في الرقع أعلاه أو في مجمل دورة التراخيص الرابعة، ما يلي:
(أولاً): أن الرقع (١) و(٢) و(٣) تقع على الحدود السورية، وتشمل تقريباً جميع الحدود السورية، عدا منطقة في الشمال "تعود" إلى حكومة إقليم كردستان، ومنطقة أخرى تقترب من الحدود السورية العراقية الأردنية. وكما يبدو فإن هناك نية في عدم التحري على الحدود الأردنية، إذ أن الرقع (٣) و(٤) و(٥) موازية للحدود الأردنية ولكن بعيدة عنها. والسبب أن شركة BP

بريتيش بتروليوم تجري تحرياتها في الحدود العراقية الأردنية السورية السعودية من الجانب الأردني وبضمنها مناطق حقل ريشة، الذي كان جزءاً من العراق وتم تعديل الحدود في ثمانينيات القرن الماضي حيث استلب هذا الحقل الغازي من العراق وأضيف إلى الأردن مقابل مساحة أردنية مساوية أدخلت إلى الأراضي العراقية. علماً أن المنطقة المتروكة حالياً والقريبة من الحدود الأردنية ذات احتمالية كبيرة في إيجاد النفط والغاز فيها.

إن ترك هذه المنطقة الحدودية مع الأردن وعدم عرضها للمناقصة ضمن دورة التراخيص الرابعة، قد يكون لأحد سببين أخذتهما وزارة النفط بعين الاعتبار. السبب الأول، هو انتظار نتائج بحوث وتحريات شركة BP في الجانب الأردني، وعلى ضوء ذلك يقوم الجانب العراقي بأعمال التحري والاستكشاف من جانبه بطريقة التنفيذ المباشر (وقد يكون ذلك مع شركة أجنبية)، ولكن ليس من خلال ترخيص. والسبب الثاني، هو إعطاء هذه المنطقة لاحقاً، ومن خلال ترخيص، (وباتفاق مباشر وبلا مناقصة)، إلى شركة BP، وعلى أساس أن لديها المعلومات الكاملة، على الجانب الآخر من الحدود، ولذا ستكون الشركة الأفضل!!.

كما نلاحظ أيضاً أن دورة التراخيص هذه لم تغط كافة الحدود مع السعودية وإنما جزءاً صغيراً منها كما في الرقعة (٦)، وهي ذات الاحتمالات الغازية. كذلك وضعت ضمن هذه المناقصة الرقعة الصغيرة (٩) على الحدود الإيرانية في منطقة البصرة، وهي ذات احتمالات نفطية عالية. كما تجنبت الدورة الرابعة الذهاب إلى مياه الخليج في الوقت الحاضر، والاحتمال الأكبر في هذا هو الابتعاد عن المشاكل الحدودية البحرية الحالية مع إيران والكويت!!.

(ثانياً): كما يظهر فإن وزارة النفط قد تركت منطقة كبيرة في محافظة الأنبار تبلغ مساحتها ما يقارب (١٦ - ١٧) ألف كيلومتر مربع دون عرضها في دورة التراخيص هذه، وخصصتها - حسب معلوماتي - كرقعة للتنفيذ المباشر لاحقاً. وهذه الرقعة جنوب الرقعة (٢) وشرق الرقعة (٣) المشار إليهما في

الجدول (١) وتسير مع نهر الفرات لتصل إلى قرب مدينة الرمادي. وهو أمر جيد في كل الأحوال .

(ثالثاً): إن مدة العقد في هذه الدورة هي (٢٠) عاماً لمدة التطوير فقط، أي الفترة التي تبدأ بعد انتهاء فترة الاستكشاف. حيث أن فترة العقد تتضمن ثلاث مراحل، **(أ) مرحلة فترة إزالة الألغام**، والتي تبدأ من تاريخ المصادقة على خطة الاستكشاف وتستمر حتى الانتهاء من إزالة الألغام بالحد الأدنى لمساحة منطقة التعاقد ولمدة أقصاها (١٢) شهراً قابلة للتمديد. **(ب) مرحلة الاستكشاف**، وتبدأ مباشرة بعد فترة إزالة الألغام (للحد الأدنى)، ولمدة أربعة أعوام قابلة للتمديد إلى مدة أخرى أقصاها عامين. ومن حق المقاول طلب فترة تمديد إضافية لإكمال العمليات غير المنتهية. **(ج) مرحلة التطوير**، وتمتد لمدة (٢٠) عاماً لكل منطقة تطوير قابلة للتمديد إلى خمسة أعوام أخرى. ولهذا فنحن نتحدث عن مدة عقد لا تقل في أي حال من الأحوال عن (٣٠) عاماً، وقد تصل إلى (٣٥) عاماً.

(رابعاً): استكمالاً للفقرة (ثالثاً) أعلاه، وبعد الانتهاء من تنفيذ خطة التقييم لأي اكتشاف تجاري (من وجهة نظر المقاول)، فعليه تقديم تقريره الفني الاقتصادي لإثبات "تجارية" الاكتشاف، والذي يتم تقييمه من قبل الدوائر المعنية في وزارة النفط، ثم يعلن بعد ذلك تجارية الاكتشاف عن عدمه. ويقع الاكتشاف التجاري في نوعين:

(أ) إذا كان الاكتشاف التجاري غازي: يطلب من المقاول مباشرة تقديم خطة التطوير وبرنامج العمل والميزانية لغرض المصادقة أو التعديل عليه من قبل الوزارة.

(ب) إذا كان الاكتشاف التجاري نفطي: يطلب من المقاول انتظار فترة أقصاها (٧) أعوام، حيث تقوم الدائرة المعنية في وزارة النفط (الشركة الاستخراجية) بدفع الكلف التي تكبدها المقاول لمرحلة الاستكشاف مع الفوائد.

من ذلك نجد أن هناك التزاماً من قبل الحكومة العراقية بتطوير الحقل النفطي في مدة أقصاها (٧) أعوام بعد تقييمه بأنه اكتشاف تجاري. ولقد سبق وذكرنا في دراسات سابقة بعدم تأييدنا للتعاقد على تطوير حقول غازية قبل إنهاء مسألة حرق الغاز، وتعديل أسعاره في العالم، إذ أن أسعار الغاز تقارب نصف أسعار النفط في الوقت الحاضر مقارنة بالمكافئ الحراري لكليهما، وأن الغاز هو وقود المستقبل. وكما سبق أن بينا، فإن ما وقعناه من عقود أكثر من كاف بكثير فيما يتعلق بالعقود النفطية، والآن نلتزم بعقود إضافية. قد يقول قائل بأن هذا الالتزام سيكون بعد مدة تصل إلى أكثر من (١٠) أعوام، وهذا موضوع سنناقشه في الفقرة (٤) من هذه الدراسة.

(خامساً): إن الكلف التقديرية لعمليات التحري والاستكشاف والتقييم وذلك في حالة قيام الجانب العراقي بالتنفيذ المباشر، ومن خلال التعاون مع شركات أجنبية متخصصة، يتقدر بمبلغ يتراوح بين (١٥٠ - ٢٥٠) مليون دولار للرقعة الجغرافية الواحدة، أي بحدود (٢,٥) مليار دولار لتنفيذ جميع الأعمال اللازمة لما قبل التطوير ولجميع الرقع المذكورة، والتي تصرف وحسب الجدول الزمني المشار إليه في الفقرة (ثالثاً) أعلاه، أي بحدود (٥) أعوام قابلة للتمديد.

(سادساً): كتب "بن لاندو" مقالة في صحيفته الإلكترونية "تقرير النفط العراقي Iraq Oil Report"، في ٢٠١١/٩/١٤، وتحت عنوان: "وزارة النفط تكشف عن شروط صارمة لدورة التراخيص الرابعة". ويبدو أن المقال قد كتب إثر مقابلة مع أحد المدراء العاميين في وزارة النفط وهو أحد المسؤولين عن دورات التراخيص. نجد في المقال الأمور التالية، والمتضمنة مقارنة بما تم توقيعه في دورات التراخيص السابقة، آخذين بنظر الاعتبار المشاكل التي تلاقيها وزارة النفط في عقود الدورات السابقة، كذلك خاصية الدورة الرابعة إذ يتم التعامل ضمن رقع جغرافية عالية الاحتمال بوجود المواد الهيدروكربونية اعتماداً على معلومات جيولوجية مختلفة، بينما في الدورات السابقة كان التعامل مع حقول مثبتة.

- إن المقياس الوحيد للمناقصة من اختيار المقاول من القائمة التي سبق أن تم تحديدها، هو المبلغ الذي يريده المقاول كحافز عن كل برميل نفط مكافئ BOE barrel of oil equivalent وذلك فيما يتعلق بالغاز، أو (٦٠٠٠) قدم مكعب (وهو رقم قريب من المكافئ الحراري لبرميل النفط والذي يعادل حوالي ٥٦٣٠ قدم^٣ من الغاز الطبيعي). أما ما يتعلق بالنفط فسيكون المقياس كمية ما يريده المقاول كحافز عن كل برميل يتم إنتاجه من النفط. إن كمية الغاز أو النفط المنتجة، لن يكون لها دور كبير. كما سيتم الضغط على كلفة الإنتاج وربطها بالحوافز التي يستلمها المقاول.

- ستضمن الدولة دفع حوافز عن ٨٠٪ فقط من إنتاج الذروة للغاز أو (٥٠٠) ألف قدم مكعب يومياً، إيهما أقل. أي عملياً أعلى حافز سيدفع لكمية (٥٠٠) ألف قدم مكعب/اليوم، وهي كمية قليلة جداً (يبدو أن هناك خطأ في الرقم الذي نقله كاتب المقال والرقم الصحيح (٥٠٠) مليون قدم مكعب/اليوم). إضافة لذلك يتوقع أن يكون الحافز أعلى من الدورات السابقة، بسبب أن الدورات السابقة كانت لحقول مثبتة، كما وأن استعادة المبالغ المستثمرة في هذه الدورة ستكون بعد مدة أطول.

- إن العقود لهذه الدورة - كما يقول المقال - سوف تضع تحديدات تقلل من إمكانية المقاول بالإنتاج العالي للنفط والغاز، وذلك للتأكد من أن رغبة العراق في الوصول إلى خطة إنتاج لا تؤدي إلى حصول "عرض" عال للنفط في الأسواق العالمية، كما وأن الإنتاج لن يتجاوز إمكانيات البنية التحتية اللازمة لخدمة الخزن والنقل والتسويق. ويذكر أن العقد سوف يضمن استلام المقاول لمبالغ الكلف التي صرفها مع الفوائد، ولكن دون استلام الحوافز. وكان الوزارة تحاول أن تخفف من وطأة المادة (١٢) في عقود التراخيص السابقة، وكما سنوضح في الفقرة (٢هـ) أدناه.

- ينقل المقال عن بعض المتحدثين عن الشركات المقاوله اعتراضهم "على الصرف حالياً، و الإنتاج لا يبدأ إلا في عام ٢٠٢٥". في الواقع إن هذا الأمر يخص النفط ولا يخص الغاز. إذ إن ما يقوله المقاولون هنا، ينطبق على الشركات الصغرى، وهو امر ليس بتلك الأهمية بالنسبة للشركات الكبرى.

فالمبالغ المصروفة قليلة وهي في كل الأحوال ستدفع إليهم بعد انتهاء العمل الاستكشافي مع الفائدة. سيكون العمل لإنتاج النفط بعد (٧) أعوام من الاستكشاف، وهو أمر قد يكون في صالحهم، إذ أن مشكلتهم في الحصول على النفط، وكذلك بنيتهم في إغراق الأسواق به لتخفيض الأسعار ستكونان في العقد الثاني من هذا القرن. وهنا يوجد التزام، من يوم توقيع العقد، من حكومة العراق بأن الحقل سيخصص لهم دون غيرهم!! إن الاستراتيجيات النفطية للشركات الكبرى، (والحكومات التي تدعمها)، ليست مسألة قصيرة الامد، بل طويلته، وتمدد إلى عقود من الزمن.

- إن وثائق المناقصة تطلب من المقاولين أن يصرفوا ١٠٪ من ميزانيتهم السنوية في دعم وتطوير البنية التحتية للمحافظات التي سيتم العمل بها. صحيح إن هذه المبالغ تدفعها بالتالي الحكومة العراقية، ولكنها أمر جيد لضمان استفادة المحافظة من الأعمال النفطية التي تتم على أراضيها.

- تختلف عقود دورتي التراخيص الثانية والثالثة، وكذلك وثائق المناقصة لهذه الدورة عن عقود دورة التراخيص الأولى فيما يتعلق بالغاز. فعلى المقاول في العقود النفطية للدورات الثانية والثالثة والرابعة، جمع الغاز، والتخلص من الكبريت إذا كان الغاز حامضياً، وتشبيد وحدات معالجة الغاز كجزء من المسؤولية العقدية، وتحويل الغاز الخام إلى غاز جاف (وهو الميثان والإيثان)، وإلى الغاز السائل (وهو البروبان والبيوتان)، وإلى البنزين الطبيعي (وهو البنتان فما فوق). إن مسؤولية المقاول تنتهي عند إيصال هذه المواد إلى حدود منطقة عمله، والعمل الباقي من استلام وتوزيع وتسويق هذه المنتجات يكون من مسؤولية وزارة النفط.

- ينقل المقال عن السيد وزير النفط قوله: "إن السبب الرئيسي لهذه الدورة، أي دورة التراخيص الرابعة، هي لزيادة احتياطي الغاز والنفط في القطر... نحن رفعنا الإنتاج المقبل، لهذا علينا بذل الجهد في أمور التحري والاستكشاف". ويؤسفني القول إن الواقع غير ذلك، إذ نحن هنا نستكشف ونتنتج!!

٥٢- المادة (١٢) في عقود دورات التراخيص:

لعل أفضل من كتب في هذا الموضوع هو منير الجليبي في مقالته التي نشرت باللغة الإنكليزية في ٢٤/٤/٢٠١١، وكما أشرنا إليها سابقاً، والتي كانت تحت عنوان: "النفط العراقي: ما المخفي داخل عقود دورات التراخيص الأولى والثانية". حيث تحدث عن أضرار المادة (١٢) هذه والتي تقع تحت عنوان: "المصادقة على خطط التطوير ومناهج العمل" في عقود التراخيص، والتي سنبحثها فيما يلي. كما تحدث السيد منير عن أضرار المادة (٣٧)، والتي تقع تحت عنوان: "القانون الحاكم، التفاهم والتحكيم"، بما يتعلق باللجوء الأخير إلى التحكيم القطعي في "غرفة التجارة العالمية"، ومقر التحكيم باريس.

سنحدث عن المادة (١٢)، ونترك المادة (٣٧) لاعتقادنا أن "التحكيم" أمر معمول به في العقود العالمية، ولو أن من المستحسن محاولة الابتعاد عنه قدر الإمكان واعتماد المحاكم العراقية لحل النزاعات مع الشركات العالمية، ولكن هذه الشركات وغيرها من المؤسسات الأجنبية لا تثق بحيادية القضاء العراقي، ولهذا نضطر إلى القبول بالتحكيم في عقودنا معها، وهو أمر معمول به عالمياً.

إن الفقرة (١٢) التي اعتمدت في عقود دورة التراخيص الأولى، لم تكن موجودة بهذا الشكل في وثائق المناقصة الأولى للدورة الأولى والتي تم نشرها، ولكن بعد اعتمادها بعقود الدورة الأولى، تم إدخالها نصاً في وثائق المناقصة للدورة الثانية، (وهي منشورة ومشتراة من قبل الشركات المتنافسة)، لهذا لم يكن هناك أمراً مخفياً في دورة التراخيص الثانية. كذلك لو كانت وزارة النفط قد نشرت عقود الدورة الأولى، لكان الأمر مشابهاً للحالة المذكورة، ولما قال أحد أن هناك أمراً مخفياً، مع أنه أمر خطير ومضر بالمصلحة العراقية إلى أبعد الحدود.

نود أن نوضح ما يلي حول هذا الموضوع:

أولاً: تتحدث المادة (١٢) عن الخطط التي تضعها الشركات للسير بأعمال الإنشاء وبالإننتاج، وما يهمننا بالأساس هو الفقرة (١٢-٥) و (١٢-٦)، والفقرة (١٢-١).

٢- هـ)، التي تقول:

أ- (١٢-٥) للجهة الحكومية الحق في إعادة النظر بمستوى الإنتاج لكل خطة عمل مقترحة أو مصادقة عليها، وذلك في رسالة خطية، تطلب فيها زيادة أو

تقليل الإنتاج للأسباب التالية:

- أ- تجنب المكامن من احتمال الضرر بها.
- ب- لأسباب صحية أو بيئية.
- ج- لمتطلبات تشغيلية قصيرة الأمد.
- د- طلب التقليل في الإنتاج جاء تنفيذاً لأمر من الحكومة العراقية.
- هـ- أن يكون طلب التقليل بسبب فشل إمكانية النقل واستلام المنتج.
- أو بسبب فشل في معالجة الغاز ومنتجاته في نقطة الاستلام وذلك لأسباب لا تعود إلى المقاول أو المشغل.

ب- (١٢-٦)

إذا كان التقليل بسبب الفقرة (١٢-٥-د) أعلاه، فإن أمر تنفيذ هذه الفقرة يجب أن يتم تطبيقه بصورة متساوية لجميع الإنتاج العراقي. أما إذا كان التقليل بسبب الفقرة (١٢-٥-هـ) أعلاه، فإن تطبيقه يجب أن يتم على جميع الشركات التي لها علاقة بهذا الجزء من المنشآت.

وفي خلال الفترة التي يقلص فيها الإنتاج بسبب الفقرتين (١٢-٥-د) و(١٢-٥-هـ)، فإن الحوافز التي تعطى للمقاول حسب الفقرة (١٩-٥) من العقد سوف يتوقف تطبيقها، وحالما يحدث مثل هذا الأمر فإن شركة نفط الجنوب (وشركة نفط الشمال)، ستتفق مع الفرقاء وبنية حسنة على ميكانيكية للتعويض الكامل للمقاول في أقصر مدة ممكنة، والذي يتضمن، مع أمور أخرى، إعادة جدولة الإنتاج أو تمديد للمدة أو المدفوعات للعوائد التي فقدت من المقاول جراء الكميات المقررة للإنتاج الذي لم يتم إنتاجها خلال فترة التقليل تحت الفقرتين (١٢-٥-د)، و(١٢-٥-هـ).

ج- الفقرة (١٢-٢-هـ)

إذا استمر عدم حل بعض فقرات منهاج العمل السنوي أو الميزانية بعد تقديمها إلى الإدارة العليا فإن الأطراف المتعاقدة توافق بأن للمشغل التحويل/الصلاحية بالعمل، كأن ما قدم من المقاول موافق عليه إلى حين اتخاذ القرار النهائي حول الفقرات المختلف عليها.

ثانياً: من الواضح وبعد قراءة الفقرات العقدية في (أ) و(ب) أعلاه، فإن القول: ”بأن السيطرة على كميات الإنتاج هي بيد الحكومة أو الجانب العراقي“، أو القول: ”بأن العراق يؤكد بأن زيادة عوائده المالية تأتي من المحافظة على الأسعار العالية المعقولة وليس من زيادة الإنتاج“، هي أقوال غير دقيقة. إذ لو نفذنا هذه الأقوال فستكون هناك خسائر مالية كبيرة يتكبدها الجانب العراقي لقاء تعويض الشركات عن تقليص الإنتاج. وفي الواقع، فإنني أرى أن هذه الفقرات العقدية تسمى ”السيادة العراقية“، إذ هي ليست تدخلاً في قرارات الدولة فقط وإنما سيف مسلط على الحكومة العراقية عند اتخاذ بعض قراراتها السيادية، كما توضحه الأمثلة التالية:

أ- لو استطاعت الشركات تحقيق ما تريده وزارة النفط والحكومة العراقية فعلاً، وهو إمكانية إنتاج (١٣) مليون برميل/اليوم، فإن مسألة إعادة الجدولة للإنتاج أمر غير وارد إطلاقاً. إذ أن إعادة الجدولة هي لفترة محدودة جداً لا تتعدى الشهور، وإعادة الجدولة تعني زيادة الإنتاج في فترة لاحقة لتعويض كمية النفط التي تم تقليصها لفترات طويلة. ولكن كيف نرفع الإنتاج فوق الطاقة الإنتاجية البالغة (١٣) مليون برميل/اليوم، وذلك لتعويض النقص السابق في كمية الإنتاج. إذ ستعمل الشركات وبكل الجهد للإنتاج بالطاقة القصوى للحصول على أعلى الأرباح ولن توافق على التقليل إلا إذا تأكدت من ”تعويضها“ عن ”الخسائر“.

ولكي نكون عادلين، فإن تقليص الإنتاج يسبب خسائر فعلية للشركات حسب الصيغ العقدية الحالية.

ب- من المؤكد جداً، ودون أن ندخل في مناقشة للموضوع، فإن حصتنا من إنتاج النفط في منظمة أوبك لن تصل أبداً إلى (١٣) مليون برميل في عام ٢٠١٧ وما بعدها بأعوام طويلة، وفي أحسن الأحوال قد تصل إلى نصف هذا الرقم أو أكثر بقليل، أي حوالي (٧) مليون برميل/اليوم، وذلك بعد أخذ أوبك بعين الاعتبار خسارة العراق لحصته أثناء الحروب والحصار الاقتصادي.

ماذا سيكون موقف الحكومة العراقية من قرار أوبك هذا؟. سيكون أمامها حلان أحدهما مُر. الأمر الأول، القبول بالرقم المخصص للعراق من قبل أوبك (أي في أحسن الأحوال ٧ مليون برميل/اليوم)، وعند ذلك عليها تعويض الشركات بالكامل عن الخسائر الناجمة عن عدم استطاعتها الإنتاج الكامل، أي التعويض عن (٦) مليون برميل/اليوم نقص في الإنتاج!!، ويتم ذلك بالطبع بالإضافة إلى دفع كامل استحقاقات الكلف الاستثمارية والتشغيلية.

والحل الثاني، هو تجاوز الحكومة العراقية أوبك (وبالتالي قد يصل الأمر إلى تفكيكها أو حلها بالكامل)، وهو ما تسعى إليه الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وتعمل جاهدة على تنفيذه. وسيكون هذا الأمر - إن حدث - من الأمور المثيرة للسخرية، إذ كانت للعراق اليد الطولى في تأسيس أوبك ببغداد في ١٤/٩/١٩٦٠، وسيكون العراق السبب أيضاً في إنهاؤها ببغداد، فيما لو اتخذت الحكومة العراقية مثل هذا القرار. وسيكون مهما ربط ذلك بما اكتشفه المحقق الصحفي المعروف "كريك بالالست Greg Palast" في مقال له حول أوبك والعراق، كتبه في نيسان ٢٠٠٥ في "مجلة هاربر Harper Magazine"، وكذلك في مناهجه التلفزيوني "بي بي سي نيوزنايت BBC TV Newsnight" في ١٥/٣/٢٠٠٥ وما بعده، أن عدداً من المستشارين المهمين والمقربين من الرئيس بوش الابن من المحافظين الجدد، نصحوا إدارة بوش قبيل الحرب، أن تعمل الولايات المتحدة على توفير الأموال اللازمة للعراق لتنفيذ خطة إنتاج عالية جداً تتجاوز حصته في أوبك بكثير، وبهذا تثار مشكلة في داخل هذه المنظمة وقد تؤدي إلى تخفيض الأسعار وتفكيك أوبك. لقد أثار بالالست في حينه ضجة كبيرة حين كشف عن (٣٢٣) صفحة من الوثائق السرية بعد أن هدد وزارة الخارجية الأمريكية بمقاضاتها إن لم تطلعه على هذه الوثائق، وقام في حينها بمقابلة شخصيات مهمة مثل فيليب كارول، المدير العام السابق لشركة شيل، والذي تولى تسيير إنتاج النفط العراقي لصالح الحكومة الأميركية شهوراً بعد الغزو الأميركي للعراق. وكانت الخطط

التي أراد المحافظون الجدد تنفيذها في العراق، هي خصخصة النفط فيه، وأن تقوم كل جهة بالإنتاج والمنافسة وتغرق الأسواق العالمية بالنفط، مما سيؤجج الصراع في أوبك وتجعل كل دولة تعمل لزيادة إنتاجها وبالتالي تنهار الأسعار. وما لم يتوقعه المحافظون الجدد هو معارضة الشركات الكبرى لهذه الخطة، وإقناع وزارة الخارجية الأميركية بذلك، لأن الأمر قد يصل إلى انهيار هذه الشركات نفسها، ولهذا كان فيليب كارول معارضاً لخصخصة النفط العراقي.

في كل الأحوال إذا أرادت الحكومة العراقية السير بالحل الثاني هذا، فعليها أن تضخ ما يقارب من (٦) مليون برميل/اليوم، إضافة "لحصتها" البالغة - في أحسن الأحوال - (٧) مليون برميل يومياً، الأمر الذي سيؤدي إلى انتكاسة هائلة في الأسعار. إن الأسواق النفطية وأسعار النفط حساسة جداً، إذ أن إضافة (١-٢) مليون برميل/اليوم من النفط فوق حاجة هذه الأسواق يؤدي في الظروف الاعتيادية إلى خلل وانخفاض في الأسعار، فكيف يكون الحال عند إضافة (٦) مليون برميل/اليوم فوق حاجتها.

من الواضح أن وجود طاقة إنتاجية بالسعة التي وقعتها الحكومة العراقية (أي ١٣ مليون برميل/اليوم)، سيؤدي إلى ضغط كبيرة من قبل الشركات الكبرى العاملة في العراق، ومن ورائها حكوماتها سواء مجتمعة أو منفردة على الحكومة العراقية لزيادة ضخ النفط، وذلك فيما لو رفض العراق زيادة الإنتاج وقبل تحمل الخسارة المالية تجاه الشركات والحفاظ على وحدة أوبك، وأسعار أوبك المنطقية. وتجنباً لاية مشاكل محتمة مع الشركات والحكومات المساندة لها، فإن الحل الأمثل هو عدم وجود مثل هذا الفائض في طاقة الإنتاج أصلاً.

ج- إن ما جاء في الفقرة (١٢-٥-د) من أولاً أعلاه، حول "طلب الحكومة" في التخفيض، هو كلام موضوع لكل الحالات التي تطلبها الحكومة العراقية في تخفيض الإنتاج. ولكن السؤال المطروح هنا هو، ماذا سيحدث لو قررت الحكومة العراقية مقاطعة دولة محددة، وبناءً على توافقات دولية أو إقليمية، أو بسبب اعتداء تم عليها أو على دولة صديقة للعراق؟ ولقد حدث مثل ذلك

في سبعينيات القرن الماضي، إثر حرب ١٩٧٣، وبقرارات من مجلس الجامعة العربية. فهل سيأتي أحد، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية، ليقول بعدم إقحام النفط بالمقاطعة، وأن النفط ليس سلاحاً سياسياً، بينما نحن في هذا اليوم بالذات نشاهد قيام الولايات المتحدة والدول الأوربية باستخدام هذا السلاح ضد إيران وسوريا، وقبل بقليل استخدمته ضد ليبيا، وبدون قرار من مجلس الأمن. واستخدمته في حصار العراق الظالم لتجويد العراقيين وتحطيم العراق لفترة زادت على (١٣ سنة) وبقرار جائر ووحشي من مجلس الأمن. والأدهى من ذلك قد تتوسع مفاهيم الشركات النفطية للحفاظ على أرباحها، وتعتبر أن قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ليس من "الظروف القاهرة"، وعلينا الاستمرار بالضح أو تحمل الخسائر، وسيصل النزاع بين الحكومة العراقية والشركات إلى "التحكيم الدولي"، حسب المادة (٣٧) من العقود، الذي يأخذ شهوراً أو أعواماً.

د- قد يقول قائل إن تعويض الشركات عن تقليل الإنتاج لن يكون بمبالغ عالية. ولكن الحسابات تقول أن الواقع عكس ذلك، إذ لو افترضنا أن الحافز/هامش الربح للشركات هو (١,٦) دولار/البرميل المنتج، فإن حصة الشركات الصافية منها ستكون (٠,٧٨) دولار/البرميل (بعد طرح ٢٥٪ حصة المشارك الحكومي، و ٣٥٪ الضرائب المفروضة على الشركات). ولهذا في حال تخفيض (٦) مليون برميل/اليوم (بتقليل الإنتاج من ١٣ إلى ٧ مليون برميل/اليوم)، يكون المبلغ اليومي الواجب تعويضه عن حافز الربح فقط هو (٤,٦٨) مليون دولار، و سنوياً (١,٧١) مليار دولار. وهو مبلغ عال بكل المقاييس ولا نعرف ما الذي ستطالب به الشركات من تعويضات غير الحافز، وهي تحمل بكل تأكيد في جعبتها عشرات الطلبات الأخرى!!.

هـ- قد تبدو الجملة الموضوعية في الفقرة (١٢-٦)، أمراً عادلاً ومعقولاً، فهي تقول: "إن كان تقليص الإنتاج قد جاء بأمر من الحكومة العراقية، فعندئذ يجب تطبيقه بصورة متساوية وعلى جميع الإنتاج العراقي - أي على جميع الحقول العراقية وعلى جميع الشركات وحسب نسبة قابلية الحقل لإنتاج الذروة-". ليتذكر القارئ أن الحكومة الحالية قد وافقت على مثل هذه

الصيغة، وهي في هذه الظروف المعقدة، فلم تلزم نفسها فقط، بل ألزمت العراق وجيله القادم بها، ولما يقارب ثلاثة عقود قادمة. هنالك أسباب عديدة، محلية وإقليمية ودولية، قد تجعل العراق يقرر طريقة إنتاجه، ومن أين يريد أن يزيد إنتاجه أو يقلله. ومنها التوازن في الإنتاج من المحافظات العراقية المختلفة، وهو أمر استراتيجي تفرضه ضرورات داخلية - وهو ما سنعود إليه في الفقرة (٤) من هذه الدراسة - إضافة لذلك فإننا لا يمكننا التكهن بما سيحدث في العلاقات الإقليمية والدولية، ولا حتى بعلاقة الحكومة العراقية بأي من الشركات العالمية العاملة في العراق، ولكننا متأكدون بحدوث مشاكل مع شركة أو أكثر منها. وفي ضوء هذه الفقرة، فعلينا ولثلاثة عقود مقبلة معاملة الشركات جميعاً بصورة متساوية بغض النظر عن موقف هذه الشركة أو تلك، وبغض النظر عن متطلبات الموقف العراقي.

إذا لم تكن هذه المادة مخلة بالسيادة الوطنية، وعلى ضوء ما ذكر أعلاه، فما مفهوم الإخلال بالسيادة الوطنية إذن؟ إن هذه الجملة غير دستورية ولا يمكن وضعها - برأيي - في أي عقد. قد أكون أنا واحد من الناس البسطاء الذين لا يفهمون السياسة، والسيادة الوطنية، ودور الولايات المتحدة الأميركية في محاولة الهيمنة على الطاقة ودخولها من الباب الخلفي للعراق للسيطرة على أهم عنصر في العلاقات الدولية الحالية والمقبلة (ألا وهي الطاقة)، وهي القدرة على أن تقوم بذلك من خلال هذه المادة العقدية، لهذا أجدني بحاجة إلى من يفهمني ويُفنعني بعكس ذلك!!!.

ثالثاً: أما ما يخص المادة العقدية (١٢-٥-هـ)، وما يتعلق بها ضمن المادة (١٢-٦) بشأن طلب تقليص الإنتاج لعدم إمكانية الجانب العراقي (وزارة النفط وغيرها)، ولأسباب لا تعود إلى المقاول المشغل، لإكمال التزاماته العقدية بالإنتاج بحدود الذروة المستقرة والمتعاقد عليها، كعدم إمكانية استلام النفط وتصديره، أو عدم جاهزية معالجة الغاز وتوزيعه (مع منتجاته)، أو عدم إمكانية تصديره، فنود توضيح ما يلي:

إن جميع الأمور المذكورة أعلاه هي من مسؤولية الدولة العراقية، وكل الدلائل تشير إلى التأخر في تنفيذ هذه الأمور، وليس بسبب عدم وجود

الإمكانات البشرية والمادية وفوضى القرارات وتأخر الموافقات والإجراءات وأعمال التخريب والإرهاب (التي عادت بالازدياد مجدداً هذه الأيام)، وهي أمور تشمل جميع نواحي وأشكال العمل في العراق. وفي الواقع فإن ما يتم في وزارة النفط من هذه الناحية هو الأفضل في العراق، سواء فيما يتعلق بموضوع إعادة تأهيل موانئ التصدير النفطية وبناء موانئ جديدة على الخليج، أو في توسيع شبكة النقل والخزن للنفط المنتج، وحتى في أمور تسهيل الإجراءات الروتينية، إذ أن هناك عمل جدي واسع وملمس تقوم به على أرض الواقع. ولكن حجم العمل كبير جداً، إذ على وزارة النفط أن تتعامل وتشرف وتراقب نزاهة عمل ما يزيد عن (٢٥) شركة أجنبية (في حال تنفيذ دورة التراخيص الرابعة)، وعليها إكمال شبكات توصيل النفط إلى الموانئ العراقية في البصرة، وإكمال الموانئ الجديدة وتأهيل الموانئ القديمة في هذا الوضع المعقد مع الكويت وإيران، مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم وجود ميناء أو موانئ اعتيادية تتحمل كميات المعدات المطلوبة وذلك لتأخير تنفيذ ميناء الفاو الكبير. كما أن عليها إكمال جميع خطوط نقل المنتجات والنفط الخام الداخلية بين جميع المواقع المنتجة والمواقع المستفيدة، إضافة إلى تصليح الخط الاستراتيجي، وإضافة خط استراتيجي آخر أكبر من الأول ويحتمل أننا نحتاج إلى إضافة أكثر من خط استراتيجي آخر لربط نفط الجنوب بنفط الشمال، والتصدير حسب أنواع النفط (وبالأخص عزل نفط حقلي القيارة ونجمة الثقيلين جداً). كما أن عليها تصليح خط التصدير إلى سوريا، وإضافة خط تصدير آخر مواز، كذلك إضافة خط تصدير إلى تركيا. إضافة لذلك عليها تنفيذ التزاماتها بالنسبة للغاز، وذلك بإكمال جميع خطوط توزيع الغاز الداخلية إلى المستهلكين، وبناء محطات معالجة الغاز، وإكمال مشروع غاز الشمال وغاز الجنوب. علماً أننا لاحظنا التأخير الكبير الذي حصل ويحصل في إعادة تأهيل غاز الجنوب، ونحن ومنذ عام ٢٠٠٤ لم نتحرك من مكاننا. وهنا يجب أن لا ننسى الأعمال الفعلية واللوجستية الأخرى الكثيرة جداً، والتي على وزارة النفط لوحدتها أو بالتعاون مع الوزارات الأخرى إنجازها. إضافة إلى البنية التحتية التي دمرها المحتل تماماً، ووقفه عائقاً بشكل أو بآخر، بمفرده

أو بالتعاون مع من جاء بهم إلى الحكم، لإعادتها إلى العمل، وعلى رأسها الكهرباء، ومنها السكن والماء والطرق والنقل والخدمات وعملياً كل شيء. إضافة لذلك فإن العمل السلس في العراق أصبح أمراً مستحيلاً في الوقت الحاضر. وهذه الظروف الصعبة للعمل تشمل كافة دوائر الدولة، ووزارة النفط تعتبر من أحسن الوزارات إن لم تكن أفضلها في «سلاسة» العمل، وذلك لتقاليد العمل الجيدة الموجودة فيها. ولكن، ولنكن واضحين فإن وزارة النفط ليست بالصورة والمقدرة التي كانت عليها في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، إضافة لذلك فهي لا تعمل بمفردها، وإنما تعمل ضمن نظام العمل السائد حالياً في العراق، وهو نظام غير كفوء إطلاقاً، (ويمكن وصفه بأوصاف أكثر قسوة)!!، لهذا - في تقديري - وفي أحسن وأفضل الاحتمالات الممكن تصورهما، فإن الأعمال المشار إليها لا يمكن تنفيذها في (٤-٥) أعوام كما هو مطلوب منها لتواكب خطط تنفيذ الشركات لأعمال تطوير الحقول النفطية، وقد تحتاج إلى ضعف هذه المدة ليستمر العمل بكفاءة وسلاسة. لهذا فإن وزارة النفط سوف تغرم من قبل الشركات الأجنبية وفق المادة (١٢-٦) المشار إليها أعلاه، مهما حاولنا تجنب هذه الغرامة.

رابعاً: على ضوء ما مر آنفاً، فإننا لا نجد بديلاً عن التفاوض مع الشركات لإلغاء أو تعديل هذه المادة بالصورة التي تخدم العراق، ويمكن العمل بها. ويفضل أن يتم ذلك من الآن، إذ أن هذا الأمر يعني أيضاً تقليل الاستثمارات الأولية (إذ سنقلص الإنتاج). إن إعادة النظر بهذه الفقرة ليس أمراً مستحيلاً، حيث أن هناك مجال للمناورة والمساومة في فقرات أخرى من العقود، كمسألة هامش الربح وغيرها.

خامساً: أريد أن اطلع القارئ في هذه الفقرة على موضوع نشر في الصحف العالمية والمحلية، وتناقلته المواقع المختلفة، حول مسألة عقد حقل الرميطة في دورة التراخيص وما أثير من وجود أمور مخفية فيه وما إلى ذلك. وقد أشرت إلى هذا الموضوع سابقاً في هذه الدراسة، وأود أن أوضحه أكثر هنا:

أ- ذكرت صحيفة الغارديان البريطانية في يوم الأحد المصادف ٢٠١١/٧/٣١،

في تقرير نشرته على موقعها الإلكتروني، (كون الصحيفة لا تصدر يوم الأحد)، بأنها كشفت عن أن شركة النفط البريطانية بريتيش بتروليوم BP قد أحكمت قبضتها على الاقتصاد العراقي عقب موافقة الحكومة العراقية على دفع تعويضات للشركة حتى في حال توقف إنتاج النفط في حقل الرميلة العراقي.

كما نقلت الصحيفة، عن وثائق سرية حصلت عليها "أن الاتفاق الأصلي لتشغيل أكبر حقل في العراق تم إعادة صياغته بحيث ستحصل شركة النفط فوراً على تعويض جراء أي عطل محلي أو اتخاذ الحكومة قرارات لخفض الإنتاج". وتضيف الصحيفة أن بعض النقاد اعتبر ان هذا الأمر قد يكون مؤثراً في القرارات السياسية التي تتخذها الحكومة العراقية فيما يتعلق بمنظمة أوبك، كما يعتبر هذا الأمر خطوة خطيرة بعيداً عن الشروط الأصلية للاتفاق المبرم في صيف ٢٠٠٩.

ونقلت الصحيفة عن كريك موتيت، (الذي أشرنا إليه وإلى كتابه: "وقود فوق النار")، قوله: "إن مزادات النفط التي أقامها العراق بدت نموذجاً للشفافية وانتصاراً تفاوضياً للحكومة العراقية، ولكن نجد ان الواقع عكس ذلك، فهناك اتفاق خلف الكواليس أتاح للشركة البريطانية إحكام قبضتها على الاقتصاد العراقي، فضلاً عن التأثير في قرارات أوبك". كما أشار إلى خطط إنتاج حقل الرميلة من مليون برميل يومياً إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف هذا الإنتاج في غضون الأعوام الثلاثة المقبلة. كما أشار أيضاً إلى أن إنتاج حقل الرميلة يمثل بالفعل ٤٠٪ من إجمالي إنتاج العراق حتى قبل توسيع إنتاجه.

ب- نظمت "مؤسسة المدى" ندوة نقاشية، استضافت فيها الدكتور أحمد الجبلي (النائب عن التحالف الوطني) - نقلا عن موقع صوت العراق- والذي ذكر في يوم ٢٠١١/٨/٧: أن الدكتور الجبلي تحدث عن الهدر في الثروة النفطية الذي سببته العقد المبرم بين العراق وشركة بريتيش بتروليوم، أي حول نفس الموضوع المشار إليه أعلاه. أشار الجبلي في حديثه عن خبر نقله عن الأوبزيرفر البريطانية الأسبوعية، والتي تصدر في يوم الأحد. وهذا يعني

أنها نشرت الخبر نفسه الذي نشرته الغارديان وفي نفس اليوم. لم أطلع شخصياً على خبر الأوبزيرفر، ولكن أنقل ما قاله الدكتور أحمد الجبلي عن الصحيفة.

ملخص الموضوع أن الصحيفة ذكرت أن شركة بريتيش بتروليوم BP قد حصلت على موقف خانق للعراق بعد إعادة كتابة عقد النفط. وأضاف أن هذا الموضوع نشر في الصحافة الأجنبية وفي الفضائيات، ولكن لم يلاق صدًى في إعلام بغداد الأمر الذي دفعه إلى أن يطلب من مؤسسة المدى ترتيب هذه الندوة. "وأن العقد سري، وليس له علم إن كان قد تم عرضه على مجلس الوزراء، ولكن قطعاً لم يعرض على مجلس النواب". وأن "العراق يدفع مبالغ إلى الشركة حتى وإن لم يتم الإنتاج بحسب الاتفاق" ويتساءل الجبلي: "ماذا وراء الأمر؟". ثم يشير إلى - وحسب العقود - أن إنتاج العراق سيصبح (١٢) مليون برميل يومياً، ولكن التصريح الصحفي للمدير التنفيذي لشركة بريتيش بتروليوم بوب داوولي - حسب ما نقله الدكتور الجبلي - يقول "إن الهدف المبتغى غير قابل للتحقيق والمتوقع أن يتم تحقيق نصف هذه الكمية أو حتى أقل من النصف...، وأن الإنتاج سوف يكون من ٥ إلى ٦ مليون برميل إلى نهاية العقد...، وأن السبب في ذلك يعود إلى وجود مشاكل في البنية التحتية للعراق، في الماء والكهرباء"، ويستمر الجبلي ناقلاً الحديث عن بوب دادلي بقول الأخير: "فبدأنا بالتفاوض داخل غرف مغلقة ووافق الجانب العراقي بتوقيع العقد بشروط أسوأ على العراق".!!

ومن الجدير بالذكر أن بوب دادلي كان قد صرح من أبو ظبي في ٢٠١١/٩/١٨، ونقلاً عن رويترز، "مازلنا ملتزمين بالتقدم صوب هذا المستوى المستهدف - أي ٢,٨٥ مليون برميل يومياً - ولا نجري أية مفاوضات بشأن تغيير بنود عقودنا". علماً - وحسب رويترز - إن دادلي كان يشكك في حزيران الماضي في أن تتجاوز الطاقة الإنتاجية للعراق ستة ملايين برميل يومياً بنهاية العقد الحالي نتيجة مشاكل في البنية التحتية العراقية". كما ذكر الخبر نفسه أن وزير النفط العراقي قال في حزيران الماضي: "إن العراق قد يعيد التفاوض بشأن اتفاقات الإنتاج مع شركات

النفط العالمية الكبرى وقد يخفض الهدف الطموح لزيادة الطاقة الإنتاجية في البلاد". وفي حينه وعندما قرأت هذا الخبر ارتحت له جداً، ولكن صدر بعد ذلك نفياً له.

ج- أما واقع القصة فيختلف عما جاء في أعلاه بشكل أو بآخر وكما أوضحتها، فالأمر جميعه يتعلق بالمادة (١٢) من عقود التراخيص. لم تكن هذه المادة بوثائق المناقصة الأولى بالصيغة التي ظهرت بها في عقود دورات التراخيص الأولى، ولكن ظهرت في وثائق المناقصة في دورة التراخيص الثانية، ولهذا فهي منشورة وجميع العقود معروضة على مجلس الوزراء وسبق أن صادق عليها. وكذلك فهي لا تشمل عقد الرميعة مع بريتيش بتروليوم فقط، وإنما تشمل جميع عقود التراخيص للدورات الثلاث، والمفروض أنه تم تبديلها في دورة التراخيص الرابعة، وكما أوضحت أعلاه. ولو كانت وزارة النفط قد نشرت العقود حال إتمام المصادقة عليها لما كانت كل هذه الضجة حول "الغرف المغلقة" لتوقيع أو تعديل أو تبديل صيغ العقود الموقعة أصلاً، ولأخذ الحديث منحاً آخر!!

٢- الحقول والتراكيب الهيدروكربونية المشتركة بين العراق والدول المجاورة:

لم نكتب هذا الفصل من أجل مناقشة المشاكل الحدودية مع جيراننا، إذ ليس هنا مكان نقاش هذا الموضوع، وقد أوضحت في كتابي: "العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة" الصادر في حزيران ٢٠٠٤، وفي كتاب "الاتفاقية الأمنية المقترحة بين العراق والولايات المتحدة" الصادر في تشرين الأول ٢٠٠٨، مسألة الحدود العراقية الكويتية، من خلال مناقشة قرار مجلس الأمن المرقم (٨٣٣) والصادر في ١٩٩٣/٥/٢٧ حول ترسيم الحدود بين العراق والكويت، وعلى ضوء تقرير اللجنة التي شكلها المجلس لهذا الغرض في ١٩٩١/٥/٢. علماً أن أحد البارزين في هذه اللجنة هو الدكتور القانوني مختار كوسوما اتمادجا، (أندونوسي الجنسية)، كان قد استقال من اللجنة وكتب عدة مذكرات للأمين العام للأمم المتحدة يرى فيها عدم حيادية وموضوعية هذه اللجنة، وخصوصاً فيما يتعلق بالحدود البحرية. كما أوضحت أن العراق لم يصادق على القرار (٨٣٣) إلا في ١٠/١١/١٩٩٤، (أي بعد

حوالي عام ونصف من صدوره من مجلس الأمن تحت البند السابع)، وذلك تحت الوعيد الواضح والترغيب (بوعود كاذبة)، بأن رفع الحصار الاقتصادي سيتم عند موافقة الحكومة العراقية، (وبتوقيع رئيس الدولة!)، على الحدود الجديدة.

كذلك كنت قد ناقشت موضوع الحدود مع إيران، واتفاقية ١٩٧٥، في كتابي: "الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم"، والصادر في كانون الثاني ٢٠١٠. وكانت أزمة "حقل فكة" النفطي قد اشتعلت في كانون الأول ٢٠٠٩، ولذلك كانت ضمن ما ناقشته في الكتاب. والذي أثارني في حينه هو تصريح أحد "الخبراء" النفطيين المعروفين، بأن الحقل الوحيد المشترك بيننا وبين إيران هو حقل نفط خانة/نفط شاه، الأمر الذي اضطرني إلى إرسال نسخة من خريطة حقل فكة الصادرة في سبعينيات القرن الماضي (والتي تبين أنه حقل مشترك)، إلى الكاتب الموسوعي المثقف والموضوعي صائب خليل، (الذي أعتبره أفضل كاتب وباحث ومحلل ومؤرخ غزير لفترة الاحتلال الأميركي للعراق وما ترتب عليه وتلاه)، فقام هو بنشرها مع تحليل رائع كعادته.

ومنذ صدور كتابي الأخير في كانون الثاني ٢٠١٠، تابعت مسألة الحقول والتراكيب الهيدروكربونية المشتركة بين العراق والدول المجاورة له، إذ أن هذا الموضوع سيثار مراراً، ووجدت كماً هائلاً من المعلومات حول هذا الموضوع. وكانت هذه المعلومات مبنية على دراسات في أيام الشركات الأجنبية التي كانت تعمل في العراق، ولكنها في غالبيتها كانت مبنية على دراسات جيولوجية ومسوحات وتحريات جيوفيزيائية وزلزالية seismic ونتائج آبار استكشافية، ومقارنات مع ما تم في الدول المجاورة وتحليلات مختلفة تمت ما بين ١٩٦٩-١٩٨٠، حيث كانت وزارة النفط ودوائر الاستكشاف فيها في أوج نشاطها وحيويتها واندفاعها في العمل، وذلك بالتعاون مع الشركات الأجنبية المختصة وبعقود خدمة اعتيادية. لقد استمرت دوائر الاستكشاف بعملها، ولكن بصورة أبطأ، في الأعوام ١٩٨٠-١٩٩٠ بسبب الحرب العراقية - الإيرانية. وازداد العمل ببطء خلال الأعوام ١٩٩١-٢٠٠٥، بسبب حرب الكويت وما تبعها من حصار اقتصادي طويل الأمد، ومن ثم احتلال العراق. ولكن عاودت هذه الدوائر العمل بنشاط جديد، مع محاولة اعتماد الأساليب الحديثة في تقييم المعلومات القديمة، والاستمرار بمعدلات بطيئة ثم متوسطة في

تحسين تقييم الثروة النفطية والغازية العراقية.

إن الرقع الجغرافية التي أعلن عنها في دورة التراخيص الرابعة لم تأت من فراغ، وإنما نتيجة جهود كبيرة لعدد كبير من الجيولوجيين والمهندسين والفنيين ولعقود عديدة سواء من خلال الفرق الجيولوجية والزلزالية التي جالت العراق، أو من حفر أعداد من الآبار الاستكشافية، أو ما تم في الدوائر النفطية من تحاليل وتقييمات لما أنجز من أعمال حقلية. لهذا فإن المقاولين الذين أرادوا المشاركة في دورة التراخيص الرابعة كانوا قد حصلوا - في الحقيبة التي استلموها - على كمية كبيرة من المعلومات والخطوط الزلزالية التي تمتد على عشرات الآلاف من الكيلومترات وتحاليل وتقديرات لما موجود ولكل عمل قد تم، وما هي احتمالات التراكيب والقبب المؤشرة، وهي تختلف من رقعة جغرافية إلى أخرى، وعليه فإن الحافز سوف يختلف من رقعة إلى أخرى.

وبضوء هذه المعلومات سأحدث عما موجود على حدودنا مع الدول المجاورة وباختصار، لأن هذه المعلومات وأسماء التراكيب والطبقات الجيولوجية من الأمور التي لا يستسيغها القارئ، وبالتأكيد لا تجذبني للقراءة، عدا النتائج وهي المسائل المثيرة للاهتمام!!.

وهنا أود أن أضيف، وقبل الدخول في تحديد الحقول والتراكيب المشتركة، بأنه في الظروف الاعتيادية في العلاقات الدولية والإقليمية وبوجود علاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة، فإن تطوير الحقول المشتركة يتم بطريقة مشتركة بين الدول المتجاورة، وذلك أفضل بالنسبة لطريقة الإنتاج من الحقل، وأقل كلفة وأكثر سهولة، ويتم ذلك وفق اتفاقيات تضمن مصالح الدولتين المتجاورتين. ولكن نظراً للظروف العالمية والإقليمية المضطربة في المنطقة، ولظروف العراق الخاصة حالياً قد يكون من الأفضل تطوير هذه الحقول بطريقة منفصلة، رغم مشاكلها المستقبلية سواء كانت في الحقول نفسها أم في العلاقات مع الجوار.

يمكن الرجوع للخريطة المرفقة للاطلاع على الحقول والتراكيب

الجيولوجية المبينة ادناه:

أولاً: الحقول المنتجة والتراكيب الحدودية مع الكويت

- (أ) الحقول الحدودية المنتجة: وهي حقل الرميلة الجنوبي/منطقة الرقطه، وحقل الزبير/قبة صفوان.
- (ب) التراكيب الحدودية: هنالك أربعة تراكيب، وهي تراكيب أم قصر، وجبل سنام، وجريشان، وخضر الماء.

ثانياً: الحقول المنتجة والمقيمة جزئياً وغير المنتجة والتراكيب الحدودية مع إيران

أ- الحقول الحدودية المنتجة، وهي (ثلاثة حقول):

حقل فكة، وحقل أبو غراب (وتم إحالتها في دورة التراخيص الأولى). وحقل نفط خانة، وهو حقل صغير من أقدم الحقول العراقية المنتجة للنفط ذي النوعية العالية جداً. وكان يغذي مصفى خانقين، أقدم مصفى عراقي، وبعد غلق المصفى تم توصيل النفط إلى مصفى الدورة بأنبوب، وهو متوقف حالياً عن الإنتاج جراء التخريب الحاصل في أنبوب التوصيل إلى بغداد.

ب- الحقول الحدودية المقيمة جزئياً وغير المنتجة، وهي خمسة حقول، وكما يلي:

حقل بدرة، وحقل الحويزة، وحقل السبية، وحقل سندباد، وحقل جياسورخ.

ج- التراكيب الحدودية، وهي أحد عشر تركيباً، وكما يلي:

تركيب كشك البصرى، تركيب حويزة الجنوبي، تركيب الشهابي، تركيب جياسورخ الجنوبي، تركيب النهيرات الجنوبي، تركيب زرباطية، تركيب بيزال، تركيب مندلي، تركيب بشكان، وتركيب دربندخان.

ثالثاً: الحقول المنتجة والتراكيب الحدودية مع سوريا

أ- الحقول المنتجة: حقل صفية.

ب- التراكيب الحدودية: وهي أربعة تراكيب، وكما يلي:

تركيب اوس (طريفوي)، تركيب سحلية، تركيب طورحاجي (قحطان)/ تركيب أبطخ، وتركيب القائم.

رابعاً: التراخيص الحدودية مع السعودية:

لم يتم التعرف على حقول مشتركة مع السعودية حتى الآن، وقد يتم ذلك خلال دورة التراخيص الرابعة - إذا تم تنفيذها.

أما بالنسبة للتراكيب، فهناك سبعة تراكيب مشتركة مع السعودية، وهي: تركيب أبو خيمة الجنوبي، تركيب فرسان، تركيب أنصاب، تركيب عرعر، تركيب هجان، تركيب غرب نجد، و تركيب حارس.

خامساً: الحقول المنتجة والتراكيب الحدودية مع الأردن:

حقل الريشة الغازي وهو الحقل الوحيد المعروف لحد الآن.

٣- الاحتياطي والإنتاج النفطي والغازي العالمي والعراقي، والعلاقة مع دورات التراخيص

قبل الدخول في تبيان جداول الاحتياطيات النفطية أو الغازية، علينا أن نوضح بأن مفهوم الاحتياطي، وعلى الرغم من محاولة وضع أنظمة محددة لتقييمه من قبل المنظمات النفطية العالمية والوطنية المشهورة مثل «مؤتمر النفط العالمي WPC World Petroleum Council»، و«جمعية مهندسي النفط SPE Society of Petroleum Engineers»، و«جمعية مهندسي تقييم النفط SPEE Society of Petroleum Evaluation Engineers»، وغيرهم، فإننا نجد اختلافات في أرقام تقديرات الاحتياطيات من مصدر علمي إلى آخر ومن مجلة مختصة إلى أخرى، وذلك للمرونة الموجودة في طبيعة تقييم مستودع وممكن تحت الأرض على بعد آلاف الأمتار. فالمعالم هنا لا يمكن احتساب دقتها تماماً، ويختلف الاحتساب فيها من مختص لآخر ومن طريقة لأخرى، إضافة للعوامل السياسية والاقتصادية في الأرقام المعلنة للاحتياطي. وسنرى في سياق البحث بعض هذه الظواهر، حيث قد تكون الاختلافات كبيرة جداً أحياناً بين مصدر وآخر في بلدان مثل كندا وفنزويلا في احتساب الاحتياطي. وسنستخدم كلمة «النفط» للتعبير عن كل مصدر «هايدر وكربوني» في التعريفات أدناه:

أ- تعريف الاحتياطي

أولاً: إن كمية النفط الموجودة في أي حقل مكتشف ومحفورة فيه آبار تقييمية معروفة أبعاده ومواصفات صخوره، وكذلك مواصفات إنتاجه، تسمى "النفط الموجود (في المكن) Oil in place". ولكن في جميع الأحوال لا يمكن استخراج جميع هذه الكمية من النفط وتوصيلها إلى سطح الأرض، وما يمكن استخراجه من نفط وتوصيله إلى سطح الأرض سواء من خلال ضغط المكن الطبيعي، أو بزيادة الضغط اصطناعياً من خلال ضغط الماء أو الغاز أو باستخدام المضخات، أي ضمن التكنولوجيات المعروفة والمستخدمة وضمن الكلف المعقولة، وهذا النفط الممكن استرجاعه وتوصيله لسطح الأرض يسمى "الاحتياطي الثابت proven reserve"، أو "الاحتياطي Reserve". فقط. أما نسبة الاحتياطي الثابت أو (الاحتياطي) إلى النفط الموجود في المكن فيسمى معامل الاسترجاع recovery factor. ومعامل الاسترجاع هذا يختلف من مكن نفطي إلى آخر في العالم اعتماداً على أمور كثيرة متعلقة بمواصفات المكن ومواده ونفاذية صخوره، وكذلك على نوعية النفط الموجودة فيه، ومدى إمكانية حقن الغاز أو النفط، وغيرها من الأمور الجيولوجية والكيميائية والفيزيائية التي لا تتشابه في أي حال من الأحوال في مكمنين اثنين حتى وإن كانا قريبين من بعضهما جغرافياً، أو حتى في نفس البقعة الجغرافية ومن طبقتين جيولوجيتين مختلفتين، وإن معامل الاسترجاع هذا يختلف بين ١٠-٦٠٪ وفي بعض الحالات النادرة يصل إلى ٨٠٪. كما أن هذا الرقم يتطور مع الإنتاج، ويمكن معرفته بصورة أدق مع استمرار الإنتاج، وكذلك يتغير مع التطورات التكنولوجية المتعلقة بطرق الاحتساب وطرق الإنتاج، ومع الحسابات الاقتصادية لمفهوم النفط الاقتصادي. وهناك -على العموم - ارتفاع في معامل الاسترجاع بمرور الزمن.

لا يعرف بالضبط كم يوجد من النفط تحت سطح الأرض، وكم يمكن استخراجه منها، ويُجمع كل الجيولوجيين والمختصين على أن النفط في طريقه إلى النفاذ، ولكنهم يختلفون في الوقت والكيفية. وهنا يأتي مصطلح "نفط القمة peak oil"، أي أن الاحتياطيات المكتشفة تقل عن الكميات المنتجة، ولقد

بدأ حدوث هذا الأمر في ثمانينيات القرن الماضي. وبدأ في الولايات المتحدة الأميركية منذ النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي، مما أدى إلى تحولها من دولة مصدرة للنفط إلى أكبر مستوردة له (مع الصين في الأعوام الأخيرة)، وما يتبع ذلك من متغيرات اقتصادية وسياسية في الولايات المتحدة وفي العالم. إضافة لذلك لقد أضحت ظاهرة الاحتباس الحراري في أواخر الثمانينيات بارزة، وأن النفط هو المسبب الرئيسي لها (بعد الفحم الحجري)، وما يتبع ذلك من تقليل في نسبة النمو الاستهلاكي فيما يتعلق بالفحم والنفط والغاز، وكما موضح في كتابي: "الطاقة: التحدي الأكبر لهذا القرن"، وذلك لتقليل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج من الاحتراق إلى الجو، المسبب الرئيسي للاحتباس الحراري.

ثانياً: هناك احتياطات نفطية (غير المشار إليها آنفاً)، تسمى "احتياطات مُرجحة **probable reserves**"، وهي ليست مقيّمة بدقة إذ لم يتم حفر ما يكفي من الآبار لتقييمها الكامل وإنما تم الاعتماد في تقييمها على المعلومات والمؤشرات الجيولوجية وغيرها، وهناك مؤشر لهذا الاحتياطي يسمى P_{50} ، أي أن هناك احتمال يتجاوز ٥٠٪ في تحول هذه الاحتياطات "المرجحة" إلى احتياطات "ثابتة"، وذلك بعد إجراء تقييم أكثر دقة.

كما أن هناك "احتياطات ممكنة **possible reserves**"، وهو احتياطي التخمين والحدس المعتمد على المعلومات الجيولوجية والزلزالية في منطقة الاحتياطات أو ما يجاورها، وأحياناً يسمى "احتياطات P_{20} "، أي احتياطات يمكن أن يوجد فيها النفط بنسبة ١٠٪، أو ٢٠٪، ولا يمكن أن نقول عنها في الوقت الحاضر بأنها احتياطات مرجحة. علماً أن هناك دائماً وبمرور الوقت تحرك في الاحتياطات الممكنة لتتحول إلى الاحتياطات المرجحة ومن ثم إلى الاحتياطات الثابتة، وهو ما يعرف بـ "نمو الاحتياطي".

ثالثاً: عند احتساب الاحتياطي (والمقصود هنا الاحتياطي الثابت)، نجد تعبيراً آخر حول مصدر النفط، وهو ما يسمى "المصادر التقليدية **conventional resources**"، حيث يستخرج النفط بطريقة تقليدية من الآبار المحفورة

ولا يحتاج إلى معاملات خاصة لاستخلاصه، وتعتبر عمليات حقن الغاز أو الماء أو استخدام المضخات من الأمور التقليدية. كما نجد مصطلح "المصادر غير التقليدية **unconventional resources**"، ويطلق على نفط منتشر في مساحة واسعة ولا يستخرج بالطرق التقليدية، وهناك أمثلة عديدة لهذه الأنواع من النفوط، كالنفط الثقيل جداً، والقيبر الطبيعي، ونفط الرمال sand oil الناتجة من تسرب النفط، خلال حقبة طويلة جداً من الزمن، من مكنه وصعوده إلى الطبقات العليا وانتشاره بين الرمال في مساحات كبيرة. وكذلك ترسبات نفط الأطنان shale oil "نفط الطفال"، وهو حالة ثانية من نفط الرمال. إن استخلاص النفط من هذه المصادر غير التقليدية يتم بعمليات معقدة باهضة الثمن، ومنها استخدام البخار والمذيبات في عمليات الاستخلاص، ويحتاج النفط اعتيادياً بعد ذلك إلى معاملات خاصة لاحقة ليصبح صالحاً للاستعمال. إن احتياطات النفط غير التقليدي تتجاوز احتياطات النفوط التقليدية، ولكن كلفة الإنتاج النفطي منها عالية جداً، ولذا تعتبر عموماً نفوط احتياطية عند استنفاد النفط التقليدي. ومن هنا تنتج معظم الاختلافات الحالية في حساب الاحتياطي النفطي العالمي (أي الاحتياطي المثبت). فبعض المؤسسات المختصة باحتساب الاحتياطي لا تدخله ضمن الاحتياطات، والبعض الآخر يحتسب الاحتياطي المنتج منه فعلياً في الوقت الحاضر - وهو اعتيادياً الأقل كلفة -، وكلفة إنتاجه ضمن الأسعار الحالية للنفط أو أقل منها بقليل. من المعروف أن قسماً من هذه النفوط غير التقليدية تنتج في كندا والولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا، لأن كلفة إنتاجها أقل من أسعار النفط الحالية. كذلك من المتوقع أن تزداد أسعار النفوط التقليدية باستمرار نفاها، وبالتالي سوف تكون النفوط غير التقليدية وهي نفوط المستقبل، ويعمل الآن على بحوث ضخمة في تقليل كلف إنتاجها. علماً أن هناك من المؤسسات - ولأسباب سياسية تعمل على تقليل أهمية نفوط الشرق الأوسط التقليدية الرخيصة - ولذا يعمل على إدخال جميع هذه الاحتياطات غير التقليدية في الاحتياطي العالمي، ولكن هؤلاء قلة، ولا يرجع إليهم كمصادر موثوق فيها.

رابعاً: في أحيان كثيرة لا يعلن عن الرقم الصحيح للاحتياطي لأسباب سياسية أو اقتصادية، ويعتبر الاحتياطي من الأمور "السرية جداً"، كما كان الحال مع العراق حتى أواسط ثمانينيات القرن الماضي. وفي أحيان أخرى تعلن الحكومات عن احتياطيات أكبر مما عندها في الحقيقة، مثلما فعلت حكومات أوبك في ثمانينيات القرن الماضي (حسب اعتقاد الكثير من الخبراء). إذ أن منظمة أوبك كانت قد وضعت في ذلك الوقت نظاماً لحصص الإنتاج يعتمد على الاحتياطي الموجود في كل دولة، كجزء من هذا النظام. لذا نرى أن الكويت قد زادت احتياطياتها الثابتة فجأة في العام ١٩٨٣، وذلك من (٦٧) إلى (٩٢) مليار برميل. وقامت الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٨٥ - ١٩٨٦ بمضاعفة احتياطياتها النفطية ثلاث مرات من (٣٣) إلى (٩٧) مليار برميل. وزيدت السعودية احتياطياتها بحوالي ٥٠٪ في عام ١٩٨٨، وقامت إيران في العام نفسه بزيادة احتياطياتها حوالي ٣٠٪ لتصل إلى (١٣٠) مليار برميل لتتجاوز بذلك الاحتياطي العراقي، وحدث هذا الأمر مرة أخرى في عام ٢٠١٠ وذلك عندما رفع العراق من معدل احتياطياته من (١١٥) إلى (١٤٣,١) مليار برميل، فرفعت إيران احتياطياتها بعد شهور قليلة من (١٣٧) مليار برميل إلى (١٥١,١) مليار برميل. إن الزيادات الفجائية للاحتياطيات التي حصلت في الثمانينيات لدول الأوبك، حيث بلغت الزيادة حوالي (٣٠٠) مليار برميل، يشكك فيها في بعض الدوائر النفطية. علماً أن هذه الشكوك تتعمق عندما نجد أن الاحتياطيات لدول مثل الكويت أو السعودية باقية على نفس أرقامها رغم مرور ما يقارب العشرون عاماً من الإنتاج منها، ورغم عدم الإعلان عن اكتشافات جديدة. قد يكون السبب في ذلك هو إعادة احتساب معامل الاسترجاع وتحسينه على ضوء معطيات جديدة، كما حدث عند إعادة احتساب الاحتياطي العراقي وزيادته من (١١٥) إلى (١٤٣) مليار برميل في أواخر عام ٢٠١٠.

خامساً: هنالك ما يسمى "الاحتياطي الاستراتيجي" للدول المستهلكة، وخصوصاً الكبرى، وبرزت أهمية هذا الأمر في سبعينيات القرن الماضي وخلال استخدام النفط كسلاح في المقاطعة الاقتصادية للدول التي ساندت إسرائيل

في حرب تحرير الأراضي المصرية، وكذلك زيادة أسعار النفط في نفس الفترة. ويتعزز هذا الاحتياطي تدريجياً، ويكون بطبيعة الحال ملكاً للدولة المعنية كلاً أو جزءاً، وفي كل الأحوال يكون تحت تصرفها الكامل. لا تعلن الحكومات عن هذا الاحتياطي لأسباب اقتصادية أو خاصة بالأمن الوطني، وقد تعلن أرقاماً عنه مغايرة للحقيقة.

إن الاحتياطي الاستراتيجي النفطي (مع المشتقات) المعلن عنه من قبل وزارة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال "دائرة معلومات الطاقة US Energy Information Administration" هو (٤,١) مليارات برميل - أي حوالي (٦٥٠) مليون متر مكعب -، منها (١,٤) مليار برميل تحت سيطرة وملكية الحكومة الأمريكية. ولا تعتبر هذه الكميات من الاحتياطي الاستراتيجي كجزء من احتياطي النفط الأمريكي.

ولمعرفة ماذا يعني هذا الاحتياطي لأميركا، نعود إلى الاستهلاك اليومي الأمريكي للنفط (ومشتقاته) والبالغ في عام ٢٠١٠ ما يعادل (١٩,١٤٨) مليون برميل يومياً، ويكون الاستهلاك السنوي حوالي (٧) مليارات برميل، وبذا يكفي الاحتياطي إلى حوالي ٢١٢ يوم (حوالي ٧ أشهر). لقد قامت إدارة أوباما في بداية الربع الثاني من عام ٢٠١١ بإطلاق إمكانية بيع (مليون برميل) منه، وذلك للتخفيف من الارتفاع الحاصل في أسعار النفط الذي لازم "ثورات الربيع العربي"، وخصوصاً في فترة انقطاع النفط الليبي، ولكن تأثير إنزال هذه الكمية القليلة إلى الأسواق النفطية العالمية كان أمراً معنوياً، ولم يؤثر في سير الأسعار العالمية، ولو أثر بصورة وقتية لا تتجاوز بضعة أيام، وبدرجة قليلة جداً فيما يتعلق بأسعار النفط المصدر إلى أميركا.

ب- الاحتياطي النفطي العالمي

لقد اطلعت عند كتابة هذا الفصل على جداول الاحتياطيات العالمية، لعام ٢٠١٠، المنشورة في إحصائيات بريتيش بتروليوم BP، وفي "مستقبل النفط العالمي World Oil Outlook" الصادر عن عام ٢٠١٠ من منظمة أوبك، وفي إحصائيات "مجلة النفط والغاز Oil and Gas Journal"، وفي نشرات "دائرة معلومات

الطاقة الأميركية US Energy Information Administration EIA. وكذلك في "اليوكيبديا" تحت عنوان: "الاحتياطي النفطي Oil Reserves" والتي اعتمدت المصادر المذكورة أعلاه في تقييمها الخاص للاحتياطي النفطي. كذلك اعتمدت على الدراسة المهمة جداً التي أعدها ولا تزال تكملها الشركة الاستشارية المعروفة "بوز وشركائها. booz & Co"، لرئاسة الوزراء العراقية (بالتنسيق مع جميع الوزارات المعنية)، تحت عنوان: "الستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة في العراق Iraq Integrated National Energy Strategy INESTA. علماً أن دراسة بوز هذه قد اعتمدت أيضاً المصادر المذكورة أعلاه، في تقييمها الخاص، عند التحدث عن الاحتياطي النفطي العالمي.

ولغرض تقليل المناقشات حول الاحتياطيات النفطية العالمية، سنعتمد الكثير من الأرقام المذكورة في تقرير بوز. وباعتقادي أن أفضل تقييم للإحصائيات جاء في "وكيبديا". وسنرى أن الاختلافات الرئيسية هي فيما يتعلق بالنفط غير التقليدي في كندا وفنزويلا، فكل المصادر تحتسب هذا الاحتياطي، ولكن تختلف بالكميات المحتسبة، وسنظهر بعض الاختلافات في سياق الحديث: أولاً: حتى نتعرف على قيمة الاحتياطي العراقي الحالي، فإنه يقع في المرتبة الثالثة من كمية احتياطيات العالم التقليدية، وخامس دولة في حال احتساب الاحتياطيات التقليدية وغير التقليدية (التي يجري منها الإنتاج).

مليار برميل (الاحتياطي التقليدي) كما في ٢٠١٠

السعودية	إيران	العراق	الكويت	الإمارات
264	150	143	102	97

مليار برميل (الاحتياطي التقليدي وغير التقليدي)

السعودية	كندا	فنزويلا	إيران	العراق
264	177	172	150	143
	(144 غير تقليدي)	(96 غير تقليدي)		

ثانياً: إن الاحتياطي العالمي للنفط التقليدي وغير التقليدي (في الحقول المنتجة فعلاً في الوقت الحاضر) يبلغ حوالي (١٣٩٢,٥) مليار برميل ويقع في (٩٧) دولة، حسب جداول "ويكيبيديا". ويبلغ حوالي (١٣٨٣,٢) مليار برميل في إحصائيات BP، وهو ما يقارب رقم ويكيبيديا.

إن حسابات الاحتياطي عادة تتلازم مع ما يسمى نسبة الاحتياطي الكلي للدولة (R(reserves)، إلى الإنتاج السنوي (P(Production)، أي R/P، ونحن نتحدث الآن عن عام ٢٠١٠. من المهم جداً معرفة نسبة R/P، فهي تمثل عمر الاحتياطي، سواء للمكمن أو الحقل أو الدولة أو العالم. ومن الأرقام أعلاه فإن عمر الاحتياطي العام للنفط التقليدي وغير التقليدي والمقيم كاحتياطي ثابت، يقدر بحوالي (٤٥) عاماً باحتساب الطلب في ٢٠١٠، والبالغ (٨٥) مليون برميل يومياً.

ولاطلاع القارئ على الاحتياطيات العالمية من النفط التقليدي والنفط غير التقليدي المنتج في الوقت الحاضر (أي أن كلف إنتاجه ضمن المعقول)، سنذكر في الجدول أدناه احتياطيات أعلى (١٧) دولة في العالم، مع عمر الاحتياطي في هذه الدول على ضوء الإنتاج الحالي، وعمر الاحتياطي هو R/P، أي كمية الاحتياطي الثابت مقسوماً على الإنتاج السنوي الحالي، وهو عام ٢٠١٠. وسنرى في الملاحظات الاختلافات في تقديرات الاحتياطيات، وهي بالأساس فيما يتعلق بفرنزويلا وكندا بالدرجة الأولى، وفي الولايات المتحدة والصين بالدرجة الثانية. سنعتمد الإحصائيات المنشورة في "ويكيبيديا" وسنقارنها بإحصائيات BP وشركة بوز، وذلك فيما يتعلق بالاختلافات الواضحة، وضمن الحقل "الملاحظات". علماً أنه تم أخذ إنتاج ٢٠١٠، لاحتساب عمر الاحتياطيات. وبما أن الاحتياطيات هي لعام ٢٠١٠، فإنها بالتأكيد سوف تتغير سواء بالنسبة للنفوط التقليدية، (وخصوصاً في العراق)، أو للنفوط غير التقليدية اعتماداً على تطور التكنولوجيا ومعدلات أسعار النفط العالمي.

الدولة	مليار برميل الاحتياطي	سنة عمر الاحتياطي	الملاحظات (إن وجدت)
1- السعودية	264	72	
2- كندا	175	146	*
3- إيران	151,2	101	
4- العراق	143,1	163	
5- الكويت	101,5	111	
6- فنزويلا	98,5	108	**
7- الإمارات	97,8	96	
8- روسيا	74,2	20	
9- ليبيا	47	76	
10- نيجيريا	37	41	
11- كازخستان	30	48	***
12- قطر	25,4	44	
13- الصين	20,4	14	****
14- الولايات المتحدة	19,1	7	*****
15- أنغولا	13,5	19	
16- الجزائر	13,4	20	
17- البرازيل	13,2	17	
الاحتياطي العالمي	1392,5	45	

* إن الرقم الموضوع لاحتياطي كندا والبالغ (١٧٥) مليار برميل، ينسجم مع ما ذكره تقرير بوز والمشار إليه في الجدول أولاً أعلاه، ولكن بوز تقول إن الاحتياطي غير التقليدي لكندا يبلغ (١٤٤) مليار برميل، بينما تقرير وكبيديا يقول إن الاحتياطي غير التقليدي يبلغ (١٧٠) مليار برميل. أما إحصائيات BP فتضع احتياطيات كندا (٣٢,١) مليار فقط. إن "منظمة الطاقة العالمية International Energy

Agency IEA“ تضع احتياطي كندا (١٧٨) مليار - وهي نفوط تقليدية في غالبيتها العظمى -، بينما يضع البعض مثل المدير التنفيذي لشركة شيل كندا الاحتياطي الكندي (٢) ترليون برميل (أي أكبر ٨ مرات من السعودية)!!، وذلك بسبب نفوط الرمال الهائلة الموجودة في كندا.

**** فنزويلا:** الرقم الموضوع للاحتياطي هنا (٩٨,٥) مليار برميل، بينما تضع BP في إحصائياتها الاحتياطي الفنزويلي (٢١١,٢) مليار برميل. أما تقرير بوز، كما في أولاً أعلاه فيضع الاحتياطي الفنزويلي (١٧٢) مليار برميل منه (٩٦) مليار غير تقليدي (نفوط ثقيلة جداً).

***** تضع BP احتياطي كازخستان (٣٩,٨) مليار برميل، (أي حوالي ٣٢٪ أكثر مما هو مذكور هنا).**

****** تضع BP احتياطي الصين (١٤,٨) مليارات برميل، (أي ٢٧٪ أقل مما هو مذكور في الجدول أعلاه).**

******* تضع BP احتياطيات الولايات المتحدة (٣٠,٩) مليار برميل (أي ٦١٪ أكثر مما هو مذكور هنا)، والفرق هو في تقديرات النفوط غير التقليدية التي يمكن إدخالها في الاحتياطي الثابت.**

نرى في الجدول السابق (وملاحظاته)، ما يلي:

(١) إن خمس دول، وهي حسب تسلسلها في الاحتياطي، السعودية وكندا وإيران والعراق والكويت، تمتلك (٨٣٤,٨) مليار برميل، أي ٥٩٪ من احتياطي العالم للنفط التقليدي وغير التقليدي، (المحتسب حالياً).

كما وأن عشر دول بضمنها الخمس السابقة، مع إضافة فنزويلا والإمارات وروسيا وليبيا ونيجريا، فإنها تملك (١١٨٩,٣) مليار برميل، أي ٨٥٪ من نفط العالم.

ونلاحظ أيضاً أن دول الشرق الأوسط، بضمنها عمان (٥,٥)، واليمن (٢,٧) وسوريا (٢,٥) تملك (٧٩٣,٧) مليار برميل، أي ٥٦٪ من الاحتياطي العالمي. ولو أضفنا مصر (٤,٥)، وليبيا (٤٧) إلى دول الشرق الأوسط، وهو الحال الاعتيادي تصل إلى احتياطي (٨٤٥,٢) مليار برميل أي ما يعادل ٦٠٪ من مجمل الاحتياطي العالمي.

أما فيما يتعلق بمنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، وهي السعودية وإيران والعراق والكويت والإمارات وقطر والجزائر وليبيا وفنزويلا ونيجيريا وأنغولا والأكوادور، فإن الاحتياطي الكلي لهذه الدول يبلغ (٩٩٨,٩) مليار برميل، أي ما يعادل ٧١٪ من جميع احتياطيات العالم.

(٢) إن الغالبية العظمى من الاحتياطي العالمي موجود في الدول قليلة الاستهلاك، كما وأن الدول الصناعية والصاعدة المستهلكة للنفط لا تملك احتياطيات تذكر. إن نسبة استهلاك الولايات المتحدة للنفط من الاستهلاك العالمي تمثل ٢١,١٪، والصين (مع هونك كونك) ١١٪، وهما وجميع دول جنوب وشرق آسيا وأوروبا تستهلك ٧٥,٥٪ من نفط العالم، بينما احتياطياتهم تصل إلى حوالي (١٥٦) مليار برميل (منها في روسيا ٧٤,٢ مليار برميل، وهي دولة مصدرة للنفط)، أي ١١٪ من الاحتياطي العالمي.

وهذا يعني أن ٧٥,٥٪ من نفط العالم قد استهلك في عام ٢٠١٠ لدول تملك ١١٪ فقط من جميع احتياطيات العالم، ولو أبعدنا روسيا (لأنها دولة مصدرة)، لوجدنا أن ٧٢,٢٪ من الاستهلاك العالمي للنفط يتم من قبل دول تملك ٥٪ فقط من احتياطيات العالم النفطية (التقليدية وغير التقليدية الحالية)!!

(٣) إن العراق بإنتاجه المتواضع الحالي، يملك احتياطياً يكفيه لمدة (١٦٣) عاماً، وهو أعلى عمر للاحتياطيات في العالم، تأتي بعده كندا (١٤٦ عاماً)، والكويت (١١١ عاماً)، وإيران (١٠١ عاماً)، والإمارات (٩٦ عاماً)، أما السعودية فعمر احتياطياتها (٧٢ عاماً). علماً أن احتياطيات العالم في عام ٢٠١٠ تكفي لمدة (٤٥) عاماً بمعدلات الإنتاج العالمي لعام ٢٠١٠. يجب أن نلاحظ أن معدلات الإنتاج لأيّ عام تتقارب مع معدلات الاستهلاك لذلك العام، والفرق قليل ويعتمد على ما هو مخزون في ناقلات النفط وأنابيبه وخزانات الشركات، وعلى محاولة الدول لزيادة أو تقليل احتياطياتها الاستراتيجية.

(٤) لإكمال الصورة حول ضرورة صعود العراق بإنتاجه، نظراً للعمر الطويل لاحتياطياته باعتماد الإنتاج الحالي والبالغ حوالي (٢,٤) مليون برميل/اليوم واحتياطياته الحالية البالغة (١٤٣,١) مليار برميل، المعتمدة على حقول تم

اكتشافها ما قبل ثمانينيات القرن الماضي. فإن كل الدلائل تشير إلى وجود احتياطات كبيرة واعدة أخرى. وما جلب نظري في تقرير «وكيبيديا» عن الاحتياطات العالمية، هو وضع الاحتياطي العراقي (١٤٣,١) مليار برميل، مع الأضافة في ملاحظاته على جداول الاحتياطات بأنه «يُقدَّر للعراق أن يكون أول دولة ذات احتياطي نفطي يبلغ (٣٦٠) مليار برميل». وهذا الرقم لم يتطرق أحد إليه من قبل في تقييمات احتياطي العراق، ولم يشر التقرير إلى مصدره، ولا ندري مدى مصداقيته وسبب نشره، وهل هو نتيجة تقييم فعلي لإمكانات العراق، أو تقييم سياسي واقتصادي!!.

نعود إلى الموضوع ونقول لإكمال الصورة علينا النظر بكلف إنتاج النفط في مختلف دول العالم، علماً أننا نتحدث هنا عن كلف إنتاج النفوط التقليدية. ولم أتمكن من الحصول على معلومات دقيقة حول كلف استخراج النفوط غير التقليدية «الرخيصة» التي يتم استرجاعها في الوقت الحاضر، والتي قد تصل كلف إنتاجها إلى ما يقارب ضعف أعلى رقم مذكور في أدناه، وكلف إنتاج النفط التقليدي، هي كما يلي:

دولار/البرميل (كلف الإنتاج)

37,0	بتروكندا PetroCanada
27,8	سينوبك (الصينية) SENOPEC
23,0	بتروبراس (البرازيلية) Petrobras
23,0	CNOOC الصينية
22,3	ConocoPhillips الأمريكية
19,3	Statoil النرويجية
17,5	ExxonMobil الأمريكية

إن ارتفاع الكلف في الأمثلة أعلاه، هو بسبب الإنتاج من حقول قديمة وناضبة في معظمها، هذا وأن بتروبراس البرازيلية وسينوبك و CNOOC الصينيتين وستأويل النرويجية جميعها شركات حكومية وإنتاجها من حقول قديمة لها. علماً أن هذه الأرقام تمثل معدلات الكلفة، وقد تتجاوز الكلفة (٥٠) دولار/البرميل في بعض الحالات، وهي في كل الأحوال مربحة ما دام هناك فرق جيد بين الأسعار العالمية للنفط وكلف إنتاجه هذه.

ولو أردنا أن ننظر إلى كلف إنتاج أقل من الأمثلة أعلاه، فهناك مثلاً بعض حقول لشفرون الأميركية (بكلفة ١١,٤ دولار/البرميل)، BP البريطانية (٩,٥ دولار/البرميل)، وشيل الهولندية (٩,٤ دولار/البرميل)، وإيني الإيطالية (٧,٧ دولار/البرميل)، وتوتال الفرنسية (٥,٤ دولار/البرميل). وفي هذه الحالات فإن الإنتاج يكون من طبقات جيولوجية مختلفة، ومن مكامن صغيرة عادة.

أما في نفوط العراق والسعودية والكويت فالكلف بحدود (١,٣ - ١,٤) دولار للبرميل فقط. ومثلاً في العراق فإن الكلفة في الحقول الجنوبية تبلغ (١,٣) دولار/البرميل وفي الحقول الشمالية تصل (١,٥) دولار/البرميل. علماً أنه من المفروض أن تكون الكلف في العراق أقل وبتروبراس و CNOOC و BP البريطانية قد رفعت الكلفة. هذا وأن كلف الإنتاج المقبل سترتفع وتتجاوز بالتأكيد (٢) دولار/البرميل، وذلك لأن عائد الشركات التي حصلت على التراخيص لن يقل عن (٠,٨) دولار/البرميل (بعد طرح الضرائب وحصة المشارك العراقي)، وسيصل هذا العائد في بعض الحقول إلى عدة دولارات/البرميل، ولو أنني أتوقع أن المعدل سيكون بحدود (١,٢) دولار/البرميل، أي أن كلفة البرميل ستصل إلى حوالي (٢,٥) دولار/البرميل على الأقل.

ولهذا نرى أن ضخامة الاحتياطيات وقلة كلف الإنتاج في نفوط العراق يؤدي بالتأكيد إلى الاهتمام من قبل الشركات عموماً بالاستثمار في تطوير هذه الحقول والتي تعتمد الطرق التقليدية بالإنتاج. وقد نجد ارتفاعاً في كلف الإنتاج في الحقول الجديدة لدورات التراخيص، وبالأخص في الحقول الصغيرة، وكذلك في الحقول ذات النفوط الثقيلة مثل حقلي نجمة والقيارة.

ج- الاحتياطي النفطي العراقي

حتى شهر تشرين الأول ٢٠١٠، كان الاحتياطي النفطي العراقي الثابت والمعلن عنه يبلغ (١١٥) مليار برميل، ولكن تم تعديل هذا الاحتياطي في ذلك الوقت إلى (١٤٣,١) مليار برميل، ولم يكن هذا التعديل بسبب اكتشافات جديدة، وإنما بسبب تقييمات جديدة على ضوء الدراسات الحديثة للمعلومات القديمة التي قامت بها وزارة النفط والشركات الأجنبية، والتي من جملة ما أدت إليه هو إمكانية زيادة معامل الاسترجاع وزيادة النفط الموجود oil in place وخصوصاً في حقل غرب القرنة. وحول هذا الاحتياطي الجديد نبين ما يلي:

أولاً: يقسم الاحتياطي أعلاه على الحقول التالية:

(١) الحقول العملاقة جداً **Super Giant Fields**، والاحتياطي الثابت فيها كما مبيّن أدناه:

والحقل العملاق جداً هو ما يتضمن احتياطياً ثابتاً يبلغ (٥) مليارات برميل

فما فوق.

(مليار برميل)

غرب القرنة (١) و (٢)	الرميلة الشمالي والجنوبي	مجنون	كركوك	شرق بغداد	الزبير	بن عمر	المجموع
43	18	12	9	8	8	6	104

إن مجموع احتياطي هذه الحقول السبعة يبلغ (١٠٤) مليارات برميل ويمثل ٧٣٪ من الاحتياطي العراقي.

(٢) الحقول العملاقة **Giant Fields**: وهي التي يبلغ الاحتياطي الثابت فيها (٥,٥) وأقل من (٥,٥) مليار برميل. ويوجد عدد من هذه الحقول منتشرة في العراق وخصوصاً في الجنوب، وأكبرها حقل حلفاية حيث يصل الاحتياطي فيه إلى (٤,٩) مليارات برميل. ومن هذه الحقول بالإضافة إلى حلفاية، أبو غراب، بزركان، الأحذب، جمبور، باي حسن، لحيس، رطاوي، صبة، رافدين، غراف، بلد، نور، وغيرها.

ومجموع الاحتياطي لهذه الحقول يقدر بـ (٣٢) مليار برميل، ويمثل ٢٢٪ من الاحتياطي العراقي.

(٣) الحقول الأخرى، وهي التي تتضمن احتياطيات ثابتة أقل من (٠,٥) مليار برميل لكل حقل. ويبلغ مجموع هذه الحقول الصغيرة (٥١) حقلاً، فيها ما يعادل (٧) مليارات برميل، والذي يمثل ٥٪ من الاحتياطي العراقي.

(٤) إن احتساب الاحتياطي (١٤٣,١) مليار برميل، تم بالاعتماد على كميات نفط موجودة في المكامن oil in place، تبلغ حوالي (٥٠٥) مليارات برميل. أي عملياً معدل معامل الاسترجاع لكل العراق احتسب ١٤٣/٥٠٥ يعادل ٢٨,٣٪ كمعدل، وطبعاً يختلف هذا المعدل من حقل إلى آخر، ومن ممكن إلى آخر.

إن المساحة التي تمت الاستكشافات السابقة فيها تبلغ حوالي ٥٣٪ من مساحة العراق البالغة (٤٣٨٣١٧) كيلومتراً مربعاً. وهناك ٣٠٪ من أراض العراق غير المستكشفة في منطقة الصحراء الغربية يتوقع أن تحوي احتياطياً ثابتاً إضافياً يبلغ (٦١) مليار برميل.

ستعطينا دورة التراخيص الرابعة بعض النتائج حول تثبيت النفوط المحتملة، ولو أن المعلومات المتوفرة تقول إن التراخيص التي تقع غرب الفرات في الصحراء الغربية هي في معظمها لمواد هايدروكربونية غازية أو سوائل مكثفة condensate. ثانياً: لو عملنا على احتساب R/P، أي الاحتياطي مقسوم على الإنتاج السنوي الحالي لكل حقل عراقي، لوجدنا أمراً أغرب مما وجدناه في عمر الاحتياطي العراقي الذي كان (١٦٣) عاماً كأعلى عمر احتياطي في العالم. والجدول التالي يرينا الإنتاج الحالي (لعام ٢٠١٠)، والعمر الحالي لأهم الحقول العراقية:

الحقل	ألف برميل/اليوم الإنتاج الحالي	سنة عمر الحقل
الرميلة	1050	45
كركوك	314	78
غرب القرنة	226	525
الزبير	200	107
مجنون	50	658
بن عمر	45	384
شرق بغداد	29	755
«أخرى»	430	251
المجموع	2344	167

وتعني كلمة «أخرى» كمية الإنتاج من حقول أخرى غير الحقول العملاقة جداً. ونلاحظ أن إنتاج الرميلة لوحده يعادل حوالي ٤٥٪ من إنتاج العراق. ثالثاً: إن الإنتاج العراقي في حالة إنتاج الذروة وعلى ضوء دورات التراخيص الأولى والثانية سيكون كما يلي:

مليون برميل/اليوم

الإنتاج الحالي كما في عام ٢٠١٠	٢,٣
حقل الأحذب	٠,٢
غرب القرنة (١)/ الزيادة	٢,٥
الرميلة/ الزيادة	١,٩
حقول ميسان/ الزيادة	٠,٤
الزبير/ الزيادة	١,٠
مجنون	١,٨
غرب القرنة (٢)	١,٨
حلفاية	٠,٢
بدره	٠,٢
غراف	٠,٢
قيارة ونجمة	٠,٢

المجموع الكلي لإنتاج العراق في فترة الذروة يبلغ (١٣) مليون برميل/ اليوم، عدا الحقول الموجودة في إقليم كردستان. وبهذا يكون عمر مجمل الاحتياطي العراقي البالغ (١٤٣,١) مليار برميل (٣٠) عاماً فقط. وهذا لا يعني طبعاً أن الحقول سوف تنتهي بعد (٣٠) عاماً، إذ أن الإنتاج يرتفع تدريجياً ليصل الذروة بين ٢٠١٦ - ٢٠١٨، ويستمر (٧) أعوام في إنتاج الذروة حيث يتم إنتاج (٣٣,٢) مليار برميل بمعدل (١٣) مليون برميل/ اليوم، ثم يبدأ الإنتاج بالانخفاض. ولكن عمر الاحتياطيات بحدود (٣٠) عام هو أمر غير منطقي وغير صحيح.

هذا ولو أضفنا إنتاج الحقول الموجودة في إقليم كردستان فنصل إلى إنتاج (١٣,٥) مليون برميل/ اليوم.

د- احتياطيات الغاز الطبيعي العالمي والعراقي والعلاقة مع دورات التراخيص

عندما نتحدث عن احتياطيات الغاز الطبيعي، فإننا نتحدث عن جميع الغاز الطبيعي سواء المذاب في النفط والذي ينفصل عنه عند استخراج النفط، ويسمى الغاز المصاحب للنفط، أو عن الغاز الطبيعي الموجود لوحده في حقول غازية (وعادة مع كميات قليلة من السوائل النفطية الخفيفة جداً)، وكذلك عن غاز القبة (وأحياناً يسمى غاز القبة cap gas)، وهو الموجود في بعض الحقول النفطية ويشغل المنطقة العليا من الممكن ويساعد في ضغط (ضخ) النفط إلى السطح.

عملياً ما يسمى غازاً من المواد الهيدروكربونية، هو المواد الهيدروكربونية نفسها التي تكون في حالة غازية على السطح (أي في الظروف الجوية الاعتيادية)، وهو يشمل، وحسب تسلسل الكثافة وصعوبة تحوله إلى سائل، الميثان CH_4 ، الإيثان C_2H_6 ، البروبان C_3H_8 ، والبيوتان C_4H_{10} ، أي أن الميثان هو الأخف والأصعب للتحويل إلى سائل، والبيوتان هو الأثقل والأسهل للتحويل إلى سائل بضغط معتدل، ولهذا يستعمل (ومعه البروبان أيضاً) في إنتاج الغاز السائل Liquefied Petroleum Gas LPG. والإيثان هو الأثمن إذ يعتبر المادة الرئيسية في صناعة البتروكيمياويات (ولو أن جميع هذه الغازات تستعمل في صناعة البتروكيمياويات، ولكن الإيثان هو أهمها إذ ينتج منه الإيثيلين). والتطورات الأخيرة التي حصلت في العقود الثلاث الماضية في تسهيل إمكانية تسيل الميثان بالضغط والتبريد لينتج ما يسمى LNG (الغاز الطبيعي المسال Liquefied Natural Gas)، ساعدت جداً في تجارته عبر نقله بناقلات بحرية خاصة.

ونود أن نوضح الأمور التالية:

أولاً: الاحتياطيات العالمية للغاز الطبيعي:

وتشمل الأنواع الثلاث من الغاز الطبيعي المذكور أعلاه.

وفي الجدول أدناه سنذكر أعلى (١٥) احتياطي غازي في (١٥) دولة، والاحتياطي كما هو في عام ٢٠١٠. وسنذكر الأرقام بحجوم الاحتياطي قدم مكعب قياسي (أي في الظروف الاعتيادية) وما يعادله وموضوع بين قوسين () هو متر مكعب قياسي:

الدولة والتسلسل	الاحتياطي الثابت ترليون قدم ³ () م ³	نسبة الاحتياطي من الاحتياطي العالمي %
1- روسيا	1681 (47,570)	25,02%
2- إيران	1046 (29,610)	15,57%
3- قطر	900 (25,470)	13,39%
4- تركمانستان	265 (7,504)	3,95%
5- السعودية	263 (7,461)	3,92%
6- الولايات المتحدة	245 (6,928)	3,64%
7- الإمارات العربية	214 (6,071)	3,19%
8- نيجيريا	185 (5,246)	2,76%
9- فنزويلا	176 (4,983)	2,62%
10- الجزائر	159 (4,502)	2,37%
11- العراق	112 (3,170)	1,67%
12- أستراليا	110 (3,115)	1,64%
13- الصين	107 (3,030)	1,59%
14- إندونيسيا	106 (3,001)	1,58%
15- كازخستان	85 (2,407)	1,27%
16- ماليزيا	83 (2,350)	1,24%
17- النرويج	82 (2,313)	1,22%

مجموع الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي في (١٠٢) دولة في العالم يبلغ (٦٧١٨) ترليون قدم مكعب قياسي، أو ما يعادل (١٦٣, ١٩٠) ترليون متر مكعب قياسي.

نلاحظ من أعلاه ما يلي:

(١) إن الغالبية العظمى من الاحتياطيات الغازية العالمية، أي حوالي (٥٤٪)، تقع في ثلاث دول فقط وهي روسيا حيث يقع ربع الاحتياطي العالمي فيها، وإيران وقطر.

(٢) ينخفض الاحتياطي في باقي الدول مباشرة بعد قطر، ليكون مجموع الاحتياطي في (٧) دول لاحقة، ٢٢,٤٪، ولتكون أول (١٠) دول تحوي ما يقارب من ٧٦,٥٪ من الاحتياطي الغازي العالمي.

(٣) إن العراق يقع في التسلسل الحادي العشر بين دول العالم في الاحتياطي الغازي، واحتياطياته متواضعة، إذ تصل إلى (١١٢) ترليون قدم^٢ وتمثل ١,٦٧٪ من الاحتياطي العالمي الثابت.

(٤) لا يزال جميع الغاز يتم استخراجه بالطرق التقليدية conventional، غير أن الدولة المهمة التي تنتج الغاز غير التقليدي هي الولايات المتحدة، حيث ما يقارب من ثلث احتياطيتها البالغ (٢٤٥) ترليون قدم^٢ قياسي، ينتج تجارياً بالطرق التقليدية.

تستخدم الولايات المتحدة لإنتاج الطاقة الكهربائية الغاز الطبيعي بنسبة ٢٢٪، و ٥٠٪ الفحم الحجري، ولكن وبسبب تحديات الاحتباس الحراري، إذ أن حرق الغاز ينتج نصف كمية غاز ثاني أكسيد الكربون التي ينتجها الفحم لتوليد نفس الكمية من الطاقة، وتتوقع وزارة الطاقة الأميركية أن يزداد استهلاك الغاز بنسبة ١٣٪ في عام ٢٠٣٠ على حساب الفحم الحجري، بينما النفط يستهلك أساساً للوقود السائل للمركبات. علماً أن الولايات المتحدة قد أنتجت في عام ٢٠١٠ ما يعادل (٦١١) مليار متر مكعب واستهلكت (٦٨٣,٤) مليار متر مكعب والباقي تم استيراده، أي أكثر من (٧٠٠٠) مغمق يومياً (مليون قدم مكعب قياسي)، وغالبية العظمى من كندا والباقي من الغاز المسال.

وهناك بحوث واستكشافات كثيرة تجرى في الولايات المتحدة للبحث عن الغاز المنتج بالطرق غير التقليدية لقرب نفاذ الغاز الطبيعي التقليدي. وفي مقال للنيويورك تايمز في ١٨/٦/٢٠٠٩، يتحدث عن مستقبل الغاز وبالأخص غير التقليدي، من صخور وأطيان "الطفال" الهايدروكربونية shale rocks، وصرف الحكومة الأميركية للمبالغ الكبيرة جداً على هذه البحوث للغاز غير التقليدي لتقليل كلف إنتاجه وتسهيل تكنولوجيا هذا الإنتاج. وتشير الصحيفة إلى أن التكنولوجيات الجديدة التي استخدمتها "مدرسة كولورادو للمناجم Colorado School of Mine"، وهي من أفضل جامعات العالم في هندسة النفط والمناجم، أدت في عام ٢٠٠٨ لوحدها إلى زيادة الاحتياطي الأميركي إلى (٢٠٧٤) ترليون قدم^٣ أي بزيادة ٣٥٪ عن الاحتياطي المقدر في عام ٢٠٠٦. وهي هنا تشير إلى دور الاحتياطيات غير التقليدية في هذه الأرقام، وتؤكد على أن الاحتياطي الثابت الذي تسجله وزارة الطاقة الأميركية هو (٢٣٧) ترليون قدم^٣، وهو ما ينسجم مع ما هو مذكور في الجدول السابق. وتحدث الصحيفة عن الطريقة الجديدة المكتشفة لتحسين طرق الاستخراج وهو تكسير طبقات "الطفال" shale rocks بالاستخدام الواسع للمياه، وأن الكلف سوف تزداد ما بين (٤ - ٦) دولار/ ألف قدم^٣ زيادة على سعر الغاز في الولايات المتحدة في وقت كتابة هذه الدراسة (أي في حزيران ٢٠٠٩) والذي كان (٤,٢٥) دولار/ ألف قدم^٣. ويعتقد كاتب الدراسة أن الكونغرس سوف لن يوافق على المضي بمثل هكذا مشاريع، في الوقت الذي تعاني فيه الولايات المتحدة النقص في المياه، بالإضافة إلى الكلف العالية. ولكن نود ان نوضح ان هناك تطورات كبيرة جدا وذلك في الولايات المتحدة، وخصوصا في السنوات الثلاثة الماضية، في محاولة زيادة احتياطيات الغاز غير التقليدي وتقليل كلفة انتاجه. وتقول بعض الدوائر المختصة ان اسعار الغاز في اميركا قد تتدنى اكثر من اسعارها المتدنية اصلا حاليا، وخصوصا خلال العقود الثلاثة المقبلة. وليس من المستبعد ان تكون الولايات المتحدة احد المصدرين للغاز الى اوربا، من خلال الغاز المسال. ومن الامثلة التي نرى ان نذكرها هنا، هو ان شركة شل استثمرت عدة مليارات من الدولارات في الولايات المتحدة في موانئ لاستقبال الغاز المسال

القطري، ولكن بانخفاض اسعار الغاز في الولايات المتحدة دون (٤) دولار / الف قدم^٣ كانها تفكر جديا بتحويلها الى موانئ لتصدير الغاز المسال الامريكي اذا استمر انخفاض سعره ووجود فائض مستقبلي له في الولايات النحدة.

نود ان نضيف بان هناك نقاش كبير داخل الولايات المتحدة حول انتاج الغاز غير التقليدي بين مؤيد ومعارض بسبب المشاكل البيئية العالمية نتيجة الانتاج وتأثير هذه الامور على المياه الجوفية واحتمالات الهزات الارضية وغيرها من الامور البيئية بالاضافة الى الكلف العالية للانتاج.

لهذا نرى أن الولايات المتحدة تشجع كثيراً على بناء وحدات تسييل للغاز الطبيعي LNG في العالم، إذ لا يمكن نقل الغاز إليها، وبالكميات التي تحتاجها في المستقبل، (والموجودة أساساً في روسيا والشرق الأوسط)، بواسطة الأنابيب كما ينقل حالياً من روسيا إلى أوروبا، أو إلى الصين والهند ومعظم آسيا وبلاد الشرق الأوسط. لهذا وفيما يتعلق بالولايات المتحدة فإنه من الناحية الاقتصادية سيكون من المستحسن الآن وفي المستقبل نقل الغاز الرخيص إلى الولايات المتحدة بشكل سائل وفي ناقلات خاصة، وترك الغاز غير التقليدي الأميركي باهض التكاليف إلى المستقبل، وذلك عند ارتفاع أسعار الغاز أو نفاذ الغاز التقليدي الرخيص، وهذا المفهوم الاقتصادي ينسجم جداً مع المفهوم الاستراتيجي لمستقبل الطاقة في الولايات المتحدة. علماً أن جيران الولايات المتحدة مثل كندا أو المكسيك لا يملكون الغاز الكافي لسد حاجة الولايات المتحدة المستقبلية.

(٥) إن الأرقام المنشورة في إحصائيات BP حول احتياطات الغاز تنسجم على العموم مع الجدول أعلاه، الذي اعتمد فيه على دراسة "وكبيديا". وبينت إحصائيات BP أن مجمل الاحتياطي العالمي هو (٦٦٠٩) ترليون قدم^٣، وهو أقل بحوالي (١٠٠) مليار قدم^٣ تم تقليلها من احتياطي روسيا.

ما نود تبيانه هنا، هو أن R/P (الاحتياطي/الإنتاج السنوي)، والذي يمثل عمر الاحتياطات، يبلغ بالنسبة للعالم (٥٨,٦) سنة، كما في سنة ٢٠١٠. وأن عمر الاحتياطي الروسي (وهو ثاني أكبر منتج للغاز) هو (٧٦) عام، كما أن الاحتياطي في إيران وقطر يتجاوز (١٠٠) عام، بينما احتياطي الولايات

المتحدة ينتهي عند (١٢,٦) عام (وهي المنتج الأكبر للغاز)، لذلك عليها أن تعمل على تحسين احتياطياتها غير التقليدية واستيراد الغاز السائل LNG، لعدم توفر الغاز الذي ينقل بالأنابيب من جيرانها، إذ أن عمر الاحتياطيات الكندية حوالي (١١) عاماً فقط، والتي هي أصلاً قليلة.

وما نلاحظه أيضاً هو رغم أن احتياطيات الصين، وكذلك احتياطيات الهند تنتهي بحدود (٣) أعوام لكل منهما وإنتاجهم لعام ٢٠١٠، ولكن هناك توسع كبير مقبل للاستهلاك الغازي في هاتين الدولتين، كما أن هناك احتياطياً للغاز من الدول المجاورة. وأن الصفقة الكبيرة بين روسيا والصين والتي تمت في أوائل الشهر الحالي حول تصدير الغاز الروسي إلى الصين هي إحدى هذه الإجراءات. كما وأن هناك إجراءات أخرى تتخذها إيران في مد أنابيب الغاز إلى الهند وباكستان. إن استيرادات الصين الحالية والبالغة حوالي (١٥٥٠) مقيم في اليوم سوف تتضاعف كثيراً في الأعوام والعقود القادمة.

(٦) نود أن نوضح هنا، بأن روسيا تملك أكبر احتياطي للغاز في العالم إذ يمثل أكثر من ٢٥٪ من الاحتياطي العالمي، ولكن إنتاجها ليس الأعلى. ففي عام ٢٠١٠ أنتجت الولايات المتحدة (٦١١,٠) مليار متر مكعب، بينما أنتجت روسيا (٥٨٨,٩) مليار متر مكعب.

والملاحظة المهمة هنا، هو أن روسيا استهلكت داخلياً من إنتاجها في ذلك العام (٤١٤,١) مليار متر مكعب، أي حوالي ٧٠,٣٪ من إنتاجها وما تبقى ذهب للتصدير والذي يعادل (١٧,٤) مليار قدم^٣/اليوم، على رغم من أن احتياطياتها من الغاز تكفي لمدة (٧٦) عاماً، ولكنها ركزت في استهلاكها الداخلي على الغاز، وتركت النفط للتصدير وبمعدلات عالية جداً رغم أن احتياطياتها النفطية (٧٧,٤) مليار برميل تكفي لمدة (٢٠) عاماً فقط بمعدل إنتاجها الحالي. فالعائد من تصدير النفط أعلى جداً من العائد من تصدير الغاز، وقد يصل إلى الضعف، وذلك عند احتساب المكافئ الحراري لكل من الغاز والنفط، وهذا ما سنبحثه ضمن الفقرة (٤) القادمة. هذا وقد حاولت روسيا وإيران وقطر في اجتماع لهم في موسكو في ٢٣/١٢/٢٠٠٨، بالتعاون على تكوين ما يشبه أوبك لتحسين أسعار الغاز، وأعلن بوتين في ذلك الاجتماع أن

”عصر الغاز الرخيص قد انتهى“!!، ولكن لم تتجح هذه الدول في رفع أسعار غازها، خصوصاً بعد أن بدأت واستمرت الأزمة العالمية منذ عام ٢٠٠٨، حيث انخفض سعر النفط والغاز انخفاضاً كبيراً، ولكن النفط استرجع الجزء الكبير من سعره، بينما لم يواكبه الغاز.

ثانياً: الغاز الطبيعي العراقي

لقد تحدثت عن الغاز الطبيعي العراقي (وحرقة هدرأ) بما فيه الكفاية، وذلك في دراستي السابقة حول العقد مع شركة شيل (والمزمع المضي فيه)، والتي صدرت في ٢٠١١/٩/٧. كذلك تحدثت عنه عند ذكري لدورتي التراخيص الثالثة والرابعة من هذه الدراسة. لذا لن أتوسع في هذا الأمر وسأتحدث فقط فيما يتعلق بدورات التراخيص.

(١) لقد لاحظنا أن الاحتياطي العراقي محدود جداً، فهو وإن أخذ المرتبة (١١) في تسلسل الاحتياطيات العالمية، فإنه لا يمثل في احتياطياته البالغة (١١٢) ترليون قدم مكعب قياسي إلا ١,٦٧٪ من الاحتياطي العالمي. إن ٧٠٪ من هذا الاحتياطي هو من الغاز المصاحب للنفط، و ٢٠٪ من الغاز الحر الموجود في حقول غازية صغيرة، و ١٠٪ الباقية موجودة في غاز القبة gas cap.

لقد تمت إحالة ثلاث حقول غازية في دورة التراخيص الثالثة، (وهي السبية والمنصورة وعكاس)، ويبلغ مجموع احتياطياتها (١٠,٨) ترليون قدم مكعب. كما أن حقلي جمجمال وخورمور الغازيين (بمجموع احتياطيات ٣,٩ ترليون قدم مكعب) هما قيد الاستخدام الفعلي من قبل حكومة الإقليم لتغذية محطات الكهرباء وغيرها من الأمور. علماً أن حقلي غاز القبة وهما حقول جمبور الجنوبي ذو الاحتياطي البالغ (٦,٦)، وحقول عجيل ذو الاحتياطي (٤,٦) ترليون قدم^٣، هما أيضاً قيد الاستخدام من قبل الحكومة المركزية في حال وجود نقص في الغاز (رغم الحرق الهائل)!. هذا وهناك حقول أخرى صغيرة هي سرجون، خشم الأحمر، جرية بيكا، كلابات، قمارم، وتل غزال، ليصبح احتياطي الحقول الغازية البالغة (١١) حقول بما يعادل (٢١,٥) ترليون قدم^٣، وحقلي غاز القبة بما يعادل (١١,٢) ترليون قدم مكعب.

جميع الحقول أعلاه تقع في المنطقة الشمالية عدا حقل السببية في الجنوب وعكاس في الصحراء الغربية.

(٢) يتوقع أن تتوصل دورة التراخيص الرابعة إلى زيادة الاحتياطي الغازي بين (٥٠ - ٦٠) ترليون قدم^٣. في أحسن الأحوال قد تصل الاحتياطيات الغازية العراقية إلى (١٨٠) ترليون قدم^٣، وهو احتياطي قليل، ولن يفيد كثيراً لدخول العراق الأسواق العالمية للغاز الطبيعي كمصدر مهم، ومن المفضل استهلاك الغاز داخلياً وتصدير النفط.

ليكن واضحاً للقارئ أن إنتاج الغاز سيزداد ويتضاعف مرتين أو ثلاث عند زيادة الإنتاج النفطي، إذ أنه غاز مصاحب لإنتاج النفط، ولكن هذه الزيادة لا تعني مطلقاً زيادة في احتياطي الغاز، فهو أصلاً محسوب.

(٣) إن الغاز المصاحب المنتج والمحروق حالياً في غالبيته، يبلغ حوالي (٢) مليار قدم^٣/اليوم، ولمعرفة توقعات كميات إنتاجه وإلى عام ٢٠٣٠ فإن شركة بوز وضعت ثلاثة توقعات لإنتاج النفط (الواطي والمتوسط والعالي) على ضوء تقدم العمل في دورتي التراخيص الأولى والثانية المنفصلتين، وبذلك يكون هناك ثلاثة توقعات لإنتاج الغاز المصاحب. وتعتقد شركة بوز بمعقولية حالة «الإنتاج المتوسط» في إنتاج النفط، وتوصلت إلى الجدول أدناه للغاز المصاحب المنتج:

الغاز المصاحب المنتج مليار قدم^٣/اليوم

حالات إنتاج النفط	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
- واطئ	٢	٢,٦	٣,٢	٤,٢	٤,٢
- متوسط	٢	٣,٥	٦,٤	٦,٤	٦,٤
- عالي	٢	٦	٨,٢	٧,٥	٦,٨

وترينا الدراسة أن الطلب المحلي على الغاز الجاف (C١ الميثان) يتجاوز الإنتاج وإلى عام ٢٠٣٠ في حالة الإنتاج الواطي، وفي حالة الإنتاج المتوسط، فسيكون هناك فائض للتصدير يقارب (١,٦) مليار في عام ٢٠١٧

ويرتفع إلى (٢,٣) مليار في عام ٢٠٢٠، وبعدها وبين عامي ٢٠٢٣ - ٢٠٣٠ يكون الفائض بين (٠,٩ - ٠,٦) مليار قدم^٣/اليوم جاهز للتصدير.

وفي حال قيام الحكومة العراقية بتنفيذ المشاريع الصناعية المقترحة في تقرير بوز - وهو ما يجب أن يتم -، والتوسع في إنتاج الكهرباء لسد حاجة المستقبل كاملة، ومحاولة استخدام الغاز بدل الوقود السائل في كل الاستخدامات الصناعية وحتى قسم كبير من الاستخدامات المنزلية، فلن يكون هنالك فائض في الغاز للتصدير، وإن وجد فسيكون محدوداً جداً، وبحود (١٠) مليار متر مكعب في السنة (أي حوالي مليار قدم^٣/اليوم) - في أحسن الأحوال -، ويفضل حينذاك تصديره إلى الدول المجاورة. وقد نصل إلى فائض للتصدير يبلغ (١٥) مليار متر مكعب في السنة عند تطوير الحقول الغازية في دورة التراخيص الرابعة، أي نحن نتحدث عن إنتاج عام ٢٠٢٣. فعند ذلك يمكن من خلال الارتباط بالخط الغازي العربي الوصول إلى أوروبا التي تسعى بكل السبل للوصول إلى التزام من العراق بتجهيز (١٠) مليار متر مكعب/السنة للخط الغازي الأوروبي الأجنبي، وذلك لكي تتجنب أوروبا احتكار روسيا لتجهيزها بالغاز، وتحاول بذلك الاعتماد على الشرق الأوسط. ونحن نرى أن على الحكومة العراقية عدم الرضوخ للضغوط الأوروبية الحالية على العراق للالتزام بتجهيزها بالغاز ولكمية (١٠) مليار متر مكعب في السنة، لأن توفر هذه الكمية للتصدير أمر غير مؤكد، كما وأن العائد الاقتصادي للعراق سيكون أقل جداً من عائدات تصدير الفائض من الغاز العراقي - إن وجد - إلى الدول العربية وتركيا المجاورة. إن هذا الأمر يعني بالضرورة أيضاً عدم المضي في إنشاء وحدة لتسييل الغاز في الجنوب لتصديره بناقلات الغاز المسال LNG، فهو الخيار الأخير لأنه الأقل منفعة من الناحية الاقتصادية، وفي كل الأحوال ينظر فيه بعد عام ٢٠٢٠ وعلى ضوء الاكتشافات الغازية - إن وجدت -، وسنتابع هذا الأمر في الفقرة (٤) من هذه الدراسة.

٤ - مناقشة دورات التراخيص النفطية والغازية العراقية:

لقد تم الكثير من مناقشات دورات التراخيص في سياق هذه الدراسة، وبالأخص فيما يتعلق بدورتي التراخيص الأولى والثانية ورفع سقف الإنتاج، وكذلك فيما يتعلق بدور المادة (١٢) من عقود دورات التراخيص، لهذا فإن ما يناقش في هذا الفصل ليس بديلاً عما ذكرناه سابقاً، وإنما هو استمرار له. وقد نضطر إلى إعادة كتابة بعض النتائج التي سبق ذكرها، وذلك لغرض تأكيد أهميتها، ولهذا أرجو المعذرة من القارئ إذا ما وجد تكرار لما مرّ ذكره سابقاً.

أولاً: الأمور القانونية الدستورية:

لا أريد الدخول هنا في موضوع "قانونية أو عدم قانونية" عقود دورات التراخيص هذه، إذ أن هذه المسألة "ضبابية"، كما هو الحال في جميع الأمور الأساسية التي تخص الشعب العراقي!، وذلك لوجود دستور "ضبابي"، أعد على عجل جداً وتحت ضغوط "واستشارات" المحتل، واستغلال الوضع "الشاذ" الذي مرّ ويمر به العراق منذ الاحتلال وحتى الآن. ولكن من المفيد الإشارة إلى هذا الموضوع، لاسيما وأن الأمر قد نوقش وبتوسع من قبل العديدين، ومنهم عدد من النواب، ورفع الأمر إلى المحاكم، وانقسم القانونيون والمعنيون إلى من يرى أن من الواجب مصادقة مجلس النواب عليها أو عدم الحاجة لذلك، وكلا الجانبين يرجع إلى المراجع القانونية والدستورية التالية:

(١) قانون تخصيص مناطق الاستثمار لشركة النفط الوطنية رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٧ والذي نصت المادة الأولى منه على: "١- تخصص وتمنح لشركة النفط الوطنية العراقية حصراً بموجب أحكام هذا القانون حقوق استثمار النفط والمواد الهيدروكربونية في جميع الأراضي العراقية بما في ذلك المياه الإقليمية وجرفها

القاري والمصالح العراقية في منطقة الحياد، ولشركة النفط الوطنية العراقية أن تمارس فيها جميع العمليات المنصوص عليها في قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته.

إن شركات النفط الاستخراجية الحالية (نفط الشمال و نفط الجنوب و نفط ميسان) تعتبر الورثة الشرعيين لشركة النفط الوطنية العراقية بموجب البند ثالثاً من قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) ذي الرقم ٢٦٧ لسنة ١٩٨٧ والذي يقول: "تسري على الشركات المستحدثة أعلاه كافة القوانين والقرارات والأنظمة الخاصة بشركة النفط الوطنية العراقية الملغاة"، والشركات المستحدثة هي "شركة نفط الشمال، وشركة نفط الجنوب، وأية شركة تستحدث بعد ذلك". كما أن هذا القرار لم يتضمن أي نص عن العقود وتوقيعها أو المصادقة عليها.

كذلك فإن نص المادة الثالثة من القانون ٩٧ لسنة ١٩٦٧ يقول: "١- تستثمر جميع المناطق النفطية المخصصة بموجب المادة الأولى من هذا القانون لشركة النفط الوطنية استثماراً مباشراً من قبلها. ٢- لشركة النفط الوطنية أن تستثمر أية منطقة من المناطق المخصصة لها عن طريق الاشتراك مع الغير إن وجدت ذلك أفضل لتحقيق أغراضها. وفي هذه الحالة لا يتم التعاقد على ذلك إلا بقانون."

ومن هنا يأتي الرأي الذي يرى أن عقود التراخيص يجب أن يصادق عليها بقانون من مجلس النواب. وهو نفس النص الذي يستند عليه من يرى عدم وجود حاجة إلى ذلك، وذلك بسبب عدم جواز الاستناد على قانون لإصدار قانون آخر، وإنما يجب أن يستند على مادة دستورية. والدساتير السابقة في ١٩٦٨ و ١٩٧٠ والدستور الحالي لا ينص على وجوب تصديق مجلس النواب على العقود النفطية. إضافة لذلك فإن عقود التراخيص لا يمكن اعتبارها "اشتراك مع الغير" لذا لا يحتاج إلى قانون لتنفيذها.

(٢) قانون الحفاظ على الثروة الهيدروكربونية رقم (٤٨) لسنة ١٩٨٥، حيث تقول المادة الثالثة منه: "تسري أحكام هذا القانون على العمليات الواردة فيه التي تجري في إقليم الجمهورية العراقية، بما في ذلك بحرها الإقليمي وجرفها القاري". وفي جميع مواده، فإن الجهة المسؤولة هي وزارة النفط، كذلك لا يوجد

نص فيه يؤكد على وجوب صدور قانون للمصادقة على عقود الخدمة.

(٣) المادة ١١٢ / الفقرة الأولى من الدستور الحالي تقول: "تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات..."، والحكومة الاتحادية هي مجلس الوزراء وليس السلطة التشريعية، ومن ضمن "إدارة" النفط التعاقد بعقود خدمة لتحسين الأداء. أما "الحقول الحالية" فهي في فهمي الحقول المنتجة فعلاً في الوقت الحاضر، وهي تتضمن التراخيص التي أعلن عنها في دورة التراخيص الأولى.

(٤) في الواقع لا يوجد نص في الدستور الحالي يقضي بوجوب عرض العقود النفطية على مجلس النواب، ولكن يوجد نص بوجوب تشريع قانون للنفط والغاز. وفي حالة عدم تشريع هذا القانون، فإن القوانين السابقة تكون هي السارية. ولكن في الوقت نفسه توجد نصوص أخرى قد توحى بعدم إمكانية توقيع عقود، (وأقصد تحديداً عقود خدمة، إذ أن عقود المشاركة بالإنتاج غير دستورية أصلاً كما بينت مراراً في دراسات سابقة)، وبالشكل الذي وقعت عليه وخصوصاً في دورة التراخيص الثانية والرابعة القادمة وكما موضحة في المواد الدستورية التالية:

- المادة (٦١ - رابعاً): "تنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب". وفي مفهومي فإن هذه العقود لا تقع ضمن مفهوم الاتفاقيات المشار إليها أعلاه، فهي عقود تجارية مع شركات أخرى.

- المادة (٦٢ - أولاً): "يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي إلى مجلس النواب لإقراره". إن الموازنة العامة تعني المنهاج الاستثماري أيضاً، وبالرغم من عدم وجود مبالغ تصرف في حينه في تنفيذ هذه العقود من قبل الحكومة العراقية، ولكن ما يصرف هو دين على الحكومة العراقية يجب إرجاعه إلى الجهة التي منحها هذا الدين. إن المبالغ التي ستصرفها الشركات هائلة، ومن المفروض - باعتقادي - على مجلس النواب أن يطلع على هذا الدين ومردوده والموافقة عليه، على الأقل بما يتعلق بدورات التراخيص الثانية والرابعة. كما وأن مصروفات وزارة النفط يجب أن تظهر هذه المبالغ في منهاجها الاستثماري (أي في الميزانية) الذي تقدمه إلى

● مجلس النواب وتذكر أنها ضمن المنهاج الاستثماري للمشاريع، ولكنها ديون. المادة (١١٠ - أولاً) والمتعلقة بالاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية والتي تقول: "رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وسياسة الاقتراض والتوقيع عليها وإبرامها، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارة الخارجية السيادية". وهنا نرى أن "سياسة الاقتراض"، و"رسم السياسة الاقتصادية والتجارة الخارجية" من صلاحيات الحكومة الاتحادية وبدون تدخل مجلس النواب. قد يعني هذا الأمر أن القروض التي يأخذها العراق، وكذلك الخطط الاقتصادية جميعاً، وبغض النظر عن كمية هذه القروض ومدى مدد الخطط الاقتصادية هي من مسؤولية الحكومة الاتحادية، ولها صلاحية غير محددة بذلك!! وهو أمر غريب جداً!! علماً أن عقود التراخيص جميعاً قد تمت مصادقتها من مجلس الوزراء.

(٥) لنكن واضحين، وهو أنني لا أشكك أبداً بنزاهة دورات التراخيص ونتائجها، بل اعتبرها من الأمثلة النادرة في العراق في الوقت الحالي، حيث لم تكن هناك منفعة مادية شخصية لأي مسؤول حكومي، ولم تكن هناك عمولة أو "هدايا" أو رشاوى أو غيرها من الأمور التي تؤدي إلى الشك من أن السير بهذه السياسة كان لمنفعة شخصية. ولهذا تتناوبني الحيرة، إذ أنني وعلى يقين، أعتقد بأن من دفع الاستراتيجية النفطية إلى هذا الوضع هو ليس بمنفعة، وبنفس الوقت فإنني، وعلى يقين أيضاً، أرى أن هذه الاستراتيجية - إن نفذت كاملة وبالشكل المطروح - ستضر بالعراق ضرراً بليغاً، ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة لإصلاح هذا الضرر قبل فوات الأوان. بنفس الوقت فإنني أحاول أن أتفهم أسباب السير بهذه السياسة، ولم أجد أمراً مقنعاً حتى الآن.

لهذا فإنني لا أتحدث عن قانونية أو عدم قانونية هذه العقود، وفي الواقع أرى أن عقود الدورة الأولى ليست قانونية فقط، بل إنها مفيدة للعراق وكان سيصيب العراق ضرراً كثيراً لو لم يتم السير بها.

ولكن عند النظر بالفقرات القانونية والدستورية أعلاه، لا يمكننا إلا التساؤل عن مدى صلاحية وزارة النفط ومجلس الوزراء في هذه الأمور، وهل

هناك إساءة لاستخدام هذه الصلاحية إن وجدت أصلاً. هل من المعقول أن يكون من صلاحية مجلس الوزراء، (أو حتى مجلس النواب) أن يقرر ماذا يعمل بكل ثروة العراق الحالية والمقبلة وإلى عقود طويلة جداً ويتخذ الخطوات بتوقيع عقود ملزمة لهذا المجلس وللمجالس العديدة القادمة، وقد تتعارض حتى مع قراراته السياسية والاقتصادية المقبلة. وهل من المعقول أن مجلس الوزراء باستطاعته أن يفترض ما يشاء من المبالغ لتنفيذ استراتيجيته النفطية هذه، والتي بنظري تمثل قمة الخطأ وكما سنرى. وهنا نتحدث عن تمويل تنفيذ عقود دورات التراخيص والتي قد تصل إلى أكثر من (١٥٠) مليار دولار، والتي هي ديون مستحقة في حينه، وتعتبر ديون سيادية واجبة الدفع مهما كانت الظروف المستقبلية، إذ أنها ديون حكومية. هل نتحدث نحن الآن عن مقولات جون بيركنز وكتابه الشهير: "اعترافات قاتل اقتصادي Confession of Economic Hit Man"، والذي صدر في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٦، وتصدر قائمة مبيعات الكتب، وذلك بإغراق الدول بالديون وفي أمور لا تحتاج إليها؟! سنرى ذلك في الفقرات التالية، وقد يقتنع القارئ بما أقول أو لا يقتنع.

ثانياً: فائض الإنتاج النفطي ومسألة الفقرة (١٢):

سنحدث هنا عن تطور الإنتاج النفطي خلال دورتي التراخيص الأولى والثانية.

(١) كان طموح العراق الوصول إلى إنتاج (٦) ملايين برميل خلال هذا العقد، وهو رقم إنتاج يمكن إقناع أوبك بتبنيه للعراق، وذلك لتغطية الظلم الذي لحق به من عدم إمكانية زيادة إنتاجه بسبب الحروب والحصار والاحتلال. وجاءت دورة التراخيص الأولى لتحقيق هذا الطموح وأكثر. إذ أن مجموع إنتاج الذروة المستمرة لحوالي (٧) أعوام واعتباراً من ٢٠١٦ - ٢٠١٧ سيكون (٦,٨٢٥) مليون برميل من الحقول الجنوبية فقط، وكما يلي:

٢,٨٥,٠٠٠ برميل/اليوم حقل الرميطة.	
١,٢٠٠,٠٠٠ برميل/اليوم حقل الزبير.	
٢,٢٣٥,٠٠٠ برميل/اليوم حقل غرب القرنة المرحلة الأولى	

٤٥٠,٠٠٠ برميل/اليوم حقول ميسان

٦,٨٢٥,٠٠٠ برميل/اليوم مجموع إنتاج الذروة للحقول الحالية بعد تنفيذ دورة التراخيص الأولى. ولو أضفنا إنتاج الحقول الشمالية، حتى قبل إجراء التحسينات والتطويرات لوصلنا إلى ما يزيد عن (٧,٢٥) مليون برميل/اليوم تبدأ من عام ٢٠١٧ ولمدة (٧) أعوام. ويكون من المستحسن العمل على تطوير حقل كركوك الذي لم تتقدم شركة لتطويره، لهذا نرى اتخاذ ما يلزم لتطوير هذا الحقل، وعند ذلك يتجاوز إنتاج العراق (٨) مليون برميل/اليوم.

ومن الناحية العملية لم تكن هناك حاجة لدورة التراخيص الثانية الآن. ولكن بدلاً من الانتظار لفترة قصيرة ودراسة الاستراتيجية اللاحقة الواجب اتخاذها، تم تنفيذ الدورة الثانية بعد شهور قليلة من فترة الدورة الأولى. وأدخلت في هذه الدورة جميع الحقول العراقية التي لم تستثمر إلا بحدود ضيقة جداً، أو الحقول التي لم تستثمر أبداً. وكانت نتائجها إضافة (٤,٧٦٥) برميل/اليوم أخرى وكما يلي:

برميل/اليوم

حقل مجنون.	١,٨٠٠,٠٠٠
حقل غرب القرنة المرحلة الثانية.	١,٨٠٠,٠٠٠
حقل القيارة ونجمة.	٢٣٠,٠٠٠
حقل حلفاية.	٥٣٥,٠٠٠
حقل بدرة.	١٧٠,٠٠٠

٤,٧٦٥,٠٠٠ مجموع إنتاج الذروة لحقول دورة التراخيص الثانية.

ويكون مجموع إنتاج الذروة في الحقول التي تقع تحت إدارة وزارة النفط الاتحادية للدورتين الأولى والثانية (١٢,١٤٠) مليون برميل/اليوم (مع حقل الأحذب).

وفي الواقع فإن الرقم يرتفع إلى (١٣) مليون برميل/اليوم. وكما مبين في الفقرة (٣) أعلاه، وذلك في الحقول التي تقع ضمن إدارة وزارة النفط الاتحادية. ولو أخذنا الحقول التي هي تحت إدارة حكومة إقليم كردستان أيضاً، فسيكون نفط الذروة ابتداءً من عام ٢٠١٧-٢٠١٨، حوالي (١٣,٥) مليون

برميل/اليوم.

(٢) إن مثل هذا الإنتاج العالي سيؤدي إلى مشكلة كبيرة للحكومة العراقية، بالإضافة إلى الاستثمارات الكبيرة التي تم اقتراضها لتنفيذ هذه الطاقة الإنتاجية العالية. إذ لا يمكن تسويق أكثر من نصف هذا الإنتاج، (بضمنه الاستهلاك الداخلي)، وذلك لو سارت الحكومة العراقية وفق التفاهات مع منظمة أوبك. إن تقرير أوبك "مستقبل النفط العالمي World Oil Outlook" لعام ٢٠١٠ يتوقع الطلب العالمي على النفط وحصّة أوبك منه كما يلي:

مليون برميل/اليوم					
2030	2025	2020	2015	2010	
105,5	100,9	96,2	91,0	85,5	الطلب العالمي
38,7	36,0	33,2	30,8	29,3	حصّة أوبك

إن حصّة أوبك، حسب الطلب العالمي، والمبينة مثلاً في ٢٠١٠ والبالغة (٢٩,٣) مليون برميل/اليوم، لا يمكن زيادتها، ليس بسبب كونها لا تملك إمكانيات زيادة الإنتاج، بل بالعكس فهناك ما بين (٦-٧) مليون برميل/اليوم فائض لديها، ولكن لأنها لا تريد أن تغرق السوق بهذه الكمية من النفط وتخفيض أسعاره. وعملياً وعندما نتحدث عن عام ٢٠٢٠ فإن حصتها ستزداد في السوق إلى (٣٣,٢) مليون برميل/اليوم (أي بفارق ٣,٩ مليون برميل/اليوم) عن عام ٢٠١٠. ولو أعطيت جميع هذه الكميات إلى العراق، إضافة لما أنتجه في عام ٢٠١٠، أي (٢,٣) مليون برميل/اليوم، لأصبحت حصته في عام ٢٠٢٠ تعادل (٦,٢) مليون برميل/اليوم، وهو رقم بعيد جداً عن قدرته الإنتاجية البالغة (١٣,٥) مليون برميل/اليوم. ولنتحرك إلى عام ٢٠٢٥، وحصّة أوبك عند ذلك هي (٣٦,٠) مليون برميل/اليوم، بفارق (٦,٧) مليون برميل/اليوم عن عام ٢٠١٠، ولو افترضنا جدلاً إعطاء جميع هذا الفرق إلى العراق (وهذا حلم بالتأكيد!!)، لتصبح حصته (٩,٠) مليون برميل/اليوم في عام ٢٠٢٥، ونحن ما

زلنا بعيدين عن (١٣,٥) مليون برميل/اليوم قدرة العراق الإنتاجية. (٣) قد يقول قائل لدينا هذه الطاقة الإنتاجية، ولكننا لن ننتج إلا ما تحدده أوبك لنا، وسوف نحاول إقناعها بإعطائنا حصة عالية، إذ لدينا المبررات لذلك. بالتأكيد لا يمكن إقناعها للحصول على حصة أعلى من الأرقام المذكورة في رابعاً أعلاه، أي (٦,٢) مليون برميل/اليوم في عام ٢٠٢٠، و(٩) مليون برميل/اليوم في عام ٢٠٢٥، وهذه حصة مناسبة!! إن هذه الحصة قد تكون مناسبة للوهلة الأولى، ولكن ستعرضنا لمشاكل جمة مع الشركات، وحسب ما أوضحناه في الصفحات السابقة عندما ناقشنا المادة (١٢) من العقود الموقعة مع الشركات. وسنعاقب من قبل الشركات وفق هذه المادة كما يلي:

- علينا دفع جميع "خسائرهم" الناجمة عن عدم إنتاجهم في إنتاج الذروة المستمرة، ومنها الحافز. إذ أن العقد واضح بتحملنا كافة "الخسائر"!! ويصل الحافز لوحده إلى مليارات الدولارات سنوياً.

- علينا التخفيض من كافة الإنتاج العراقي وحسب الطاقة الإنتاجية لكل حقل. أي لا يمكن للحكومة أن تتصرف لسبب اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي لتحسين حال محافظة من المحافظات مثلاً، وذلك بأن تزيد من حقل وتخفيض من آخر. وبمعنى آخر أن الشركات فرضت على الحكومة مسائل تدخل في "مفهوم السيادة"، ومنها منع الحكومة من السير وفق اتفاقيات أوبك.

- إن الغرامات أعلاه لا تنطبق فقط عند طلب الحكومة تخفيض الإنتاج، وإنما تنطبق كذلك عند اضطرار الحكومة إلى تخفيض الإنتاج لأن البنية التحتية في مكان ما غير متكاملة في الوقت المناسب.

- وفي كل الأحوال على العراق سداد ديونه مع الفوائد المترتبة على الاستثمار في تطوير الحقول غير المنتفع منه أصلاً لعدم إمكانية العراق الإنتاج بطاقة ذروة تبلغ (١٣,٥) مليون برميل/اليوم لرفع حصة إنتاج إقليم كردستان.

في الواقع إن المادة (١٢) والتي تنطبق على جميع دورات التراخيص الثلاث الأولى، وضعت الحكومة في مأزق كبير، إذ أصبح أمام الحكومة حلان هما إما القبول بالغرامات الباهضة والسير وفق خطط منظمة أوبك. أو إنزال هذه الكمية الهائلة من النفط إلى الأسواق، وبالتالي انهيار الأسعار وتفكك منظمة

أوبك، وهو ما تسعى إليه الدول الصناعية الكبرى. وأول الخاسرين وأكبرهم - عندئذ - سيكون العراق، لأنه آخر المستثمرين وأكبرهم في توسيع صناعته النفطية وعليه إرجاع المبالغ والديون التي تحملها للسير بهاتين الدورتين. من أعلاه نرى أن لا بديل عن مفاوضات الشركات لإعادة النظر بالمادة (١٢) من العقود وتبديلها جذرياً.

(٤) إن الدورة الثانية برمتها أمر خاطئ وغير مدروس. وفي كل الأحوال لو أن وزارة النفط كانت قد رأت أن إنتاج (٧-٨) مليون برميل غير كاف أو غير مضمون، لكان من الممكن استثناء حقول مجنون، وغرب القرنة المرحلة الثانية وحلفاية من الدورة، وبالتالي تقليل الطاقة الإنتاجية بحوالي (٣,٤) مليون برميل/اليوم، لنصل إلى إنتاج ذروة يقارب (٩) مليون برميل/اليوم وهو رقم يمكن التعامل معه على الرغم من أنه ما يزال عالياً.

في الوقت نفسه سيقفل هذا الأمر الاستثمارات وسيعطي مجالاً لدراسة إحالة مثل هكذا مشاريع عملاقة بعقود خدمة اعتيادية، ودفع الاستثمارات اللازمة من قبل العراقيين مباشرة. وفي كل الأحوال فإن مجمل الإنتاج سيكون غير قابل للتحقيق والبيع وإلى عام ٢٠٢٥، سواء سرنا بهذا التطوير لهذه الحقول أم أجلناه إلى الوقت الملائم وعند توفر فائض في العوائد.

(٥) قد يتوهم القارئ عندما يسمع تصريحات بعض المسؤولين بأن الاستثمارات المصروفة على تطوير الحقول العراقية أمر لا يهم الجانب العراقي، لأنها تصرف من قبل الشركات الأجنبية. وإنني هنا لا أتحدث عن مراقبة الاستثمارات والمصروفات وإمكانية التلاعب بها، خصوصاً من قبل الشركات النفطية العالمية، فقد تحدثت عن هذا الأمر في مكان سابق من هذه الدراسة. ولكنني أتحدث عن الاستثمارات الأصلية التي تستثمرها الشركات الأجنبية، (بغض النظر عن نتائج مراقبتها وإمكانيات تضخيمها، وهو أمر تنتبه له ونوه عنه بعض المسؤولين)، فإن هذه الاستثمارات ديون يتوجب على العراق سدادها بفوائدها. والفوائد هنا "سخية" إذ أنهم يتحدثون عن فوائد لا يبرر +٥٪، وكما جاء مثلاً في الوثائق التي نشرت في اجتماع ٢٠١١/٩/١١ في عمان حول دورة التراخيص الرابعة، في الوقت الذي يعتبر فيه سعر الفائدة أقل ما وصل إليه منذ ثلاثينيات

القرن الماضي، ففي الولايات المتحدة والعديد من دول العالم الرأسمالي قد وصل سعر الفائدة ما بين صفر إلى ٠,٥٪، ومنذ بدأ الانكماش الاقتصادي عام ٢٠٠٨ وحتى الآن وربما، إلى نهاية ٢٠١٢ أو أبعد من ذلك، ولكن لا يمكن أن يصل إلى لايبير +٥٪.

إننا لو كنا قد تريتينا في دورة التراخيص الثانية، (والتي أوضحنا أن لا فائدة منها، بل بالعكس كلها ضرر)، أو على الأقل لو استثنينا حقول غرب القرنة/المرحلة الثانية ومجنون وحفاية، لكنا قد قللنا من ديوننا مبلغاً لا يقل عن (٧٠) مليار دولار. كنت قد قرأت تقريراً صادراً من BP في عام ٢٠١٠، عن الكلفة التقديرية لتطوير حقل الرميطة، وكان مبلغ التقدير (٢٣) مليار دولار، كاستثمارات رأسمالية فقط وذلك لحقل عامل ومنتج، وباعتقادي إن هذا الرقم سيرتفع لأنني لم أسمع أو أقرأ عن شركة نفطية أبقت على تقديرها الأولي أو أنقصته فهو دائماً في صعود!!.

إن ديون الدورات الثلاث قد تصل إلى أكثر من (١٥٠) مليار دولار، وكان من الممكن تقليلها إلى النصف كما أوضحنا قبل قليل وذلك بتقليل الحقول المتعاقد عليها. كما كان من الممكن الطلب من الشركات المتعاقدة صرف هذه الاستثمارات العالية أو جزءاً منها في صناعة نفطية أخرى ضمن الصناعات التكميلية لاستخراج النفط مثل المصافي أو مصانع البتروكيماويات أو الأسمدة النتروجينية. وكمثال نحن نتحدث عن حقل عكاس الغازي، وربطه بالاستثمار (كدين على الحكومة العراقية)، وذلك في إنشاء وحدة أمونيا ويوريا في المجمع الكيماوي الفوسفاتي في القائم. وهو ما كان مخططاً له في الثمانينيات من القرن الماضي، ولو كان لدينا علم - في حينه - بوجود حقل غاز يبعد عن القائم حوالي (٥٠) كيلومتراً، لكانت وحدتي الأمونيا واليوريا قد تم إكمالهما ضمن المجمع الكيماوي في أوائل الثمانينيات. والمثال الثاني إنشاء مصانع البتروكيماويات في البصرة، ضمن دورة التراخيص الأولى وهذه أمثلة في محاولة قيامنا باستغلال حاجة الشركات إلى استخراج النفط والاستثمار فيه، وبنفس الوقت نقلل من الهدر في حرق الغاز وبناء صناعة ترفع من قيمة النفط الاقتصادية وتحل مشكلة البطالة ومطالب المحافظات، في تشغيل العمال وتطوير المحافظة، والحصول

على الخبرة والتكنولوجيا اللازمة. وكان من الممكن - على الأقل - طلب بناء مصاف ضخمة ضمن هذه العقود والاستثمارات المتوفرة.

سيقول "البعض" أن لا أحد يقرضنا مبالغ كافية لإنشاء مصاف أو مصانع البتروكيمياويات أو الأسمدة، والجواب واضح. لقد قال "البعض" نفس هذا القول، ومنذ الاحتلال، أن لا أحد يقرضنا أو يمول إنتاج نفطنا إلا من خلال عقود المشاركة بالإنتاج ولا بديل عن ذلك. وكنت أؤكد وفي جميع كتاباتي أن هناك طلب على النفط المستقبلي، و بثبات سياستنا، سيتم تمويل جميع تطوير حقولنا. وثبت خطأ قول «هذا البعض»، وأن التمويل تم وبصورة لم يحلم بها أحد، وجاء بكميات أكثر مما يحتاجه العراق. وإنني على ثقة تامة بأننا لو كانت لنا استراتيجية للذهاب إلى الصناعة التحويلية النفطية والغازية، وأكدنا على عدم التعاقد إلا بتمويل هذه الصناعات لتم هذا الأمر. إنني لا أتحدث هنا عن صناعات خاسرة أو كاسدة أو ليس لها سوق عالمي، إنما أتحدث عن صناعات ذات حاضر ومستقبل باهر في العراق، وهذا ليس قولي فقط وإنما قول الاستشاري «بوز» أيضاً، والذي يُعد دراسته لمجلس الوزراء العراقي.

أما الاستثمار في صناعة جامدة وبلا حركة، فهو أمر متوقع في نصف طاقات دورتي التراخيص الأولى والثانية، فهو كذلك ليس غير منطقي فقط، بل إنه أمر يضر بالعراق أشد الضرر. فنتيجته في حالة رفع الجمود عن هذا الاستثمار والإنتاج النفطي بطاقة (١٣,٥) مليون برميل/اليوم، سيكون تحطيماً لإوبك وللأسعار النفطية العالمية، وسيكون بالنتيجة «تحطيم المعبد على رؤوسنا». أما إذا أبقينا الاستثمار مجمداً، فعلياً دفع الغرامات كما ذكرنا، والأهم من ذلك علينا دفع مبالغ هذا الاستثمار «الجامد» مع الفوائد.

إن الرأسمالية العالمية تلعب معنا نفس اللعبة التي لعبتها مع دول عديدة في أواخر سبعينيات وحتى تسعينيات القرن الماضي (أي حقبة الليبرالية الاقتصادية الجديدة، أو ما يسمى بالعولمة)، وذلك في دول العالم الثالث ومنها دول نفطية، مثل فنزويلا والإكوادور وإندونيسيا ونيجيريا. وفي الواقع فإنها تلعب نفس اللعبة ولكن بأدوات أخرى. ولقد أشرت في صفحات سابقة إلى كتاب جون بيركنز: «اعترافات قاتل اقتصادي»، فهو كتاب يجب أن يقرأه الجميع

(وبضمنهم ممن لا يؤمن بنظرية المؤامرة وأنا واحد منهم). إذ يعطي الكاتب أمثلة كثيرة جداً على كيفية عمل الرأسمالية العالمية، وبالتعاون مع المخابرات الأميركية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في تشجيع هذه الدول على الاقتراض في تنفيذ مشاريع (حكومية أو قطاع خاص يراد «تتميته» أو قطاع مشترك بالاشتراك مع القطاع الخاص أو مع جهات أجنبية)، تمت دراسة جدواها الاقتصادية والفنية من قبل صندوق النقد الدولي أو البنك المركزي، والضامن لهذه القروض هي حكومات هذه البلدان. وبالنتيجة فشل هذه المشاريع، وعلى هذه الدول دفع القروض والفوائد من عوائدها النفطية. وهنا لا نتحدث عن روحية الرأسمالية التقليدية أو مبادئ السوق المفتوح، ففي هذه الروحية عندما يخسر المشروع يكون الخاسر مالكة، ولكننا في هذه الحالة وعندما يخسر المشروع فإن مالكيه من القطاع الخاص أو الأجانب لا يخسرون، وإنما الضامن - وهي الحكومات والبنوك المركزية لهذه الدول - هي التي سوف تخسر وعليها سداد الديون. والنتيجة إفلاس هذه الدول أو شيئاً قريباً منه، وهذا ما حدث في الأزمات المالية في أميركا اللاتينية أو في حالة النمور الآسيوية، أو الديون الإفريقية، ومنهم دول نفطية كما ذكرت.

إنني أؤكد هنا، بعدم اعتقادي المطلق بأن مسؤولي وزارة النفط العراقية التي سارت بهذه المشاريع في دورات التراخيص، لهم علم بهذه الأمور التي يتحدث عنها «القاتل الاقتصادي». فهم يعتقدون عن قناعة، (وأنا أعرف العديد من قادة هذا التيار)، بأنهم يخدمون العراق وخطط تنميته. وإنني أنبه هنا عن أمور حدثت لشعوب العالم في الماضي القريب، مع الفارق أن المشتركين في هذه اللعبة من مواطني تلك الدول كانوا من المنتفعين والمتواطئين في تنفيذ المخطط، بينما في العراق فالأمر (على الأقل في القطاع النفطي) ليس كذلك قطعاً، وإنما يطبقون ستراتيجية خاطئة بنظري. وبنظري أيضاً أن حقول دورة التراخيص الثانية هي من المشاريع الفاشلة، وتشبه ما نفذ في الدول أعلاه، فهي لن تعطي المردود اللازم، وعلينا دفع ديونها مع الفوائد. وأود أن أضيف أمراً آخر، وهو أن الحلم بأن نكون مثل السعودية، حيث تتوفر الاحتياطيات العالية، وتحتل المركز الدولي المرموق هو حلم غير

صحيح. فنحن غير السعودية، وعلينا أن ننجح على قدر إمكانية تطوير بلدنا في الاستثمار الصحيح وخدمة شعبنا، وهذا الأمر لا يحتاج إلى الإنتاج العالي جدا فيما لو تمت المحافظة على الأسعار النفطية في سعرها المعقول وهو فوق سعر (١٠٠) دولار للبرميل، (وبالواقع فإن سعر ١٠٠ دولار هو سعر دون المعقول بنظري). وإنما لا أبالغ هنا في الأسعار، وإنما أقارن بين الأسعار النفطية وأسعار الذهب ولا أنظر إلى التضخم في الأسعار. ففي عام ١٩٧٠ كان سعر برميل النفط (٢,٤) دولار، وكان سعر الذهب ثابتاً منذ عام ١٩٤٥ وحتى ذلك الوقت وهو (٣٥) دولار للأونصة الواحدة. لقد وصل سعر الذهب في ٢٠١١/٨/٢٣ إلى أعلى سعر سُجل له وهو (١,٨٩٤,٨) دولار للأونصة الواحدة، ثم انخفض فجأة بعدها ووصل مثلاً في ٢٠١١/١٠/٢٣ إلى (١٦١٠) دولار للأونصة الواحدة. ولكن كل هذه المؤشرات تقول إن السعر الطبيعي للذهب هو بين (١٧٠٠ - ١٨٠٠) دولار للأونصة. ولو أخذنا عامل سعر الذهب فقط بنظر الاعتبار، واعتبرنا سعره الحالي (١٧٠٠) دولار للأونصة، لوصلنا إلى سعر للنفط يعادل (١١٧) دولار للبرميل. إن أسعار النفط التي وصلت في أواسط ٢٠٠٨ إلى حوالي (١٤٥ - ١٥٠) دولار للبرميل، قد تكون فقاعة، ولكن بالتأكيد إن السعر دون (١٠٠) دولار هو سعر يجب أن لا يقبل به ويعمل على رفعه إلى (١٢٠) دولار فما فوق ومن خلال منظمة أوبك.

قد تكون السعودية قدوة لنا في تطوير نفطها وهناك من يريد أن يقلدها. ولكن لنتذكر أن احتياطي السعودية (٢٦٤,٥) مقارنة باحتياطي العراق البالغ (١٤١,١) مليار برميل (أي أكثر من العراق بـ ٨٧٪)، والأهم من ذلك هو أن السعودية قد طورت إنتاجها إلى هذا الحد (بحدود ١١-١٢ مليون برميل/اليوم) خلال (٧٠) عاماً من العمل النفطي وبلا توقف، على عكس العراق الذي طالما تعثر إنتاجه وتوقف مرات عديدة خلال الحروب والحصار والاحتلال، بل إن الظروف التي مرّ العراق بها كانت هي ذاتها العوامل التي ساعدت في تطوير الصناعة النفطية السعودية. كما أن السعودية قد طورت في الوقت نفسه البنية التحتية اللازمة لهذا التطور بالإنتاج وبصورة مستمرة أيضاً طيلة العقود السبعة الماضية. كذلك طورت علاقاتها الاقتصادية مع جميع أنحاء العالم،

وبالتوازي مع التطور في العلاقات الدولية، كما قامت بتطوير مصافئها سواء منها للاستهلاك المحلي أو لتصدير المنتجات، وقامت بشراء الناقلات، وطورت وبشكل كبير جداً صناعاتها البتروكيميائية والبلاستيكية وصناعاتها الأخرى، وكذلك زراعتها. لهذا فإن تطورها كان طبيعياً، ولم تدخل في متاهات لتطوير إنتاجها ودون معرفة النتائج مسبقاً، وهي معتمدة في ذلك كله على تطور الطلب النفطي العالمي.

ولكن في الوقت نفسه فإن السعودية ودول الخليج ليست بالمثال الذي يحتذى به، ونحن هنا لا نتحدث عن الوضع السياسي الداخلي الشمولي الموجود هناك حتى النخاع. ففي سبعينيات القرن الماضي كانت الأموال الخليجية وعلى رأسها السعودية، والتي تجمعت بسبب ارتفاع أسعار النفط، تضخ إلى بنوك نيويورك ولندن، وكأنه أمر متفق عليه مع الولايات المتحدة وبريطانيا، مما ساعد في إنقاذ الاقتصاد الأميركي والبريطاني اللذان كانا في مأزق كبير في السبعينيات. وفي الثمانينيات شجعت العراق «وساعدته» في حربه مع إيران، وكانت النتيجة تدمير البلدين العراق وإيران، وبدأت طلائع القوات الأميركية في الخليج وفي القواعد الأميركية في السعودية والدول الخليجية الأخرى وخصوصاً بعد دخولنا و«خروجنا» من الكويت. لقد كان الدور السعودي هو الأبرز في خلق الأزمة مع الكويت بسبب تخفيض أسعار النفط، والتي أدت إلى احتلال الكويت، وبعد سنوات قليلة أدت إلى سقوط الاتحاد السوفيتي، إذ أنها كانت اللاعب الأول في تخفيض الأسعار، وذلك بسبب ما لديها من فائض إنتاج. وتعمل الآن على إعادة نفس السيناريو ولكن من خلال العراق. هذا وبالإضافة إلى تدمير العراق وإيران، فإن القواعد الأميركية ما زالت مقامة في كل دول الخليج ومنها السعودية، وصرفت هذه الدول مئات المليارات من الدولارات لشراء الأسلحة، وكان آخرها صفقة السعودية لشراء الطائرات بـ (٦٠) مليار دولار. والسؤال الذي يطرح هنا دائماً: لم هذا السلاح؟، وكما يبدو من الوهلة الأولى هو لمحاربة «طواحين الهواء»، وإعادة تمثيل دور «دون كيخوت»، ولكن النتيجة الفعلية لهذه الصفقات هو لتسيير الاقتصاد الأميركي. إنني لن أتحدث عن دور السعودية الآن بالنسبة للعراق والمنطقة، إذ سأدخل في متاهات لا نهاية لها لو فعلت ذلك، ولكن

أوجه سؤالي لمن يريد للعراق أن يأخذ دور السعودية، هل هذا ما نريده لعراقنا؟! (٦) كنت أعتقد دائماً أن أسواقنا النفطية هي آسيا، وخصوصاً أن النمو العالي (والوحيد حالياً)، في استهلاك النفط هو في آسيا. هذا بالإضافة إلى الموقع الجغرافي للعراق والذي من المفروض أنه يجبرنا على التصدير إلى الدول الآسيوية.

هناك أمر أثار استغرابي وتساؤلي عندما كنت أراجع بعض المعلومات المتعلقة بأسواقنا النفطية لعام ٢٠٠٩، وهو أن ٢٨٪ من النفط العراقي يصدر إلى أميركا، و ٢٧٪ منه يصدر إلى أوروبا، و ٤٤٪ فقط يصدر إلى آسيا، و ١٪ يصدر إلى إفريقيا والشرق الأوسط. وعند الدخول في التفاصيل زاد استغرابي أكثر إذ ظهر أن ٣٠٪ من نفط الجنوب يصدر إلى أميركا!!، و ٢٠٪ منه إلى أوروبا، و ٥٠٪ إلى آسيا. أما نفط الشمال، فإن ٧٧٪ منه يصدر إلى أوروبا، و ٢٢٪ إلى أميركا. ولم أستطع مع الأسف أن أحصل على صادراتنا لعام ٢٠١٠ أو ٢٠١١ ولكن توقعي أن هذا المنحى ظل سارياً!!.

أردت المقارنة مع صادرات الدول العربية الأخرى، فوجدت أمراً مغايراً جداً، إذ أن آسيا، وبنفس العام أي ٢٠٠٩، قد استوردت ٨٦٪ من نفط الكويت، و ٦٥٪ من نفط السعودية، و ٩٦٪ من نفط الإمارات مقارنة بنسبة ٤٤٪ من نفط العراق. أما أميركا فقد استوردت ٤٪ فقط من نفط الكويت، و ١٨٪ من نفط السعودية، و ٢٪ من نفط الإمارات، مقارنة مع ٢٨٪ من نفط العراق. كما أن أوروبا قد استوردت ٧٪ من نفط الكويت و ١٠٪ من نفط السعودية، وصفر٪ من نفط الإمارات، مقارنة مع ٢٧٪ من النفط العراقي.

إن طريقة بيعنا للنفط هو باعتماد سعر الدلالة، أي أسعار دبي وعمان للنفط المصدر لآسيا، وسعر برنت لأوروبا، وسعر ASCI لأميركا. ويعدّل هذا السعر على أساس نوعية النفط (كثافة ونسبة الكبريت فيه)، ويعدّل أيضاً للمسافات بين ميناء النفط العراقي ووجهة التصدير. وفي النتيجة الإجمالية، فإن العراق سيربح بين (٢-٣) دولار/البرميل لو صدر نفطه إلى آسيا بدلاً من أوروبا أو أميركا وذلك من نفوط الجنوب والتي تمثل ٧٨٪ من صادرات العراق. كما أن العراق سيربح أكثر فيما لو صدر نفط الشمال إلى أوروبا بدلاً من تصديره إلى

الولايات المتحدة.

حاولت أن أجد إجابة مقنعة لسبب تحمل العراق لهذه الخسارة (ومن غير الدخول في نظرية المؤامرة!)، ومنها أن دول الخليج لديها مصافي في آسيا ولهذا تستطيع أن تحصل على أسواق أكبر في آسيا. ولكن تبين لي أن سعة المصافي السعودية المنفذة في الصين واليابان وكوريا الجنوبية تبلغ (٣, ١) مليون برميل يومياً، بينما ما صدرته السعودية إلى آسيا يبلغ (٦, ٦) مليون برميل/اليوم. أما بالنسبة للكويت فلا توجد لديها مصافي منفذة فعلاً في آسيا، وإنما توجد مصافي كويتية مشتركة مخطط لها أن تنفذ في الصين وأندونيسيا وفيتنام وبطاقة كلية حوالي (٨٠٠) ألف برميل يومياً، ولكن الكويت صدرت ما معدله (٢, ٢) مليون برميل يومياً إلى آسيا.

في الواقع لم أجد سبباً مقنعاً، وعلى القارئ أن يساعدني في البحث عن سبب كون معظم صادراتنا النفطية هي إلى أميركا وأوروبا!!، بينما أسواقنا الطبيعية وأسعارنا الأعلى وربحنا الأوفر هو في التصدير إلى آسيا. فمستقبل العراق النفطي في آسيا وليس في أميركا!!.

ثالثاً: إنتاج الغاز وتصديره:

لقد تحدثت عن الغاز في سياق هذه الدراسة بما يكفي ولكن أود أن أوضح المسائل التالية:

(١) لمقارنة الطاقة الحرارية المنتجة من النفط والغاز، نلاحظ أن إنتاج مليون وحدة حرارية بريطانية Btu يتم من خلال حرق ما يعادل (٩٧١) قدم مكعب قياسي (وللسهولة يؤخذ الرقم ١٠٠٠ قدم^٣). أما البرميل النفطي فينتج (٥, ٨) مليون وحدة حرارية بريطانية Btu.

وهذا يعني أن البرميل يعادل (٥٦٧٠) قدم مكعب من الغاز - حرارياً -، (وللسهولة يؤخذ الرقم ٦٠٠٠ قدم^٣ ليعادل برميل نفطي).

ولو عكسنا القيمة الحرارية على السعر، نجد في حال سعر النفط (١٠٠) دولار للبرميل، فإن سعر (١٠٠٠) قدم^٣ أو (مليون Btu) يجب أن تكون

(١٦,٧) دولار، ولكن الأمر غير ذلك.

(٢) إن الجدول أدناه هو مؤشر لأسعار النفط والغاز، إذ أنه يأخذ معدلات الأسعار لعام وكما نعلم فإن هناك تذبذبات في أسعار النفط والغاز في خلال العام الواحد. لهذا فهو مؤشر لهذه الأسعار. ولقد وضعت عمود لسعر المكافئ الحراري من النفط لمليون وحدة حرارية (حوالي ١٠٠٠ قدم^٣) من الغاز. علماً أنني قد أخذت معدل سعر النفط في أميركا، والفرق قليل بينه وبين أوروبا.

سعر دولار/البرميل، وسعر الغاز دولار/مليون Btu

السنة	سعر النفط	السعر المكافئ	سعر الغاز أميركا	سعر الغاز ألمانيا
2001	26	4,3	4	3,5
2004	42	7	5,9	4,3
2005	57	9,5	7,3	6
2006	66	11	6,4	8
2007	72	12	6,3	8
2008	100	16,7	7,3	11
2009	62	10,3	3,8	8,0
2010	80	13,3	4,2	8,0

وفي الشهر السابع من ٢٠١١، فإن سعر النفط حوالي ٩٥ دولار، والمكافئ (١٥,٨) دولار لكل الف قدم مكعب، بينما معدل سعر الغاز في أميركا (٤,٢) دولار لكل (١٠٠٠) قدم^٣. أي أن سعر النفط يزيد عن (٣,٦) مرة عن سعر الغاز. علماً ان سعر الغاز في اليابان والصين يصل الى (١٤-١٦) دولار / الف قدم^٣ عندما وصل سعر النفط الى (١١٠) دولار/ البرميل في اسواقهما. نرى من الجدول أعلاه أن في الفقرات التي تمتد من عام ٢٠٠١ فما دون، أن سعر الغاز هو أقل من سعر النفط ولكن بفارق غير كبير. ولكن اعتباراً من عام ٢٠٠٤ فإن الفرق ازداد باستمرار، حتى وصل سعر المكافئ إلى ما

يقارب مرتين أو أكثر من السعر الحقيقي. فعلياً لا يزال الغاز رخيص الثمن جداً مقارنة بالنفط. علماً أن ميزة النفط هي إمكانية إنتاج المنتجات السائلة منه والتي تفيد العجلات والمركبات مثل البنزين والديزل (كاز أويل) والزيوت. ولهذا فإن النفط يستخدم لهذا الغرض وخصوصاً في أميركا، ويستعمل الغاز (والفحم) لإنتاج الطاقة الكهربائية. ولكن هناك ضغوط كبيرة في تقليل إطلاق CO₂ إلى الجو بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري، لذا يتوقع في المستقبل وتحديداً في ثلاثينيات هذا القرن أن يزداد الطلب على الغاز وبالتالي يزداد سعره، أما في العقدين القادمين فإن سعر الغاز سيكون دائماً أرخص من النفط، رغم محاولات روسيا وإيران وقطر العمل على زيادته.

(٣) على ضوء ما جاء في أعلاه أعيد ما ذكرته في سياق هذه الدراسة، وهو بالنظر لعدم وجود احتياطي كبير من الغاز، وللهدر الكبير للغاز المصاحب للنفط من خلال حرقه، لهذا يجب عدم الإنتاج من حقول غازية لحين التأكد من إيقاف الحرق واستخدام جميع المنتج محلياً لأغراض محلية. وسيكون هناك فائض من الغاز بين (١,٥ - ٢,٥) مليار قدم مكعب يومياً (أي حوالي ١٥ - ٢٥ مليار متر مكعب/السنة) يمكن أن يصدر بعد إكمال دورة التراخيص الثالثة، وذلك في العقدين الثاني والثالث من القرن الحالي.

لهذا كان رأينا ولا يزال هو عدم الحاجة إلى دورة التراخيص الرابعة، والنظر بشأنها لاحقاً وبشكل آخر، وكما سنوضح ذلك في الفقرة التالية.

رابعاً: دورة التراخيص الرابعة:

على الرغم من توسعي في الكتابة عن الدورة الرابعة في سياق هذه الدراسة، ولكنني سأركز باختصار على النقاط أدناه، علماً أن الإعلان عن هذه الدورة ومعرفتي اللاحقة عن ماهيتها هي التي حفزتني للكتابة عن دورات التراخيص، خصوصاً بعد إكمال الدورة الثانية التي أضرت بالعراق بالغ الضرر وكما أوضحنا سابقاً:

(١) هنالك حاجة ماسة في العراق لمعرفة مقدار ثروته النفطية والغازية، وهذا الأمر مهم جداً لوضع الخطط اللازمة على المدى المتوسط والبعيد. وطبعاً قد

تعديل هذه الخطط على ضوء تصورات الحكومات والأجيال المقبلة، وحسب الأولويات التي يرونها مناسبة. لهذا فإن مبدأ الاستكشاف المستمر هو مبدأ سليم وضروري، ويجب أن توفر له المبالغ اللازمة في موازنات وزارة النفط. ولكن "دورة التراخيص الرابعة" هي ليست كذلك، على الرغم من تصويرها للجماهير عندما أعلن عنها بأنها كذلك. وفي الواقع ما هي إلا استكشافات والتزام بالإنتاج مباشرة بعد "الاستكشاف التجاري" فيما يتعلق بالحقول الغازية، واستكشاف والتزام بالإنتاج بعد (٧) أعوام من "الاستكشاف التجاري" بالنسبة للنفط، وهناك تفاصيل ومناقشة للموضوع في الفقرة (٥٢) من هذه الدراسة.

(٢) لقد أوضحنا بأن نتائج دورة التراخيص الثانية ستكون كارثة على العراق سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية. كذلك استغربنا كيف يمكن للحكومة أن تدخل في التزامات تضرها ضرراً بالغاً، وتضر الأجيال المقبلة وكل الثروة النفطية والغازية الثابتة حالياً في العراق، وهي ليست بحاجة لهذا الالتزام، وبالأخص بعد توقيع عقود التراخيص الأولى. والآن تريد الحكومة أن تدخل بالتزام ليس فيما يتعلق بالاحتياطيات الغازية والنفطية الحالية، فلقد قامت بذلك، بل تريد أن تلتزم بما يمكن أن يوجد من احتياطيات جديدة مقبلة!! بالنسبة لي هذا أمر غريب.. غريب!!

فنحن لا نستطيع أن نسوّق ما التزمنا به من نفط وسنقع في مشاكل جمة، منها ما يخص السيادة الوطنية. كما أننا لسنا بحاجة إلى الغاز، فهناك من المهدور ما يكفي لاستيفاء كل متطلبات العراق الداخلية الحالية والمستقبلية، مع فائض في الإنتاج للتصدير، فيما لو عمل على تنفيذ مشاريع استغلال الغاز المحروق، وتنفيذ دورة التراخيص الثالثة. لهذا لا وجود لأية حاجة لهذه الدورة، وإنما ستزيد من المشاكل التي سببتها الدورة الثانية، وبحدود لا يمكن تصورها. (٣) إن هذه الدورة يتم فيها أيضاً الاستكشاف والإنتاج من خلال ما يسمى بـ"التراخيص"، وهي بدعة جاءت مع ما يسمى "عقود الخدمة الفنية"، وكذلك جاءت مع عقود المشاركة بالإنتاج، واعتمدها المسودتان الأخيرتان لقانون النفط والغاز. وهذا أمر قد تعتمده دولة متأخرة جداً، لا تملك أية خبرة نفطية،

وفي ظروف تضطرها لتوقيع عقود نفطية استراتيجية مستعجلة جداً، ولا يمكن التأخر فيها. ولكن في كل الأحوال لا يمكن اعتماد طريقة "التراخيص" في العراق، وقد يمكن التسامح بها بالنسبة لدورتي التراخيص الأولى والثالثة لوجود ظروف تستدعي ذلك، ولكن لا يمكن قبولها مطلقاً كمبدأ عام للعمل النفطي أو الغازي. ويجب اعتماد طريقة التنفيذ المباشر، وقد يكون ضمن هذه الطريقة طلب المساعدة والتعاون والتعاقد مع شركات أجنبية للقيام بالأعمال الاستكشافية لقاء استثمار يمول من قبل الميزانية العراقية، وحسب الحاجة إلى العمل وتوفير المبالغ. وكذلك الأمر ينفذ وبنفس الطريقة بالنسبة لتطوير الحقول النفطية أو الغازية.

خامساً: هل هي فعلاً عقود خدمة فنية؟

لماذا رفض العراقيون المعنيون ولا يزالون يرفضون "عقود الامتياز"، أو عقود "المشاركة بالإنتاج"؟!، وهم تواقون دائماً إلى "عقود الخدمة" سواء أكانت فنية أم غير فنية. ليس السبب فقط أن العائد المالي للجانب العراقي هو أفضل في عقود الخدمة من غيرها. ولكن السبب الرئيسي هو في من يتخذ القرار النهائي. أو بالأحرى في مدى سيطرة الدولة على ثرواتها النفطية والغازية، أو على الشركات التي تعمل معها للحفاظ والاستفادة من هذه الثروة، وذلك لكي يكون بإمكانها توجيه هذه الثروة لخدمة العراق والعراقيين، ليس لهذا الجيل فحسب وإنما للأجيال المقبلة أيضاً.

في الظروف الاعتيادية، يكون رب العمل (أو صاحب المال) هو المسيطر وهو صاحب الكلمة الأخيرة. ويحدث الإشكال عندما لا يتوفر المال اللازم للدولة لتطوير العمل (وهنا نتحدث عن تطوير الإنتاج النفطي أو الغازي). ولهذا فعلى الدولة إما أن تقترض من البنوك أو الدول، أو أن تقترض من الشركة المنفذة للعمل كما حدث في دورات التراخيص. وهنا يجب الانتباه إلى صيغة العقود التي توقع بهذا الشأن، والتأكد من أن السيطرة واتخاذ القرار يتم من قبل الجانب العراقي، وأن الأجنبي قام بتوفير المال والخبرة مقابل الربح، ولكن القرار يجب أن يكون في كل

الأحوال بيد الجانب العراقي.

إن الحديث عن أن "النفط ملك للشعب العراقي"، أو أن هناك "سيادة كاملة على النفط للدولة العراقية"، أموراً أساسية يجب أن ترشد من يضع ويناقش ويوقع العقود أن يسير وفقها، أي أن القرار النهائي يجب أن يكون بيد الجانب العراقي.

والآن وقد وصلت أيها القارئ الكريم إلى نهاية ما جاء في هذه الدراسة، فهل يا ترى أن السلطة والقرار النهائي في عقود التراخيص (والتي تسمى عقود الخدمة الفنية)، هي فعلاً بيد الدولة العراقية، أو هي بالنتيجة بيد الشركات المتعاقدة مع وزارة النفط. فإذا كانت بيد الشركات، فهي ليست بعقود خدمة فنية.

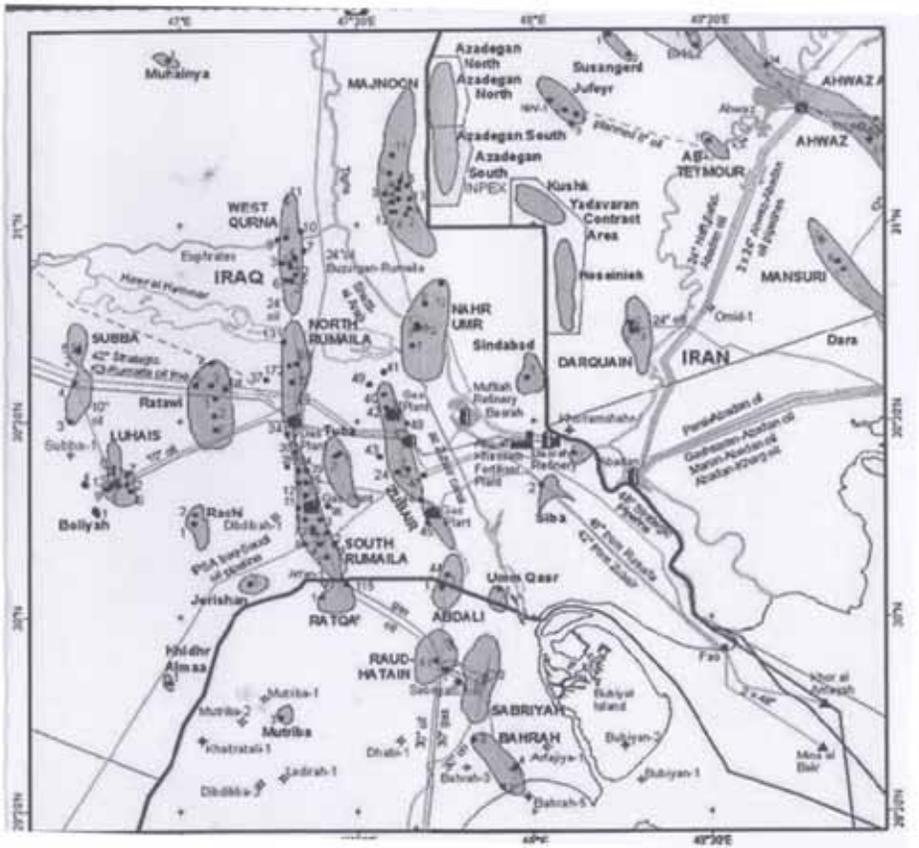
٢٠١١/١٠/٢٥



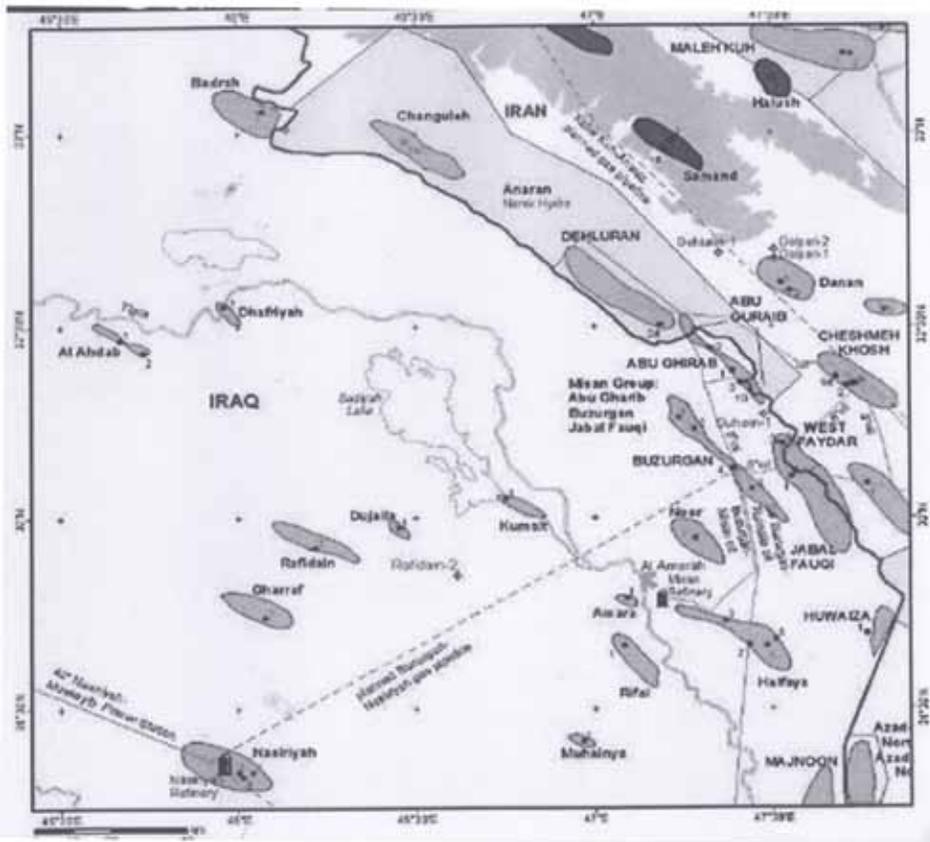
مرفق
خرائط الحقول



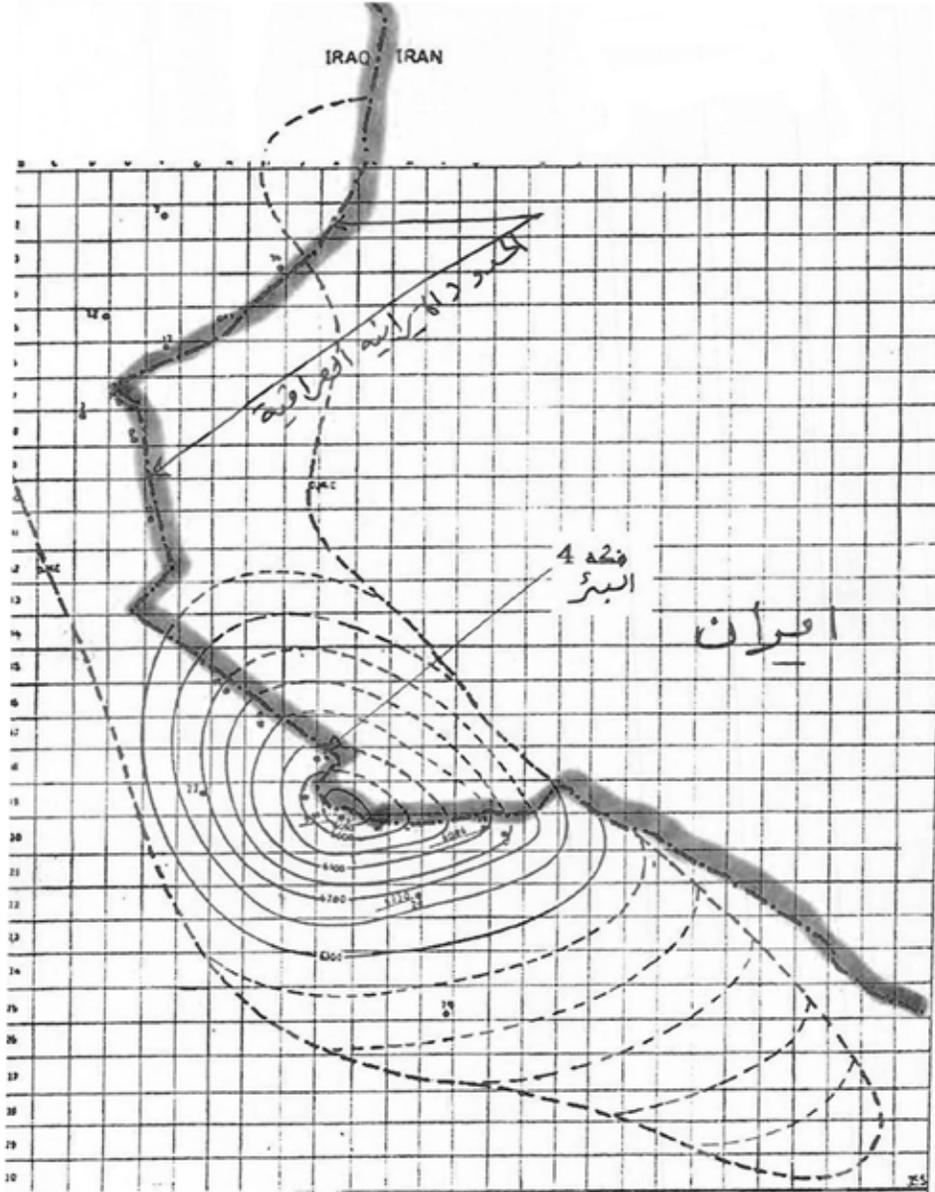
الحقول المشتركة بين العراق والكويت



الحقول المشتركة بين العراق وايران



حقل فكة الحدودي



دورة التراخيص الرابعة



الحقول الهيدروكربونية المكتشفة في العراق

▲ الحقول العملاقة جداً من (5) مليار برميل فما فوق.

▲ الحقول العملاقة أقل من (5) مليار وأكثر من نصف مليار برميل.

▲ حقول اخرى.

